العراق في عهد عبد الكريم قاسم

دراسة في

القوى السياسية والصراع الآيديولوجي

١٩٥٨ - ١٩٦٣

تأليف

محمد كاظم علي

بإشراف

الدكتور عبد الرضا حسين الطعان

المقدمة

تميزت الفترة الواقعة بين ١٩٥٨-١٩٦٣ من تاريخ العراق بحدة الصراع السياسي ، وقد اعطى هذا الصراع المناسبة الذهبية لانبثاق ونضوج الفكر السياسي ، وبقدر ما كان هذا الصراع عميقا فإن الفكر الناشئ الذي تمخض عنه كان هو الاخر عميقا ، وهذا العمق يتجلى في الابعاد المختلفة الذي اتخذها . فهو لم يقتصر على الجوانب السياسية فقط وإنما امتد الى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى الرغم مما تميزت به هذه الفترة من عمق الصراع السياسي وعمق الفكر الذي اقترن به لم تحظ بالاهتمام اللازم لأن اغلب الكتابات التي تناولتها تميزت بطابعها الجزئي ، حيث انها ركزت على جوانب معينة من الصراع دون الجانب الآخر ، وحتى تلك التي تناولت كل جوانب الصراع السياسي فأنها قد اغفلت انعكاساته على المستوى الفكري .

وتأتي رسالتنا بعد الاستفادة من هذه الكتابات لتجاوز هذه النواقص التي تميزت بها ، خصوصا وان المكتبة العربية تفتقر لدراسة اكاديمية من هذا النوع .

ان موضوع الرسالة يكتسب اهمية مميزة سواء على الصعيد الداخلي او الصعيد الخارجي من خلال :

١- ان واقع العلاقة بين القوى السياسية خلال تلك الفترة حكم العلاقات المستقبلية للقوى السياسية في العراق بشكلها السلبي والايجابي .

٢- تأثير تلك العلاقات على النظام السياسي والسلطة في العراق .

٣- تأثير تلك العلاقات على علاقة العراق بالاقطار العربية .

ولأجل منهجية البحث وموضوعيته قسمت الموضوع الى قسمين يتضمن القسم الأول واقع القوى السياسية قسمته الى ثلاثة فصول ، ففي الفصل الاول تناولت البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عشية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وأرتأيت للضرورة العلمية تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ، ففي المبحث

الاول ناقشت البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وانعكاساتها الفكرية

وفي المبحث الثاني تطرقت الى القوى السياسية التي تمثل ذلك الواقع وحددت اتجاهاتها الفكرية سواء على الصعيد الداخلي او القومي او العالمي . كما انني في هذا المبحث تناولت حركة الضباط الاحرار ، ودوافع تأسيسها ، اعضاءها وارتباطاتها مع الاحزاب السياسية بصفة خاصة والحركة الوطنية العراقية بصفة عامة ، اما في المبحث الثالث فقد بحثت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، اسبابها والمحاولات التي سبقت الثورة باختصارها .

وخصصت الفصل الثاني لمناقشة التحولات التي طرأت على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بفعل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وقسمته الى ثلاثة مباحث ، ففي المبحث الاول ناقشت التحولات على المستوى السياسي ، ما هو النظام السياسي بعد الثورة ، وما هو موقف الثورة من الاتحاد الهاشمي ، وما هو موقفها من حلف بغداد ، هذه الاسئلة حاولت الاجابة عنها في هذا البحث .

اما في المبحث الثاني فإنني ناقشت التحولات التي طرأت على البنية الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، التجارة) وعلاقة العراق بالكتلة الاسترلينية وقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ .

وفي المبحث الثالث ناقشت التحولات على المستوى الاجتماعي ، وماهي القوى الاجتماعية المستفيدة من التحولات الاقتصادية والسياسية ، وما هو دورها السياسي .

اما في الفصل الثالث فقد خصصته لمناقشة التحولات التي طرأت على القوى السياسية ، بفعل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وأفرزت له ثلاث مباحث ، ففي المبحث الاول ناقشت واقع العلاقات بين القوى السياسية بعد ثورة ١٤ تموز ، ما هو موقفها من الثورة ؟ وما هو واقع العلاقة بينها ، وما هي اشكال التعاون بين القوى السياسية ، واسبابها .

وفي المبحث الثاني تناولت التغيرات التي طرأت على القوى السياسية نفسها، ماهي اسباب تلك التغيرات، وما هي الاحزاب التي طرات عليها تلك التغيرات؟

اما في المبحث الثالث، فقد تناولت القوى السياسية الجديدة، اسباب نشؤئها، ودورها السياسي واتجاهاتها الفكرية.

وخصصت القسم الثاني للصراع الايدولوجي بين القوى السياسية، فاذا كانت الثورة هي عملية تغيير قوى اجتماعية بقوى اجتماعية جديدة وسيطرتها على السلطة بهدف تغيير طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، فان مواقف القوى الاجتماعية الجديدة ازاء هذه التغيرات التي تحدثها الثورة لم تكن متطابقة لاختلاف ايدولوجيات القوى الاجتماعية واستراتجيتها. وبما ان هذا الصراع يتخذ شكلا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فاني تناولت هذا القسم في فصلين :

ففي الفصل الاول تناولت الصراع على المستوى السياسي، ولمنهجية البحث قسمته الى ثلاث مباحث، تناولت في المبحث الاول الصراع السياسي على الصعيد الداخلي، ما هو مصدر السلطة في رأي القوى السياسية وما هو موقفها من نظام الحكم الذى اعقب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وموقف القوى السياسية من المسألة الكردية.

اما في المبحث الثاني، فقد تناولت فيه الصراع السياسي على المستوى القومي، ما هو موقف القوى السياسية من الوحدةالعربية، وما هي اسباب تلك المواقف، وما هو شكل الوحدة التي ارتأتها القوى السياسية في تلك المرحلة، كما تناولت في هذا المبحث موقف القوى السياسية من القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للامة العربية.

وقد اثيرت في تلك المرحلة مسالة علاقة الكويت بالعراق، حيث طالب رئيس الوزراء انذاك (عبدالكريم قاسم) بضم الكويت، فكانت مواقف الاحزاب السياسية متباينة، هل ان المطالبة تمثل شكلا من اشكال الوحدة العربية، هذه التساؤلات حاولنا الاجابة عنها في هذا البحث.

اما في المبحث الثالث، فقد حاولنا الكشف عن الصراع السياسي على الصعيد الدولي مثل الموقف من تصفية الاستعمار والخروج من الاحلاف لا سيما حلف بغداد وطبيعة العلاقة مع المعسكرين الغربي والشرقي

وخصصت الفصـل الثـاني من هذا القسم للتعرف على الصراع الايدولوجي على المستويين لاقتصادي والاجتماعي وناقشته في ثلاث مباحث. حث كرست المبحث الاول لمواقف القوى السياسية من السياسة الاقتصادية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وفي المبحث الثاني تطـرقت الى مواقف القوى السياسية من الاصلاح الزراعي (القانون رقم ٣٠ لسنـة ١٩٥٨) ومـواقف القـوى السيـاسيـة من الجمعيـات الفـلاحيـة. امـا المبحث الثـالث فقـد خصصته لمواقف تلك القوى من العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة الموقف من اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مـع الاتحاد السوفيتي.

لقـد واجهت عنـد اعـدادي هذه الـرسـالة الكثير من الصعوبات التي تتعلق بتوفير المصادر اللازمة، مما اقتضى مني جهدا في البحث والاعتماد على النشرات الحزبية لتلك المرحلة بالاضافة الى المقـابلات الشخصية، وهذا ما يبدو واضحا في مصادر هذه الرسالة.

الفصل الأول

البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقوى السياسية عشية ١٤ تموز ١٩٥٨

المقدمة :

يعد الواقع الاقتصادي والاجتماعي الاساس المادي للنظام السياسي ، وتعكس معطيات القطاعات المختلفة المكونة للمجتمع العراقي ، هذا الواقع ، وتتقاسم دراسة المتغيرات الكلية في البناء الاقتصادي والاجتماعي في عكس تخلف او تقدم المجتمع ، وعليه ، فان الاستقراء الصحيح ، للوضع القائم في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، يستطيع ان يعين الواقع المتخلف للمجتمع العراقي ، في اتجاهاته المختلفة ، والذي لعبت عوامل واطراف عديدة في تكريس واستمرار هذا الوضع ، حيث كان للاستعمار البريطاني ، القسط الاكبر في ممارسة الدور المعمق للتخلف ، وقد رشحت عن هذه الظاهرة بنى اقتصادية واجتماعية في كل جوانبها ، تعيش حالة من التخلف المدقع سواء على الصعيد الزراعي ، الصناعي ، التجاري ، فضلا عن حالة شبه الازدواجية التكنولوجية ، والاقليمية في الاقتصاد العراقي ، هذا بالاضافة الى البنيات الاقطاعية وقد افرز هذا الواقع اثارا كبيرة ، لتلعب الدور المرسوم في نقل اثارها ، على الوضع السياسي (السلطة ، الاحزاب) ناهيك عن الدور الذي مارسته في التعجيل في قيام الثورة التي كان للوضع الاقتصادي والاجتماعي الحجم الاكبر من حيث قيام تلك الثورة ، وللوقوف على التفاصيل الاساسية لهذه المتغيرات عهدنا الى هذا الفصل مهمة توضيح ذلك .

المبحث الأول

البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

البنية الأقتصادية :

تعبر البنية الاقتصادية عن مجموعة نسب وعلاقات ، وتعبر عن حالة اقتصادية معرفة بالزمان والمكان ومجموعة من البنى . تحدد النظام الاقتصادي وعليه فان التغيرات الحاصلة في البنى تنقل النظام الاقتصادي من مرحلة الى اخرى، وبهذا يعكس واقع البنى البناء الاقتصادي لاي نظام ، وفي الاقتصاد العراقي تشكل القطاعات المختلفة المتضمنة لمجموعة من البنى ، النظام الاقتصادي العراقي ، ولكي نقف على طبيعة ومحددات ومنطلقات تطور الاقتصاد الوطني من خلال هذه المؤشرات نعكف على دراسة واقع القطاعات الاساسية في البناء الاقتصادي العراقي.

الزراعة :

يعول على القطاع الزراعي في اكثر دول العالم وخاصة في دول العالم الثالث كمصدر للدخل والغذاء وكعنصر اساسي في الامن الغذائي وتقليل الفجوة الغذائية بين العالم المتقدم والمتخلف ، وفي القطر العراقي تعكس معطيات الواقع الزراعي وضعا متخلفا في جوانبه المختلفة التي تبينها او تؤشرها معايير ومؤشرات مختلفة .

تعتبر الارض الزراعية العامل الانتاجي الاساسي في الزراعة ، حيث بلغت مساحة الاراضي القابلة للزراعة قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (٦٠) مليون دونم ، في حين بلغت مساحة الاراضي المزروعة فعلا حوالي (٢٢) مليون دونم ، ويزرع نصفها فقط على اساس نظام الزراعة القديم ، ونصف الاراضي يسقى بواسطة الارواء الديمي ، حيث بلغت نسبتها ٤٩ بالمئة ، اما الاراضي السيحية فقد بلغت نسبتها ٣٠ بالمئة والنسبة الباقية تسقى بالمضخات[1] .

---

(١) محمد توفيق حسين ، نهاية الاقطاع في العراق ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١ ، ١٩٥٨ ، ص٨٢ ، وكذلك المجموعة الاحصائية لعام ١٩٥٦ ، ص٨٣

وتعتمد الزراعة بشكل خاص على المحاصيل الشتوية (الحبوب) خلال الفترة السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وفي مناطق معينة من الاراضي القريبة من المدن وذات الارواء الجيد تقوم زراعة الخضر. الا ان الزراعة كانت تقوم على اسس قديمة وقد ساهمت عدة عوامل في تأخرها وعدم استطاعتها مواصلة التقدم، اهمها عدم استخدام المياه المتوفرة في البلاد استخداما صحيحا وهذا ما يجعل مساحات واسعة من الاراضي لا تصلح للزراعة في تلك الفترة. يضاف الى ذلك اعتماد الزراعة على الوسائل البدائية وعدم استخدام الآلات الزراعية الحديثة، اي اعتماد الزراعة على قوة عمل الفلاحين فقط[٢]، فضلا عن نقص الكادر الفني المتخصص[٣]، وتخلف الاجراءات الزراعية سواء كانت في رسم السياسة الزراعية واعتماد التخطيط كأسلوب للتنمية الريفية وبناء الريف المتطور[٤].

ولم تكن السلطات انذاك اقل دورا في هذا التأخر الزراعي حيث ساهمت بشكل فعال في تدهور الانتاج، فقد شرعت السلطات الحكومية عدداً من القوانين كان من نتائجها تسجيل معظم الاراضي الزراعية بأسماء رؤوساء العشائر والشيوخ ولذلك قل اهتمام الفلاح بالارض واصبح مسيراً من قبل مالكها الفعلي[٥].

وبموجب القوانين التي اصدرت اصبح ٠٫١٢ بالمئة من مجموع المالكين

---

(٢) محمد توفيق حسين، نهاية الاقطاع في العراق، مصدر سابق، ص٨٣، وكذلك د. كاظم حبيب ومكرم الطالباني، آراء في مفهوم وقضايا الاصلاح الزراعي، منشورات مكتبة بغداد، مطبعة سلمان الاعظمي، ١٩٧١، ص٣١ .

(٣) د. طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الاهالي، بغداد ١٩٥٩ ص٣٠.

(٤) تقدم العراق الاقتصادي، تقرير البعثة التي نضمها البنك الدولي للانماء والاعمار بناء على طلب الحكومة العراقية، واشنطن، ١٩٥٢، ص٦

(٥) من هذه القوانين، قانون اللزمة رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ وقانون التسوية رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٢ والمعدل عام ١٩٣٨، انظر سعد عبد عثمان، الاسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق ومكامن خصوصيتها القومية في منظور حزب البعث العربي الاشتراكي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد ٩٨١ ص١١٢.

يسيطرون على ٩ر٥ بالمئة من مجموع الاراضي الزراعية[٦] .

كمـا يمكن الاعتمـاد على مؤشـر آخـر للتعـرف على تخلف الـزراعـة من خلال مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي وكما هو واضح في الجدول التالي[٧] :

السنة	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
صافي الدخل القومي	٢٦٢ر٨	٣٢٢ر٦	٢٩٨ر٩	٣٣٤ر٨	٣٤٨ر٤	٣٦٣ر٢
صافى الدخل في القطاع الزراعي	٨٥ر٧	١١٣ر٨	٦٨ر٤	٨٨ر١	١١٦ر٥	٨٩ر٢
		٤١٠	٥٢١	٣٠٤	٢٩١	٤٦٥

وكـان القطـاع الـزراعي يؤمن فرص العمـل لاكثـر من ٥٧ بالمئـة من مجمـوع السكـان، ولـذلـك يعتبر العراق من الاقطار النامية من حيث ارتفاع نسبة العاملين في الزراعة (٧٠ بالمئة) المؤشر لظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي[٨] .

كمـا ان انخفـاض الانتاج الزراعي هو المؤشر الاخر على تخلف الزراعة مما دفع العـراق الى استيـراد الحبـوب من دول اخرى. فقد كان انتاج العراق من الحنطة عام ١٩٥٥ (٤٥٣) الف طن و(٧٥٧) الف طن من الشعير و(٨٣) الف طن من الرز وهذه الكميـات لا تسـد حاجـة العـراق لذا اتجـه الى الاستيـراد، فقد استورد عام ١٩٥٥ (٣٣ر٩٤٣) طناً من الحنطة و(٨٠١٢) طناً من الشعير، ومن هنا يمكن التعرف على تدهـور الـزراعـة[٩] . هذا من جانب ومن جانب آخـر فان عائـدات الانتـاج الزراعي

(٦) د. كاظم حبيب ومكرم الطالباني، مصدر سابق ص٣٦، كذلك انظر د. محمد سلمان حسن، دراسات في تطور الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت ص٢٢

(٧) نفس المصدر، ص٣٣

(٨) د. حافظ التكمجي، الاقتصاد العراقي اسسه واتجاهاته، الثقافة الجديدة، العدد ٩، مايس ١٩٥٩، ص٢٠ .

(٩) د. طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، مصدر سابق ص٦٤ .

تركزت لدى طبقة من الاقطاعيين والملاكين مما ادى الى ان الفلاح اصبح لا يستطيع سد حاجاته الاساسية للعيش[١٠]، فلم تزد حصة الفلاح على (٦ـ١٥) دينار سنويا.

كما ان تطور مساحة الاراضي المزروعة في العراق لفترة ما قبل الثورة كان يسير ببطء وللاستدلال على ذلك يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي[١٢]:

السنة	مساحة الاراضي المزروعة فعلا
١٩١٣	١,٦
١٩١٨	٢,٤
١٩٤٢	٩,٣
١٩٥٢	١٠,١
١٩٥٦	١٢,٧

ومن خلال الجدول اعلاه نستطيع ان نلاحظ نسبة النمو في مساحة الاراضي الزراعية، فخلال الفترة ١٩١٣ـ١٩١٨، حقق زيادة في المساحة (٢ر١) وخلال (٢٤) سنة كانت المساحة الاضافية التي حققت هي (٩ر٦) وخلال الفترة ١٩٥٢ـ١٩٥٦ كانت المساحة التي حققت هي (٦ر٢)، وهي مساحة قليلة جدا.

وقد توجهت السلطات الحكومية آنذاك لمعالجة المسألة الزراعية خلال القيام بتوزيع الاراضي التي تملكها على المزارعين، وسلكت هذا الدرب لكي تتحاشى اثارة الافطاعيين واعتبرته (الخط الاقل مقاومة)، كما قامت ببعض المشاريع الزراعية.

---

(١٠) د. هشام متولي، اقتصاديات العراق، مركز الدراسات الاقتصادية، دمشق ص٣٨

(١١) محمد توفيق حسين، نهاية الاقطاع في العراق، مصدر سابق ص١١٠. وكذلك انظر مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة ١٩٤٩، ص٨٤.

كذلك انظر سعيد عبود السامرائي مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، مطبعة القضاء، النجف الاشرف، ١٩٧٣، ص٢٠١.

(١٢) هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق، منشورات وزارة الاعلام، الجمهورية العراقية ١٩٧٧، ص٢٥٩

لكنها عادت منافعها على الملاكين مثل مشاريع الري والبزل[١٣].

وعلاوة على ما سبق فإن الدولة اسست المصرف الزراعي لكي يقوم باقراض الفلاحين الصغار وتخليصهم من المرابين الا ان هذا المصرف لم يحقق هدفه وانما خدم اغراض الملاكين والاقطاعيين الكبار بسبب الشروط التي وضعها، ومنها ان تكون هذه المبالغ (مضمونة بعقارات-اراضي او بساتين او مسقفات) او بأموال منقولة (مكائن والات زراعية وغيرها) او ان تكون مضمونة من قبل الحكومة (وزارة المالية)[١٤]، ولما كان الفلاحون الصغار لا يستطيعون اعطاء مثل هذه الضمانات فانهم لم يستفيدوا من هذه القروض.

وازاء هذا الوضع (التخلف الاقتصادي) اتجهت الحكومة العراقية الى انعاش الوضع الاقتصادي فأنشأت مجلس الاعمار عام ١٩٥٠ وكان الغرض من تأسيسه الاشراف على صرف القرض الممنوح للعراق انذاك من البنك الدولي لتنفيذ مشروع الثرثار للسيطرة على الفيضان وتحضير خطة اقتصادية ومالية لانماء موارد العراق ورفع مستوى المعيشة وبموجب القانون الصادر عام ١٩٥٢ ،خصص ٧٠ بالمئة من عوائد النفط للاعمار، ولأجل ذلك، اعد منهجان الاول من (١٩٥١-١٩٥٥) والذي جعل جل اهتمامه مشروع الحبانية ومشروع وادي الثرثار، اما المنهاج الثاني فكان للمدة (١٩٥٥-١٩٥٩) فأنه تضمن تخصيص (٥٠٠) مليون دينار، ومعظم المشاريع الذي تضمنها بقيت تحت الدرس ولم تنفذ[١٥].

ان مجلس الاعمار لم يستطع تحقيق الاهداف الاقتصادية التي اسس من اجلها لاسباب عديدة منها : اولا، ان مجلس الاعمار تم تشكيله الاداري والمالي من قبل

---

(١٣) د. محمد سلمان حسن، دراسات في تطور الاقتصاد العراقي، مصدر سابق ص٢٥

(١٤) التقرير السنوي الحادي والعشرون من اعمال المصرف الزراعي للسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ المالية والمنتهية في ١٩٥٧/٣/٣١، ص٢

(١٥) سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، القضاء ـ النجف ١٩٧٣، الطبعة الاولى، ص١٧٧. كذلك انظر فلاح ياسر العنيسي، دراسات في التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، مطبعة اسعد، بغداد ١٩٦٤ ص٦٠

قوى خارجية . وثانيا ، كان على رأس موظفيه خبراء اجانب. وثالثا ، عدم توفر الاحصائيات العلمية التي تخدم الاقتصاد الوطني ، كل هذه العوامل ساهمت في فشل مجلس الاعمار(١٦) .

كل هذه الخطوات التي قامت بها السلطات الحكومية انذاك كانت قاصرة وغير قادرة على انقاذ القطاع الزراعي من تخلفه . لذا بقيت الزراعة متخلفة وغير قادرة على المساهمة في تطوير القطاع الاقتصادي .

الصناعة :

لم تكن الصناعة على اختلاف انواعها ذات اثر بين في الحياة العامة خلال العقد الاول من القرن العشرين ما عدا الصناعات اليدوية والحرفية البسيطة . لكن بعد قيام الحكم الوطني في العراق اخذت الوزارات المتعاقبة تتخذ اجراءات فعالة لتشجيع طلائع البرجوازية العراقية التي كان اغلبها من التجار بالتوجه نحو الصناعة الاستهلاكية فأصدرت من اجل ذلك العديد من التشريعات التي تعفي الصناعيين من بعض الرسوم والكمارك . وقد ادت تلك الخطوات الى قيام مشاريع صناعية محلية كبيرة نسبيا الى جانب المشاريع الاجنبية كالسكك الحديدية والميناء ، فأنشأ معمل النسيج الصوفي لتغطية طلبات الجيش العراقي وفي صناعة النفط تم تأسيس اول مصفى عام ١٩٢٧ ، كما تم تأسيس اول معمل حديث لصنع السجائر برأسمال محلي عام (١٩٢٩)(١٧) .

وقد اصدرت السلطات الحكومية القانون (رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٧) الذي حقق عدة اعفاءات كمركية جديدة بصورة كلية وبصورة نسبية ، ثم قام المشرع العراقي بخطوة اكبر من اجل انعاش الصناعة فأصدر قانون تشجيع الصناعة العراقية لعام ١٩٢٩ ، الذي بقي نافذ المفعول طيلة العهد الملكي ، وقد تم اعفاء المشاريع الصناعية من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات ، كما منح اعفاءات كمركية على المواد الخام

---

(١٦) د. محمد سلمان حسن ، نحو جهاز اقتصادي ثوري ، مجلة الثقافة الجديدة ع/٩/مايس/١٩٥٩ ، ص١١ .

(١٧) د. أحمد حبيب ، دراسات في جغرافية العراق الصناعية ، بغداد ١٩٧٥ ، ص١٦-١٩ .

والمكائن لمدة خمسة عشر عاما واعفاءات غير محددة عن ضريبة الصادرات، وتحديد نسبة العمال الاجانب في المشروع بنسبة ١٠ بالمئة وحدد القانون الصناعات التي تشملها هذه الاعفاءات بأنها الصناعات التي تتوفر المواد لها في العراق والتي تدار بغير القوة اليدوية والتي تسد حاجة السوق العراقية اوجزءاً من هذه الحاجة[١٨].

الا ان هذه الخطوات كانت محدودة جدا وذات تأثير قليل في انعاش الصناعة الوطنية بالرغم من توفر عدة عوامل موضوعية كان بالامكان الاستفادة منها وخلق نواة صناعة وطنية من هذه العوامل التي كان بالامكان الاستفادة منها ظروف الحرب العالمية الثانية وتواجد القوات البريطانية في العراق وقلة العرض للسلع الاجنبية في العراق بسبب عرقلة المواصلات وتوجيه الانتاج الصناعي الرأسمالي للانتاج الحربي[١٩]، بالاضافة الى توفر الايدي العاملة والمواد الاولية والطاقة.

وبالفعل يمكن ملاحظة ذلك التطور في صناعة الزيوت النباتية العراقية التي حققت ارباح خلال الحرب العالمية الثانية بسبب قلة الاستيراد خاصة وأن سوق المنافسةلها اصبح ضعيفا، وقد ازداد رأسمال الشركة عدة مرات حتى بلغ (٩٠) الف دينار في عام ١٩٤٢[٢٠].

الا ان الطبقة البرجوازية لم تتجه الى تطوير الصناعات الانتاجية بل اندفعت الى الاثراء من خلال التوجه الى قطاعين الاول من حيث الاهمية هو قطاع صناعة المواد الانشائية التي ضمت عشرين مشروعا والثاني الصناعات التي تعتمد على بعض

---

(١٨) د. محمود الحبيب، اقتصاديات العراق، دراسة تحليلية، مصدر سابق ص ١٧٢. كذلك انظر: ميري بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، طبع شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٤٨، ص١٥٤

(١٩) د. صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق، القطاع الخاص، بغداد، مطبعة النجوم، ١٩٦٨ ص٢١.

(٢٠) فوزي حسين الحديثي، تطور صناعة الزيوت النباتية في العراق، ١٩٤٠-١٩٧٠، مطبوع بالرونيو، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد /مايس/ ١٩٧٥

المنتجات الزراعية كالتبغ والحبوب والقطن والتي ضمت بدورها (٢٢) مشروعا[٢١] .

وبعد الحرب العالمية الثانية عادت الشركات الاجنبية الرأسمالية لتمارس دورها التخريبي والذي تركز في توسيع الاستيرادات التي خلقت منافسة جدية ومعرقلة للصناعة الوطنية القائمة وادت وبشكل مباشر الى شل عدد غير قليل من المشاريع الصناعية كما هو الحال في بعض معامل الصابون والاحذية والشخاط والسيكاير[٢٢]

ولم تستخدم ايرادات النفط في تطوير الصناعة رغم ضخامة هذه الايرادات حيث ان غالبية هذه الايرادات تذهب الى الشركات الاحتكارية الاجنبية ولم يحصل العراق الا على نسبة ضئيلة جدا تقدر بـ (٤ شلنات) للطن الواحد ، كما استخدمت السلطات سياسة الباب المفتوح بالشكل الذي يخدم المصالح البريطانية والشركات الاحتكارية[٢٣]، اما عن مساهمة الحكومة في رفع كفاءة التصنيع في البلاد فكان بنسبة ضئيلة، حيث ان نسبة المصروفات المخصصة للصناعة في عام ١٩٥٨ قبل الثورة هي (٩٠٦ر١٥٠) دينار[٢٤]، كما ان مساهمات المصرف الصناعي في انشاء الصناعات الوطنية المباشرة او في تقديم القروض ضئيلة جدا، فمساهماته طيلة ثلاثة سنوات ١٩٤٩-١٩٥٠-١٩٥١ بلغت (٨٩٨ر٩٧٩ر١) دينار[٢٥] فقط ، وهذه المبالغ ضئيلة جدا اذا ما قيست الى حاجة العراق للتصنيع . وقد كان ينظر الى العراق كبلد

---

(٢١) د، صباح الدرة، مصدر سابق ص٢٠.

(٢٢) نفس المصدر ص٣٣

(٢٣) حسين جميل، العراق الجديد، دار منيمنة للطباعة والنشر، بيروت ط١ ، ك١/١٩٥٨، ص١٨ . كذلك: د. صباح الدرة، مصدر سابق ص٣٥

(٢٤) د. كاظم حبيب، دراسة في اتجاهات ومشاكل التطور الصناعي في العراق ١٩١٧-١٩٦٣، مصدر سابق ص٥٧٧ . مجلة الجامعة المستنصرية/بغداد/ع٢/السنة الثانية/مطبعة سلمان الاعظمي - بغداد. كذلك انظر هشام متولي، مصدر سابق ص١٢٠

(٢٥) د. كاظم حبيب، دراسة في اتجاهات ومشاكل التطور الصناعي في العراق، مصدر سابق ص٥٨٠

زراعي لذا فأن اغلب المبالـغ كانت تخصص للزراعة والري وقطاع التشييد ، حيث كان يخصص للصناعة ٥ بالمئة والري ٢٥ بالمئة وقطاعات التشييد ٧٠ بالمئة ويمكن ان نلاحظ رأي السلطة بشكل واضح من خلال تأكيد وزير الاعمار عام ١٩٥٥ حيث قال (ليس من الحكمة في شيء ، بل ومما لا يصح ابدا ، الايصاء بتخصيص اموال اكثر مما خصص لمجرد اظهار كون حاجات البلاد الى التطور الصناعي تزيد قيمة تأسيسها الى اموال اكثر مما خصص في هذا المنهاج ، اذ ان تخصيص اموال ضخمة لهذا الغرض معناه الالتزام بتنفيذ منهاج يتناسب معه ايضا ونحن لا نستطيع ان نتحمل مسؤولية هذا الالتزام وتضمن تنفيذه على الاطلاق)[٢٦]

لقد ساهمت عوامل مختلفة في تخلف العراق صناعيا.من هذه العوامل منافسة المنتجات الاجنبية وضعف المحفزات الداخلية وانخفاض دخل الاكثرية الساحقة من المواطنين وعدم توفر الايدي العاملة الفنية ودور بريطانيا في عرقلة التقدم الصناعي الا ان هذه العوامل رغم اهميتها لم تكن العوامل الاساسية لهذا التخلف .

ان العامل الاساسي لهذا التخلف يكمن في عامل اجتماعي سياسي لعب الدور الحاسم في عملية التخلف الاقتصادي بصورة عامة والتخلف الصناعي بصورة خاصة ، والعامل الاقتصادي الاجتماعي السياسي المسؤول عن ذلك يقع على السياسة التجارية حيث ان معظم النشاط الاقتصادي المدني لم يكن صناعيا بل كان توسعا عقاريا وتجاريا[٢٧] ، وان الاقطاعيين كانوا يملكون معظم فائض الانتاج الزراعي ويستخدمونه من اجل سد حاجاتهم الاستهلاكية والترفيهية ، اما في النشاط التجاري فقد كانت الارباح بيد الشركات الاجنبية[٢٨] .

التجارة :

بدء،هناك عدة عوامل لعبت دورا مهما في تطور التجارة العراقية منذ نهاية العشرينات

---

(٢٦) د. صباح الدرة، مصدر سابق ص٥٥

(٢٧) د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، مصدر سابق ص٢٢٣-٢٢٤ .

(٢٨) نفس المصدر، ص٢٢٧ .

منها بدء إستخراج النفط والمواد الاولية الصناعية وحاجة العراق للتقنية والمصنوعات الغربية. ففي بداية الحكم الوطني منحت الحكومة العراقية شركات النفط للانجليزية والشركات النفطية المشتركة معها نفط العراق، وبالنظر الى ان الانجليزهم الذين كانوا يسيطرون على حكومة العراق فمعنى ذلك انهم منحوا انفسهم امتياز استخراج واستثمار النفط، وان الاقتصاد العراقي جميعه وليس مورد النفط فقط قد سخر لمصلحة الاقتصاد البريطاني[٢٩] .

انعكس هذا الواقع على التجارة العراقية، حيث اصبحت معظم صادرات العراق من النفط الخام، وحقق انتاج النفط العراقي فوائض مالية حيث ارتفع هذا الفائض من (٦ر٠٩) مليون دينار عام ١٩٥٠ الى (٩٠) مليون دينار عام ١٩٥٨ اي بنسبة زيادة تبلغ (١٣٧٧ر٧ بالمئة)[٣٠]، وارتفع صافي عوائد الانتاج المدفوعة للخارج من (١٥ر٣٦) مليون دينار عام ١٩٥٠ الى (٤٥ر٧٨) مليون دينار عام ١٩٥٨[٣١] .

كان لشركات النفط الغربية وارتباط العراق النقدي بالمنطقة الاسترلينية والعلاقات السياسية العراقية البريطانية دور مهما في تحديد اتجاه التجارة العراقية. فقد كانت تجارة العراق يتم اغلبها مع بلدان اوربا الغربية، اذ ان ٥٠ بالمئة من استيرادات العراق كانت تأتي من المنطقة الاسترلينية وامريكا وكندا اضافة الى ٤٥ بالمئة من الصادرات كانت تذهب الى هذه المجموعة في حين لم نجد اي اشارة الى تعامل العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مع بلدان اوربا الاشتراكية بسبب (ان العلاقات سلبية وغير موجودة) والجدول التالي يبين اتجاه التجارة العراقية[٣٢] .

---

(٢٩) د. جواد هاشم وآخرون، لمحات في تطور الاقتصاد العراقي، قطاع التجارة الخارجية المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت. حزيران ١٩٧٧ ص٧. وكذلك انظر: حسين جميل، العراق الجديد، مصدر سابق ص١٨ .

(٣٠) نفس المصدر ص١٠ .

(٣١) نفس المصدر ص١٢ .

(٣٢) عبد الرحمن حبيب، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية (١٩٤٠-١٩٥٠) ص٨. وكذلك انظر د. هشام متولي، اقتصاديات العراق، مصدر سابق ص٤٥-٤٦ . وكذلك انظر د. عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق/ ١٩٥٥، ص٩٦

المنطقة	الصادرات	الاستيرادات
الولايات المتحدة الامريكية وكندا	٣,٦	١٥,-
المنطقة الاسترلينية	٤١,٤	٣٥,-
منطقة التجارة الحرة	١,٩	٤,٦
السوق الاوربية المشتركة	١١,٨	٢٤,١
الدول الاشتراكية	-	٥,٣
الدول العربية	٣٠,٩	٥,٦
دول اخرى	١٠,٤	١٠,٤

اما اهم صادرات العراق فهي :

١ـ النفط :

سبق ان اشرنا الى ان انتاج النفط في العراق بدأ في اواخر العشرينات من هذا القرن واصبح يشكل معظم صادرات العراق في بداية الخمسينات ، الا ان ازمة القنال وتخريب محطات الضخ عام ١٩٥٦ ادى الى انخفاض الانتاج المصدر من النفط عام ١٩٥٦ و١٩٥٧ ثم اخذ يزداد بعد ان عاد الهدوء الى المنطقة ، وشكل زيادة في الانتاج والتصدير عام ١٩٥٨ واخذ يتصاعد في السنين التالية؛[٣٣]

٢ـ صادرات الحبوب :

واهمها الشعير، واهم الدول المستوردة للشعير العراقي هي الهند، هولندا، السعودية، المملكة المتحدة، الدانمارك، ولبنان[٣٤] .

---

(٣٣) عبد الرحمن حبيب، مصدر سابق ص٤٢

(٣٤) نفس المصدر ص٤٢ .

٣ـ التمور :

وهي من اهم صادرات العـراق الـزراعيـة حيث يحتـل العـراق المرتبة الآولى في تصديره، وبلغت قيمة ما صدر منه عام ١٩٥٧ (٢١٩ر٤٤٦ر٣) مليون دينار[٣٥] .

ومن خلال الجدول المبين ادناه يظهر متوسط قيم الصادرات العراقية الرئيسية غير النفطية ونسبتها المئوية للفترة من ١٩٥٢ـ١٩٥٨[٣٦] .

(الآف الدنانير)

نوع السلعة المصدرة للمجموع	متوسط قيم الصادرات	النسبة المئوية للمجموع
تمور	٣٤٥٨	٢١,٦
حنطة	١٩٦	١,٣
شعير	٦٥٢٣	٤٠,٨
صـوف	١٢٠٢	٧,٥
جلـود	٣٠٨	١,٩
حيوان	٩١٨	٥,٧
صادرات اخرى	٣٣٩٩	٢١,٢
١٦٠٠٤	١٠٠,٠	

بـ الاستيرادات :

١ـ سلع الاستهلاك : وتؤلف سلع الا ستهلاك نسبة كبيرة من قيم الاستيرادات الكلية واهمها (الشاي، السكر، الفواكه، الخضراوات، الزيوت النباتية، منتجات الالبان، القهـوة، المشـروبـات الـروحيـة، التبـغ والسكـاير، سلع الكساء والاقمشة القطنية

(٣٥) نفس المصدر ص٩٩.

(٣٦) نفس المصدر ص١١٧

والصوفية، المستحضرات الصيدلانية، العطور، الصابون والمنظفات، والراديوات والتلفزيونات والمكانس الكهربائية[٣٧].

٢ـ سلع الانتاج : لم يهتم العراق بهذه السلع قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث انها حتى عام ١٩٦٠ شكلت نسبة ٣٦ بالمئة من مجموع استيرادات العراق، ونستطيع ان نجد ذلك من خلال الجدول الاتي[٣٨] :

نوع السلعة المستوردة	متوسطة قيم الاستيراد (بالاف الدنانير)	النسبة المئوية الى المجموع
اغذية ومشروبات وتبغ	١٦٩٢١	١٨,٣
منسوجات وملبوسات	١١٧٥٣	١٢,٧
سلع استهلاكية اخرى	١٧٠٠٤	١٨,٤
سلع استثمارية	٢٠٦٢٧	٢٢,٣
المواد الخام والمواد نصف المصنعة	٢٦٢٣٩	٢٨,٣

ومن خلال النظرة الى الجدول اعلاه نرى رجاحة نسبة قيمة سلع الاستهلاك المستوردة على سلع الانتاج وهذا ادى بدوره الى حدوث عجز في الميزان التجاري اذ ارتفع معدل العجز السنوي للميزان التجاري من حوالي ١٨ر٥ مليون دينار خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٤٩ الى قرابة (٧٩) مليون دينار للفترة (١٩٥٣-١٩٥٧) وقد اشتدت خلال السنوات السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، حين ارتفعت مساهمة القطاع النفطي الاجنبي في تمويل العجز التجاري العراقي، من تمويل نصف هذا العجز الى تمويل العجز كله تقريبا[٣٩] . والجدول التالي يبين العجز الكبير والمزمن المتزايد في

(٣٧) نفس المصدر ص١١٨ .

(٣٨) د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ج١، منشورات المكتبة المصرية للطباعة والنشر، صيدا بيروت ص٤٢٦ .

(٣٩) نفس المصدر ص٢٧

الميزان التجاري[٤٠] .

السنة	الصادرات	الاستيرادات
١٩٥٥	١٥,٩٠٠,-	٩٧,١٦٠,-
١٩٥٦	١٣.١٦٧,-	١١٣,٤٠٠,-
١٩٥٧	١٢.٩٠٠,-	١٢٢,٤٠٠,-

ان السمـات التي تتميـز بهـا تلك المـرحلة هي عدم وجـود اية خطـة للاستيـراد والتصدير من شأنها المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية للقطر، كما كانت تخضع لطبيعة العلاقة بين العراق وبريطانيا، وكذلك بقيت التجارة العراقية محصورة بالدول الخاضعة للنفوذ البريطاني[٤١] .

ان هذا التخلف الاقتصادي انعكس بشكـل مباشر على الدخل القومي، ويمكن ان ندرج الجدول ادناه لكي نبين معدل الدخل القومي للفرد العراقي قبل الثورة :

(معدل الدخل الفردي، ١٩٥٣ - ١٩٥٨)

السنة	بالاسعار الجارية	الاسعار الثابة اسعار ١٩٥٦	عدد السكان بالألف	الدخل الفردي بالدينار
١٩٥٣	٢٤٥,٩	٢٦٥,٢	٥٨٣٢	٤٢,٢
١٩٥٤	٢٨٥,٨	٣٢٢,٥	٥٩٤٥	٤٨,١
١٩٥٥	٢٩١,٢	٣٠١,٤	٦٠٦١	٤٨,٠
١٩٥٦	٣٣٧,٦	٣٣٧,٦	٦١٨٠	٥٤,٦
١٩٥٧	٣٥٥,٤	٣٥١,٨	٦٣٠١	٥٦,٤
١٩٥٨	٣٧٨,٧	٣٦٧,٠	٦٤٣٢	٥٩,٠

(٤٠) د. حافظ التكمجي، الاقتصـاد العـراقي، اسسـه واتجـاهاته، مجلة الثقافة الجديدة السنة السابعة، مايس/١٩٥٩، ص٣٤

(٤١) ماهر سعيد وصفي، تجارة العراق الخارجية، مجلة الاقتصاد، العدد ٧٦ سنة ١٩٧٧، ص١٨ .

ويبين الجدول ان معدل دخل الفرد بالاسعار الجارية قد ازداد من (٢ر٤٢) دينار في سنة ١٩٥٣ الى (٠ر٥٩) دينار في سنة ١٩٥٨ ولو امعنا النظر في نسبة الزيادة فأنها قليلة جدا، علما ان هذا الدخل القومي لا يوزع بشكل متساو بين الافراد بل يذهب الى قلة قليلة جدا من المجتمع العراقي[٤٢] .

ان الواقع الاقتصادي هذا بمفاصله السابقة الذكر كان قد حكم واقع البنية الاجتماعية .

البنية الاجتماعية :

لقد ساهمت بريطانيا والبناء السياسي للسلطة في العراق من خلال التشريعات الاقتصادية التي اصدرتها في خلق طبقات اجتماعية في المجتمع العراقي ، وسنحاول عرضها بشكل موجز على اعتبار انها تشكل التركيب الاجتماعي للعراق سواء في الريف او المدينة .

١ـ الاقطاعيون :

تمثل طبقة الاقطاعيين في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، الطبقة الاكثر نفوذا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، وتتكون هذه الطبقة من كبار ملاكي الاراضي ورؤساء القبائل في العراق .

وقد ساعد الاستعمار البريطاني لحد كبيرجدافي عيم النظام الاقطاعي من خلال مجموعة من القوانين التي اصدرتها الحكومة ، ففي عام ١٩٣٢ شرعت السلطات العراقية في حل مشكلة الارض على اساس الملكية الفردية ، فكانت النتيجة ، ان شيوخ القبائل اصبحوا الملاكين الوحيدين لاراضي عشائرهم الشاسعة[٤٣] ، وكذلك

---

(٤٢) د. خير الدين حسيب، تقدير الدخل القومي في العراق ١٩٥٣ـ١٩٦١ دار الطليعة، بيروت ص٤٧

(٤٣) ابراهيم كبة، الاقطاع في العراق بين نوري السعيد وخبراء العالم الحر، مطبعة المعارف، بغداد/١٩٥٧ ، ص١١ . كذلك انظر: كوتلوف، ثورة العشرين التحررية الوطنية، وكذلك انظر: مس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، بيروت ـ ط٢/١٩٧١، ص٢٥٥ .

قانون بيع الاراضي الصرفة لسنة ١٩٤٠، الذي اتاح الفرصة لكثير من الاقطاع وكبار موظفي الدولة والتجار في المدن على اقتناء اراضي واسعة جدا(٤٤).

ومن جراء هذه القوانين اصبح ٨٥٪ من مجموع الاراضي الزراعية موزعة على (٣٥) الف مالك، في الوقت الذي كان حوالي مائة مالك تزيد ملكية كل واحد منهم على مليون دونم(٤٥).

ان هذه القوانين بمجملها قد اثرت بشكل كبير على العلاقة الاجتماعية في الريف العراقي، فبعد ان كان شيخ القبيلة يعيش بين افراد عشيرته ولا يتميز عنهم الا بحنكته واخلاصه لهم، اصبح ملاكا للارض وانغمس في حياة الترف واللذة المشروعة وغير المشروعة، وهجر اغلبهم مناطق قبائلهم واخذوا يسكنون المدن(٤٦).

ولم يقتصر تأثير القوانين التي شرعتها السلطة السياسية لمصلحة الاقطاعيين وملاكي الاراضي على ذلك، وانما كان لها تأثير اخر هو تقسيم المجتمع الزراعي في العراق الى ثلاث طبقات متباينة بالفوارق الاجتماعية الجسيمة، في قمة الهرم ينتصب كبار الملاكين من شيوخ وغيرهم من المتنفذين الذين بيدهم القوة الاقتصادية وقسط كبير من القوة السياسية، ويستخدمون ذلك لحماية مصالحهم وامتيازاتهم، وفي وسط الهرم نجد عددا اكبر من العدد السابق من السراكيل والملتزمين الثانويين وهم الذين يديرون المزارع ويحصلون على نصيب وافر من الحاصل، ولكنهم يخضعون لسيطرة الطبقة الاولى خضوعا مطلقا، وفي قاعدة الهرم نجد الطبقة الثالثة وهم الفلاحون الذين لا يختلفون كثيرا عن الغبيد والذي سيأتي الكلام عنهم(٤٧).

---

(٤٤) ابراهيم كبة، الاقطاع في العراق بين نوري السعيد وخبراء العالم الحر مصدر سابق ص٢٢.

(٤٥) الثورة العربية، جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي الداخلية، القيادة القومية المكتب الثقافي القومي، المجلد الثاني، السنة الثانية، ١٩٦٩، ص٢١٣.

(٤٦) د. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥ ص٢٠٢.

(٤٧) د. محمد جواد العبوسي، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، الجزء الاول القطاع الزراعي، ١٩٥٨، ص١٩٧

ولقد ارتبطت مصالح هذه الطبقة الاقطاعية بالاستعمار البريطاني حيث ساهمت ، كما اشرنا ، الادارة البريطانية في العراق بخلق هذه الطبقة لضمان مصالحها ولتقف عائقا امام اي تطور[٤٨]. وقد اكدت المس بيل ذلك بقولها (اما السياسة التي اتبعناها فهي ان تعيد للشيسخ نفوذه وسلطانه وتؤازره بحيث تجعله مسؤولا لقاء ذلك عن سلوك قبيلته[٤٩]. واصبحت هذه الطبقة العمود الفقري للبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهيمنت على جميع مرافق الدولة المهمة .

٢ـ الفلاحون :

يشكل الفلاحون قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، اغلبية سكان العراق، فهم يشكلون ٧٥٪ من مجموع السكان، وهذه الطبقة تعكس واقع الجهل والتخلف والاستغلال الاقطاعي والاهمال، كما ان النزعة الدينية والعشائرية تطبع العلاقات الاجتماعية في الريف العراقي[٥٠] ، وبرغم من ان الزراعة تساهم بـ ٢٥٪ من الانتاج الوطني فان الفلاحين لا يحصلون على ١٣٪ من مجموع الدخل القومي[٥١] .

والفلاح العراقي قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، نتيجة للقوانين المتعددة التي اصدرتها السلطات اصبح لا يملك ارضا انما هويزرع في بقعة من الارض يخصصها شيخ القبيلة له، ويحصل على حصة قليلة جدا لا تكفيه لمعاشه ومعيشة عائلته، واصبح دخل الفلاح السنوي لا يزيد في احسن الاحوال على (٢٠) دينار او اقل من ذلك وهذا المستوى من الدخل لا يضمن له الا البقاء وربما يتدنى الى اقل من مستوى البقاء[٥٢] . كما يفتقر الفلاح الى اي ضمانات ضد استقلال الملاكين

---

(٤٨) حسين جميل، العراق الجديد، مصدر سابق ص

(٤٩) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، مصدر سابق، ص٢٥٥

(٥٠) د. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مصدر سابق ص٣٦٢

(٥١) الثورة العربية، جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي، العدد ١، سنة ١٩٧٢

(٥٢) د. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مصدر سابق، ص٣٦٣، وكذلك انظر حسين جميل، العراق الجديد، مصدر سابق ص١٩ . د. عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، ١٩٥٥ ، ص٣٤ ، كذلك انظر محمد جواد العبوسي، مصدر سابق ص١٩٦

الكبار، واصبحت حال الفلاح متردية اكثر مما كانت عليه ايام الدولة العثمانية(٥٣). واصبحوا لا يختلفون كثيرا عن العبيد، يرتبطون بالارض بوثائق التقاليد القبلية، التي تشوهت طبيعتها الاولى فتحولت من نطاق التضامن الى (نطاق الخضوع) وكذلك بوثائق الديون(٥٤).

ان هذه الظروف ادت الى تردي حالة الفلاح وقل إنتاجهم مما سبب انخفاض مستوى معيشتهم(٥٥)، والفلاحون الذين ادركوا حقيقة الوضع الذي هم فيه اخذوا يهجرون الريف الى المدينة(٥٦)

الطبقة البرجوازية :

البرجوازية الكبيرة :ـ لقد ساهمت الادارة الانكليزية فى بداية الاحتلال ولحاجة الجيش، في ازدياد المنتوجات الزراعية وهوالعامل الذي كان لهالاثرالفعال في نمو الطبقة التجارية الكومبرادورية(٥٧). وعلى اثر ذلك احتلت التجارة الخارجية المقام الاول في العمليات التجارية في البلاد، وقد ظهر ذلك بوضوح في البصرة حيث الميناء الوحيد، وارتبط هذا القطاع الكومبر ادوري اساسا بالمؤسسات التجارية الاجنبية التي تمسك في قبضتها مقاليد الامور في التجارة الخارجية للبلاد(٥٨).

كما ارتبطت هذه الطبقة بالقوى الخارجية من خلال نظام الاقراض الذي كان وسيلة بأيدي الشركات الاجنبية لربط الكومبر ادورية التجارية العراقية بالمؤسسات

---

(٥٣) حسين جميل، العراق الجديد، ص١٠

(٥٤) د. محمد جواد العبوسي، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، مصدر سابق، ص١٩٧.

(٥٥) عبد الرزاق الهلالي، نظريات في اصلاح الريف، دار الكشاف، بيروت ط٢/ ١٩٥٠، ص٢١

(٥٦) د. صلاح الدين الناهي. مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي في العراق، بغداد ١٩٥٥، ص٦١-٦٢.

(٥٧) سليمان فيض، غمرة النضال، دار القلم، بيروت، ط٢، ١٩٧٤، ص١٨٣

(٥٨) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي في العراق ١٩٢٠-١٩٣٤، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد/ك٢/ ١٩٧٨، ص١٠٩

المصرفية الاجنبية الضخمة، فقد كان للانكليز مثلا، مكتب للبنك الشرقي في بغداد كما فتحوا في بغداد والبصرة فروعا للبنك العثماني[٥٩].

ان المصالح التي تعاملت بها هذه الطبقة كانت بمثابة مصالح وسطية يمكن اجمالها بما يلي[٦٠]:-

١- الاشراف على المؤسسات الاجنبية في الدولة.

٢- تامين المواد الاولية التي تحتاجها الصناعات الاولية.

٣- تامين السوق المحلية لتصريف البضائع الاجنبية.

ان طبيعة نشوء هذه الطبقة ودور الوساطة الذي تقوم به حتم عليها ان ترتبط بأوسع العلائق - فكرا وسلوكا - مع الاستعمار الاجنبي، وقد مارست دورا سياسيا كبيرا لا يختلف عن دور الاقطاعيين في الريف، وقد ساعدها على ذلك التخلف الصناعي الذي لا يسمح بنشوء طبقة عمالية من شأنها ان تحدث تغييرا في نمط الكفاح السائد في تلك المرحلة في الجانب الاخر، كانت الطبقة الوحيدة المتكاملة هي طبقة الفلاحين الا انها كانت تعيش في ظل علاقات عشائرية لم تسمح بتبلور وعيها الطبقي[٦١].

والى جانب البرجوازية (الكومبر ادورية) توجد البرجوازية الوطنية، وهي ليست متحالفة مع الاستعمار، فهي تميل دائما الى الحد من النفوذ الاقتصادي المتعاظم له، وقد تعرضت هذه الفئة على الصعيد المهني الى شرور العلاقات الاستعمارية والى استغلال الرأسمالية والاحتكار الاجنبي كما كانت تتعرض الى سوء معاملة الدولة وجهازها الاداري ومن انعدام الاستقرار. وقد لعبت هذه الطبقة دورا مهما في قيادة النضال السياسي ضد السيطرة الاستعمارية، الا ان موقفها هذا لم يستمر بعد

---

(٥٩) كوتلوف، ثورة العشرين التحررية في العراق، مصدر سابق، ص٥٦

(٦٠) الثورة العربية، جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي الداخلية، القيادة القومية، المكتب الثقافي القومي العدد١، السنة الرابعة١٩٧٢، ص١٤١.

(٦١) نفس المصدر ص١٤٥

الحصول على الاستقلال السياسي حيث تصطدم بمصالح الطبقات الكادحة.

وهناك فئة المثقفين التي لعبت دورا مهما في الحياة السياسية في العراق.

ان عدد المتخرجين من المدارس العراقية في بداية هذا القرن كان ضئيلا جدا وذلك لعدم الاهتمام في التعليم وقلة المدارس، ففي عام ١٩١٣ كان هناك ١٦٠ مدرسة ابتدائية تضم (٦٠٠٠) طالبا وفي عام (١٩٢٠) (١٨٤) مدرسة تضم (٦٧٣٧) طالبا، اما المدارس الثانوية، فكان عددها عام ١٩٢٣ اربعة مدارس تضم (٢٣٣) طالبا، اصبح عددها عام ١٩٣٠ (١٥) مدرسة تضم (١٨٦٣) طالبا.

ان ضعف الحالة الاقتصادية كان يحول دون امكانية استمرار غالبية هؤلاء في التحصيل العلمي فيتجهون الى العمل في الجهاز الدولي كموظفين اما القلة من هؤلاء الذين كان يتيسر لهم الحصول على قدر معين متوسط اوعال من التعليم العلماني سواء في داخل العراق اوخارجه فهم ابناء الملاكين والتجار والكبار بالدرجة الاولى، يليهم ابناء الفئات والجماعات الاجتماعية المتوسطة[٦٢].

وقد تأثر هؤلاء بعوامل مختلفة منها اولا: التأثر بالثقافة الغربية والحركة الدستورية سواء في ايران (١٩٠٦) او الامبراطورية العثمانية، وثانيا التأثر بالثورة البلشفية عام (١٩١٧) والافكار الاشتراكية الجديدة التي جاءت بها، وكان للانبعاث الفكري في البلدان العربية الاخرى وخاصة، سوريا ومصر، اثره الواضح على تلك الفئة، ثالثاً: ونتيجة لذلك كون هؤلاء مع مجموعة من العسكريين طلائع الحركة الوطنية وقادتها في العراق[٦٣].

لقد كان المثقفون، وخاصة الطلبة، قوة سياسية نشيطة منذ وقت بعيد، وقد اسس المثقفون الوطنيون الاحزاب الوطنية التي قامت بدور كبير في النضال ضد الامبريالية وكما هو الحال مع معظم البلدان المتخلفة، فقد كان معظم مثقفي العراق الذين

---

(٦٢) عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج١، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٣ ص٢٦٧

(٦٣) نفس المصدر

ساهموا في الحركة الوطنية هم من (المحامين والمعلمين) وغيرهم[٦٤].

ان المنشأ الاجتماعي لهؤلاء المثقفين، لا يمكن ان يحدد مواقفهم السياسية، فقد توزعوا على مختلف الاتجاهات السياسية، وذلك لاغتناء هذه الفئة المثقفة الوطنية بأفكار ونظريات جديدة، جعل نظرتهم الى الغرب مزيجا من الاعجاب والكراهية.

ومن الاسباب التي جعلت هذه الفئة قائدة للنضال السياسي هو عدم تبلور الطبقة الكادحة الا في فترة متأخرة جدا وقد هيأ لها ذلك الفراغ أن تلعب دورا سياسيا واقتصاديا.

اما العمال فهم اقل عددا ولا يشكلون الا نسبة ضئيلة، وتشير الاحصائيات الى ان عددهم في عام ١٩٥٧ بلغ (٣٥٤) الف عامل، الا ان هذه الطبقة رغم قلتها فأنها اكثر وعيا من طبقة الفلاحين لتأثرها بحياة المدينة، كما ان اغلب اصولها الاجتماعية هي من طبقة الفلاحين، لذا كانت تحت تأثيرين، العصبية القبلية وترف المدينة وعاداتها وقيمها الاجتماعية[٦٥].

ولم تكن مستوى معيشتها احسن حالاً من الفلاحين فأفرادها يسكنون في صرائف بجانب المدن تنعدم فيها كل الامور الصحية ويخضعون لساعات عمل طويلة تزيد على الثماني ساعات ولا يستلمون من الاجور ما يكفي لسد حاجاتهم المعاشية اليومية حيث يبلغ اجر العامل من (٣٠٠-٦٠٠) فلس[٦٦].

الا ان دور هذه الطبقة السياسي قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كان محدودا وذلك للتخلف الصناعي في العراق، وان اغلب قادتها السياسيين هم من الفئة المثقفة، وقد حقق النضال النقابي والسياسي مكاسب جديدة لهذه الطبقة بعد ثورة ١٤ تموز

(٦٤) التركيب الطبقي للبلدان النامية. عدد من العلماء السوفيت، ترجمة د. داود حيدو، مصطفى الدباس، منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٣، ص٢٦١

(٦٥) د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت/ ١٩٦٥، الطبعة الثانية، ص٤٦٠

(٦٦) د. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص٢٦٤

١٩٥٨ مما جعل تأثيرها اكثر من قبل.

بعد هذا العرض للتركيب الطبقي لابد لنا من التعرض بشكل من الايجاز للتوزيع الاجتماعي للسكان.

فقد بين السير (ارنست داوسن) في تقرير رفعه الى الجهات المختصة ان نفوس العراق عام ١٩٣٠ كانت (ـر٨٢٤ر٢) مليون نسمة وهؤلاء موزعين على الوجه التالي:

١ـ القبائل الرحل (ـ/٢٣٤) الف نسمة ويشكلون نسبة ٨٪

٢ـ سكان القرى والأرياف من العشائر (ـر١٣٥١ر١) نسمة اي بنسبة ٤٨٪ ومن المستقرين (ـر٨٩٥) نسمة ٣٢٪.

٣ـ سكان المدن الكبرى الثلاث فهي (ـ/٣٤٤) الف نسمة اي بنسبة ١٢٪.

ان العامل الاساسي الذي استند اليه الخبير المذكور اعلاه في تقسيمه لسكان العراق هو العامل الاقتصادي وطريقة الناس في الحصول على مواردهم المالية[٦٧]

وتشير النتائج الاولية لتعداد السكان لسنة ١٩٥٧ الى ان مجموع سكان العراق (١٠٩ر٥٣٨ر٦) نسمة[٦٨]، اما تركيب السكان القومي فأن العرب يشكلون النسبة الكبرى اذ يبلغ مجموعهم (٩٦٢ر٠١٨ر٥) مليون نسمة، ويأتي في المرتبة الثانية الاكراد ويسكنون المنطقة الشمالية ويبلغ عددهم (٧٧٤ر٠٤٢ر١) نسمة، والتركمان ويشكلون (٨٠٦ر١٣٦) الف نسمة، اما الاقليات الاخرى فهي حوالي (ـر١٠٠) الف نسمة[٦٩].

اما عن الحالة الصحية في العراق فهي متدهورة جدا لانتشار الامراض وسوء

---

(٦٧) هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبوعات جمعية الرابطة الثقافية، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦.

(٦٨) وزارة التخطيط، دائرة الاحصاء المركزية، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٩، مطبعة الزهراء، بغداد ١٩٦٠، ص٣٩

(٦٩) ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٧٩، ص٢٩

التغذية والمساكن غير الصحية وقلة المؤسسات الطبية في العراق. تبلغ مجموع وفيات الاطفال لعام ١٩٤٢ (٥٤٠) طفل وعام ١٩٤٣ (٤٤٣) طفل وتنتشر كثير من الامراض امثال امراض العين وامراض الجهاز الهضمي والملاريا والديدان والامراض الزهرية بين السكان خاصة في الريف[٧٠].

والاحصائيات الرسمية لعدد المؤسسات الصحية المنتشرة في شتى انحاء القطر لغاية ١٩٥٠ تبين لنا أن هناك (٧١) مستشفى رسمياً و(١١) مستشفى اهلياً و٤٠٣ مستوصف، وان هذه الاعداد تشمل المستشفيات الموجودة في مراكز الالوية وبعض الاقضية التابعة لها وان عدد الاسرة فيها جميعا (٤٩٠٠) سرير منها (٤٤٧٥) مجانا، اما الاطباء المسجلون في العراق لغاية ١٩٥٠ هو(٨١١) طبيباً منهم (٤٤٤) طبيباً في بغداد وهذا الواقع الصحي يعكس بكل وضوح تدهور الحالة الصحية في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٧١].

ولم يختلف الوضع التعليمي في العراق في شيء عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فقد كان تعداد المدارس الابتدائية للبنات (٢٠٤) مدرسة وعدد طالباتها (٤٥٦٠٠) طالبة وعدد مدارس الذكور (٩٠١) مدرسة وعدد طلابها (١٥٣٫٦٣٥) طالبا، اما عدد المدارس المتوسطة والثانوية فأنها (١٠٤) مدرسة تضم (٢٤٫٠٧٨) طالبا اضافة الى قلة المدارس والمعاهد المهنية[٧٢]، وبقي التعليم قاصرا عن توفير الفرص المتساوية للجميع ومنشأ هذا النقص عوامل كثيرة منها قلة الميزانية المخصصة له وعدم التنويع في التعليم وانخفاض مستوى دخل الاكثرية الساحقة من السكان وعلاقة ذلك بالنظام الاقتصادي[٧٣]. كما ان التعليم يعكس الفكر السياسي للنظام الاجتماعي القائم انذاك.

البنية السياسية :

---

(٧٠) د. موسيس ديرهاكوبيان، حالة العراق الصحية في ربع قرن، مطبعة الاتحاد، ١٩٤٨، ص١٠٠.

(٧١) نزيهة الدليمي، حقوق المرأة العراقية، الثقافة الجديدة، العدد/٥ سنة ١٩٥٨ ص٩٥

(٧٢) صاحب حداد، مشاكل المعلمين المهنية، الثقافة الجديدة ع/٥/سنة ١٩٥٨، ص١٧٣.

(٧٣) هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مصدر سابق، ص١٠٩

كانت السلطة السياسية في العراق تتكون من :

١ـ الملك

٢ـ مجلس الوزراء

٣ـ البرلمان

اجتمع في١١ تموز١٩٢١ مجلس الوزراءبرئاسة رئيس مجلس الوزراء السيد عبدالرحمن النقيب تنفيذا لطلب المندوب السامي البريطاني (برسي كوكس) واتخذ قرارا يتعلق بنظام الحكم المقبل في العراق ونصت الفقرة الاولى.من القرارعلى (المناداة بسمو الامير فيصل ملكا على العراق ويشترط ان تكون حكومة دستورية، نيابة ديمقراطية مقيدة بالقانون)[٧٤]، وقد تم المناداة بفيصل ملكا على العراق في ٢٣/اب١/١٩٢١[٧٥]، وشرع الملك فيصل في بناء المؤسسات الدستورية للعراق.

كما الفت لجنة لاعداد لائحة الدستور العراقي قوامها اربعة اعضاء اثنان من العراقيين هما ناجي السويدي (وزير العدلية) وساسون حقيل (وزير المالية) ومستشاران بريطانيان هما السير دراور ودافيدس، ولما اختلف الجانبان (الجانب العراقي والجانب البريطاني) ارسلت اللائحة الى لندن لانهاء الخلاف، وفي ٢١/مارت/ ١٩٢٥ اتسم الدستور بتصديق الملك وامر بنشره وسمي بالقانون الاساسي العراقي[٧٦].

اشارت المادة الثانية من القانون الاساسي العراقي (ان العراق دولة ذات سيادة وحكومة ملكية وراثية وشكلها نيابي) وبينت المادة (١٩) من نفس الدستور ان

---

(٧٤) د. منذر الشاوي، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية في العراق، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٦٦ ص١١٤ . كذلك انظر فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، منشورات وزارة الاعلام، ١٩٧٥، ص٩.

(٧٥) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦ ص١٠ .

(٧٦) د. محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٥٤، ص١٥١

(سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة، وجاء القانون الاساسي العراقي ليجعل الحكم ذا صفة تعاقدية بين الملك والشعب فبعد ان اشارت المادة (١٩) اعلاه على ان السيادة للامة، بينت ان هذه السيادة (وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده) واستنادا الى ذلك منح الملك صلاحيات واسعة من هذه الصلاحيات المادة (٢٦) الفقرة (٥) التي بموجبها له حق اختيار رئيس الوزراء، كما ان المادة (٦٥) من الدستور المذكور منحت الملك حق التصديق على قرارات مجلس الوزراء[٧٧].

وبموجب المادة (٢٦) الفقرة (٧) منحت الملك حق تعيين اعضاء مجلس الاعيان وجعلته حقا شخصيا ومطلقا ولم يقتصر دور الملك على التعيين فحسب بل تعداه الى ان بقاء هذا التعيين مرتبط بأرادته وكان هدف الملك من وراء ذلك خلق فئة معينة داخل المجلس مرتبطة به شخصيا منفذة لارادته.

وقد اصبح الملك المسيطر على زمام الامور كلها بالرغم من انه (مصون وغير مسؤول)[٧٨]، وذهب الوصي (عبد الاله) الى ابعد من ذلك حيث اراد ان يعدل الدستور ليعطيه حق اقالة الوزارة. وبالرغم من ان الملك قد مارس هذا الدور من الناحية الواقعية خلال حكم الملك فيصل الاول، مثال ذلك طلبه من رئيس الوزراء (توفيق السويدي) عام ١٩٢٩ وجوب تقديم استقالته، وفي احيان اخرى يذهب الملك الى الامتناع عن تصديق القرارات مما يحتم استقالة الوزارة وتم ما اراده الوصي، فقد عدل الدستور عام ١٩٤٣ ليعطي الملك الحق في اقالة الوزارة[٧٩].

---

(٧٧) د. محمد زهير جرانة، مذكرات في القانون الدستوري، مطبعة العهد، بغداد ١٩٦٠، ص٤٢. كذلك د. محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، مصدر سابق ص٢٠، كذلك انظر د. منذر الشاوي، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية، الطبعة الثانية، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٦٦، ص١٣٧.

(٧٨) غانم محمد صالح، النظام السياسي في العراق بين ١٩٤٨-١٩٥٨، رسالة مقدمة لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد (جامعة القاهرة) للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية/شباط ١٩٧١، ص٥٧

(٧٩) نفس المصدر، ص٧٨

وصلاحيات الملك متعددة، فهو رئيس الدولة، والقائد العام للقوات المسلحة وهو الذي يصادق على القوانين ويأمر بنشرها ويراقب تنفيذها وله الحق ان يصدر المراسيم التي يجب ان لا تناقض القانون الاساسي ، كما يوعز باجراء الانتخابات ويدعو البرلمان للانعقاد، وهو الذي يفتح اجتماعات البرلمان ويؤجلها او يعطلها[٨٠] .

ومن هذا العرض المقتضب لسلطات الملك وحقوقه نستطيع ان نتلمس هيمنة الملك على جميع مرافق الحياة في المملكة[٨١] .

وفي الواقع لم تؤد الاجراءات التشكيلية الديمقراطية الا الى سيطرة الملك، فالقانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥ كان في الحقيقة وثيقة شكلية بعيدة كل البعد عن الحياة السياسية الحقيقية، فأصبح نظام الحكم من الناحية الفعلية والتطبيقية نظاما استبداديا خاليا من الديمقراطية .

مجلس الوزراء :

بعد عودة السير برسي كوكس الى العراق ثانية عام ١٩٢٠ للشروع بتأسيس الحكومة الوطنية، وجه كتاب الى عبدالرحمن النقيب في ٢٥ /ت١ / ١٩٢٠ كلفه بتشكيل الوزارة بعد ان اختار اعضاء الهيئة الوزارية .

ولم يفت المندوب السامي البريطاني الاخذ بتعيين كبار الملاكين واصحاب النفوذ بصفة وزراء بلا وزارات ، وكان معظم هؤلاء من اعتقد المندوب السامي البريطاني فيهم الفائدة المتوخاة لتنفيذ سياسته المرسومة، وكان بعضهم من الاميين الذين لا يحسدون القراءة[٨٢] .

---

(٨٠) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، مصدر سابق ص٤٥ . كذلك انظر: د. السيد صبري، النظم الدستورية في البلاد العربية، ١٩٥٦، ص٢٥٧ . كذلك انظر د. عبد الرحمن البزاز، نظرات في القانون الاساسي العراقي، مجلة القضاء، العدد الاول والثاني /ك٢/نيسان/١٩٥٨، السنة السادسة عشر، مطبعة العاني ، بغداد ص١١

(٨١) د. اسماعيل مرزة، مباديء القانون الدستوري والعلم الدستوري، الجزء الاول، الطبعة الاولى، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، ١٩٦٠، ص٩٠

(٨٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١ ، منشورات مطبعة الكتب، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٨، ص١٤ .

كما اراد المندوب السامي البريطاني ان يحدد العلاقة بينه وبين الحكومة الجديدة بحيث جعل الوزارة النقيبية الاولى تحت(نظرته)وارشاده وتكون مسؤولة عن اعمالها تجاهه[٨٣].

اما علاقة الوزراء بمستشاريهم فقد حددتها المذكرة التي رفعها فلبي وبقيت سارية المفعول الى يوم ٣/ت١/١٩٣٢ حيث جاء في فقرتها الاولى (ليعلم حضرات اعضاء مجلس الوزراء انني بصفتي مندوب سامي تقع مسؤولية ادارة شؤون البلاد على عاتقي وعلى شخصي وانا المسؤول عنها لدى حكومة جلالة الملك ..... سيكون الفصل في المسائل المقررة لي عند اختلاف الاراء بيني وبين اعضاء الهيئة الوزارية)[٨٤]. اما عدد الوزراء فقد ترك بدون تحديد ولكن بشرط ان لا يقل عددهم عن سبعة وزراء بضمنهم رئيس الوزراء.

وبعد صدور القانون الاساسي العراقي تم تحديد تركيب ومهام مجلس الوزراء، بحيث اصبح للوزير الذي هو ليس عضوا في البرلمان ان يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر اذا لم يعين عضوا في مجلس الاعيان اوينتخب ثانية، كما نصت المادة (٦١) من القانون الاساسي العراقي على ان (للوزير الذي يكون عضوا في احد المجلسين حق التصويت في مجلسه وحق الكلام في المجلسين دون ان يصوت، وللوزراء او من ينوب عنهم في غيابهم حق الاسبقية على سائر الاعضاء في مخاطبة المجلسين)[٨٥].

والوزراء مسؤولون بالتضامن امام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات، ومسؤولون بصورة منفردة عن اعمال وزاراتهم ، ولمجلس النواب ان يصوت بعدم الثقة بالوزارة اذا ظهر اي خلل يؤدي الى عدم تنفيذ السياسة المرسومة.

---

(٨٣) نفس المصدر، ص١٧.

(٨٤) نفس المصدر، ص١٨.

(٨٥) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، مصدر سابق، ص٤٧

وعليها ان تستقيل، واذا كانت قضية الاستقالة تمس وزيرا واحدا فعلى ذلك الوزير ان يستقيل.

وكما اشرنا سابقا فأن الدستور منح الملك حسب المادة ٢٦ الفقرة (٥) حق اختيار رئيس الوزراء كما منحته المادة ٦٥ سلطة التصديق على قرارات مجلس الوزراء مما يعني ان اي قرار لا ينفذ الا بعد قبول الملك به.

ويمكننا ان نلاحظ بكل جلاء علاقة مجلس الوزراء وتبعيته للملك من جهة ودور رئيس الوزراء وعلاقة مجلس الوزراء بالبرلمان من جهة اخرى.

فبصدد علاقة مجلس الوزراء بالملك فإن هذه العلاقة تكاد تكون تابعة في اغلب الاحيان، فقد مارس الملك فيصل الاول هذا الاسلوب منذ البداية، ففي عام ١٩٢٩ عندما عزم على التخلص من وزارة توفيق السويدي المؤلفة في ٢٨/نيسان/١٩٢٩ بغية تأليف وزارة برئاسة عبدالمحسن السعدون، استدعى الملك فيصل الاول رئيس الوزراء توفيق السويدي وطلب منه ان يستقيل ورغم اعتراضات السويدي فقد اصر الملك على وجوب استقالته فأذعن السويدي للطلب واستقال في ٢٥/اب/١٩٢٩[٨٦].

وفي بعض الاحيان يذهب الملك الى عدم تصديق قرارات مجلس الوزراء مما يؤدي الى استقالة الوزارة.

وجاء في كلمة للوصي على عرش العراق اثناء مقابلة (محمود سلمان) له مايلي: (وقد جاءني العقيد محمود سلمان بعد ذلك وابلغني بأن الوزراء الاربعة مصرون على طلبهم وبناء على هذا فقد طلبتهم الى قصري واوضحت لهم حقيقة الموقف من الوجهة الدستورية ومن وجهة المصلحة العامة وبينت لهم ان اختيار رئيس الوزراء حق من حقوق العرش).

وذهب الوصي الى مطالبة مجلس النواب بأن يعطيه حق اقالة الوزارة وقد تم له ما اراد عام ١٩٤٣ بأدخال نص جديد على نص المادة ٢٦ الفقرة (٦).

---

(٨٦) فائز عزيز اسعد، مصدر سابق، ص٨٠

البرلمان :

ان السلطة التشريعية من الناحية الشكلية في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تتركز في البرلمان الذي يتألف من مجلسين هما مجلس الاعيان ومجلس النواب، وقد نص دستور ١٩٢٥ على ان مجلس النواب يتألف بالانتخاب (المادة ٣٦) وفق قانون انتخاب خاص، وقد اشار قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦ في مادته الخامسة والثلاثين على ان الانتخاب يجري على اساس الترشيح[٨٧]، كما حدد اعضاء مجلس الاعيان مجلس النواب ويعينهم الملك ممن لهم (ماضي مجيد ونالوا ثقة الجمهور واعتماده باعمالهم) ومدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات، ويجتمع مجلس الاعيان عند اجتماع مجلس النواب[٨٨].

اما مجلس النواب فهو هيئة منتخبة من قبل الشعب على اساس الانتخاب غير المباشر ويكون نائب واحد لكل عشرين الف من السكان الذكور، واشترط القانون في النائب ان يكون من السكان الذكور وان لا يقل عمره عن ثلاثين عاما وان يجري انتخابه حسب قانون الانتخابات الصادر في ٢٢/ت١/١٩٢٤ . وحدد القانون ان الانتخابات تجري على درجتين فالناخبون الاولون ينتخبون الناخبين الثانويين الذين يحق لهم انتخاب النواب[٨٩].

وهذا الاسلوب وسيلة ملتوية لاقامة تفاوت في التصويت بين المواطنين مما دفع بهم الى المطالبة بالغائه ليحل محله الانتخاب المباشر[٩٠].

---

(٨٧) د. شمران حمادي، النظم السياسية والدستورية في الشرق الاوسط، مصدر سابق ص١٣٩. كذلك انظر د. السيد صبري، الرقابة على دستورية القوانين، مجلة القضاء/ع٥/ت٢ـك١/١٩٥٨.

(٨٨) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، مصدر سابق ص٤٨. وكذلك انظر د. نوري لطيف، القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، الطبعة الثانية، مطبعة علاء، بغداد ١٩٧٩، ص٢٤٢.

(٨٩) نفس المصدر، ص٥٠.

(٩٠) د. كمال غالي، مبادىء القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٧، ص٢١٨، وكذلك انظر د. كامل ليله، النظم السياسية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٩٦٠، ص٦١٤

ولم تجر الانتخابات بشكلها الديمقراطي المتعارف عليه، وانما مورست مختلف الانتهاكات سواء من ناحية التزوير او التدخل، فكثيرا ما كانت تكسر صناديق الانتخابات وتبدل الاوراق الموجودة فيه بأوراق تؤيدها السلطة[٩١]. وفي رسالة موجهة من الجبهة الوطنية في ١/حزيران/١٩٥٤ بينت مدى التدخل الحكومي عن طريق القاء القبض على العشرات بقصد ارهاب الناخبين[٩٢].

كما لجأت الحكومة الى حل البرلمان واقامة انتخابات جديدة للتخلص من المعارضة داخل البرلمان ويشير صالح جبر بتاريخ ٢٣/اب/١٩٥٤ الى ان (السبب الحقيقي لهذا الحل هو التخلص من المعارضة التي كانت موجودة في هذا المجلس)[٩٣]. اما دور الاحزاب في البرلمان فقد حاولت ان تجتذب مؤازين لها في الانتخابات ولكنها دائما تصطدم بمقاومة الموظفين المحليين الذين يتلقون التعليمات بعدم السماح للاحزاب السياسية في المشاركة بالانتخابات ومقاومتها[٩٤]. وكثيرا ما تتخلل فترة الانتخابات الاضطرابات والمصادمات بين رجال السلطة او بين المرشحين انفسهم وتثار المشاحنات القبلية والطائفية اثناء فترة الانتخابات[٩٥].

ان مجلس الامة الذي يعتبر المعبر عن ارادة الشعب لم يكن يتكون من ممثلي الشعب الحقيقيين وانما جسد الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق ما قبل ثورة

---

(٩١) د. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٦٣، ص٥٠. وكذلك انظر فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، مصدر سابق ص٢٠٣.

(٩٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء التاسع، الطبعة الثالثة مطبعة العرفان، صيدا - بيروت ١٩٦٨، ص١٠٩. وكذلك انظر: د. شمران حمادي، النظم السياسية والدستورية في الشرق الاوسط، مصدر سابق ص١٤٢.

(٩٣) نفس المصدر ص١٣١.

(٩٤) توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية دار الكاتب العربي. الطبعة الاولى، ١/تموز/١٩٦٩.

(٩٥) ولدمارغلمن، عراق نوري السعيد، انطباعاتي عن نوري سعيد بين سنة ١٩٥٤-١٩٥٨، الطبعة الاولى/١٩٦٥ ص١٨.

١٤ تمـوز١٩٥٨ ، فمجلس الاعيـان كمـا اشرنا يعين من قبل الملك فهو اذن لا يعبر عن ارادة الشعب، امـا مجلس النـواب فيتكـون كل اعضـائـه من الاقطـاعيين وكبار ملاكي الاراضي وكبـار التجـار، ولم يوجـد اي عضو من الفلاحين او العمال. واذا ما تذكـرنـا بأن هذا المجلس كان يخضـع لسلطة الملك ومجلس الوزراء. فان دوره لم يتجـاوز اضـفاء الشكلية اللازمة على التشريع.

والخلاصة ان النظام السياسي في العراق قبل ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ كان قد شكل برغبة بريطانيا وبالشكل الذي يخدم مصالحها. كما كانت الصفة الدكتاتورية ظاهرة للعيان من خلال حصر الاصلاحيات كافة بشخص الملك.

والميزة الاخرى التي امتاز بها ذلك النظام هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في البـلاد، فان عدد الـوزارات الـتي الفت للفتـرة من ٢٥/ت١/ ١٩٢٠ ولغـايـة ١٣/تمـوز/١٩٥٨، تسعـة وخمسـون وزارة اشترك فيها مائة وخمسة وسبعون وزيرا، واعلنت الاحكام العرفية في البلاد ست عشرة مرة خلال الحكم الملكي(٩٦)

وبقيت طيلة فترة الحكم الملكي في العراق مجموعة من شخصيات الطبقة العليا في المجتمـع هي المسيطـرة على امـور البـلاد السياسية ولم يقم اي وزن للتحولات الاجتمـاعيـة والاقتصـاديـة التي حدثت في البلاد بفعل التطور السياسي الاقتصادي الاجتماعي النسبي، وحصرت ممارسة السلطة بهم واغلبهم ممن شهد الحكم التركي(٩٧)

كمـا تميـز مجلس الامـة بغيـاب الصفة الديمقراطية عنه، وكان اغلب النواب من الشيوخ ورؤوساء القبائل او الذين تربطهم بالحاكمين قرابة او مصاهرة او مصلحة خاصة(٩٨)

ان واقـع البنى الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية كان له الاثر الفعال على القوى

---

(٩٦) عبـد الـرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، الطبعة الخامسة، منشورات مطبعة دار الكتب، بيروت ١٩٧٨، ص٢٩٦

(٩٧) حسين جميل، العراق الجديد، مصدر سابق ص٢٦.

(٩٨) د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، ص٢٩

السياسية سواء من حيث وجودها واهدافها ونشاطاتها، وهذا ما سنبينه في المبحث القادم .

المبحث الثاني

القوى السياسية

ان ظهـور الاحـزاب السيـاسيـة في الـدول النـاميـة يختلف عن ظهورها في اوربا الغـربيـة والـولايـات المتحـدة ، فقـد برزت اغلبها ان لم نقل كلها خارج البرلمانات وعلى مستـوى الجمـاهيـر ، وقـد كان للظروف المحلية والتطورات التاريخية الكبرى التي كانت تختلف عن ظروف واحوال البلدان الغربية اثرها في تشكيل تلك الاحزاب(٩٩) .

كمـا ان البلدان النـاميـة خضعت ولفتـرة طويلة للسيطـرة الاستعمـارية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والتجزئة القومية . لذلك فان الحركة الوطنية واحزابها نشأت قبل المؤسسات الدستورية ومتأثرة بذلك ، ولهذا فأن الاحزاب السياسية ـ الثورية ـ لا يمكن ان تكـون غايـة في ذاتهـا وانمـا وسيلة من وسـائـل المجتمع لتحقيق مصلحته المـاديـة والمعنـويـة وتقـوده الى الاهـداف السياسية . ولما كان من الخطأ النظر الى مصالح المجتمع كمصالح موحدة ، حيث ان المجتمع مقسم الى طبقات اجتماعية متعددة ذات مصالح متباينة وبحكم هذا التفاوت في التركيب الطبقي فلا بد ان يعبر عنه بتعدد الاحزاب وتباين مصالحها ونظرتها للمجتمع(١٠٠) .

وبنـاء على ما تقـدم فأن العـراق لا يختلف عن غيـره من دول العالم الثالث ، فقد نشأت الاحزاب السياسية فيه في بداية القرن الحالي ، وكانت اهدافها سياسية فقط ، تدعـو الى الاستقـلال والتخلص من الاستعمار ، ونستطيع ان ندلل على ذلك بنماذج منهـا مثـل (الشعب ، التقـدم ، **العهـد** ، الاخاء الوطني ، حزب الاستقلال الوطني في

---

(٩٩) د. صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، محاضرات مطبوعة بالرونيو ، القيت على طلبة الرابع سياسة لعام ١٩٧٦-١٩٧٧ .

(١٠٠) د. عبد الرضا حسين الطعان ، محاضرات القيت على طلبة الماجستير ، قسم السياسة عام ١٩٨١ .

الموصل)، ولكن سرعان ما تلاشت هذه الاحزاب لانها نشأت بدوافع شخصية اولا ولحصول العراق على الاستقلال السياسي (الشكلي) ثانيا.

غير ان تيارا فكريا نما وتطور بين خريجي المعاهد والكليات وخاصة بعد المعاهدة العراقية - البريطانية عام ١٩٣٠، هذا التيار الفكري السياسي اراد ان يعطي الوطنية مفهوما اوسع من الاستقلال السياسي وهو المضمون الاجتماعي، فالى جانب الاستقلال يجب العناية الواقعية بمصالح الشعب او (الاهالي) وهم القوة التي تستند عليها حركة المطالبة بالاستقلال. كان يمثل هذا التيار خلال مرحلة الثلاثينات (حسين جميل، عبدالقادر اسماعيل، محمد حديد، عبدالفتاح ابراهيم) وتم اصدار كتاب صغير باسم (الشعبية)، وحدد مفهوم الشعبية بمايلي: (وجود دولة ذات سيادة، وان تكون السيادة للشعب وعلاقة الافراد بها ديمقراطية دستورية وتتدخل في تنظيم المجتمع)[١٠٢].

ان مفهوم الشعبية التي تبناها هؤلاء اقرب الى (البرجوازية الوطنية المتقدمة)، وقد انظم الى هذه الجماعة ايضا (جعفر ابو التمن، كامل الجادرجي، عزيز شريف).

وفي عام ١٩٣٥ انضم حكمت سليمان الى جماعة الاهالي، ومنذ دخوله انقسمت الى ثلاث فئات:

١- جماعة اليمين: حكمت سليمان وجعفر ابو التمن الرافضين لتكوين حزب سياسي.

٢- جماعة اليسار: عبدالفتاح ابراهيم وعبدالقادر اسماعيل حيث كان عبدالفتاح ابراهيم من دعاة تكوين حزب سياسي.

٣- جماعة الوسط: محمد حديد وكامل الجادرجي[١٠٣].

---

(١٠١) هادي حسن عليوي، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨، ص٨٨

(١٠٢) محمد انيس، جماعة الاهالي ونشأة اليسار العراقي، مجلة الهلال العدد الاول السنة ١٩٧٣، اول يناير ١٩٦٥، ص٤٦

(١٠٣) نفس المصدر.

واتجه تفكير جماعة الاهالي الى تكوين علاقة مع الجيش وكان حكمت سليمان من الداعين الى هذا الاتجاه وجذب اليه بكر صدقي(١٠٤). الا ان ياسين الهاشمي الغى جميع الجمعيات والاحزاب السياسية اثناء وزارته عام ١٩٣٥، ولم يسمح بتشكيل الاحزاب السياسية بشكل رسمي حتى عام ١٩٤٦.

خلال فترة الحرب العالمية الثانية كانت تسود العراق حالة من الاضطرابات والاحكام العرفية ولم يسبق اي اثر للمجالس النيابية في الحياة السياسية، كما كانت تسوده حالة من الاضطراب الاقتصادي حيث اشتدت ازمة التموين، وارتفعت اسعار المواد الاستهلاكية، كما ان السوق السوداء اخذت تلعب دورها في الحياة الاقتصادية، وعلى اثر ثورة مايس / ١٩٤١ احتل الجيش البريطاني العراق وظهرت الى الافق تصورات بوجوب ابعاد الجيش عن السياسة(١٠٥).

وادت سياسة الحكومة من خلال الاحكام العرفية السائدة الى فصل كثير من الموظفين الاكفاء بتهم مختلفة مما ادى الى ارتباك الجهاز الاداري وتعطيل كثير من الاعمال التي تؤدي الخدمات الى المواطنين مما حدا برئيس الوزراء ان يصرح في ٣١/ك٢/١٩٤٤ بأن حكومته لا تستطيع تنفيذ مشاريع اصلاحية كبرى بسبب فقدان الموظفين الاكفاء لان معظم هؤلاء كان قد اعتقل او فصل من الخدمة لمشايعته حركة ايار التحررية وعدم اطمئنان الانكليز اليه.(١٠٦)

شعرت بريطانيا في اوائل الحرب العالمية الثانية انها في حاجة ماسة الى دعم العالم الغربي لها ولحلفائها مما حدا بوزير خارجيتها (ايدن) في ٢٩/اذار/١٩٤١ ان يعلن عن رغبته في ان تتمتع (الشعوب) العربية بنصيب من الوحدة اكثر من نصيبها الراهن، ومن خلال ذلك اعلن العراق في ٣/ك٢/١٩٤٣ دخوله الحرب الى جانب

---

(١٠٤) نفس المصدر

(١٠٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية، مركز الابجدية، بيروت الطبعة الاولى، ١٩٨٠، ص١٢٤

(١٠٦) نفس المصدر

الحلفاء بدعوى مكافحة الفاشية والنازية ومناصرة القوى الديمقراطية[١٠٧].

ونتيجة لذلك تطلع العراقيون بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الى الديمقراطية والتخلص من معاهدة ١٩٣٠ بما يرفع تلك القيود الثقيلة التي تحد من استقلال العراق وسيادته وتمس كيانه وبما يضمن اقامة العلاقات بين البلدين على اسس من الصداقة والتحالف النزيه بين طرفين متساويين في الحقوق والواجبات[١٠٨].

واستجابة للظروف الدولية والاوضاع الداخلية في العراق أرغمت بريطانيا على تغيير سياستها في البلدان التي تحتلها فأوعزت الى الحكومة العراقية بتخفيف بعض القيود السياسية[١٠٩]، فكان خطاب الوصي (عبدالاله) في ٢٧/ك١/١٩٤٥ تمشيا مع الدعاية الديمقراطية التي كان يرتكز عليها الحلفاء في حروبهم مع الديكتاتوريات النازية والفاشية[١١٠].

ان الانتقادات التي وجهتها المعارضة وتطور مفاهيم العمل السياسي من خلال زيادة الوعي في اعقاب الحرب العالمية الثانية والتغير الطفيف الذي طرأ على السياسة البريطانية نتيجة فوز حزب العمال البريطاني وادعائه بمناصرة حركات التحرر والديمقراطية كانت من جملة الاسباب التي دفعت بريطانيا بالاشارة الى الوصي لاجابة بعض المطاليب الشعبية[١١١].

ويرى (خليل كنه) ان الوصي على العرش اغتنم فرصة انتهاء الحرب فعمل

---

(١٠٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ص١٥٠.

(١٠٨) صوت الاهالي ١٣/آب/١٩٤٥

(١٠٩) سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق، ١٩٢٠-١٩٥٨، مطبعة الشعب، الطبعة الثانية، الجزء الاول، ار الرواد للذباعة/١٩٧٨، ص١٢٤

(١١٠) د. عبد الامير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨٠، ص١١.

(١١١) د. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ١٩٧٦، ص١٦٧.

بنصيحة بريطانيا التي اشارت عليه بضرورة تغيير اسلوب الحكم الذي فرضته الحرب، وذلك لقيام طبقة جديدة من المعنيين بالسياسة اخذت تتطلع بلهفة الى احتلال المكان المناسب لها في الحياة السياسية العامة(١١٢).

الا انه لا الوصي ولا الطبقة الحاكمة في العراق جادون في تنفيذ اي سياسة من شأنها ان تغير الاوضاع الداخلية في العراق بالاتجاه الذي لا يرغبونه(١١٣). ومن هنا اريد بهذا الخطاب تلهية الشعب وكسب الوقتومن ثم يعودوا الى الاساليب التقليدية فيالاستبداد(١١٤).

اما اهم ما جاء في خطاب الوصي (عبد الاله) في ٢٧/ك١/١٩٤٥ فهو:

١ـ ان السياسة المقبلة هي ايجاد العمل للعاطلين ورفع مستوى معيشة العمال والفلاحين.

٢ـ التأكيد على صيانة الحقوق وعدم التفرقة بسبب العنصر او المذهب.

٣ـ فسح المجال للاعداد الجديدة من المثقفين للاضطلاع بمختلف المهام واضاف:

(ان الاحزاب والهيئات السياسية الوطنية التي لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها ستتقدم الى الامة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات فمن فاز فيها على سواه بثقة الشعب وتأييده اضطلع بالحكم ونهض بمسؤولية تنفيذ تلك السياسة الوطنية)(١١٥).

واستنادا الى هذا الخطاب اخبر الوصي وزارة الباجه جي بضرورة الانسحاب من الوزارة ليتسنى تنفيذ تلك السياسة(١١٦). وعهد الى توفيق السويدي تشكيل الوزارة

---

(١١٢) خليل كنة، العراق أمسه وغده.

(١١٣) د. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ١٩٤٦ـ١٩٥٨، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٦٣، ص٢٩

(١١٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، مصدر سابق ص٣١٥.

(١١٥) نفس المصدر، ٣١٦

(١١٦) نفس المصدر، ص٤

الجديدة والاضطلاع بتنفيذ السياسة التي اشار اليها، وازالة جميع القيود الموضوعية اثناء الحرب من قوانين استثنائية وقانون تنظيم الحياة الاقتصادية ورد الامور الى نصابها، وقد حدد اهداف وزارته بمايلي :

١- نقل حالة البلاد من الوضع الشاذ الذي خلفته الحرب الى الوضع الطبيعي .

٢- ابقاء الادارة العرفية .

٣- الغاء مرسوم صيانة الامن وسلامة الدولة رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٠ وبقية المراسيم والقوانين الاستثنائية التي لم تعد الحاجة ماسة اليها .

٤- فسح المجال لتأسيس الاحزاب .

٥- تشريع قانون لانتخاب النواب، يؤمن حرية الانتخاب ويحقق المبادىء الديمقراطية والتمثيل الصحيح .

٦- السعي لرفع القيود التي فرضت خلال الحرب فيما يتعلق بالتموين .

٧- تنظيم جهاز الدولة باستبعاد العناصر الفاسدة واحلال الشباب المثقف مكانهم .

وهكذا في ٢/نيسان/١٩٤٦ اجازت وزارة الداخلية تأليف الاحزاب السياسية الخمسة ولم تجز حزب (التحرر الوطني) بدعوى تطرفه وعدم الاطمئنان اليه[١١٧] .

ويمكننا ان نحدد الاحزاب والقوى السياسة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية كما يلي :

١- الاحزاب المؤيدة للسلطة :

أ- حزب الاتحاد الدستوري .

ب- حزب الامة الاشتراكي .

٢- احزاب المعارضة :

أ- العلنية :

١- الحزب الوطني الديمقراطي .

٢- حزب الاستقلال .

---

(١١٧) نفس المصدر، ص٧

٣ـ حزب الشعب .

٤ـ حزب الاحرار.

٥ـ حزب الاتحاد الوطني .

ب ـ السرية :

١ـ الحزب الشيوعي العراقي .

٢ـ حزب البعث العربي الاشتراكي .

٣ـ الاحزاب الكردية .

٣ـ العلاقات بين القوى السياسية :

أـ لجنة الدفاع عن فلسطين .

ب ـ الجبهة الوطنية في العراق عام ١٩٥٤ .

ج ـ جبهة الاتحاد الوطني .

٤ـ حركة الضباط الاحرار.

١ـ الاحزاب المؤيدة للسلطة :

أـ حزب الاتحاد الدستوري :

في ٦/ك٢/١٩٤٩ الف نوري سعيد وزارته العاشرة، وطرح ما اسماه (بميثاق العمل الوطني) ودعا في هذا الميثاق الى جمع الصفوف ومكافحة الشيوعية والصهيونية[١١٨] . وجرت مراسلات بينه وبين حزب الاستقلال بشأن الميثاق الا ان هذه المراسلات باءت بالفشل بسبب عدم اطمئنان قادة حزب الاستقلال الى نوري السعيد وعلاقته المؤيدة لبريطانيا مما دفع نوري السعيد الى تشكيل حزب اسماه الاتحاد الدستوري في ٢٤/ت٢/١٩٤٩[١١٩] .

وضمت الهيئة المؤسسة للحزب خليطا من الاقطاعيين والتجار والموظفين الكبار

---

(١١٨) عبد الجبار عبد المصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ـ١٩٥٨ منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية ١٩٧٨، ص١٣٣

(١١٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ص٩٩.

وكان هدفهم الحصول على مراكز في الدولة وعضوية المجلس النيابي امثال خليل كنه وضياء جعفر وغيرهم. وكان جل اهتمام الحزب هومساندة السلطة ومقاومة الحركة الوطنية من جهة اخرى[١٢٠].

اما سياسة الحزب الداخلية فقد حددها منهاجه بـ(تحقيق اصلاح عام يستهدف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق منهج علمي شامل يأخذ بالتجديد النامي مع مسايرة التطور ومحاربة الطائفية بأنواعها والروح الاقليمية والانعزالية)[١٢١].

اما بشأن القضية الفلسطينية، فقد اكد الحزب مواصلة الجهاد لنصرة فلسطين وانقاذها ومكافحة الصهيونية لدرء اخطارها عن البلاد العربية[١٢٢].

وبخصوص العلاقة مع بريطانيا فانه كان يرى ضرورة استمرارها باعتبارها تحقق المصلحة للبلدين، فقد اشارت جريدة الحزب (استطاعت الوزارة والرئيس الجليل ان تبذل جهودا موفقة ناجحة لتقوية مركز العراق في الحياة الدولية وربطه بصلات التعاون والصداقة مع عديد من الدول الاجنبية وتركيز علاقته معها بموجب معاهدات نظمت تعاونه معها في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية فأصبح للعراق سمعة دولية ذات اثر في تقوية مركزه وفي الاستماع الى رأيه والاخذ بمقترحاته)[١٢٣]

ب ـ حزب الامة الاشتراكي:

اثناء انتخابات المجلس النيابي عام ١٩٤٧ شكل صالح جبر تجمعا سياسيا اطلق عليه اسم الكتلة وضمت في عضويتها صادق البصام وعبدالمهدي المنتفجي وكانت غايتها التكتل للفوز في الانتخابات والوصول لرئاسة الوزراء[١٢٤]

---

(١٢٠) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ١٩٧٦، ص٦٤٠. كذلك انظر مجيد خدوري، عرب معاصرون، ص٧١.

(١٢١) ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ص٦١

(١٢٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ص١١٩.

(١٢٣) جريدة الاتحاد الدستوري، ١٩٥٢/٥/٢٧.

(١٢٤) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مصدر سابق، ص٦٤٣.

ولاجل ذلك تقدم صالح جبر في ٢٠/حزيران/١٩٥١ بطلب الى وزارة الداخلية لتشكيل حزب سياسي باسم حزب الامة الاشتراكي وتم اصدار جريدتي الامة والنبأ لتكونا لسانا غير رسمي لصالح جبر، وضمت الهيئة المؤسسة للحزب بالاضافة اليه (عبدالمهدي عبدالكاظم الشمخاوي، جواد جعفر، عبدالرزاق الازري، عزالدين النقيب، احمد الجليلي، حبيب الطالباني، محمد النقيب، حنا الخياط، نظيف الشاوي)(١٢٥).

وقد حدد منهاج الحزب سياسته الداخلية والقومية والعالمية.

فعلى المستوى الداخلي جاء في المنهاج (ان الحزب يعني العناية التامة بكافة شؤون البلاد السياسية والادارية والتعليمية والعمرانية والإقتصادية وغير ذلك)، كما اكد الحزب على ضرورة (تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد والاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر والمناطق الانتخابية الفردية)(١٢٦). وشجب الحزب الاتفاقية النفطية المعقودة في ٣/شباط/١٩٥٢(١٢٧)، باعتبارها لا تحقق مصلحة العراق.

اما على المستوى العربي فقد اكد النظام الاساسي لحزب الامة الاشتراكي العمل على تحقيق الاماني العربية في قضية فلسطين) كما ان (قضية فلسطين لا يجوز لاي عربي ان ينساها اويتناساها والتي يجب ان يفتديها كل عربي بنفسه ونفيسه والتي اذا ما تجاهلها فأننا سنكون في المستقبل موضع لعنة الاجيال المقبلة)(١٢٨).

وبصدد علاقة العراق مع بريطانيا فقد اكد الحزب على ضرورة قيامها على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة وبين الحزب سمات التعاون مع بريطانيا في تبني المصالح الوطنية(١٢٩).

---

(١٢٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ص٢٠٧.

(١٢٦) جريدة الامة ٢٦/١٢/١٩٥٢، كذلك عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج٨، ص٢٠٨.

(١٢٧) جريدة الامة ١٥/٢/١٩٥٢

(١٢٨) جريدة الامة ٢٨/٣/١٩٥٢، عبد الجبار عبد مصطفى، مصدر سابق، ص١٨٤

(١٢٩) جريدة الامة ٢٥/١/١٩٥٢.

اما عن اشتراكية الحزب فهي مجرد دعاية كلامية حيث اكد الحزب التملك الشخصي وبدون تحديد كما ان الحزب لم يضع برنامجا واضحا لتحقيق اهدافه سواء الداخلية او العربية او الدولية .

وقد ذهبت الاهالي (جريدة الحزب الوطني الديمقراطي) في ١٥/حزيران/١٩٥٢ على ان حزب الامة الاشتراكي وحزب الاتحاد الدستوري يمثلان مصالح شخصية لا علاقة لها بالمبادىء الحزبية بمفهومها الحديث وان هدفها الوصول الى الحكم عن طريق ارضاء الجهات التي يخدمها، وان تأسيس هذين الحزبين تم بتشجيع السلطات لتظهر بمظهر المشارك في التنظيم السياسي الشعبي ولمناوئة الحياة الحزبية الحقيقية من جهة اخرى[١٣٠] .

٢ـ الاحزاب المعارضة :

أـ الاحزاب المعارضة العلنية :

١ـ الحزب الوطني الديمقراطي :

قدم كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبدالكريم الازري ويوسف الحاج الياس وحسين جميل وعبدالوهاب مرجان وعبود الشالجي وصادق كمونة طلبا الى وزارة الداخلية بتاريخ ٥/اذار/١٩٤٦ لتأسيس حزب سياسي باسم الحزب الوطني الديمقراطي[١٣١] .

اما اهداف هذا الحزب فقد حددها منهاجه ،بان غاية الحزب القيام باصلاح عام في كل نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم علمي منسق شامل لجميع تلك النواحي والعمل على تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية بما يستلزم مسؤولية الوزارة امام مجلس نيابي منتخب وتطبيق نظام الانتخاب

---

(١٣٠) جريدة الاهالي في ١٥/حزيران/١٩٥٢

(١٣١) جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص٢٥٥

المباشر وتقسيم العراق الى مناطق انتخابية، وانماء الحياة السياسية الحزبية وتأييد الحريات الفردية[١٣٢].

وعلى المستوى القومي يرى الحزب ضرورة العمل على تحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الامور المشتركة بينها في ادارة موحدة مع احتفاظ كل دولة منها بادارة شؤونها المحلية وتقوية جامعة الدول العربية والعمل على استقلال البلاد العربية الاخرى ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين او انشاء دولة يهودية فيها[١٣٣]. وقد اصدر الحزب في ١٢/ايار/١٩٤٦ بيانا حول القضية الفلسطينية استنكر فيه لجنة التحقيق الانكليزية - الامريكية[١٣٤].

وفي مجال السياسة الخارجية دعا الحزب الى اكمال استقلال العراق واقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة، والتساوي في الحقوق والواجبات بحيث تنسجم مع ميثاق الامم المتحدة[١٣٥].

وقد تبنى الحزب الديمقراطي الاشتراكية واوضح ذلك من خلال مذكرة رفعها رئيس الحزب كامل الجادرجي في ١٥/اب/١٩٤٧[١٣٦].

وقد اندست كثير من العناصر الشيوعية في تنظيمات الحزب مما ادى فيما بعد الى تكوين جناح يعرف بالجناح التقدمي للحزب[١٣٧]. ويرى عبدالفتاح ابراهيم ان الحزب يمثل يمين الديمقراطية وكانت قواعد الحزب ترى نفسها اكثر يسارية من

---

(١٣٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، ص٢٦

(١٣٣) عبد الجبار عبد مصطفى، مصدر سابق ص١١٨

(١٣٤) فائق بطي، صحافة الاحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، مطبعة الاديب، بغداد ١٩٦٩، ص٦٨

(١٣٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، ص٤٦

(١٣٦) للمزيد من المعلومات انظر: كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الاولى /ك٢/ ١٩٧٠ ص١٨٢

(١٣٧) جعفر عباس حميدي، مصدر سابق ص٢٦٣.

قيادات الحزب واكثر منتسبيه من اثرياء المدن والطلاب بينما ظل رصيده في المناطق الريفية **محدوداً**(١٣٨).

٢ـ حزب الاستقلال:

بدأ التفكير بتكوين حزي قومي ما قبل الحرب العالمية الثانية واثناءها، وقد انضج هذه الفكرة اشتداد اساليب القمع والاحكام العرفية، وبدأت الاتصالات بين فائق السامرائي والعناصر القومية التي ساهمت في تكوين نادي المثنى وخصوصا محمد مهدي كبة، وبعد اجازة الاحزاب قدم كل من محمد مهدي كبة وداود السعدي وخليل كنة واسماعيل الغانم وفاضل معلة وعلى القزويني وعبدالمحسن الدوري ورزوق شماس وعبدالرزاق الظاهر طلبا لتأسيس الحزب في ١٢/اذار/١٩٤٦ واجابت وزارة الداخلية الطلب في ٢/نيسان/١٩٤٦(١٣٩).

وقد اكد الحزب في منهاجه الداخلي على انه شعبي يؤمن بأن السيادة للامة ولا يؤمن بالطبقية ويحرم التعصب الاقليمي والطائفي والديني ويتعاون مع الامم الاخرى على اساس المصالح المشتركة، وتعزيز كيان العراق الدولي باستكمال سيادته وضمان الحياة الحرة لهذا الشعب ولا يتم ذلك الا بتوطيد حياة دستورية صحيحة يمارس الشعب فيها حقوقه في السيادة(١٤٠).

اما على المستوى القومي فقد اشار منهاج الحزب الى ضرورة تقوية الجامعة العربية وجعلها عاملا في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية ووسيلة للتعاون العالمي لخير الانسانية وصيانة السلام العالمي، **واكد الحزب ان فلسطين جزء**

---

(١٣٨) قاسم جميل قاسم، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق، دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٣، ص٧٧.

(١٣٩) جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص١٨٥

(١٤٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، ص٣١

لا يتجزأ من الوطن العربي وأولى واجبات الحزب مكافحة الصهيونية[١٤١].

وبصدد العلاقة مع بريطانيا ، فقد اكد الحزب السعي لتبديل المعاهدة العراقية البريطانية تبديلا يطمئن السيادة الوطنية[١٤٢]، وحمل الحزب السلطات انذاك ما وصل اليه العراق من الاستغلال وتفاقم محنة فلسطين[١٤٣].

اما بشأن الحياد، فقد اشارت الجريدة نفسها الى (ان الانحياز لاي كتلة من الكتلتين المتنازعتين سواء كان ذلك في الحرب الباردة او القائمة بينهما او الاصطدام المسلح الذي يحتمل ان يقوم يعرض البلاد العربية عامة والعراق خاصة الى اخطار جسيمة تجلب الكوارث والدمار، وقد تودي بكيانها في سبيل مطامع استعمارية لا شأن لنا فيها)[١٤٤].

وأثار استنكار الحزب السلطة نتيجة مواقفها القمعية التي واجهت بها التظاهرة التي حدثت في ٢٨ حزيران ١٩٤٦ واطلاق النار على عمال شركة نفط كركوك الى بروز الاختلاف في قيادة الحزب فقدم خليل كنة ورزوق شماس استقالتهما من الحزب[١٤٥].

٣ـ حزب الاحرار:

ان فكرة تأسيسه ترجع الى نوري السعيد بهدف تكوين تنظيم يضم رجال السياسة الموالين الى الحكومة ولكن نتيجة للمناورات بين هؤلاء الساسة ذهب نوري السعيد الى الاعتذار عن تكوين الحزب المذكور[١٤٦].

---

(١٤١) نفس المصدر ص٣٢.

(١٤٢) محمد مهدي كبة مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ـ١٩٥٨ ، منشورات دار الطليعة، بيروت، الطبعة الاولى ، ت٢، ١٩٦٥ ، ص١٦٨ .

(١٤٣) جريدة لواء الاستقلال، ١٩٤٨/١/١٩ .

(١٤٤) جريدة لواء الاستقلال، ١٩٥١/٣/٢٣ .

(١٤٥) جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص١٩٢ . وكذلك محمد مهدي كبة، ص٩٥ .

(١٤٦) خليل كنة، العراق أمسه وغده، ص٧٥ . كذلك جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص٢٠٧

قدم كل من (الشيخ داخل الشعلان المحامي وعبالعزيز السنوي ونوري الاورفلي وعبدالقادر باش اعيان ومحمد فخري الجميل والسيد النقيب وكامل الخضيري والمحامي عباس سلمان) طلبا الى وزارة الداخلية لتأليف الحزب بعد اجازة الاحزاب السياسية في ٢/نيسان/١٩٤٦[١٤٧].

اما سياسته الداخلية، فقد اكد منهاج الحزب أن هدف الحزب هو النهوض بالشعب العراقي على اختلاف طبقاته والعمل على توحيد صفوف ابنائه في سبيل التعاون على تنظيم المملكة بأحدث الاساليب والطرق العصرية وتقدمها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا واصلاح الادارة العامة بجعلها تستهدف خدمة الشعب وتوزيع العدل وتعزيز سيطرة القوانين والقضاء على التصرفات الشخصية[١٤٨].

اما على المستوى القومي،فقد دعا الحزب الى التعاون مع الحكومات العربية لتحقيق اهداف الجامعة العربية ومساعدة البلاد العربية غير المستقلة لنيل استقلالها وفي مقدمتها فلسطين[١٤٩].

وبصدد العلاقة مع بريطانيا، فقد حددها الحزب بتعديل المعاهدة العراقية البريطانية بالشكل الذي يضمن للبلاد مصالحها الوطنية وامانيها، وأكدت جريدة صوت الاحرار ذلك بتأكيدها (نحن نقدر علاقة الصداقة التي تربطنا بحليفتنا بريطانيا ونحسب الف حساب للمنافع المتبادلة بين الطرفين)[١٥٠].

لم يظهر للحزب اي دور في المساهمة في الحياة السياسية العامة وكان الهدف من تأسيسه فقط(مساندة السلطة وتأييد اعمالها.

٤ـ حزب الشعب:

اجيز حزب الشعب في ٢/نيسان/١٩٤٦ بعد ان قدم طلبا الى وزارة الداخلية كل

---

(١٤٧) عبد الرزاق الحسني، ج٧ ص٢٢.

(١٤٨) عبد الرزاق الحسني، ج٧، ص٢٣.

(١٤٩) جعفر عباس حميدي. مصدر سابق، ص٢٠٩.

(١٥٠) صوت الاحرار، ١٦/٨/١٩٤٦

من (عـزيـز شريف، توفيق منيـر، عبـدالاميـر ابـو تراب، عبدالرحيم شريـف، حميد هندي، ابراهيم الدركزلي، نعيم شهرباني، جرجيس فتح الله، سالم عيسى ووديع صليا)[١٥١].

امـا سيـاسـة الحـزب على المستوى الداخلي فيمكن ملاحظتها من خلال برنامج الحـزب الـذي اكـد على تحقيق الحيـاة الـديمقـراطية وحل مشكلة الاراضي ودعـ الحــزب الى حريـة تأليف الاحـزاب والاجتمـاع وحـريـة الاعتقـاد والكـلام والنشـر والمساواة بين القوميات[١٥٢].

وعلى المستوى القومي، فقـد اكـد الحـزب ضـرورة التعاون مع البلاد العربية لضمـان خدمـة كـل منهـا، ودعـا الحـزب الى تأمين العلاقات الدبلوماسية مع سائر البلدان الديمقراطية على اساس المصالح المشتركة المتبادلة[١٥٣].

امـا تركيبـة الحزب الاجتماعية فان اغلب اعضائه من الطلاب والكسبة والحرفيين وصغـار المـوظفين والمحامين وغيرهـم ممن تأثروا بالثقافة الماركسية وسادت علاقات وثيقـة بينهم وبين الحـزب الشيـوعي العراقي[١٥٤]. ولم يستطع الحزب الاستمرار في الحياة السياسية وذلك لسحب اجازته من قبل السلطة ولم يعد ثانية للعمل السياسي.

٥ـ حزب الاتحاد الوطني:

تقـدم كل من عبـدالفتاح ابراهيم، محمد مهدي الجواهري، جميل كبة، موسى الشيخ راضي، ادور قليات، موسى صبار، عطا البكري، بطلب الى وزارة الداخلية في ١٢/اذار/١٩٤٦ للسـمــاح لهم بتأسيس حزب سيــاسي باسم حزب الاتحــاد الـوطني، وقـد اجيـز الحـزب في ٢ نيسـان ١٩٤٦، ويـرى عبدالرزاق الحسني بأن

---

(١٥١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص٢١٢

(١٥٢) عبد الرزاق الحسني، ج٧، ص٣٩.

(١٥٣) نفس المصدر، ص٤٠

(١٥٤) رياض رشيد ناجي، الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨ـ١٩٥٨، ص٣٠

مقــدمي طلب التأسيس هم من فلول الشيــوعيين المثقفين سواء منهم من انشق عن الحزب الشيوعي او من رجح الاشتغال العلني دون السر[١٥٥].

اما منهاجه الداخلي، فقد اكد على تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته وتوطيد علاقتـه على اسـاس المسـاواة والمصـالـح المشتـركـة مع جميع الدول الديمقراطية وضرورة تعزيز الروابط مع الدول العربية ومكافحة الصهيونية[١٥٦].

ودعـا الحـزب الى توطيـد الحـركـة الـديمقـراطية في حزب واحد ورفض التعاون والتآزر بين الاحزاب السياسية المتعددة، واعتبرها عائقا امام توحيد الديمقراطيين في حزب واحد[١٥٧].

كمـا اهتمت صحـافـة الحـزب بالعمـال والفـلاحين ونشـرت عدة مقـالات عن مشاكلهم وضرورة فتح نقابات لهم[١٥٨].

ولم يستمر عمل الحزب طويلا حيث ابطلت اجازته في ٢٩/ايلول/١٩٧٤.

ب ـ الاحزاب المعارضة السرية:

١ـ الحزب الشيوعي العراقي:

يذهب بعض الكتاب الى ان بدايات الفكر الماركسي دخلت الى العراق في بداية العشرينات ومن خلال حسين الرحال.

سافـر حسين الـرحال الى المانيا لدراسة الهندسة في مدرسة (كنى) ومن هناك بدأ اتصاله بالطلاب والحركات الثورية ومشاهدة **الاضرابات**، وبعد ذلك عاد الى العراق بطلب من الحكـومـة التـركيـة عام ١٩١٩ ـ وفي العـراق اخذ يقرأ النشريات الخاصة بالحـزب الشيـوعي الفـرنسي عن طريق صاحب المكتبة العصرية (محمود حلمي). وتعـرف اثنـاء وجـوده في بغـداد على (محمود احمد السيده عبدالله جدوع، ابراهيم القزاز ومصطفى علي) واخذ يجتمع بهم في جامع الحيدرخانة ويطلعهم على ما يقرأه

---

(١٥٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، ص٤٢

(١٥٦) الرأي العام ١٣/آذار/١٩٤٦

(١٥٧) الرأي العام، ٧/نيسان/١٩٤٦

(١٥٨) الرأي العام ١٧/نيسان/١٩٤٦.

من افكـــار غربيـة[١٥٩] . وفي تلك الفتـرة نشأت علاقـة بين جعفـر ابـو التمن وحسين الـرحـال لكي يطلعـه على الشؤون العـالميـة وما يجري من احداث في العالم وذلك لاتقانه لغات اجنبية[١٦٠] .

وأصـدر حسين الـرحـال وجماعته مجلة (الصحيفة) في ك٢/١٩٢٤ والتي عنيت بالترويج للافكار الماركسية .

امـا صحيفـة اتحـاد الشعب، ففي مقالة بعنوان (بذور الشيوعية كيف نبتت) فأنها تشير الى ان الحركة العمالية والنقابية قدولدت من ذاتهاعفويا منذ سنة ١٩٢٧ وكانت منقـادة للطبقـة البـرجوازية ، الا ان هذه الطبقة كانت ضعيفة لا تستطيع قيادة النضال ومن هنـا بدأ التفكيـر باقـامـة تنظيم سيـاسي . وقـد زجت (لجنـة مكافحة الاستعمار والاستثمار) نفسها في مساعدة ثوار الفرات واصدرت منشورا سريا عددت فيه مطاليب الفـلاحين . و في نهـايـة تمـوز ١٩٣٥ صدرت اول جريدة سرية للحزب باسم كفاح الشعب، وفي ٣١/تموز/١٩٣٥ ظهر فيه اسم الحزب الشيوعي لاول مرة[١٦١] .

وعلى ايـة حال يعتبـر يوسف سلمـان يوسف (فهـد) مؤسس الحزب الشيوعي في العـراق حيث بدأ في عام ١٩٣٢ بتنظيم اول الخـلايـا الشيـوعيـة في النـاصرية وفي ٣١/اذار/١٩٣٤ تأسست في بغـداد (لجنـة مكـافحـة الاستعمار والاستثمار) ، وفي عام ١٩٣٥ تأسس الحـزب الشيـوعي العـراقي واصبـح فهـد سكرتيرا عاما للحزب . ولكن بعـد فتـرة وجيـزة بدأت الانشقاقات في الحزب، ففي عام ١٩٣٦ هجر عاصم فليح العمل السياسي ، وفي عام ١٩٤٢ تزعم ذنون ايوب اول انشقاق للحزب واصدر جريدتـه السـريـة (الى الامـام)، كمـا انشق عام ١٩٤٢ داود الصـايغ مكونا (رابطة الشيوعيين العراقيين) واصدر صحيفة باسم (العمل) ، وفي عام ١٩٤٧ القي القبض على مجموعة كبيرة من (رابطة الشيوعيين) وفي نفس الشهر القي القبض على (فهد)

---

(١٥٩) مجلة الثقـافـة الجـديـدة، العـدد٤ ، نيسـان، ١٩٧٥ ، بواكيـر الفكـر الاشتـراكي ارشـد الكاظمي ، ص

(١٦٠) نفس المصدر السابق

(١٦١) سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق، الجزء الاول ص٢٣٤

وصدر حكم الاعدام عليه الا ان ذلك الحكم الغي ، وفي عام ١٩٤٨ تم اعدام فهد وجماعته. وقد استطاع الحزب ان يعيد تنظيمه ووحدته بفعل قيادة حسين الرضي (سلام عادل) عام ١٩٥٦[١٦٢]

اما بشأن موقف الحزب من القضيُة الفلسطينية، فقد دأب للتفريق بين الصهيونية واليهودية وطالب بالغاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتكوين دولة ديمقراطية مستقلة كحل صحيح، وبين ارتباط الصهيونية بالامبريالية وان قادتها هم كبار الرأسماليين[١٦٣].

ان موقفه هذا لم يستمر عليه وانما تغير بتغير مواقف الحزب الشيوعي السوفيتي ازاء القضية الفلسطينية وسيطرة اليهود الشيوعيين على قيادة الحزب الشيوعي العراقي وممارسة نفوذهم المالي لتغيير مواقف الحزب الذي جسده بالموافقة على قرار التقسيم وكما سنبينه في فصل قادم.

وحيث ان موقف الاتحاد السوفيتي قد تغير مع بداية النصف الثاني من الثلاثينات بفعل المتغيرات الجديدة التي ادت اليها الحرب العالمية الثانية فقد اتجهت السياسة السوفيتية الجديدة على اساس (الجبهة الوطنية المتحدة) حيث انصب التأييد على كل حركة او حكومة معادية للمحور، ونتيجة للمساعدات التي تلقاها الاتحاد السوفيتي عن طريق (عصبة النصر لمساعدة روسيا السوفيتية) ايد قرار التقسيم متمشيا مع (حقوق الشعوب في تقرير مصيرها)، واعتبر مقاومة الاقطار العربية وحربها للكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ بأنها حربا رجعية ضد دولة ديمقراطية[١٦٤].

ولم يكن للحزب الشيوعي العراقي موقف واضح من القومية العربية حيث اشار الحزب الى (ان الوحدة العربية بعد ان كانت هدفا قريبا يسعى العرب الى تحقيقه اصبحت نظرية يتنافس عليها مثقفو العرب في اوطانهم) وفي اجتماع لمندوبي

---

(١٦٢) ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص٨١

(١٦٣) عزيز الحاج، مشاكل مجموعة مقالات منشورة وغير منشورة، ج١، ايار، ١٩٧٠، ص٣

(١٦٤) محمد السيد سليم، موقف الاتحاد السوفييتي من القضية الفلسطينية، السياسة الدولية، عدد ١٧، سنة ١٩٦٩، ص٣٢

الاحـزاب الشيـوعيـة العربية عام ١٩٣٥ بينوا (ان شعار الوحدة العربية غير عملي لما بين الاقطار العربية من فروق في التطور وشكل الحكم والظروف الداخلية الخاصة)[١٦٥].

وطـالب الحـزب الشيـوعي العراقي بقيام اتحاد عربي يقوم بين (الشعوب) العربية بضم الاقطـار العـربيـة ذات السيـادة والكيـان الـدولي المعتـرف به والـذي تمـارس الديمقراطية على ان لا يكون هذا الاتحاد موجها ضد اي دولة وان يحقق ارتفاع في مستوى الشعب والبـلاد الاقتصادي والاجتماعي والصحي. ان الاقتراح هذا كان رد على الاتحادات العربية التي ظهرت في الساحة في نهاية الاربعينات[١٦٦].

وفي النصف الثـاني من الخمسينـات، ومع تنامي الوعي القومي وقوته في الساحة العـربيـة غيـر الحزب الشيوعي العراقي موقفه من الوحدة العربية والقضية الفلسطينية واصبـح يؤيـد الشعب الفلسطيني والمسـاعي (لتحقيق الـوحـدة العـربيـة المنشودة) ويضيف عزيـز الحـاج مؤكـدا (ظل حزبنا حتى اللحظة الاخيرة ضد مشاريع التقسيم على نحوحدى قاطع ولكنه غير موقفه مع قرار هيئة الامم المتحدة في اوائل (١٩٤٧) واستنـادا الى تقـديرات ومنطلقات تبين ضلالها وقد اكد ذلك الخطأ الكونغرس الثاني للحزب عام ١٩٥٦[١٦٧].

تغلغـل كثيـر من اليهـود العـراقيين في الحـزب الشيـوعي العـراقي واخـذ دورهم بالتعاظم وتسلموا قيادة الحزب في مناطق مختلفة واصبحوا في قيادته الرأسية ويرجع السبب في ذلـك الى ثقـافـة اليهـود ضمن الحـزب ونشـاطهم اضافة الى امكانياتهم المالية. ان وجود اليهود في الحزب الشيوعي العراقي حقق كسباً عددياً للحزب في حين سبب له خسران تأييد الرأي العام العراقي.

---

(١٦٥) من وثـائق الحـزب الشيـوعي العـراقي، مؤلفـات فهد، منشورات الثقافة الجديدة، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٧٣، ص٣٢٦.

(١٦٦) نفس المصدر، ص٣٧٣،

(١٦٧) عزيز الحاج، مشاكل، مصدر سابق، ص٣

وبمبادرة من الحزب الشيوعي العراقي تم تأسيس (عصبة مكافحة الصهيونية) عام ١٩٤٥ وقد اوكل الحزب مهمة تأسيس العصبة (ليهودا صديق عضو اللجنة المركزية ويوسف هارون زلخة ومسعد قحطان وابراهيم ناجي شميل ويعقوب فرايم ونعيم شوع ويوسف زلوق) وكلهم اعضاء في الحزب ومن ابناء الطائفة اليهودية في العراق.

ومن خلال اجتماع هؤلاء تم صياغة برنامج ونظام داخلي للعصبة واجيزت من قبل الحكومة العراقية وترأس هيأتها الادارية يوسف زلخة لتكون احدى واجهات الحزب العلنية[١٦٨].

وقفت العصبة موقفا رافضا لتكوين الوطن القومي لليهود لانه يفرق بين اليهود ومواطنيهم ويستهدف شطر فلسطين عن جسم البلاد العربية وطالبت العصبة اشتراك المنظمات الشعبية في الكفاح من اجل طرد الاستعمار البريطاني الذي اوجد الصهيونية في فلسطين[١٦٩]، والحقيقة ان هذا الموقف جاء بسبب موقف الحزب الشيوعي العراقي المنسجم مع موقف الحزب الشيوعي السوفيتي المعادي للسياسة البريطانية في المنطقة.

٢ـ حزب البعث العربي الاشتراكي:

شهد الوطن العربي في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية نشوء عدة احزاب سياسية، الا ان هذه الاحزاب قد عالجت الواقع العربي من عدة زوايا، فالبعض منها عالجه وفق منطق قطري وحصر مهمته في تحقيق الاستقلال والديمقراطية وبعض الاصلاحات الاجتماعية، والبعض الاخر عالجها من وجهة نظر قوميه دون النظر الى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. اما الاتجاه الثالث فقد عالجها من وجهة نظر اقتصادية وغفل الجانب القومي وتأثيره. ان هذه المعالجات كانت احادية الجانب

(١٦٨) مركز الدراسات الفلسطينية ملف خاص بعصبة مكافحة الصهيونية، مطبوع بالرونيو، ت١/١٩٧٧، بقلم عبد القادر ياسين

(١٦٩) مركز الدراسات الفلسطينية، ملف خاص بعصبة مكافحة الصهيونية، مطبوع بالرونيو، ت١/١٩٧٧، بقلم عبد القادر ياسين.

و لم تعالج المشكلة العربية من جميع جوانبها.

كان نشوء حزب البعث العربي الاشتراكي كرد على هذه الاتجاهات وكتتويج للنضال العربي من خلال ربطه بين الجانب القومي والطبقي، وقد حدد الحزب ايمانه بالفكرة القومية واعتبارها حقيقة حية وشجب المفاهيم العرقية العنصرية. كما اكد ان التجزئة في الوطن العربي حالة طارئة وعلى العرب ان يحققوا الوحدة عن طريق النضال الوحدوي وان الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية وانها النظام الذي يسمح للشعب العربي تحقيق امكانياته(١٧٠).

وحتى يمكن تحقيق المبادىء اعلاه اكد الحزب ان تكون عقيدته علمية ثورية وعلمانية عصرية مع عدم التنكر للقيم الروحية المرتبطة بتاريخ الامة العربية وتراثها الحضاري كما آمن الحزب (بالانقلاب) والذي يعني الثورة(١٧١).

يرجع تأسيس الحزب الى الاستاذين ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار عام ١٩٣٩ لعدم توافقهما مع الكتلة الوطنية، وبعد ذلك في بداية الاربعينات كونوا حلقات من الشباب القومي تطلق على نفسها تارة (حركة الاحياء العربي) وتارة اخرى (حركة البعث)(١٧٢). وفي عام ١٩٤١ صدر البيان الاول للبعث العربي، وعندما حدثت رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١ شكل الحزب (حركة نصرة العراق) وفي عام ١٩٤٣ قام الحزب بتنظيم حملة لشجب العدوان على استقلال لبنان(١٧٣).

وفي عام ١٩٤٤ بدأ الحزب يعيد اهتمامه بالقضية الفلسطينية وأرسل الاستاذ ميشيل عفلق في اب / ١٩٤٣ كتاباً الى المعتمد السياسي الامريكي في سوريا محتجا بأسم الحزب على قرار فتح الهجرة(١٧٤).

---

(١٧٠) شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، مرحلة االاربعينات التأسيسية ١٩٤٠-١٩٤٩، دار الطليعة للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٥، ص٧٠

(١٧١) نفس المصدر، ص٧٢.

(١٧٢) ضمت تلك الحلقات كل من (الدكتور مدحت البيطار، د. علي الجابر، د. موسى رزق، بادى القاسم، سامي الدروبي، وعبد الباري عيون السود.

(١٧٣) هادي حسن عليوي، مصدر سابق ص٢٤

(١٧٤) شبلي العيسمي، مصدر سابق، ص٤٧

وفي ربيع عام ١٩٤٧ دعا اعضاء حركة البعث العربي جميعا الى مؤتمر تأسيس في دمشق وتم عقد المؤتمر في ٤ نيسان ١٩٤٧ حضره (٢٠٠) شخص ممثلين عن القطر السوري والاردني واللبناني وحضره من العراق (عبدالخالق الخضيري)[١٧٥].

دخلت افكار الحزب الى العراق عن طريقين، الاول مجيء عدد من الطلاب السوريين من لواء الاسكندرونة للدراسة في المعاهد والكليات والمدارس الثانوية العراقية وكان منهم فايز اسماعيل، ادهم مصطفى، سليمان العيسى، وصفي الغانم، محمد جميل صفيه، منصور الغانم[١٧٦]. واستطاع هؤلاء تكوين نواة الحزب في العراق، اما الطريق الثاني فكان بواسطة الطلبة العراقيين في القطر السوري[١٧٧].

وجرت محاولة منفردة قام بها سعدون حمادي لا علاقة لها بتنظيم بغداد في مدينة كربلاء واستطاع تشكيل اول خلية عام ١٩٤٨. وفي عام ١٩٥٢ ربطها بتنظيم بغداد. واستطاعت السلطات القاء القبض لاول مرة على طه الرشيد الطالب في كلية التجارة وحوكم امام محكمة جزاء بغداد الاولى[١٧٨].

وفي عام ١٩٥٣ اصبح التنظيم بمستوى قيادة فرع ، وبعد ذلك شكلت اول قيادة قطرية بطريقة التعيين اصبح فؤاد الركابي امين سر التنظيم، وبعد فترة قصيرة تم اعادة تشكيل القيادة القطرية[١٧٩].

وبصدد علاقة حزب البعث العربي الاشتراكي بالاحزاب الاخرى كانت تختلف من حزب الى اخر، فعلاقته بالحزب الشيوعي العراقي لم تكن جيدة وذلك لموقف

---

(١٧٥) جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص٦٥٤

(١٧٦) هادي حسن عليوي، مصدر سابق، ص٢٥

(١٧٧) جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص٦٥٧

(١٧٨) هادي حسن عليوي، مصدر سابق، ص

(١٧٩) نفس المصدر، ص١٣٣

الحزب الشيوعي العراقي من الوحدة العربية والقومية العربية اضافة الى تأييد الحزب الشيوعي العراقي لقرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة في عام ١٩٤٧، والسبب الثاني هو ان الحزب الشيوعي يرجع التطور التاريخي الى العامل الاقتصادي، ويقلل من دور العوامل الاخرى.

اما موقفه من الاحزاب الاخرى فرأى ضرورة التعاون معها الا ان هذه الاحزاب غير قادرة على مواصلة النضال او تجاوز الاستنكار وذلك بحكم واقع تركيبها[١٨٠].

وعلى المستوى الداخلي طالب الحزب باطلاق الحريات السياسية واجراء الانتخابات الحرة وكشف الفئات المسيطرة اقتصاديا وتأثيرها لخدمة الاستعمار، وفي بيان للحزب بتاريخ ١١/٥/٩٥٤/ ذهب الحزب الى دعوة الناس للمشاركة بالانتخابات واحباط اي محاولة لتزويرها[١٨١]، وكان مستهدفا من الاشتراك في الانتخابات فضح الفئة الحاكمة واستخدامه الانتخابات لاثارة الوعي[١٨٢].

وأولى الحزب اهمية خاصة للثروة الوطنية وخاصة النفط بالنظر لاهميتها وامكان استخدامها في التأثير السياسي فدعا الى تأميمها وتحرير الاقتصاد الوطني، وطلب من الدول العربية في اوائل شباط ١٩٥٧ منع وصول النفط الى بريطانيا وفرنسا ومن ذلك يمكن التأثير عليهما.

وشارك الحزب في الاضرابات التي قام بها الطلاب والعمال لسوء الحالة الاقتصادية وتردي الوضع السياسي امثال اضراب قاعدة الحبانية واضراب عمال ميناء البصرة واضراب عمال النسيج اليدوي في النجف عام ١٩٥٢[١٨٣]، ودعوته الى اضراب الطلبة لنصرة الجزائر في ٢٨/١٠/١٩٥٦[١٨٤].

---

(١٨٠) نضال البعث، الطبعة الثانية، آب ١٩٧١، ص١٨

(١٨١) نضال البعث، الطبعة الثانية، آب ١٩٧١، ص٥٨.

(١٨٢) نفس المصدر ص٥٧

(١٨٣) عبد الفتاح محمود، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٣ ص١٨٠

(١٨٤) نضال البعث، مصدر سابق ص١٤٦.

اما بصدد موقف الحزب من الجبهة الوطنية فأن الحزب منذ تأسيسه دعا الى التعاون بين الاحـزاب والفئات السياسية لتحقيق اهداف الامة العربية، الا انه لم يشارك في الجبهـة الانتخـابيـة عام ١٩٥٤ لعـدم استكمال اسسه التنظيمية وعدم تكامل العمل الجبهـوي ثانيـا، واشـار الحزب الى ان الجبهة الوطنية التي يريدها الشعب يجب ان تبنى على اسس نضـاليـة. ومن هنـا كانت مشـاركتـه ودوره الجدي في جبهة الاتحاد الوطني لعام ١٩٥٧ ومساهمته في اسقاط النظام الملكي.

وعلى المستـوى القـومي فأن حزب البعث العـربي الاشتـراكي حزب قومي فكـرة وتنظيما وان هدف الحزب (تحرير العرب في جميع اقطارهم من كل انواع الاستعمار الاجنبي)[١٨٥] و(النضال ضد الاستعمار الاجنبي لتحرير الوطن العربي تحريرا مطلقا كاملا)[١٨٦].

لقد اثبت الحزب موقفه القومي النضالي من خلال مساهماته المتعددة، اذ شارك الحـزب بالمظـاهـرات ضد دكتـاتـورية الشيشكلي في سوريا ومناهضته حلف بغداد باعتبـاره خطـر يهدد الامة العربية[١٨٧]. ومساندة الشعب العربي في مراكش، وكانت الـوحـدة العـربية التي تحققت عام ١٩٥٨ تتويجا للنضال العربي (لقد احدث ميلاد الجمهورية العربية المتحدة انقلابا اساسيا في ميزان القوى في هذه المنطقة)[١٨٨]. وجعـل القضيـة الفلسطينية قضية الحزب الاولى ورأى ان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين[١٨٩].

امـا على الصعيـد العـالمي فإن الحـزب تبنى (الحياد الايجابي) ويشير الى ذلك الاستاذ ميشيل عفلق (ان حركتنا اول من نادى بالحياد الايجابي عام ١٩٤٨ وربطته بفلسفتهـا)[١٩٠]. وفي نشـرة صادرة للحـزب اوائـل شبـاط ١٩٥٤ دعـا الحـزب الى

---

(١٨٥) نضال البعث، ج٥ ، ص١٢١

(١٨٦) نضال البعث، ج١ ، ص٧٢

(١٨٧) نضال البعث، ج٤ ، ص٢٦

(١٨٨) نضال البعث ج٥ ، ص٤٦

(١٨٩) نفس المصدر ص٦٤.

(١٩٠) ميشيل عفلق، في سبيل البعث. ص١١٢.

موقف الحياد من المعسكرين العالميين المتصارعين[١٩١] .

وهكذا يتضح لنا دور حزب البعث العربي الاشتراكي في قيادة النضال الطبقي والقومي ودوره الفاعل في مقاومة النظام الملكي والاستعمار البريطاني في المنطقة ودوره في تشكيل جبهة الاتحاد الوطني التي مهدت لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

٣ـ الاحزاب الكردية :

على اثر معاهدة ١٩٣٠ التي ربطت العراق عسكريا وسياسيا واقتصاديا، هبت الجماهير الكردية كباقس سكان العراق مستنكرة تلك المعاهدة وقامت بمظاهرات ودعت الى اضراب شامل في المنطقة .

وتسجل سنة ١٩٣٥ بداية انتشار الافكار الديمقراطية واليسارية بين الشباب الاكراد[١٩٢] . وكونوا علاقات وثيقة مع جماعة الاهالي في بغداد[١٩٣] . ولعب ابراهيم احمد دورا كبيرا في الحركة الوطنية الديمقراطية، فقد اصدر كتاب عام ١٩٣٧ بعنوان (الاكراد والعرب) بين فيه الكفاح المشترك للعرب والاكراد ضد الاستعمار والرجعية . واستطاع ابراهيم احمد وعلاءالدين سجادي ان يهيئا الظروف لتأسيس حزب سياسي عرف بأسم (هيوا) .

١ـ حزب هيوا ـ الامل :

تأسس هذا الحزب عام ١٩٣٩ واصبح حزبا كبيرا في السنوات الاولى للحرب العالمية الثانية وتزعم الحزب (رفيق حلمي) الا انه لم يستطع كسب الشباب المثقف وبذلك لم يستطع الاستمرار[١٩٤] .

٢ـ ز . ك (زياني كورد) :

نشأ هذا الحزب بتأثير (هيوا)ـ في كردستان ايران عام ١٩٤٢ وتحول الى

---

(١٩١) نضال البعث، ج٥، ص٤٣

(١٩٢) من هؤلاء (حمزة عبد الله، رشيد ارف، ابراهيم احمد، عبد الصمد محمود، حسن الطالباني).

(١٩٣) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ط٢، آذار/١٩٧١، ص١١٨ .

(١٩٤) نفس المصدر ص١٢٧ .

الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٤٥ . واصبح قاضي محمد رئيسا للحزب (رئيس اول جمهورية كردية في ٢٢/ك٢/١٩٤٦)[١٩٥] .

حاول قاضي محمد كسب تأييد السوفييت وبذلك عارضه بعض اعضاء قيادة الحزب واستمرت الجمعية في الوجود حتى عام ١٩٤٧ حيث انضم ابراهيم احمد الى البارتي .

٣ـ الفرع الكردي للحزب الشيوعي العراقي (حزب شورش):

ساهمت الافكار التقدمية والديمقراطية التي انتشرت بفعل الحرب العالمية الثانية في نشوء الحزب الشيوعي لكردستان الذي عرف بأسم جريدته (شورش)[١٩٦] .

تأسس الحزب الشيوعي في كردستان العراق في خريف ١٩٤٥ بعد انحلال الحزب الشيوعي العراقي ـ جماعة وحدة النضال ـ وايد الحزب الشيوعي العراقي تأسيس فرع كردي [١٩٧] للحزب الشيوعي العراقي .

٤ـ حزب رزكاري كورد:

انشأ هذا الحزب بأشراف ومبادرة حزب (شورش)[١٩٨] ، وبعد فترة وجيزة من العمل انضم الى الحزب الجديد (رزكاري ـ كورد) اغلب قواعد هيوا الذي انتهى عام ١٩٤٥ وكذلك ضم الى صفوفه ديمقراطيين اكراد اخرين بجانب اعضاء الحزب الشيوعي في كردستان العراق ـ شورش واصبح هذا الحزب بمثابة جبهة وطنية كردية[١٩٩] .

رفع الحزب شعارات النضال ضد الاستعمار والحكومات الرجعية ورفع مذكرة الى

---

(١٩٥) جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص٢٢١ .

(١٩٦) جلال الطالباني، مصدر سابق، ص١٣٤

(١٩٧) الميثاق الوطني والنظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي (بغداد ١٩٤٥) ص٢٩

(١٩٨) للاستزادة من المعلومات حول بيان الحزب الشيوعي لكردستان العراق وبيان حزب رزكاري ـ كورد انظر: جلال الطالباني، المصدر السابق، ص١٣٦ ـ ١٣٨

(١٩٩) جلال الطالباني، مصدر سابق، ص١٣٩ .

وزراء خارجية الدول الكبرى المجتمعين في موسكو بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية طالب فيها تحقيق مطاليب الاكراد الوطنية في العراق، الا ان المذكرة اكدت عدم امكانية تحقيق هذه المطاليب الا بالقضاء على الاستعمار والحكومات الرجعية المحلية[٢٠٠].

٥- الحزب الديمقراطي الكردي (بارتي ديمقراطي كورد - عيراق):

بلور حمزة عبدالله في ايران فكرة تكوين الحزب الديمقراطي الطليعي في كردستان العراق، ولأجل ذلك تم تكوين الهيئة المؤسسة برئاسة الملا مصطفى البارزاني وكتب حمزة عبدالله رسائل الى قادة الاحزاب (شورش، ز. ك، روزكاري كورد)، داعيا اياهم الى الاتحاد وانجاح هذه الفكرة[٢٠١].

الا ان صالح الحيدري عارض هذه الفكرة بسبب انضمام ملاكين كبار لهم علاقات مع بريطانيا[٢٠٢]. وادى هذا الانشقاق الى انفصال منظمتي شورش في اربيل وراوندوز.

انعقد المؤتمر التأسيسي للحزب الجديد بتاريخ ١٦/اب/١٩٤٦ في بغداد واصدر جريدة رزكاري وهكذا ظهر الى الوجود الحزب - بارتي ديمقراطي كورد عراق - وتمتع حمزة عبدالله بدور مهم في قيادة الحزب.

كان منهاج الحزب وميثاقه الوطني تأكيدا على اهداف الشعب الكردي في نيل حقوقه القومية والديمقراطية ضمن الوحدة الوطنية للعراق. الا ان هناك صراعاً بدأ بين الحزب والحزب الشيوعي العراقي يدور حول النقاط التالية[٢٠٣].

١- تنكر الشيوعيون وجود امة كردية بالمفهوم الحديث للامة وظل هذا التنكر حتى عام ١٩٥٢ حيث تم اصدار ميثاق (باسم) ثم الغي فيما بعد.

---

(٢٠٠) جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص٢٢٢

(٢٠١) جلال الطالباني، مصدر سابق، ص١٤٥. كذلك جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص٢٢٥

(٢٠٢) ادمون غريب، الحركة القومية الكردية، دار النهار للنشر - بيروت، ١٩٧٣ ص٣٢.

(٢٠٣) جلال الطالباني، مصدر سابق، ص١٥٣

٢ ـ معارضة الحزب الشيوعي لتأسيس منظمات او جمعيات غير شيوعية.
٣ ـ نظر الحزب الشيوعي الى المطاليب القومية الكردية باعتبارها حركة قومية برجوازية.

اما علاقته مع الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال فكان يسودها التنسيق رغم انتقاده للحزب الوطني الديمقراطي بسبب مشاركته في وزارة نوري السعيد[٢٠٤]، وفي عام ١٩٥٦ تم تبديل اسم الحزب الى الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ العراق.

٣ـ العلاقات بين الاحزاب السياسية:

ادركت الاحزاب السياسية ان مهمة تحرير الوطن واقامة الديمقراطية والتخلص من الفئات الحاكمة لا يمكن أن ينهض بها حزب سياسي بمفردوحدة أو اية جماعة بمفردهم لاسباب عديدة منها يرجع الى التركيبة الاجتماعية لقيادة بعض الاحزاب، بالاضافة الى الوضع السياسي السائد من جهة اخرى وثالثا بسبب حداثة نشوء بعض الاحزاب، ولوجود قاسم مشترك عام يجمع ما بين هذه الاحزاب ادى الى التقائها في فترات معينة حول برنامج عمل مشترك.

أـ لجنة الدفاع عن فلسطين:

أدت خيبة امل الاحزاب السياسية بمقدرة الحكومة القائمة على تحقيق بعض العمل الايجابي للقضية الفلسطينية الى التقاء هذه الاحزاب حول برنامج عمل لخدمة القضية الفلسطينية.

تألفت هذه اللجنة في ٢ ايار ١٩٤٦ من (حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الشعب، حزب الاتحاد الوطني، حزب الاحرار) وقد دعت هذه الاحزاب كافة المنتمين اليها ومؤيديها الى العمل بما يصدر عن هذه اللجنة من مقررات وبيانات.

---

(٢٠٤) جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص٢٣٤.

استمرت لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين في نشاطاتها بأصدار النداءات وتوجيه المذكرات والبرقيات واثارة الرأي العام العراقي من اجل نصرة فلسطين والاحتفاظ بعروبتها.

اما اهم اعمالها، فهو نداؤها الموجه في ٦ ايار ١٩٤٦ الذي ناهض لجنة التحقيق الانكليزية - الامريكية والمذكرة المرفوعة الى عدد من سفراء الدول الكبرى في بغداد في ايار ١٩٤٦ واستنكار ادخال مائة الف يهودي الى فلسطين.وفي ١٤ اب ١٩٤٦ اصدرت اللجنة بيانا موجها الى الشعب العراقي اعلنت فيه عن حل نفسها بسبب الموقف الحكومي منها وعدم السماح لها بالاكتتاب العام لمساعدة عرب فلسطين[٢٠٥].

ب - الجبهة الوطنية الانتخابية:

في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ تألفت وزارة ارشد العمري المعروف بصرامته ومعاداته للحركة الوطنية وواجهتها الاحزاب الوطنية لتقديم مذكرات الى الملك محذرين اياه من اعمال وزارة ارشد العمري[٢٠٦]. الا ان الوضع السياسي الداخلي وما احدثته مفاوضات النفط عام ١٩٥٠أولاً المطالبةبالاصلاحات الداخلية السياسية والاقتصادية ثانيا، وتأثير الثورة المصرية ٢٣ يوليوثالثا، هذه العوامل ساهمت في، دفع الحركة الوطنية[٢٠٧].

اتخذت الاحزاب السياسية مواقف مختلفة ازاء النفط تتراوح بين المناصفة والتأميم[٢٠٨].

---

(٢٠٥) مركز الدراسات الفلسطينية، ملف لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن القضية الفلسطينية، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٦.

(٢٠٦) كامل الجادرجي، مذكرات... ص٦٣٣

(٢٠٧) عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي، مصدر سابق، ص٢٢٥.

(٢٠٨) عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، ١٩٨٠، ص٢٧.

في ٤ ايار من عام ١٩٥٤ بينت وزارة الداخلية أنـها سوف تقوم باجراء الانتخابات يوم ٩ حزيـران ١٩٥٤ ، وقـررت الاحزاب السياسية خوض الانتخابات[٢٠٩]، ونتيجة لهـذا الالتقـاء قررت الاحـزاب السياسية في ١٢/ايار/١٩٥٤ تكوين الجبهة الوطنية الانتخـابيـة من الاحـزاب (الاستقـلال، والـوطني الديمقراطي، وبعض المستقلين والشيـوعيين من العمـال والطلاب والمحامين)[٢١٠]، واصدرت الجبهة ميثاقا يتضمن اطـلاق الحـريـات وحق التنظيم السياسي والغاء معاهدة ١٩٣٠ ورفض المساعدات الأجنبية التي يراد بها تغيير استقلال العراق[٢١١].

وفي ٣ اب ١٩٥٤ عهـد الى نوري السعيـد بتشكيـل وزارة جـديـدة فـقام بحل المجلس النيـابي ومهـد الى اجـراء انتخابات جديدة وتم اصدار مرسوم رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ بالغـاء اجـازة الحزب الوطني الديمقراطي وفي ٢٩ ايلول ١٩٥٤ اصدر سعيد قزاز قراره بالغاء الجمعيات والنوادي مـما حـدا بالاحزاب الاتجاه الى العمل السري[٢١٢].

ج ـ جبهة الاتحاد الوطني ١٩٥٧ :

تعتبـر جبهـة الاتحـاد الـوطني لعـام ١٩٥٧ من اهم الاحـداث في تاريـخ العراق السياسي خاصة تمهيدا لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ان جبهة الاتحاد الوطني تعتبر احدى منجزات الحركة الوطنية العراقية واستمرارياً للتاريخ النضالي للاحزاب والقوى السياسية، ففي عام ١٩٤٦ تشكلت لجنة الدفاع عن القضية الفلسطينية كما بينا سابقا وقامت الاحزاب باحباط معاهدة بورتسموث من

---

(٢٠٩) د. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، مصدر سابق، ص٣٥٢.

(٢١٠) لم يشتـرك حزب البعث العـربي الاشتـراكي في هذه الجبهـة لاسبـاب متعـددة منهـا عدم استكمـال بنـاءه التنظيمي وثـانيا شعور الحزب بأن هذه الجبهة قد هيمن عليها الشيوعيين من خلال اشـراك اعضـاء من الحزب الشيوعي يمثلون منظمات مهنية معينة . لذلك قرر الحزب الاشتراك في الانتخابات. نضال البعث، ج٥، ص٥٨.

(٢١١) عبـد الـرزاق الحسني، الجبهـة الـوطنيـة في العـراق جذورهـا التاريخية وتطورها، مصدر سابق، ص٥٠.

(٢١٢) ليث الزبيدي، مصدر سابق ص٩٨

خلال رفضها لهذه المعاهدة. وفي عام ١٩٥٤ تشكلت الجبهة الوطنية التي كانت اهدافها جوهرية وذات صفة وطنية[٢١٣]. وبعد ان تم الغاء الجمعيات والنوادي السياسية عام ١٩٥٤ التجأت الاحزاب السياسية الى العمل السري والتعاون على مواجهة الحكومة.

اما اهم الاسباب التي ساهمت في قيام الجبهة فهي:

١- الاوضاع الداخلية وتردي الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعدم امكانية اصلاح الوضع القائم والنهوض بالبلاد.

٢- تأثير الجانب القومي حيث شعر اقطاب الحركة الوطنية في العراق انهم متخلفون عن باقي الدول العربية وبتأثير الثورة المصرية ٢٣ يوليو١٩٥٢ وثورة الجزائر والوضع في سوريا والاردن.

٣- دخول العراق في الاحلاف الثنائية والمتعددة (حلف بغداد) التي تخدم دول الاستعمار وتفقد سيادة العراق على اراضيه.

٤- العدوان الثلاثي على مصر وموقف الحكومة من هذا العدوان.

ان الاحزاب السياسية ادركت جسامة المهمات التي تواجهها وادركت ان اي حزب لا يستطيع وحده انجاز هذه المهمات.

ساهم حزب البعث العربي الاشتراكي بدور فعال في ولادة جبهة الاتحاد الوطني، ففي المؤتمر القطري الاول ك١/ ١٩٥٥ درس امكانية التعاون مع الاحزاب الاخرى، وفي المؤتمر القطري الثالث، حزيران/ ١٩٥٦ درس الحاجة الملحة لتآلف القوى الوطنية في جبهة وطنية موحدة ومن هنا بدأ التعاون بينه وبين الحزب الشيوعي العراقي[٢١٤].

وجرت مباحثات بين حزب الاستقلال والوطني الديمقراطي وحكمت سليمان بضرورة اقامة جبهة وطنية معارضة[٢١٥].

---

(٢١٣) عزيز الشيخ، جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن، منشورات مكتبة النور، ص١.

(٢١٤) نضال البعث، ج٥، ص٢٠٧

(٢١٥) عبد الامير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال، ص٣١٢.

اما حزب الوطني الديمقراطي فقد اكد ضرورة قيام الجبهة الوطنية وذلك لمواجها الطبقة الحاكمة واستقطاب الجماهير التي بدأت بالتظاهرات بمناسبة العدوان الثلاثي واسقاط حكومة نوري السعيد(٢١٦).

عندما عاد نوري السعيد الى الحكم عام ١٩٥٤ اعلن شعارين:

الاول - الغاء معاهدة ١٩٣٠ المعقودة مع بريطانيا.

الثاني - اجراء انتخابات جديدة.

هذان الشعاران ادا بدورهما الى انشقاق في الحركة الوطنية، فبعض الاحزاب ارادت المشاركة بالانتخابات والبعض الاخر قاطعها ومن هنا استطاع تمرير عقد حلف بغداد ١٩٥٥.

الا ان العدوان الثلاثي على مصر وخروج التظاهرات في كافة انحاء القطر تأييدا لمصر أكد على الاحزاب ضرورة التنسيق فيما بينها(٢١٧)، ومن خلال هذا التنسيق رأت الاحزاب ضرورة تحويله الى تنظيم جبهوي وضم الاحزاب (حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي) ولم تضم الجبهة الحزب الديمقراطي الكردستاني وذلك لعدم تهيئة تنظيماته للدخول في الجبهة(٢١٨).

اما تنظيمات الجبهة فهي:

١- اللجنة الوطنية العليا: وتضم ممثلا عن كل حزب من الاحزاب المنضمة الى الجبهة وقراراتها تكون بالاجماع وملزمة لكل الاطراف.

٢- اللجنة التنظيمية العليا: وتضم ممثلا عن كل حزب وكذلك تضم عناصر وطنية لا حزبية وتكون قراراتها بالاجماع او بالاكثرية بشرط الحصول على اجماع الاحزاب

---

(٢١٦) كامل الجادرجي، مذكرات.... ص٦٧٥.

(٢١٧) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية ١٩٥٣-١٩٥٨، ص٢٣٨.

(٢١٨) الثقافة الجديدة، العدد ٤، تموز/١٩٦٩، صفحات من تاريخ العراق الحديث، حوار مع الاستاذ محمد حديد حول جبهة الاتحاد الوطني لسنة ١٩٥٧، ص١١

المنظمة اليها ومهمة هذه اللجنة رسم الخطط ومراقبة تنفيذها طبقا لقرارات اللجنة السياسية ذات الطبيعة الوطنية. اما اجتماعات الجبهة فهي اسبوعية اوكل اسبوعين ومتى ما دعت الحاجة الى الاجتماع[٢١٩]. وكان للجبهة روابط بالحركات الوطنية في البلاد العربية (سوريا ـ لبنان ـ مصر)[٢٢٠].

صدر البيان الاول للجبهة في ٩ اذار ١٩٥٧ وقد اجمعت القوى الوطنية في البيان المذكور على المطالب التالية:

١ـ تنحية وزارة نوري السعيد.

٢ـ الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة البلاد العربية.

٣ـ مقاومة التدخل الاجنبي بكل اشكاله وانتهاج سياسة الحياد الايجابي.

٤ـ اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.

٥ـ الغاء الادارة العرفية واطلاق سراح السجناء السياسيين واعادة المفصولين الى وظائفهم[٢٢١].

بدأت الجبهة في تكوين علاقة مع اللجنة العليا لحركة الضباط الاحرار وبدأت اتصالات بين الضباط الاحرار والجبهة وطلب الضباط الاحرار من اعضاء الجبهة مدى امكانية مشاركة الجبهة في الحكم بعد نجاح الثورة فأكدت الجبهة مساندة الثورة في تنفيذ برامجها دون التطرق الى امور اخرى[٢٢٢].

ان قيام جبهة الاتحاد الوطني تتويج للمستوى التنظيمي للقوى السياسية وقيادتها في دفع الحركة الوطنية لتحقيق اهدافها باسقاط النظام الملكي.

٤ـ حركة الضباط الاحرار:

---

(٢١٩) عزيز الشيخ، مصدر سابق، ص١٦.

(٢٢٠) حوار محمد حديد، المصدر السابق، ص١٢.

(٢٢١) للتفاصيل والاطلاع على بيان الجبهة انظر: ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، حاشية ص١٠٣.

(٢٢٢) الثقافة الجديدة، حوار مع الاستاذ محمد حديد ص١٣.

قبل الكلام عن حركة الضباط الاحرار لا بد من الاشارة الى جذور هؤلاء الضباط الاجتماعية ومدى علاقتهم بالامور السياسية .

تأسس الجيش العراقي في ٦ ك٢ / ١٩٢٠ واغلب ضباطه هم من الضباط العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني وساهموا في ثورة الحجاز ١٩١٦ سواء بصورة طوعية اوبعد اسرهم من قبل قوات الحلفاء واغلبهم ذوميول محافظة وعلاقات جيدة نوعا ما مع البريطانيين اضافة الى التزامهم الضبط العسكري والثقافة العسكرية . الا انه يفتح الكلية العسكرية العراقية اخذت تقبل طلاب من اوساط مختلفة من الشعب العراقي ، واذا ما عرفنا ان تكاليف الدراسة والنفقات الاخرى تتحملها هذه المؤسسة العسكرية اضافة الى حسن المرتب المادي والاجتماعي الذي يحصل عليه المتخرج ، نجد ان اغلب ابناء الطبقة الفقيرة والمتوسطة الذين لا يساعدهم وضعهم المادي الدخول الى الجامعات يذهبون الى هذه المؤسسة . وكثيرا ما كان هؤلاء الطلاب يحملون افكار سياسية بسبب ظروف العراق السياسية ومشاركتهم في الاضرابات او التظاهرات التي كانت تحدث خلال وجودهم في المدارس المتوسطة او الاعدادية . كل هذه العوامل ساهمت في تبلور فكرة سياسية عند هؤلاء الطلاب جعلتهم لايبتعدون عن مشاكل طبقات الشعب الاخرى وارتباطهم القومي بالاقطار العربية .

هناك مسألة اخرى لا بد من الاشارة اليها هي ان معظم ابناء الطبقات التجارية او الاقطاعية يرسلون أبناءهم الى اوربا لاكمال دراساتهم العالية هناك ولا يحبذون الانتساب الى الجيش .

كل هذه العوامل ساهمت الى حد كبير في بروز فئة كبيرة من ضباط الجيش ذات اهداف ومصالح وطنية ولها علاقات بالتنظيمات السياسية الموجودة انذاك . ومن هنا يمكننا ان نتفهم الدور الرئيس الذي لعبه ضباط الجيش في سنة ١٩٣٦ وثورة مايس ١٩٤١[٢٢٣] .

---

(٢٢٣) صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الاولى، تموز ١٩٦٨ ص٩ .

اما اهم الاسباب التي دفعت بالضباط الاحرار الى التنظيم السري فهي :-

١- الاوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة وممارسات السلطة الحاكمة وكبتها للحريات وغياب الديمقراطية.

٢- النتيجة التي آلت اليها حرب فلسطين ١٩٤٨ ومواقف الحكومات العربية آنذاك من القضية الفلسطينية.

٣- الاوضاع المتردية داخل الجيش نفسه واشراف البريطانيين وتدخلهم في قضايا الجيش العراقي وخاصة ما احدثته لجنة (رنتن) البريطانية.

٤- نجاح الثورة المصرية (٢٣ يوليو ١٩٥٢) والاستفادة من تجربة الضباط الاحرار المصريين[٢٢٤].

٥- العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ وتخلف الحكومة العراقية عن مساعدة مصر.

٦- ربط العراق باحلاف عسكرية (حلف بغداد ١٩٥٥) خدمة للمصالح الاجنبية.

٧- نشوء الاحزاب ذات الايدولوجيات الثورية كحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي وتأثير ذلك على الجيش بزيادة الوعي[٢٢٥].

٨- ادراك الوطنيين من العسكريين بعدم قدرةالاحزاب السياسية على التخلص من النظام الموجود وتحقيق الثورة، لذا اندفعوا للتنظيم والاعداد بمساعدة التنظيمات السياسية.

يشير اغلب الذين كتبوا عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتنظيم الضباط الاحرار الى الدور الاساسي الذي قام به رفعت الحاج سري لبلورة فكرة التنظيم وتأسيسها. الا ان عبدالسلام عارف يرجع بداية التنظيم اليه عندما كان في البصرة عام ١٩٤٢[٢٢٦]، الا

---

(٢٢٤) عبد الكريم فرحان، ثورة ١٤ تموز في العراق، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الاولى، ص٤١.

(٢٢٥) ليث الزبيدي، مصدر سابق ص١١٨

(٢٢٦) مجلة روز اليوسف. الاعداد ١٩٧٩-١٩٨٤، مايس وحزيران/١٩٦٦، مذكرات عبد السلام عارف.

ان ذلك لا يؤيده الحقيقة والشواهد. حيث انضم هو الى التنظيم عام ١٩٥٧، بعد ان اجل ارتباطه في المرة الاولى[٢٢٧].

بدأ رفعت الحاج سري ببث الفكرة بين اصدقائه (رجب عبدالحميد، عبدالوهاب الامين، ومحي الدين عبدالحميد) ففي سنة ١٩٥٢ تمت مفاتحة صبيح علي غالب من قبل رجب عبدالمجيد وفي نفس العام تمت مفاتحة ناجي طالب وعبدالوهاب الشواف الذي جمد عن التنظيم فيما بعد بسبب احاديثه فألف كتلة تضم بعض الضباط الذين جمدوا ايضا.

في عام ١٩٥٥ تم تنظيم اول اجتماع في احد بساتين الكاظمية ضم كل من (محي الدين عبدالحميد، عبدالوهاب الامين، اسماعيل العارف، رفعت الحاج سري، صالح السامرائي، المحامي صفاء العارف) الا انه لم تتم مناقشة هامة في هذا الاجتماع[٢٢٨].

وبالنظر لتفكك التنظيم بعد التنقلات التي حدثت لاعضاء التنظيم عام ١٩٥٦ جرت محاولات لتقوية التنظيم وتشكيل لجنة عليا بعد ان توسع التنظيم فتألفت اللجنة العليا من (رجب عبدالمجيد، ناجي طالب، مجسن حسين الحبيب، وصفي طاهر، عبدالكريم فرحان، محي الدين عبدالحميد، صبيح علي غالب، ومحمد سبع) وعقدت اجتماع في بيت محمد سبع: واتفقوا على العمل لاسقاط النظام الملكي[٢٢٩].

وفي احد الاجتماعات طرح اسم عبدالكريم قاسم فكلف به وصفي طاهر لعلاقة الصداقة التي تربطهما وضم بعد ذلك الى التنظيم عام ١٩٥٦، وبعد طرح موضوع القيادة كان هناك رأيان الاول القيادة الجماعية والثانية القيادة الرئيسية، فأخذ بالرأي

---

(٢٢٧) للمزيد من التفاصيل انظر: ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص١٢٠، وصبيح علي غالب، مصدر سابق، ص١١. وعبد الكريم فرحان، مصدر سابق ص٤٥

(٢٢٨) صبيح علي غالب، مصدر سابق ص١٦.

(٢٢٩) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، ص٢٨٣

الثـاني ،فتألفت القيـادة من عبدالكريم قاسم حيث كان اعلاهم رتبة عسكرية ومحي الدين عبدالحميد وناجي طالب[٢٣٠].

اقتـرح عبـدالكـريم قاسم ضم عبدالسلام عارف الى اللجنة الاان هـذا الطلب رفض وقـرروا وضعـه تحت التجـربـة لمدة ستة اشهر لان عبد السلام عارف كانت له علاقة وطيدة مع رئيس اركان الجيش وبعض الضباط الموالين للسلطة وربما كان هو السبب في عدم ضمه الى اللجنة[٢٣١].

وفي سنـة ١٩٥٧ انضم عبـدالسـلام عارف ، عبدالرحمن عارف ، طاهر يحيى ، عبدالوهاب الشواف الى التنظيم . وقبل قيام ثورة ١٤ تموز اصبح عدد اعضاء اللجنة العليـا خمسـة عشر ضابطا ولم يكن من بينهم من ينتمي الى اي تنظيم سياسي ولكن اغلبهم يحملون افكار قومية .

قرر اعضاء اللجنة العليا لحركة الضباط الاحرار بعد قيامهم بالثورة تشكيل مجلس لقيـادة الثـورة يضم اعضـاء اللجنـة العليـا وان سلطة مجلس قيادة الثورة هي السلطة التشـريعيـة والتنفيـذيـة ولفتـرة انتقـاليـة على ان تشكـل حكـومـة من رجال السياسة المعروفين، ويجري انتخاب مجلس وطني يمثل كافة القوى الوطنية[٢٣٢] .

اما اهداف ومبادىء التنظيم فانه للسريةالتي كانت سائدة بين التنظيم وعدم كتابة القـرارات التي كانت تتخـذ يصـعب تحـديد تلك الاهداف . ذهب معظم الكتاب الـذين كتبـوا عن الثـورة ومن خلال لقـاءاتهم مع اعضـاء تنظيم الضبـاط الاحرار الى تحديد اهداف ومبادىء التنظيم بما يلي[٢٣٣] :-

١- اقامة حكم جمهوري يقوم على تمثيل نيابي ديمقراطي وذلك لان الحكم الملكي لا يتمتع بثقة الشعب.

---

(٢٣٠) عبد الكريم فرحان، مصدر سابق، ص٥٢

(٢٣١) نفس المصدر، ص٥٠.

(٢٣٢) صبيح علي غالب، مصدر سابق، ص٢٧ ،

(٢٣٣) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص٤١ . وكذلك صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار، ص٤٤ ، ليث الزبيدي، مصدر سابق ص١٠٢

٢- اقامة حكم برلماني ديمقراطي اصيل حيث انه الحكم الوحيد الذي يضمن للفرد حريته ويساعد على تحقيق المطامع الوطنية وتطلعات الشعب وينبغي ان تكون هناك فترة انتقالية بإشراف حكومة حديثة يدعمها الضباط الاحرار. واتفقوا على ان يكون هناك مجلس سيادة ومجلس وطني وان تكون اللجنة المركزية لحركة الضباط الاحرار (مجلس قيادة الثورة).

٣- اما بشأن الوحدة العربية فانهم تركوا البت فيه للمجلس الوطني.

٤- اتفقوا على اتجاه اصلاحي بشأن توزيع الاراضي على الفلاحين ولم يهتموا بتأميم الصناعة وخاصة النفط.

٥- اما بشأن التعليم والصحة والثقافة فانهم قرروا ضرورة اضطلاع الدولة بهذه المهمات وتقديمها الى الشعب مجانا.

٦- وبشأن السياسة الخارجية فقد قرروا الخروج من حلف بغداد والتزام سياسة الحياد الايجابي والتعاون مع الدول المتحررة

٧- منح الاكراد حكم ذاتي ضمن الدولة العراقية واتباع اللامركزية في ادارة المنطقة.

علاقة الضباط الاحرار بالاحزاب السياسية:

اشرنا سابقا الى ان ظروف العراق السياسية ادت الى بلورة افكار سياسية معينة داخل الجيش ودفع به الى التنظيم السياسي. فقد كان لحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي تنظيمات في الجيش. وفي بداية عام ١٩٥٨ اتصل الضباط الاحرار بأعضاء قيادة جبهة الاتحاد الوطني[٢٣٤].

اشار صديق شنشل الامين العام لحزب الاستقلال بأن رفعت الحاج سرى كان قد اتصل به بداية عام ١٩٥٣ واتصل كذلك بفائق السامرائي واختير رجب عبد المجيد ان يكون عضو ارتباط بينه وبين حزب الاستقلال[٢٣٥]

---

(٢٣٤) الثقافة الجديدة، العدد الرابع، تموز ١٩٦٩، مصدر سابق، ص١٣

(٢٣٥) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص٤٧

اما عبدالكريم قاسم ومحي الدين عبدالحميد فلافكارهم الليبرالية قرروا الاتصال بالحزب الوطني الديمقراطي (وبصفة خاصة بحسين جميل) الا ان حسين جميل رفض الاتصال بهما وبعدذلك بواسطة رشيد المطلك اتصلوا بمحمد حديد وظل محمد حديد لمدة سنتين على اتصال بعبدالكريم قاسم[٢٣٦].

كان وصفي طاهر يتعاطف مع الشيوعيين، لذلك تم اتصاله بهم واطلعهم على تنظيم الضباط الاحرار وموعد الثورة وكلف (اسماعيل علي) وهو من الضباط الاحرار ايضا ان يكون على اتصال دائم بالحزب الشيوعي العراقي.

اما حزب البعث العربي الاشتراكي فكان على اتصال دائم بالضباط الاحرار وبخلاياهم وذلك عن طريق الضباط البعثيين، كما تم اعلام الحزب من قبلهم بموعد الثورة[٢٣٧].

ان السلبيات التي كشف عنها استعراضنا للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لما قبل الثورةكانت موضع ادراك من قبل الاحزاب والتجمعات السياسية في العهد الملكي، وكان على هذه الاحزاب وقد ادركت هذه السلبيات ان تتجاوزها بعمل ايجابي فعال وقد تمثل هذا العمل بالثورة.

---

(٢٣٦) نفس المصدر، ص٤٨

(٢٣٧) ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص١٦٨

المبحث الثالث

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

اختلف معظم الكتاب حول اسباب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فمنهم من رأى ان الثورة نتيجة لاسباب داخلية موضوعية ومنهم من رأى ان هناك عوامل خارجية ساعدت على حدوث الثورة.

ان العوامل التي عجلت في نشوء ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ هي:

١ـ اهتم القوميون في العراق قبل الحرب العالمية الثانية بتحقيق الاستقلال دون الاهتمام بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية. وبعد الحرب العالمية الثانية وتحت تأثير الظروف الموضوعية والتغيرات الخارجية بدأت القومية العربية تنزع الى الثورة بقيادة جيل جديد، فقد صبره من بطىء التغيرات فكان لا بد من تحدي الجيل القديم[٢٣٨].

٢ـ الاستياء الشديد الذي اخذ يتزايد بين النشء الجديد من سياسة الحكم وزيف الديمقراطية المتبعة والاسلوب الاوتوقراطي في الحكم[٢٣٩].

٣ـ اهتمام الساسة بمصالحهم الخاصة وكثرة المناورات السياسية بين رجال الحكم وعدم الاستقرار السياسي المتمثل بكثرة تبدّل الوزارات وقصورها عن تأدية واجبها.

٤ـ نفوذ بريطانيا المتزايد في العراق وربطه بمعاهدات واحلاف عسكرية وسيطرة بريطانيا على الاقتصاد الوطني.

ويرى خليل كنه في كتابه (العراق بين امسه وغده) ان هناك اسباب عربية وعالمية للثورة[٢٤٠]:ـ

١ـ الاسباب العربية:ـ

---

(٢٣٨) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٧٤، ص٦

(٢٣٩) د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، مصدر سابق، ص٥٩

(٢٤٠) خليل كنة، العراق امسه وغده، مصدر سابق، ص٣١٧

أـ الثورة المصرية ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وظهور شخصية جمال عبدالناصر ودعوته الى مقاومة الاستعمار واقامة الوحدة العربية مما مهد لحدوث علاقات بين رجال الحركة الوطنية في العراق وبين قيادة الثورة المصرية .

ب ـ زيادة الوعي القومي وظهور القومية العربية كقوة سياسية ترى في الغرب والاستعمار الغربي المخطط الذي يرمي الى طمس الشخصية العربية .

٢ العوامل الخارجية للثورة فهي :[٢٤١]

أـ التنافس الذي حدث بين الدول الاجنبية الاستعمارية لفرض سيطرتها على المنطقة .

ب ـ التناقض الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بسبب الهيمنة الامريكية على مناطق النفوذ البريطاني وهدم الكيانات والعناصر المتعاونة مع بريطانيا .

ج ـ التنازع والتصادم بين القوى الكبرى (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) في المنطقة دون النظر الى مصالح سكان المنطقة وزرع (دولة اسرائيل) مما دفع العرب الى مكافحة هذا الخطر الجديد .

ومهما يكن من اختلاف الآراء في تعليل اسباب الثورة فان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت حصيلة شروط موضوعية وذاتية داخل المجتمع ، فمن ناحية الشروط الموضوعية كانت الثورة الاداة التاريخية لتفجير تناقضات النظام الاقتصادي الاجتماعي ودك جهازه السياسي القمعي المتمثل في النظام الملكي الاستبدادي الذي وقف سدا منيعا دون الاستجابة لمصالح الشعب في الاستقلال والحرية والحياة الكريمة[٢٤٢] .

اما من ناحية الشروط الذاتية للثورة اي من ناحية القيادة السياسية التي تأخذ على عاتقها اسقاط النظام القديم وبناء النظام الجديد، فقد بدأت تكتمل وتنضج قبل

---

(٢٤١) د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، مصدر سابق، ص٦٠

(٢٤٢) دراسات عربية، السنة الثانية، العدد ١٢، ت١/١٩٦٦، مسألة الحكم في العراق.

تاريخ الثورة عندما نجحت القوى السياسية في تأليف (جبهة الاتحاد الوطني) في بداية عام ١٩٥٧ وتم الاتصال بوسائل مختلفة بينها وبين منظمات الضباط الاحرار لغرض تفجير تلك الثورة.

الا انه علينا ان لا نهمل العوامل الخارجية ونتغاضى عنها، فإن جملة احداث عربية ودولية ساهمت في التعجيل بالثورة[٢٤٣]

المحاولات التي سبقت ثورة ١٤ تموز:

لم يكن رأي الضباط الاحرار موحدا ازاء موعد تنفيذ الثورة، وانما كانت هناك عدة اراء حول الموضوع، ان هذا الانقسام بدأ منذ دخول عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف تنضيم الضباط الاحرار، لما عرف عنهما التكتل والانفراد في الرأي[٢٤٤]

اما بقية اعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار فكانوا يريدون دراسة الاوضاع بشكل جيد ووضع خطة مدروسة من جميع جوانبها لتنفيذ الثورة وعدم تعريض الضباط الى اي خطر محتمل نتيجة اخطاء معينة[٢٤٥]، ولأجل القيام بالثورة فقد جرت عدة محاولات لتنفيذها، من هذه المحاولات:

١- محاولة عبدالكريم قاسم في ت٢ ، ١٩٥٦ حينما عاد بقطعاته من الاردن الى العراق وكان من المنتظر ان يكون عبدالاله ونوري السعيد والملك فيصل الثاني في استقبال الجيش في منطقة (ايج ٣) ولكن يبدو ان الاستعدادات لم تكن كافية وان نوري السعيد لم يحضر فصرف النظر عن التنفيذ[٢٤٦].

٢- اما المحاولة الثانية فكانت بمناسبة عيد الجيش في (٦/ك٢/١٩٥٨) الذي كان من المقرر ان يحضره عبدالاله ونوري السعيد والملك فيصل الثاني ولكن كثرة

---

(٢٤٣) انظر: مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سابق، ص١٧، وكذلك خليل كنة، العراق امسه وغده، مصدر سابق، ص٣١٥-٣٢٢. د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، مصدر سابق، ص٥٦-٦١.

(٢٤٤) صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار، مصدر سابق ص٣٣.

(٢٤٥) محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٥، ص٣٣٨.

(٢٤٦) د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، مصدر سابق، ص٧٧

الامطار حالت دون حضورهم فأرجئت الخطة[٢٤٧].

٣- والمحاولة الثالثة كانت في شهر مايس، وفي هذا الشهر ايضا تم اجراء انتخابات نيابية وقد قاد حزب البعث العربي الاشتراكي تظاهرات واضرابات ودعا المواطنين الى عدم المشاركة في هذه الانتخابات. ومنها التظاهرة التي حدثت يوم ١٩٥٨/٥/٥ وقام بها طلاب دار المعلمين العالية والكلية الطبية، وكان ابرز قادة المظاهرة رياض ابراهيم وتم القاء القبض على الطالب صالح هاشم محمد الابراهيم وهو فلسطيني الجنسية ومن حزب البعث العربي الاشتراكي[٢٤٨]. وفي هذه الظروف حاول الضباط الاحرار القيام بالثورة مستغلين احد المناورات العسكرية التي كان من المقرر القيام بها في ١٩٥٨/٥/١١ في منطقة الرطبة وتم تأجيل التنفيذ بسبب تخلف نوري السعيد عن الحضور.

٤- وحاول اللواء الخامس عشر القيام بتنفيذ الثورة عند رجوعه من المناورة في الرطبة الا ان اختلاف وجهات النظر ادى الى عدم القيام بأي عمل.

٥- يقول عبدالسلام عارف في مذكراته أنه تم اعداد خطة بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٩ من قبله بالمشاركة مع عبدالغني الراوي وتقضي هذه الخطة بقتل عبدالاله ونوري السعيد والاحتفاظ بالملك وتأليف حكومة يفرضها الجيش الا ان الخطة اجلت بسبب حضور اعداد كبيرة من المدعويين العراقيين والاجانب وخوفا من وقوع ضحايا كبيرة لا مبرر لها[٢٤٩].

صدرت الاوامر الى اللواء العشرين التابع الى الفرقة الثالثة في منطقة ديالى، وكان عبدالسلام عارف آمر الفوج الثالث في ذلك اللواء، بالتوجه الى الاردن مارا ببغداد فرأى بعض الضباط الاحرار ان هذه فرصتهم للثورة.

ولأجل تنفيذ الثورة بدأت المناورات بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف

---

(٢٤٧) صبيح علي غالب، مصدر سابق، ص٥٣

(٢٤٨) مديرية شرطة بغداد، رقم الاضبارة ١٠٥٢٠ وكذلك الكتاب الصادر من الامن العامة المرقم ٣٥٥٩ في ١٩٥٨/٥/٦

(٢٤٩) مذكرات عبد السلام عارف، مجلة الهلال، الاعداد من ١٩٧٩-١٩٨٤

وعبـداللطيف الـدراجي حول اعـداد خطة الثورة وقرروا عدم اخبار الضباط البقية الا القليل منهم خشية من انكشاف امرهم .[٢٥٠]

ثم عقـد اجتمـاع في بيت عبـدالكـريم قاسم بتـاريخ ٤ تموز ١٩٥٨ لوضع خطة للثـورة الا ان الاجتمـاع انهي بسـرعـة دون التـوصـل الى اي نتيجـة بسبب رغبـة عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف بالانفراد بالثورة .

يقـول جاسم كاظم العـزاوي في مايس ١٩٥٨ تم عقـد اجتمـاع يضم (صبحي عبـدالحميـد ، وصفي طاهر، رفعت الحاج سري واعضاء اللجنة الاخرين) وتم عقد اجتمـاعين في بيت صبحي عبـدالحميـد ، امـا الاجتمـاع الثـالث فكـان في بيت عبداللطيف الدراجي في ١٠/تموز/١٩٥٨ وتم تبليغنا بواجباتنا المحددة في الخطة المعدة للثورة[٢٥١] .

اما عبدالسلام عارف فيذكر ان الذين تم اخبارهم بالثورة في ١٠ تموز ١٩٥٨ هم (عبداللطيف الدراجي ، محـمد، مجيد، ابراهيم جاسم، وكاظم جاسم العزاوي)[٢٥٢] .

امـا الاعمـال فقـد قسمهـا الثـلاثـة (عبـدالكـريم قاسم ، عبـدالسـلام عارف ، عبداللطيف الدراجي) كما يلي[٢٥٣] :-

١- يقوم عبدالكريم قاسم بلوائه التاسع عشر بحماية مؤخرة الجيش الزاحف .

٢- يقـوم عبـدالسـلام عارف بالسيطـرة على دار الاذاعـة وقصـر الرحاب وقصر نوري السعيد ويساعده في ذلك وصفي طاهر حيث يذهب الى قصر نوري السعيد ومنذر سليم يقوم باحتلال قصر الرحاب .

---

(٢٥٠) ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص١٩٧،

(٢٥١) محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، ج٥، ص٢٧٥ .

(٢٥٢) نفس المصدر، ص٢٨٣

(٢٥٣) د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص٨١. للتفاصيل انظر: ليث الزبيدي ثورة ١٤ تموز في العراق، ص٢٠١-٢١٧ .

٣ـ يقوم عبداللطيف الدراجي باحتلال وزارة الدفاع ودوائر البرق والبريد.

٤ـ يقوم عادل جلال بأحتلال البلاط الملكي ويكون احتياطيا للواء العشرين.

ان ثورة ١٤ تموز التي جسدت طموحات القوى السياسية المعارضة في التغير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كانت قد وجدت انها امام واجب الاستجابة لهذه التطلعات وهذا ما تكشف عنه طبيعة التغيرات التي قامت بها هذه الثورة سواء على المستوى السياسي او الأقتصادي او المستوى الاجتماعي.

الفصل الثاني

التحولات التي طرأت على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفعل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

ان متابعتنا السايقة للبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعراق في ظل العهد الملكي كانت قد سمحت لنا بالقول أنـه كان يخضع لنظام شبه اقطاعي وذا تبعـية استعمارية.

وأزاء هذا الواقع فإن مهمات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ هي تغيير هذا الواقع السياسي والاقتصـادي والاجتمـاعي لمصلحة غالبية الشعب. وكما وضحنا سابقا، ان الحركة الوطنية - الأحزاب السياسية وحركة الضباط الاحرار - كانت قد وضعت جملة مبادىء بقصـد تغييـر هذا النظـام، فالى اي مدى استطـاعت الثـورة تحقيق ذلـك. هذا ما سنوضحه في هذا الفصل.

المبحث الأول
التحولات على المستوى السياسي

ان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قد قامت بعدة انجازات في مجال تغيير النظام السياسي شبه الاقطاعي الاستعماري الذي كان سائدا في العراق، فعلى المستوى السياسي قامت بما يلي :

١ـ الغاء الملكية واقامة الجمهورية :ـ

لم تكن فكرة الجمهورية جديدة بالنسبة الى الحركة الوطنية العراقية حيث كان لها مؤيدوها قبل قيام الحكم الوطني في العراق[١].

كان طالب النقيب[٢] من المؤيدين لفكرة الجمهورية، حيث طالب باقامة نظام جمهوري في العراق وهذا الرأي مطابق لرأي عبدالرحمن النقيب حيث كان هو الآخر ضد فكرة اسناد ملكية العراق الى انجال الشريف حسين.

ولكن عملية القاء القبض على طالب النقيب ونفيه الى خارج العراق قبل تتويج الملك فيصل الاول كانت بمثابة تحذير الى دعاة الجمهورية للكف عن هذه الفكرة والتخلي عنها نهائياً.

وتشير المس بيل في رسائلها وخاصة الرسالة المؤرخة في ٣٠ تموز ١٩٢١ الى ان (الرسائل تتوارد الينا بأن قبائل الفرات الادنى يحضرون العرائض المسببة يطلبون الحكم الجمهوري) ومن خلال لقاءاتها ببعض الشخصيات السياسية في بغداد لمست مدى انتشار فكرة الجمهورية.

---

(١) د. محمد انيس ود. محمد حسين الزبيدي، أوراق ناجي شوكت، وسائل ووثائق، دراسة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٧٧ المقدمة ص١٣

(٢) سليمان فيضي، في غمرة النضال ص١٨٥ . وللمزيد من التفاصيل حول فكرة الجمهورية في العراق انظر: عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي في العراق ١٩٢٠ـ١٩٣٤ رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة، ك٢/١٩٧٨، ص١٥٧.

اما المستر فيلبي فيقول: (ان الشعور العام في العراق كان يومذاك ميالا بصورة جازمة الى الجمهورية وضد الملكية)[٣]. الا ان بريطانيا ارادت ان تظهر نفسها وفيه للالتزامات التي تعهدت بها للشريف لقاء تأييده لها ضد الاتراك فقررت اسناد عرش العراق الى اجد اولاده، وقد بين السير برسي كوكس (ان الحكومة البريطانية رفضت الموافقة على اقامة حكم جمهوري في العراق اتباعا للتقاليد الاسلامية)[٤].

وفي حوادث ثورة مايس ١٩٤١ نمت فكرة الجمهورية مرة اخرى ودعا اليها بعض رجال الحركة الوطنية وأرادوا استغلال فرار عبدالاله ونوري السعيد ليعلنوا الجمهورية وكان من دعاتها ناجي شوكت،وبسبب اختلاف الاراء تم العدول عنها[٥].

واثناء احداث وثبة كانون عام ١٩٤٨ هتف جمع من المتظاهرين بأسم الجمهورية وطالبوا اسقاط النظام الملكي وقيام حكم جمهوري[٦]. وأخذت هذه الفكرة تنضج بين صفوف الحركة الوطنية وبين جماهير الشعب، فقد كلف الوصي رئيس اركان الجيش نورالدين محمود بتشكيل وزارة جديدة وذلك في تشرين الثاني ١٩٥٢ لقمع الانتفاضة التي نودي فيها علنا بسقوط الملكية وحياة الجمهورية والتي تميزت بعنف شديد ضد النظام القائم[٧].

وطرحت حركة الضباط الاحرار فكرة الجمهورية وقرروا الاخذ بها لقناعتهم بأن الوحدة العربية لا يمكن تحقيقها في ظل النظام الملكي بالنظر لوجود النظام الجمهوري في كل من سوريا ومصر[٨]، ولان النظام الجمهوري يتيح الفرصة لممارسة العمل السياسي بصورة علنية (اجازة الاحزاب) وبالتالي تحقيق

---

(٣) هدسنت جون فليبي، ايام فيلبي في العراق، ترجمة جعفر خياط، بيروت ١٩٥٩، ص٤٥

(٤) حسين جميل، بداية فكرة الجمهورية في العراق، مجلة الهلال، العدد السادس سنة ١٩٧٣، اول يوليو ١٩٦٥، ص٩٢

(٥) جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص٤٥

(٦) ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ص٢٥

(٧) محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق، دار الاندلس الطبعة الاولى، ١٩٨١، ص٣١.

(٨) صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤ تموز، ص٦٩

الديمقراطية .

وهكذا جسد البيان لثورة ١٤ تموز فكرة الجمهورية حيث جاء فيه : (ان الحكم يجب ان يعهد الى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه وهذا لايتم الا بتأليف جمهورية شعبية) .

٢ـ الموقف من القانون الاساسي :

من اولى المهام التي واجهت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ موقفها من القانون الاساسي الذي لم يساهم الشعب في وضعه حيث شرع في ظل نظام ملكي يرتكز على قوى شبه اقطاعية استعمارية ومن الفئة التجارية الكومبرادورية ويحد من دور الشعب وجسد معاهدة ١٩٢٢ وصك الانتداب [٩] . وهكذا اصبح من مهام الجمهورية الغاء ذلك القانون وهذا ما فعله رئيس الوزراء (عبدالكريم قاسم) حيث اكد ان القانون الاساسي قد انهار فعلا يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ وتم اعلان الدستور المؤقت في ٢٧ تموز ١٩٥٨ [١٠] .

جاء في ديباجة الدستور المؤقت (تعلمون بأن ما يسمى بالقانون الاساسي العراقي قد وضع في عهد الانتداب وفي ظل الارهاب وجاء مخالفا في اسسه للنظام الديمقراطي الصحيح ولمطالب الثورة العراقية الاولى عام ١٩٢٠ . . . . فلما جاءت

---

(٩) السيد صبري ، الرقابة على دستورية القوانين ، مجلة القضاء ، العدد ٥ ، السنة السادسة عشر، ت١ـك١/١٩٥٨ ، مطبعة العاني ، بغداد، ص٦٤٥ .

(١٠) يرى د. منذر الشاوي ، ان الثورة بذاتها لاتلغي الدستور، بل ان مصير الدستور يتوقف على الارادة الصريحة او الضمنية للحكام الجدد، فالثورة لاتلغي الدستور اوتوماتيكيا، لان النظام السياسي الجديد الذي يعقب الثورة او الانقلاب هو الذي يبت في الغاء الكلي او الجزئي اوحتى الابقاء عليه . د. منذر الشاوي ، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية ، مطبعة شفيق. بغداد. ١٩٦٦ ، ط٢ ، ص١٤٩ .

ثورتكم هذه التي اجتثت جذور الطغيان والفساد وبدأ عهد جديد فأصبح من المحتم قطع الصلة بذلك الماضي المؤلم واعلان سقوط القانون الاساسي الذي انهار فعلا يوم ثورتكم المباركة في ١٤ تموز الحالي)(١١).

وقد بينت الثورة ان الدستور هو تحقيق لارادة الشعب حيث جاء في الاسباب الموجبة لاعلان الدستور المؤقت: (لما كانت الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي بمؤازرة الشعب وتأييده في ١٤ تموز ١٩٥٨ تهدف الى تحقيق سيادة الشعب والعمل على منع اغتصابها وضمان حقوق المواطنين وصيانتها ولما كان الحكم السابق في البلاد الذي تم التخلص منه قائما على اساس من الفساد السياسي اذ اغتصب السلطة افراد حكموا البلاد على خلاف ارادة الاكثرية وضد مصلحة الشعب اذ كان هدف الحكم تحقيق منافعهم وحماية مصالح الاستعمار وتنفيذ مأربه كما جاء في البيان الاول الذي اعلن للشعب في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ في بدء الحركة الوطنية وتضمن سقوط القانون الاساسي العراقي وتعديلاته كافة منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ ورغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين نعلن الدستور المؤقت هذا للعمل بأحكامه في فترة الانتقال . .)(١٢).

وفي الباب الثالث، عالج الدستور المؤقت مسألة نظام الحكم فجاء في المادة (٢٠) : (يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة ويتألف من رئيس وعضوين) وهكذا تم تشكيل مجلس السيادة من نجيب الربيعي ومحمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال وخالد النقشبندي .

الا ان الدستور المؤقت حصر السلطة التشريعية والتنفيذية بمجلس الوزراء بتصديق من مجلس السيادة حيث اشارت المادة (٢١) من الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ (يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة)، وبينت المادة (٢٢) من الدستور نفسه (يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه اعمال السلطة التنفيذية).

---

(١١) الوقائع العراقية، العدد الثاني، السنة الاولى، ١٩٥٨

(١٢) نفس المصدر

وكان من المقرر قبل الثورة ان يتألف مجلس قيادة الثورة من اللجنة العليا للضباط الاحرار، الا ان رغبة عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف بالانفراد بالسلطة دفعهم الى التخلي عن هذه الفكرة. وبعد حدوث الصراع بينهما اخذ عبدالسلام عارف يدعو الى تأليف مجلس قيادة الثورة(١٣)، الا ان ذلك المجلس لم يشكل.

لقد اعادت الثورة النظر في كافة المراسيم التي تم اصدارها في ظل الحكم الملكي(١٤)، لتقييد حرية الناس واصدرت المراسيم اللازمة بالغائها ومنها:-

١- مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣ وتعديلاته.

٢- مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤.

٣- قانون الاسرة المالكة رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٨.

٤- قانون منع الدعاية الضارة رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٨.

٥- قانون ذيل العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨.

٦- مرسوم بتعديل قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤.

كما تم اطلاق سراح المعتقلين السياسيين واعادة الضباط المفصولين الى الخدمة واعتبرت ثورة مايس ١٩٤١ حركة وطنية، والغت قرارات نزع الجنسية العراقية. كما اصدرت قرارات تطهير جهاز الدولة ومعاقبة المتآمرين على سلامة الوطن.

وبخصوص المسألة الكردية فأن الثورة بينت في الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨، المادة (٣) ان (العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن) وتم اصدار عفو عن الذين هربوا من اضطهاد النظام الملكي.

وسبق للنظام الملكي ان الغى اجازة تكوين الاحزاب السياسية قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لذا فان الثورة سمحت لعمل هذه الاحزاب ولو بشكل غير رسمي، وفي عيد

---

(١٣) ناصر الدين النشاشيبي، حفنة رمال، دار الموعد للطباعة، بيروت، ١٩٦٥، ص٢٩٤-٢٩٥. كذلك عبد الكريم فرحان، مصدر سابق، ص١٠٩، كذلك مقابلة شخصية مع الاستاذ محمد صديق شنشل في ١٩٨١/١٠/٢٨.

(١٤) جريدة الجمهورية، ع٢، في ١٨ تموز ١٩٥٨. وكذلك الوقائع العراقية ع١، في ٢٣/تموز/١٩٥٨.

الجيش (٦/ك٢/ ١٩٦٠) اعلن رئيس الوزراء في خطابه اجازة الاحزاب السياسية حيث اشار (انني واخواني قد اجتمعنا وقررنا ، قبل مدة من الزمن ، ان يكون مولد الاحزاب والجمعيات في ٦/ك٢ / ١٩٦٠ . . .)[١٥]، وهكذا تم اصدار قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ [١٦].

وقررت الثورة الانسحاب من الاتحاد الهاشمي الذي عقد بين العراق والاردن في ظل النظام الملكي، ليكون ركيزة للاستعمار البريطاني وبديلاً عن الوحدة العربية[١٧].

كما قامت الثورة بالاعتراف فورا بالجمهورية العربية المتحدة واعادة العلاقات الدبلوماسية مع دول المعسكر الاشتراكي بوصفها دول صديقة للعرب[١٨].

وعقدت الثورة منذ الايام الاولى اتفاقا عسكريا، واتفاقا للتكامل الاقتصادي والتجاري مع الجمهورية العربية المتحدة. وسعت الثورة الى تقوية تعاونها مع الاقطار العربية الاخرى وخاصة الثورة الجزائرية[١٩].

اما في مجال السياسة الخارجية فان الثورة اشارت في بيانها الاول بمقررات مؤتمر باندونغ ورفض سياسة الاحلاف والانحياز الى اي من المعسكرين واتجهت الى توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول المعسكر الاشتراكي وجسدتها بعقد اتفاقية التعاون الفني بين العراق والاتحاد السوفيتي .

حلف بغداد :ـ

في عام ١٩٥٤ عندما شعر نوري السعيد وبريطانيا بتنامي الحركة الوطنية العراقية وتصاعدها ومعاداتها للمعاهدات والعلاقات الثنائية العراقية البريطانية، ارادت كل

---

(١٥) مباديء ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في خطب عبد الكريم قاسم ص١٥ .

(١٦) الوقائع العراقية عدد ٢٨٢ ، ك٢/ ١٩٦٠

(١٧) الوقائع العراقية، ع١ في ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

(١٨) حسين مروة، ثورة العراق، دار الفكر الجديد، الطبعة الاولى، بيروت ١٩٥٨، ص٥٩

(١٩) الوقائع العراقية، ع١٤٥، في ٢٤/آذار/١٩٥٩ .

من بريطانيا ونوري السعيد تبديل تلك العلاقات بمعاهدات واحلاف دولية تحقق مصالح بريطانيا والطبقة الحاكمة في العراق، وكان هذا الاتجاه السياسي الجديد اكثر ملائمة من سابقه نتيجة للاوضاع الدولية الجديدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية بالاضافة الى حرص بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية على تشكيل حزام من الاحلاف يحيط الاتحاد السوفيتي ،ويكون اداة سياسية لبريطانيا في الوطن العربي وخنق حركة التحرر الوطني في العراق ومنطقة الشرق الاوسط[٢٠].

لذلك كان احد مطالب الحركة الوطنية في العراق الانسحاب من حلف بغداد وقد عبر عن تلك المطاليب اثناء التظاهرات والاضطرابات التي حدثت في العراق خلال مباحثات تشكيل الحلف وبعد تشكيله.

وعليه فان من اولى مهمات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الانسحاب من حلف بغداد، الا ان المسألة تم معالجتها بشكل من الدبلوماسية لاسباب متعددة:-

١- ارادت الثورة ان تضمن عدم تدخل دول الحلف واعترافها بالوضع الجديد.
٢- عدم استقرار الاوضاع الداخلية في العراق وعدم اعطاء الفرصة للتدخل الاجنبي.
٣- ارادت الثورة ان تحافظ على علاقاتها مع الدول المجاورة الاسلامية من خلال الابقاء على المواثيق المعقودة بين العراق وهذه الدول.
٤- المحافظة على استمرار استيراد الاسلحة من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.
٥- كان العراق مرتبطا ببريطانيا ويعتمد عليها اعتمادا كبيرا وخاصة في مجال النفط والمواد الصناعية الاخرى والاستهلاكية.

كل هذه الاسباب ساهمت بشكل مباشر في معالجة المسألة بشكل من التروي، وهذا ايضا ما جاء بالبيان الاول بشكل لايثير اياً من الدول المجاورة واكد على التزام العراق برباط الاخوة مع الدول العربية والاسلامية والعمل بمبادىء الامم المتحدة

---

(٢٠) محسن حسين حبيب، مصدر سابق ص٣٣. كذلك انظر كاراكتاكوس، ثورة العراق، ترجمة خيري حماد، منشورات المكتب العالمي للتاليف والترجمة، بيروت، ص٦٠.

بيلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونغ[٢١].

كما صرح ناطق رسمي باسم الجمهورية العراقية في ١٩٥٨/٧/٢٣ بأن الحركة الوطنية التي قام بها الجيش بمعاضدة الشعب هي حركة داخلية محضة تستهدف تخليص العراق من اوضاع الحكم الفاسد وعهود الرجعية. وقد قال القائمون بهذه الحركة منذ اللحظة الاولى أن الحكومة العراقية تلتزم بالعهود الاولية وفق مصلحة الوطن وتقيم علاقاتها الخارجية مع الدول عامة والعربية والاسلامية خاصة وفقا لميثاق الامم المتحدة. . وعلى هذا فهي تلتزم بالتزاماتها الدولية السياسية والاقتصادية السابقة مع السعي لتطويرها بطرق سلمية بما يتماشى والاوضاع العالمية عامة والاقليمية خاصة)[٢٢].

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء في ٢٠/اب/١٩٥٨ اكد قائلا :- (ان المساعدات العسكرية الامريكية ستصل في الاسبوع القادم وان مبدأنا ان نكون اصدقاء مع دول العالم لذلك لا يوجد سبب لرفض الاسلحة)[٢٣].

لكن مسألة الانسحاب من الحلف الذي كان مطلبا للحركة الوطنية في العراق لم تغب عن بال حكومة الثورة عندما تسمح الظروف بذلك، ففي تصريح لرئيس الوزراء في ٦ اب ١٩٥٨ لمراسل بولندي اكد قائلا: (ان حكومة الثورة ستعالج عضوية العراق في حلف بغداد الذي عقد من قبل نظام الحكم البائد بدون اخذ رأي الشعب)[٢٤].

كما ان وزير الخارجية بين افتقار الحلف الى التأييد الشعبي وعدم معرفة تأييد الشعب العراقي له، فقد قال للسفير الامريكي غولمان في ٢/اب/١٩٥٨ (بأن التوقيع على ميثاق بغداد بأسم العراق تم بمعرفة ما لايزيد عن عشرين شخصا،

---

(٢١) الوقائع العراقية، العدد١، السنة الاولى/١٩٥٨، ٢٣ تموز ١٩٥٨

(٢٢) نفس المصدر.

(٢٣) جريدة الجمهورية، العدد ٣١، في ٢١ آب ١٩٥٨

(٢٤) جريدة الجمهورية، العدد ١٩، في ٧/آب/١٩٥٨

ولذلك فالميثاق ينقصه التأييد الشعبي)[٢٥].

وكانت الاحزاب السياسية المشتركة في جبهة الاتحاد الوطني قد عبرت في مناسبات عدة بعد الثورة عن وجوب الانسحاب من حلف بغداد، ففي الاجتماع الجماهيري الذي دعت اليه الجبهة يوم ٢٧/ك٢/١٩٥٩ بمناسبة احياء وثبة كانون طالبت بـ(المبادرة لخروج العراق رسميا من حلف بغداد وخروجه من الاتفاق الخاص مع بريطانيا وتحرير بلادنا تحريرا تاما من بقايا السيطرة الاستعمارية، وتشجب بشدة التدابير التي تتخذ لتعزيز حلف بغداد واقامة القواعد الذرية والصاروخية بمتاخمة حدودنا وتعتبر هذه التدابير خطر يهدد جمهوريتنا ووطننا العربي)[٢٦].

ولم يقتصر مقاومة حلف بغداد على الشعب العراقي وحده وانما جاء ذلك من بلاد عربية اخرى، فان الجمهورية العربية المتحدة اعلنت عن استيائها لاستمرار العراق في حلف بغداد، ففي خطاب لجمال عبدالناصر في ١٢/اذار/١٩٥٩ جاء فيه: (شعب العراق الذي قاسى وحارب نوري السعيد يتخلص من حلف بغداد ولا زال اليوم في حلف بغداد ولا زال اليوم يحارب مرة اخرى ليتخلص من التبعية)[٢٧].

وبعد استتاب الوضع الداخلي واعتراف دول العالم بالجمهورية العراقية بدأت الثورة تدرس مسألة التخلص من العلاقات الاجنبية غير المتكافئة والتي تقيد السياسة العراقية، فقد اعلن العراق انسحابه عن جميع الاتفاقيات التي عقدها في ظل النظام الملكي والتي لا تتفق ومصالح الشعب العراقي[٢٨].

واعلن رئيس الوزراء في خطابه بتاريخ ١٤ مايس ١٩٥٩ (اننا لا نريد ان نبقى طرفا باتفاقية عدوانية او طرفا مع دولة معتدية ضد دولة اخرى ولهذا قررنا الخروج من مبدأ ايزنهاور في هذا الاسبوع).

---

(٢٥) ولدمار غولمان، مصدر سابق، ص١٥٢.

(٢٦) جريدة اتحاد الشعب، العدد ٤. في ٢٨/ك٢/١٩٥٩.

(٢٧) جمال عبد الناصر، نحن والعراق والشيوعية، دار النشر العربية، بيروت ص٦١-٦٥.

(٢٨) ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص٣٣٤.

(٢٩) خطب الزعيم، ج١، ١٩٥٩، ص٨٩.

وفي ٢٤/اذار/١٩٥٩، اعلن وزيـر الخـارجيـة العـراقي السيـد هاشم جواد الى سفـراء تركيـا وايـران وبـاكستـان وبـريطانيا في بغداد أن ثورة ١٤ تموز قد استهدفت تحـريـر العـراق من كل قيـد اومعـاهدة او اتفاق يمس سيادة الجمهورية العراقية، ثم سلم كلا من منهم مذكرة حول هذا الانسحاب من الحلف وبهذا تم الانسحاب من حلف بغداد بتاريخ ٢٤/اذار/١٩٥٩ ليستكمل العراق تحرره السياسي[٣٠].

(٣٠) ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص٣٣٣.

المبحث الثالث

التحولات على المستوى الاقتصادي

بينا في الفصل السابق مستوى التخلف الاقتصادي في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ففي القطاع الزراعي كانت الطبقة شبه الاقطاعية هي المسيطرة على الاراضي الزراعية واغلب الفلاحين لا يملكون ارضا زراعية وعدم الاهتمام الكافي من قبل الحكومة بالزراعة مما سبب قلة الانتاج الزراعي واضطرابه .

ولم تول السلطات الحكومية الجانب الصناعي اي اهمية تذكر بدعوى ان العراق بلد زراعي واقتصرت الصناعة على المهن اليدوية وصناعة بعض المنسوجات . وعلى المستوى التجاري كانت الطبقة التجارية الكومبرادورية هي المسيطرة عليها ولم يكن لها اي اهتمام سوى تحقيق الربح وتحقيق مصالحها الخاصة ان هذا الواقع المتخلف كان احد الاسباب الرئيسية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فما هي الخطوات التي اتبعتها لتغيير هذا الواقع :-

أ- في المجال الزراعي :-

تميزت الفترة التي سبقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بسيطرة شيوخ العشائر وملاكي المدن ورجالات السلطة على معظم الاراضي الزراعية. الى جانب وجود اعداد ضخمة من الفلاحين المعدمين بدون اراضي .

ان عدد المتمتعين بملكية الارض الزراعية يقل عن ٢٪ من سكان البلاد وان ثلاثة ارباع الاراضي الزراعية بحوزة افراد يكونون ٤٪ من مجموع الملاكين ويقدر عدد الاشخاص العاملين في الزراعة ولا يملكون ارضا (٥ر١) مليون نسمة[٣١] . وكانت السلطة السياسية تمثل هؤلاء الملاكين والاقطاعيين وشيوخ العشائر حيث كانوا يؤلفون الاكثرية في البرلمان[٣٢] . وقد ترتب على هذا سيادة العلاقات شبه الاقطاعية

---

(٣١) مجموعة من الكتاب ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، مطبعة النعمان بغداد ، ١٩٦٠ ، ص٧٢٥ .

(٣٢) نفس المصدر

والعشائرية وانخفاض المستوى الانتاجي للفلاح والارض[٣٣].

قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ :-

اولبت ثورة ١٤ تموز اهمية قصوى لمسألة الملكية الزراعية في العراق وأرادت حلا لهذه المشكلة فأشار الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٨ في المادة الرابعة عشرة فقرة (أ) :- (الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون) اما الفقرة (ب) من نفس المادة فقد أشارت :- (تبقى حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية الى حين استصدار التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها).

ان تحسين احوال الفلاحين والنهوض بالزراعة في ظروف القطر التي اسلفنا الحديث عنها يتطلب اعادة النظر بالحياة الزراعية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية العائدة في الريف، ومن هنا جاء صدور قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨.

لخص وزير الزراعة هديب الحاج حمود اهداف قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ بمايلي :-

١- القضاء على الاقطاع كأسلوب للانتاج وكرصيد استعماري وازالة النفوذ السياسي الذي يتمتع به الاقطاعيون نتيجة لملكيتهم الكبيرة في توجيهه غير السليم لجهاز الدولة والجهاز السياسي وفقا لمصالحهم ومصالح الاستعمار وفي عرقلة الادارة الحكومية كل ذلك لغرض توفير امكانية السهر على المصلحة العامة.

٢- رفع مستوى طبقة الفلاحين واتاحة الفرصة الكافية لرفع مستواهم الاجتماعي.

٣- رفع مستوى الانتاج الزراعي في البلد بحيث يساهم مساهمة فعالة في رفع الدخل القومي وترصين الاقتصاد الوطني.

وهكذا كان تطبيق القانون خطوة متقدمة حققت نتائج سياسة واقتصادية واجتماعية

---

(٣٣) هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي، ص١٢٩

(٣٤) عبد الرزاق الهلالي، قصة الارض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي، منشورات دار الكشاف، بيروت - القاهرة - بغداد، ط١ / ١٩٧٧، ص٤١٩ كذلك انظر جريدة خه بات، ع٧٠، في ٢/ت١/١٩٥٩

حيث الغى القانون جميع العلاقات شبه الاقطاعية السابقة التي كانت ترهق الفلاح ولا تحدها ضوابط معينة وايجاد علاقات زراعية جديدة تناسب الوضع الجديد الذي تناوله القانون ويحقق العدالة[٣٥].

تحديد الملكية :-

نصت المادة الاولى من قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ على ان لا يزيد الحد الاعلى للملكية الزراعية عن (١٠٠٠) دونم من الاراضي التي تسقى سيحا او بالواسطة و (٢٠٠٠) دونم من الاراضي الديمية. كما اجاز القانون للشركات والجمعيات التي تمتلك ارضا اكثر من الحد الاعلى[٣٦].

كما حدد القانون فترة خمس سنوات للانتهاء من عملية التوزيع، الا انه لم يتحقق الا جزء صغير منها، فالارض القابلة للتوزيع كانت مساحتها (٤٩٨ر٨٠٠ر١) مليون دونم في حين ان ما وزع فعلا قد بلغت (٤٦١ر٨٠٠ر١) مليون دونم اي بنسبة ١ر١٢٪ واذا ما اضفنا لذلك تلك التي يمكن ان تكون صالحة اذا ما ادخل عليها بعض التحسين يكون مجموع الارض التي يمكن ان توزع (٦١٢ر٠٧٠ر٢٩) مليون دونم، وبذلك تهبط نسبة ما وزع فعلا الى (٢ر٦٪) وهي نسبة منخفضة جدا[٣٧]. ويبلغ مجموع الاراضي المستولى عليها لغاية شباط ١٩٦٣ (٤٨١ر٦٣٢ر٦) مليون دونم واستعادت هيئة الاصلاح الزراعي (٣) مليون دونم من الاراضي الاميرية الصرفة[٣٨].

---

(٣٥) نفس المصدر، ص٥٧٦.

(٣٦) ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ص٧٤

(٣٧) د. سعدون حمادي، نحو اصلاح زراعي اشتراكي، دار الطليعة، بيروت ط١، مايو ١٩٦٤، ص١١.

(٣٨) مكرم الطالباني، في سبيل اصلاح زراعي جذري في العراق، شركة الطبع والنشر الاهلية، ١٩٦٣، ص٦٧

كما حدد القانون المذكور توزيع الاراضي المستولى عليها والاميرية الصرفة او التي آلت الى الدولة على الفلاحين بملكية صغيرة بين (٣٠ ـ ٦٠) دونم في الاراضي المروية بين (٦٠-١٢٠) دونم في الاراضي الديمية ويدفع المالك للارض المتكون من نصف بدل المثل مضافا الى ذلك فائدة بنسبة ١٪ في السنة وتبلغ اجمالي ١٠٪ مقابل نفقات التوزيع والادارة يدفع بأقساط سنوية لمدى اربعين عاما، عدل فيما بعد بحيث اعفي الفلاحين من الفائدة[٣٩].

تعويض مالك الارض :-

بين القانون تعويض مالك الارض المستولى على ارضه بسندات حكومية في مدة امدها (٢٠ او ٤٠) عاما حسب مبلغ التعويض وبفائدة قدرها ٣٪ وحدد ستة دنانير كحد اعلى للدونم من الاراضي الزراعية المروية و(١٠) دنانير في الاراضي الشلبية و (١٥) دينار للاراضي المزروعة بالتبغ و (٣) دنانير للاراضي الديمية التي تقع شمال خط سقوط الامطار و (١٥) دينار للاراضي جنوبي خط سقوط الامطار، عدل فيما بعد بحيث يتم تعويض المالك على اساس ما استحدثه من منشات وقنوات في الارض المستولى عليها[٤٠].

بعد ذلك صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ الذي حدد بموجبه سعر الاراضي حسب معاملات البيع الموجودة في دوائر الطابو ولمدة عشر سنوات قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٤١].

تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية :-

نص القانون على تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية والتي تضم الفلاحين المثقفين بقانون الاصلاح الزراعي ممن يمتلكون ارضا لا تزيد عن حدود التوزيع

---

(٣٩) نفس المصدر، ص٣٤.

(٤٠) الثورة العربية، جريدة الحزب الداخلية، مصدر سابق، ص١٩٦.

(٤١) مكرم الطالباني، في سبيل اصلاح زراعي جذري، مصدر سابق، ص٤٣

المقـررة في القـانون ، ووفقاء لاحكام قانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦١ ، تتولى الجمعية التعاونية توفير البذور والاسمدة والقروض والخدمات وتنظيم زراعة الارض وتسويق المحاصيل[٤٢] .

وبمـوجب قانـون الاصـلاح الـزراعي رقم ٣٠ لسنـة ١٩٥٨ تأسست اول جمعية تعاونية زراعية عام ١٩٦١ في مشروع المسيب الكبير الا ان هذه الجمعيات لم يهيأ لهـا مجـالس ادارة كفـوءة حيث ادى هذا النقص الى تعيين ناظر تعاوني من قبل وزارة الزراعة مما اضاف عبئاً اخر هو الادارة البيروقراطية الروتينية التي تتمثل بها الدوائر الحكومية[٤٣] .

والـذي يلاحـظ ان القـانـون تميـز بطـابعه المعتدل الاصلاحي ولم يتجاوز بعض النواقص وهي :-

أ- في تحديد الملكية :-

١ـ ان التفاوت الذي نص عليه القانون المذكور بين الحد الاعلى للملكية والذي يجـوز للمـالك الاحتفاظ به وبين الحد الاعلى الذي يجوز للفلاح المنتفع مع اسرته تملكـه هو بنسبـة (١٠٠٠-٦٠) دونماًوفي الاراضي المـروية سيحا و(٢٠٠٠-١٢٠) دونماًفي الاراضي المـرويـة ديمـا ، وهـذا تفاوت كبير في توزيع الملكية بين مجموع الملاكين وبين الفلاحين المنتفعين يؤدي بالتالي الى تفاوت كبير في الدخول اضافة الى ان نصيب الفلاح المنتفع يقل في كثيـر من المناطق نظرا لقلة الاراضي المستولى عليها ، او ان كثيراً من الفلاحين يحرمون من الحصول على الاراضي للسبب الآنف الذكر. ان تطبيق القانون المنوه عنه اعلاه ادى الى بقاء النفوذ لفئات الملاك والحياة الشاقة لابناء الريف الذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان[٤٤] .

٢ـ ان القانون الملغي قد ساوى بين حق الاحتفاظ بالالف دونم من زراع الحنطة

---

(٤٢) الوقائع العراقية، ع٤٤، في ٣٠ أيلول ١٩٥٨ .

(٤٣) جريدة الثورة العربية، جريدة الحزب الداخلية، ع١، السنة ١٩٧٤، ص١٨٥

(٤٤) هوشيار معروف، مصدر سابق، ص١٦٧ ، كذلك انظر: ابراهيم كبة، هذا هو طريق ثورة ١٤ تموز، مصدر سابق، ص٩٨-٩٩.

والشعير وزراع الشلب ورغم ان مناطق زراعة الشلب تدر ارباحا لاصحابها تساوي اضعاف ما تدره المساحات المزروعة بالحنطة، ولم يراع القانون مسألة خصوبة التربة او قربها من مصادر المياه[٤٥].

٣ـ لقد اعطى القانون حق المقر الخاضع للاستيلاء في (الاختيار) وهذا يعني ان اجود الاراضي واحسنها قد آلت الى المقرين كما ان هذا الحق مكنهم من السيطرة على صدور الاراضي وترك البزايز للاصلاح الزراعي ومما جعلهم يتحكمون بمصادر المياه[٤٦].

٤ـ لم يعالج القانون اراضي المغارسة المزروعة بالبساتين ولم يحدد الحد الاعلى لصاحب الارض اوغير ذلك مما ادى الى بقاء نفس الروابط السابقة التي تحكم بين صاحب الارض والمغارس[٤٧].

ب ـ توزيع الاراضي :ـ

١ـ ان قانون الاصلاح الزراعي اعتمد على فكرة مزرعة العائلة بتوزيع الاراضي على الفلاحين لقاء بدل يدفع الى الحكومة خلال اربعين سنة فكان يجري تقطيع الارض الى مجموعة قطع متساوية بالمساحةووزعت على كل فلاح قطعة واحدة كل منها تكوم مزروعة، وان هذا النوع من التوزيع اوجد صعوبات كثيرة منها سوء توزيع مياه الري وانتشار السبخ اضافة الى انه كان عائقا كبيرا في مجال التطور بالانتاج الزراعي لاحتوائه على كل مظاهر الانتاج الصغير الذي اصبح لا يتلائم والتقدم التكنولوجي[٤٨].

٢ـ تعثر برامج توزيع الاراضي فبدلاء من ان تنجز في السنوات الخمس التي [illegible] مشروع القانون اصلاء لم يتم توزيع اكثر من (٢١٪) من الاراضي التي كانت

(٤٥) جريدة الثورة العربية، جريدة الحزب الداخلية، ع١، ص١٩٨.

(٤٦) سعد محمد عثمان، الاسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق، ص١١٨.

(٤٧) جريدة اتحاد الشعب، في ١٩٥٩/٤/٨

(٤٨) جريدة الثورة العربية، العددان ٦، ٧، ص١٩٩

تحت ادارة الاصلاح الزراعي خلال فترة العشر سنوات التي سبقت ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨؛ حيث بلغ مجموع المساحة الموزعة حينذاك (١٨٨ر٥٨٩ر٢) دونم موزعة الى (٢٢٢ر٥٤) عائلة فلاحية وكانت هناك اكثر من (٠٣٧ر١١٩ر٧) دونم مؤجرة الى الفلاحين(٤٩).

ج ـ النظام التعاوني :ـ

ان التعاونيات الزراعية التي شكلت بموجب هذا القانون قد اسست بأسلوب اداري وفقاً للمبادىء التقليدية والبرجوازية للتعاون، فأبقت على الملكية الخاصة للارض ووسائل الانتاج كما ابقت الطابع الفردي في العمل ولم يغط النظام التعاوني كل اراضي الاصلاح الزراعي.

اعتبر عام ١٩٦١ هو بدء تأسيس التعاونيات الزراعية وبلغ مجموعها حتى عام ١٩٦٣ (١٣٢) تعاونية وعدد المنتفعين (٨٤٨ر٣٠)، كما ان المصرف الزراعي جعل جل اهتمامه هو تقديم القروض الى التعاونيات الزراعية لمزاولة اعمالها، واصبح رأسماله (١٥) مليون دينار(٥٠).

التحولات في المجال الصناعي :ـ

كانت الصناعة في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بدائية ومتخلفة فيما عدا صناعة السمنت ويتجسد ضعف دورها في تطور الاقتصاد العراقي من خلال انخفاض مساهمتها في الدخل القومي حيث لم تتجاوز مساهمتها عن (٣ر١٠٪؛ وهذا النسبة هي اعلى ما وصلت اليه مساهمة الصناعة في الدخل القومي حتى عام ١٩٥٧(٥١).

---

(٤٩) نفس المصدر ص٢٠٠.

(٥٠) عامر الخشالي، في المسألة الزراعية، ١٩٧٥، ص٤٧، ٤٨، ٥٨.

(٥١) عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التصنيع في العراق ودراسة نظرية تطبيقية للفترة من ١٩٥٨-١٩٥٩، رسالة دكتوراه غير منشورة في فلسفة الاقتصاد، جامعة الاسكندرية ١٩٧٣، ص٣٧١.

كمـا تميـزت الصناعة قبل الثورة بتمركزها في عدد قليل من المدن وسيادة القطاع الخاص واعتمادها على الصناعات الاستهلاكية والعمال غير الماهرين[٥٢].

ففي البرنامج الاول لمشروعات مجلس الاعمار ٥١/٥٢ ـ ٥٥/٥٦ لم يخصص اي مبلغ للمشروعات الصناعية، وفي البرنامج الرابع ٥٥/٥٦ ـ ٦٠/٦١ الذي يعتبر اكثـر برامـج مجلس الاعمـار تطـورا خصص لهـذه المؤسسـات ٥ر١٣٪ من مجموع النفقات الاستثمارية العامة، وعند التنفيذ بلغت نسبة النفقات الفعْلية على الصناعة حوالي ١٤٪ من مجموع النفقات الاستثمارية العامة مع العلم ان المبلغ المخصص كان ٩ر٥٤ مليون دينار انفق منه (٣ر٣٢) مليون دينار[٥٣].

امـا بعـد ثورة ١٤ تمـوز١٩٥٨ فقـد استهـدفت السيـاسـة الاقتصادية في الحقل الصناعي اتجاهين:-

١ـ ان يلعب القطاع العام دورا حاسما في التوسع الصناعي.

٢ـ تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الصناعة وتوجيه استثماراته في المجال الصناعي خاصة بعد ان عقد العراق اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي لمساعدة العراق في اقامة عدد من المشاريع الصناعية[٥٤].

وعلى هذا الاسـاس تشكلت وزارة الصنـاعـة عام ١٩٥٩ لتتولى مسؤولية النهوض بالصناعة الوطنية وادخل مبدأ التخطيط الاقتصادي واستقدمت الحكومة لهذا الغرض كبـار اسـاتذة التخطيط الصناعي امثال البروفيسور (لانكة) والبروفيسور (بايسكة) من بولـونيـا فوضعـوا الخطـة الاقتصـاديـة (٥٩ـ ٦٤) ثم اعقب بعـد ذلـك زيادة رأسمال المصرف الصناعي من ـر٨ ملايين دينار عام ١٩٥٨ الى ـر١٠ ملايين دينار عام ١٩٦١[٥٥].

---

(٥٢) وزارة التخطيط، مشروع الصندوق الخاص، احصائيات الدخل القومي، بغداد، ص١٩٧٠.

(٥٣) هوشيار معروف، مصدر سابق، ص١٥١

(٥٤) سعيد عبود السامرائي، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ط١/مطبعة القضاء في النجف الاشرف، ١٩٧٣، ص١١٥

(٥٥) نفس المصدر، ص١١٢.

وفي عام ١٩٦١ تم اصدار قانون التنمية الصناعية الذي اعتمد مبدأ التوجيه الاقتصادي بمعنى توجيه الموارد الاقتصادية الوطنية بالصورة التي تتلائم والمرحلة التي تجتازها لكي تسير حركة التصنيع سيرا سياسيا وتحقق غاياتها دون ضياع للجهود والموارد(٥٦).

وبعد الثورة حضت الصناعة بالاهتمام الاكبر وعلى حساب الزراعة حيث كان قبل الثورة تذهب اغلب التخصيصات الى الزراعة وفي الخطتين ٥٩/٦٠ - ٦١/٦٢ والخطة التفصيلية ١٩٦١ - ١٩٦٥ حظي القطاع الزراعي ب ٣ر٢٠٪ من مجموع التخصيصات مما جعله في المرتبة الرابعة من هاتين الخطتين(٥٧).

في تشرين الاول من عام ١٩٦١ صدر قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ للسنوات الخمس ١٩٦١ - ١٩٦٥ وخصص مبلغ (٣ر٥٦٦) مليون دينار وقد احتل القطاع الصناعي المرتبة الاولى حيث بلغت تخصيصاته ٣٠٪ ولكن نسبة التنفيذ للقطاع الصناعي كانت نحو ٥ر٣١٪ وهي نسبة واطئة. كما ان الحكومة لم تحاول حماية الصناعة الوطنية واستخدمت سياسة الاستيراد الحر(٥٨).

لقد عملت الخطة الاقتصادية التفصيلية على احداث تطور في القطاع الصناعي من خلال تدخل الدولة، فقد ازداد عدد المصانع في القطاع العام واصبح عددها (٢١٦) مصنعا عام ١٩٦٢(٥٩)، الا ان هناك عوامل عديدة عرقلت التطور الصناعي منها:-

١- ان الطريقة التي اتبعت في اعداد الخطة لم تختلف عما كان متبعا من قبل، فهي لم تعد ان تكون مجرد قائمة تقدمت بها الوزارات المختلفة لمشروعات لم تدرس

---

(٥٦) نفس المصدر ص١٢١

(٥٧) د. جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي . . . ج١، ص٥٦

(٥٨) سعيد عبود السامرائي، سياسات التصنيع، ص١١٥. وكذلك هوشيار معروف، مصدر سابق، ص١٦٢.

(٥٩) د. جواد هاشم وآخرون، ج١، مصدر سابق، ص٥٧.

علاقتها بالاقتصاد القومي ككل الا دراسة عابرة.

٢ـ فقدان شمولية الخطة وعدم احتوائها على اي تخطيط تربوي واجتماعي وخلوها من اي دراسة للقوى العاملة[٦٠].

٣ـ عدم توفر الظروف الموضوعية الداخلية لتنفيذ الاجراءات المتخذة في الصناعة والزراعة.

٤ـ عدم وضوح الخطة وقلة الايدي العاملة الفنية وقلة التجربة.

ونتيجة للاسباب اعلاه فقد تعثر العمل بموجب الخطة التفصيلية حيث رصد مبلغ (٨ر١٦٦) مليون دينار لانجاز (٥٥) مشروعا ومن هذه المشاريع (معامل الصودا الكاوية والحرير الصناعي والاسمدة والورق)[٦١]. الا انه لم يتجاوز التنفيذ الفعلي للخطة ٥ر١١٪ . ومن المشاريع التي تم تنفيذها (مصانع للغزل والنسيج والاسمنت والسكر) وقد تنامى عدد الاشخاص المشتغلين فيها[٦٢].

اما في مجال القطاع الخاص فالتقديرات التي وضعها اتحاد الصناعات العراقي عام ١٩٦٢ عن الصناعة العراقية تبين ان مجموع رؤوس الاموال الاهلية المستثمرة في الصناعة ذلك العام بلغت حوالي (٣١) مليون دينار وهي تشكل حوالي ٣٩٪ من مجموع رؤوس الاموال الوطنية المستثمرة في الصناعة العراقية. اما مجموع رؤوس اموال القطاع العام المستثمرة في الصناعة في ذلك العام بما في ذلك رؤوس اموال مصلحة مصافي النفط وحصة المصرف الصناعي في مشاريع القطاع المختلط فتبلغ حوالي (٤٩) مليون دينار وهي تشكل ٦١٪ من مجموع رؤوس الاموال الوطنية المستثمرة في الصناعة الوطنية[٦٣].

---

(٦٠) اتحاد غرف التجارة.

(٦١) اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، المصدر السابق ص٦٤ـ٧٠.

(٦٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الجيب الاحصائي سنة ٦٠ـ٧٠ بغداد، بلا تاريخ، ص٩٨ـ٩٩.

(٦٣) د. صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق، القطاع الخاص، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٨، ص٣٤٧

وقد بلغ تطور رؤوس الاموال المستخدمة في الصناعة الاهلية خلال العام ٥٨/٩٥٩ ـ ٩٥٩ ـ ١٩٦٠ من ٢٦٩ر٨٢٢ر١٧ ـ ٢٦٩ر٢٥٩ر١٨ديناراً وتحتل صناعة الزيوت النباتية والسمنت المركز الاول في هذه الرساميل[٦٤].

وفي عام ١٩٦١ وجد حوالي (٤٠٠) مشروع من المشاريع الخاصة التي يزيد رأسمالها على (ـر١٠) الاف دينار لكل مشروع، وبلغت مجموع رساميلها المستثمرة (٦ر٣٦) مليون دينار وكان يشتغل فيها (ـر٣٦) الف عامل. اما المشاريع الصناعية التي تعتمد على المنتجات الزراعية فكان رأسمالها (٦ر٢١) مليون دينار وبلغ عدد العمال فيها (٢٠) الف عامل[٦٥].

اما عن مساهمة القطاع العام والخاص في الدخل القومي، فقد بلغ عام ١٩٦٦ ٧ر٨٪ وهي نسبة واطئة جدا، اما عدد العاطلين في القطاع الصناعي سنويا فقد قدر ب (١٤٥) الف عامل.

ومن هنا يتضح لنا ضعف القطاع الصناعي بالرغم من التطور الذي حصل فيه بفعل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٦٧].

في مجال التجارة:ـ

تميزت التجارة العراقية كما بينا في الفصل الاول وفي ظل النظام الملكي، بارتباطها مع الغرب استيرادا وتصديرا وانعدام اهمية القطاع العام وسيادة صادرات النفط على الصادرات الاخرى وعجز الميزان التجاري.

كما ان التوسع بالاستيرادات لم يكن لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية حيث كانت نسبة المواد الاستهلاكية تساوي (٤ر٤٩٪؛ من مجموع الاستيرادات في حين ان نسبة السلع الانتاجية يساوي ٣ر٢٢٪، اما طبيعة علاقة الاقتصاد العراقي بدول

---

(٦٤) نفس المصدر ص٧٧

(٦٥) نفس المصدر، ص٨٩

(٦٦) د. صفاء الحافظ، القطاع العام وآفاق. . .، مصدر سابق ص١٠٥

(٦٧) وزارة الاقتصاد، خلاصة بانجازات وزارة الاقتصاد منذ ١٤ تموز الخالد، ص٤٧

العالم فقد كانت تتركز مع الدول الغربية اذ ان ٥٥٪ من استيرادات العراق كانت تأتي منها و ٤٥٪ من صادراته كانت تذهب اليها.

وبتاريخ ١٩/٧/١٩٥٨ صدر البيان رقم ٦ لسنة ١٩٥٨ وبموجبه اخضع استيراد كافة البضائع لشروط الحصول على الاجازة واخذت مديرية التجارة العامة (وهي الدائرة المسؤولة عن شؤون الاستيراد والتصدير) مسؤولية رسم وتنفيذ سياسة استيراد موجهة تتفق ومصلحة العراق الوطنية والقومية وتستهدف :-

١- حماية الصناعة المحلية وتشجيع منتجات صناعية جديدة.
٢- معادلة الميزان التجاري.
٣- القضاء على احتكار الاستيراد والمضاربة.
٤- منع الاستيراد من الدول التي تعادي العراق والاقطار العربية الشقيقة وتشجيعه من الدول التي تقف موقفا طيبا منهم وتبدي تفهما لمصالحهم[٦٧].

ومن نتائج هذه السياسة التجارية دعم عمليات التنمية الاقتصادية حيث اتخذت جملة تدابير لتحقيق هذه الغاية منها انها توسعت في التعامل التجاري مع اغلب دول العالم وعقدت معاهدات تجارية متكافئة وذهبت الثورة الى الحد من استيراد السلع الاستهلاكية والتوسع في استيراد الالات والسلع الانتاجية حيث بلغت قيمتها للفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٣ (٢٢٨ر٧) مليون دينار[٦٨]. واخذت الثورة تعمل على تشجيع السلع المنتجة محليا لكن الميزان التجاري بقي يشير الى اختلال بنيان الاقتصاد القومي ويكشف عن بقاء اعتماد العراق في صادراته على النفط[٦٩].

اما السلع الصناعية والزراعية فكانت نسبتها الى مجمل الصادرات العراقية قليلة جدا، فقد بلغت قيمة الصادرات العراقية للاعوام (٩٥٩ - ١٩٦٣) ١١٩٢ر٨٣ مليون دينار، وشكلت السلع غير النفطية (٦٣ر٣٦) مليون دينار. اما قيمة الاستيرادات

(٦٨) د. جواد هاشم وآخرون، لمحات في تطور الاقتصاد العراقي، قطاع التجارة الخارجية، دار الحرية، ص١١.

(٦٩) نفس المصدر، ص١٢٠

الاجمالية فقد بلغت (٦٤٣٫٨٢) مليون دينار وبلغ استيرادات شركات النفط منها (٤٦٫٤٢) مليون دينار[٧٠].

وقد اثرت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في اتجاه الصادرات العراقية بفعل عقد عدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع اغلب دول العالم[٧١]، وخاصة الدول الاشتراكية التي بلغ قيمة الصادرات اليها للفترة من ١٩٥٩ الى ١٩٦٣ ما قيمته (٨٫٤٣٥) مليون دينار ماعدا صادرات النفط اي بنسبة ١٣٫٢٢٪[٧٢].

اما استيرادات العراق من الدول الاشتراكية فقد بلغت ما قيمته (٧٠٫٧٧٨) مليون دينار من مجمل الاستيرادات لنفس الفترة اعلاه (ما عدا استيرادات شركات النفط) اي بنسبة (١١٫٠٢٪)[٧٣].

واهم الدول المصدرة الى العراق بعد الثورة فهي حسب اهميتها (بريطانيا، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، المانيا الغربية، بلجيكا، سيلان، اليابان، استراليا، الصين الشعبية، لبنان)[٧٤].

بقيت بريطانيا تشكل المصدر الاول في استيرادات العراق حيث شكل نسبة الاستيراد منها ٣١٪ بينما نصيب الدول العربية التي يستورد العراق منها لم يزد عن ٣٫٦٪ ومن هذا العرض يمكن ان نؤشر الملاحظات التالية:ـ

١ـ استمرار العجز في الميزان التجاري العراقي رغم الجهود التي بذلت بعد الثورة للتقليل منه، فقد انخفض العجز في الميزان التجاري بمقدار ١٤ مليون دينار اذ هبط الى ـ٩٥٫٥٨٨ دينار بعد ان كان ـ١٠٩٫٥٠٥ دينار سنة ١٩٥٧ نتيجة منع استيراد المواد التافهة والكماليات[٧٥].

---

(٧٠) د. جواد هاشم وآخرون، مصدر سابق، الجدول رقم (٥).

(٧١) وزارة التجارة، التجارة العراقية، المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الجمهورية العراقية والدول الاخرى.

(٧٢) جواد هاشم وآخرون، مصدر سابق

(٧٣) نفس المصدر، جدول رقم (١٥) ص٤٠.

(٧٤) نفس المصدر، الجدولين (١٥، ١٨) ص٤٠و٤٤.

(٧٥) وزارة الاقتصاد، خلاصة بانجازات وزارة الاقتصاد منذ ١٤ تموز الخالد، ص٥٠.

٢ـ استمرار ميل الميزان التجاري العراقي لصالح الدول الغربية وخاصة بريطانيا.

٣ـ هيمنة القطاع الخاص على الصادرات الاخرى مما يبين دور شركات النفط على الاقتصاد العراقي.

٤ـ بداية التعاون التجاري مع الاقطار العربية من خلال عقد اتفاقيات تجارية مع الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الاقطار العربية.

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ :ـ

عقدت اول اتفاقية نفطية بين العراق والشركات النفطية عام ١٩٢٥ ومنح الامتياز الاول لاستثمار النفط العراقي الى شركة نفط العراق في سنة ١٩٢٨ باتفاق بين الحكومة المنتدبة آنذاك من قبل بريطانيا وبين تلك الشركة(٧٦).

كما تم عقد اتفاقيتين خاصتين بالنفط عام ١٩٣١ وعام ١٩٣٨ وفي الاتفاقية الاخيرة ضمت شركة نفط البصرة وهي شركة يمتلكها المساهمون في شركة نفط العراق ايضا ومنحت امتيازا واسعا يضم ما تبقى من الاراضي العراقية (ما عدا منطقة صغيرة تقع عند الحدود العراقية) في منطقة خانقين(٧٧).

وتحت الضغط الشعبي تم عقد معاهدة ١٩٥٢ التي نصت على مناصفة الارباح بعد ان كانت شركات النفط تدفع ريعا مقداره ٤ ـ ٦ شلنات ذهبية للطن الواحد(٧٨).

اهتمت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بقضية النفط لانه جزء من التحرر الاقتصادي وبدأت مفاوضات استمرت لفترة طويلة كان من حصيلتها اصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وجاء في الاسباب الموجهة لصدور القانون (انقاذ الشعب من براثن الاستعمار وانتزاع حقوقه كاملة غير منقوصة والتخلص من كل امريمس استقلال

---

(٧٦) د. محمد سلمان حسن، نحو تأميم النفط العراقي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ايلول ١٩٦٧، ص٨٣.

(٧٧) الوقائع العراقية، عدد ٦١٦ في ١٢/ك١/١٩٦١.

(٧٨) د. محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٨٥. كذلك: ابراهيم علاوي، البترول والتحرر الوطني في العراق، دراسات عربية، ع٨، سنة ١٩٦٧، السنة الثالثة، ص٣. وايضاً: الشيخ عبد الله الطريقي، النفط في الوطن العربي، دراسات عربية، ع٩، سنة ١٩٦٧، ص٧٤.

العراق السياسي والاقتصادي ورفع الغبن الذي لحق بالوطن نتيجة لتساهل حكام العهد المباد في حقوق الوطن وفي ثروات البلاد وعقد الاتفاقيات الجائرة ومنح امتياز النفط للاجنبي)(٧٩).

ان القانون المذكور انتزع ٥ر٩٩٪ من الاراضي العراقية الخاضعة للامتيازات الاجنبية، واستنادا الى هذا القانون اعدت الحكومة عام ١٩٦٢ لائحة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية وكان من المزايا التي منحت لها (حصرا حق استثمار جميع المناطق) التي تحتوي على الثروة النفطية والهيدروكوربنية الطبيعية في العراق عدا ما هو مشمول بحكم قانون تعيين مناطق الاستثمار لثروات النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١(٨٠).

ان اهمية القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ يكمن في انه مكسب وجه لاول مرة في تاريخ العراق ضربة الى الاحتكارات النفطية العالمية اولا وكذلك منح العراق حق ممارسة سيادته الوطنية على جميع اراضيه ثانيا. وانه مقدمة جزئية نحو التأميم الكامل للثروة العراقية وتصفية آثار التبعية الاقتصادية ثالثا.

واتجهت الثورة الى تصفية الجهاز الفني الاجنبي في مصفى الدورة وهو المصفى الرئيس الذي يعتمد عليه في تجهيز منتجات النفط والدهون في الجمهورية العراقية. واحلال الخبراء العراقيين محل الاجانب الذين كثيرا ما كانوا يشكلون عامل ضغط على الحكومة العراقية والتوسع في انتاج النفط العراقي حيث اعدت التصاميم لرفع انتاج حقول البصرة الى (٢٢) مليون طن سنويا اعتبارا من ١٩٦١(٨١).

انسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية :ـ

ارتبط العراق بالنظام النقدي الانجليزية بموجب القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ الذي دفع العراق الى حضيرة الكتلة الاسترلينية والتزم مبادئها كاملة وضمن ذلك

---

(٧٩) الوقائع العراقية، عدد ٦١٦، في ١٢/ك١/١٩٦١.

(٨٠) د. محمد سلمان حسن، مصدر سابق، ص١١٣.

(٨١) وزارة الاقتصاد، خلاصة بانجازات وزارة الاقتصاد منذ ١٤ تموز الخالد ص١٩.

وساطة بريطانيا في التمويل بين العراق والدول الاخرى واستثمار غطاء العملة العراقية في بريطانيا.

ولما كان النظام النقدي جزءاً هاماً من النظام الاقتصادي فلا بد من تحرير هذا الجزء الهام من التبعية الاجنبية وهذا ما اعلنه رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم في مؤتمر المهندسين الذي عقد في ٤ حزيران ١٩٥٩ بانسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية[٨٢].

دعت حكومة الجمهورية العراقية حكومة المملكة المتحدة للتفاوض في بغداد حول الترتيبات اللازم اتخاذها للخروج من المنطقة الاسترلينية ولتحويل جميع الارصدة الاسترلينية المتراكمة حتى الان وجميع ايرادات العراق الاسترلينية المقبلة الى الذهب والعملات الاجنبية الاخرى على اختلاف انواعها[٨٣].

وبعد مباحثات استمرت للفترة من ٣١/٥ ـ ١٥/٦/١٩٥٩ تم الاتفاق على تحقيق الاغراض المتقدمة وذلك بخروج العراق من المنطقة الاسترلينية واعتبار الموجودات الاسترلينية كلها من الحسابات الجارية وتم توقيع البيان في ٢٣ حزيران ١٩٥٩[٨٤].

ان انسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية حقق الفوائد التالية :ـ

١ـ خلص النقد العراقي من تقلبات النقد البريطانية التي تحددها المصلحة الاقتصادية البريطانية.

٢ـ ابعد العراق من مشاكل التضخم البريطاني مما ينعكس اثره بشكل مباشر على

---

(٨٢) خطب الزعيم، ج١، ١٩٥٩، ص١٠٢.

(٨٣) سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الاسترلينية، ط١، مطبعة الارشاد بغداد، ١٩٦١، ص٦١.

(٨٤) لملاحظة نص البيان، انظر: الوقائع العراقية، العدد ١٨٨، حزيران ١٩٥٩.

الشعب العراقي ويتحمل اوزاره وهذا ما حدث فعلا ابان الحرب العالمية الثانية .

٣- ان الكتلة الاسترلينية كانت مهمتها حماية النقد البريطاني وتنظيم التعامل التجاري بالشكل الذي يخدم بريطانيا .

٤- سيطرة بريطانيا على تطور الاقتصاد القومي في العراق ومن خلال عرقلة وصول رؤوس الاموال الخارجية او التحكم بسلع الانتاج .

---

(٨٥) سعيد عبود السامرائي ، المصدر السابق ، ص٢١ . وكذلك : د. مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، (بلا) ص٣٦٠-٣٦٢ .

المبحث الثالث
التحولات على المستوى الاجتماعي

ان من اهم مهمات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ هو احداث تغيير في البنية الاجتماعية، حيث كانت تسود العلاقات شبه الاقطاعية ـ الاستعمارية في المجتمع العراقي، وبالنظر لتخلف الصناعة ما قبل الثورة فان نمط الانتاج السائد هو النمط الزراعي.

اشرنا في الفصل السابق بأن الطبقة شبه الاقطاعية استحوذت على معظم الاراضي الزراعية الخصبة في العراق، فقد كان (٣٦١٩) ملاكا يملكون (١٨) مليون دونم من الاراضي الصالحة للزراعة، وزادت ملكية بعض شيوخ العشائر عن مليون دونم.

وفي المنطقة الشمالية كانت تسود الملكية الصغيرة حيث يمتلك الملاكون الصغار ٧٫٥٪ من الاراضي الزراعية، وقد تصل مساحة الارض التي يمتلكها الشخص الواحد من هؤلاء المزارعين الى (٢٠٠) دونم.[٨٦]

وتتجلى سيئات الملكية الزراعية الكبيرة بكل وضوح قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في محافظتي العمارة والكوت، ففي العمارة يتصرف (١٧١) ملاكا بـ(٣,٥٠٠,ـ) ملايين دونم[٨٧]، وفي الكوت فان (٢٢) شخصا يمتلكون (٦١٧٫١٤٥) الف دونم[٨٨].

لقد خلقت هذه الملكيات طبقة متنفذة تمارس دورها في المجال السياسي والاقتصادي، واصبحت العلاقات الاجتماعية في الريف شبه اقطاعية، وهذا ما مهد لسيادة العقلية الخرافية والمفاهيم العشائرية التي تعكس تربية الاقطاع ومفاهيمه وسلوكه، ومما عزز دور الملاكين هو القوانين التي اصدرتها السلطات آنذاك.

(٨٦) محمد توفيق حسين، نهاية الاقطاع في العراق، دار العلم للملايين، بيروت الطبعة الاولى، ت٢/١٩٥٨، ص١٠٥.

(٨٧) نفس المصدر ص١٠٦.

(٨٨) محمد علي الصوري، الاقطاع في لواء الكوت، مطبعة اسعد، ١٩٥٨، ص٨٠ كذلك انظر: د. طلعت الشيباني، مصدر سابق، ص٤٢-٤٤.

ولاجل تعيير العلاقات الاجتماعية في الريف العراقي اصدرت الثورة قانون الاصلاح الزراعي (رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨) لتفتيت الملكية الزراعية والقضاء على العلاقات شبه الاقطاعية وخلق ظروف جديدة لتطوير الفلاح.

وبموجب هذا القانون تم تحديد الملكية الزراعية والاستيلاء على اراضي كبار الملاكين بعد ان تترك لكل ملاك (١٠٠٠) دونم من اراضي السقي و(٢٠٠٠) دونم من اراضي الديم ودفع التعويض للملاكين ويستحصل التعويض من الفلاحين باقساط سنوية[٨٩].

وقدرت مجموع الاراضي التي اخضعت للاصلاح الزراعي بـ(١٢) مليون دونم تقريبا من الاراضي الاميرية الصرفة و(٥ر٨) مليون دونم من اراضي الملاكين المفوضة بالطابو والممنوحة باللزمة[٩٠].

ونتيجة للقانون بلغت مجموع مساحة الاراضي الموزعة حتى ١٩٦٤/٣/٣١، (٣١ر٠٩٠ر١٨) مليون دونم وعدد المنتفعين منها (٩٣٥ر٣٣) شخصاً اضافة الى (٤١٧) الف اسرة من الفلاحين الذين يمتلكون وحدات صغيرة لم يشملها قانون الاصلاح الزراعي[٩١].

كما الغى القانون في المادة (٤٩) العلاقات الاقطاعية السابقة كقانون حقوق وواجبات الزراع ومرسوم قسمة الحاصلات الزراعية وغير ذلك من القوانين والمراسيم التي تتعارض مع احكام القانون الجديد[٩٢].

ولكن بالرغم من كل ذلك فان القطاع الزراعي بقي متخلفا، فلم يساهم هذا القطاع مساهمة كبيرة في دخل الاسرة العراقية، وانما بقي واطئا حيث بلغ عام ١٩٥٨ (٥٣٠ر٨٦) دينار، ارتفع عام ١٩٦١ الى (٢٣٠ر٩٤) دينار[٩٣]. ولم يساهم

---

(٨٩) وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، مديرية التخطيط، تحليل احصائي عن توزيع الاراضي.

(٩٠) وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، النشر والاعلام، بحوث مؤتمر الاصلاح الزراعي ص٢٥.

(٩١) نفس المصدر

(٩٢) محمد توفيق حسين، مصدر سابق، ص١٢٣.

(٩٣) د. خير الدين حسيب، مصدر سابق ص٧٦-٧٧.

الاصلاح الزراعي بادخال الالآت والمكائن الحديثة في الزراعة، بل بقيت تعتمد على الاساليب البدائية.(٩٤)

وكان من نتائج قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، تطور البرجوازية الريفية وانفتاح المجال امام الرأسمالية للنمو في الزراعة، حيث ان نواقص القانون اوجدت الظروف الجديدة لظهور طبقة من صغار تجار المدن الصغيرة واصحاب العلاوي وقسم من ابناء الفلاحين. قامت هذه الفئات مجتمعة بتأمين الاحتياجات الرئيسية للاستثمار الزراعي بعد ان امن الاصلاح الزراعي الارض(٩٥)، اي انه اصبح هناك نوعان من العلاقة الاجتماعية في الريف العراقي هي العلاقات شبه الاقطاعية بسبب بقاء مساحات واسعة من الاراضي بيد الملاكين، وعلاقات رأسمالية بسبب تهيأة الشروط الموضوعية لنمو البرجوازية الريفية.

وعمدت الثورة الى اصدار قانون الجمعيات الفلاحية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٩، لتنظيم الفلاحين مهنيا ومساعدة الدوائر المختصة لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي، وقد الغي هذا القانون وتم اصدار القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٩ بدلا عنه(٩٦).

ان القوانين التي اصدرتها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اضعفت العلاقات شبه الاقطاعية في الريف ولو بشكل نسبي، الا انها لم تحدث تغييرا ملموسا في مستوى معيشة الفلاح العراقي.

هذا في الريف اما في المدينة، فان تخلف الصناعة أنعكس بشكل فعال على العلاقات الاجتماعية، حيث سادت الصناعات الحرفية البسيطة، وانتعش الوسطاء والمرابين، وارتفعت نسبة البطالة، وانخفض المستوى المعاشي للطبقة العاملة،

---

(٩٤) د. كمال سعيد الخياط، القطاع الزراعي في العراق، قسم الموارد الطبيعية وتقييم اساليب التنمية، مطبعة العاني، ط١، ١٩٧١، ص١٥٢.

(٩٥) الثورة العربية، جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي الداخلية، العددان الثامن والتاسع، السنة الرابعة، ١٩٧٣، ص٢٣٤.

(٩٦) د. سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورة في العراق، ثورة ١٤ تموز في العراق، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ١٩٨٠ ص٢٤٥.

كما سنرى ذلك لاحقا .

رأت الثـورة ان القطـاع الصنـاعي اداة فعالة في التطور الاقتصادي والاجتماعي ، فاتجهت الى تطوير هذا القطاع ، الا ان هذا القطاع كان محكوما بطبيعة السلطة التي اعقبت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث اهتمت بالقطاع الخاص وشجعته[٩٧] .

ويمكن ان ندلـل على ذلـك من خلال الخطـة الاقتصـاديـة التفصيليـة للسنوات ٦١/٦٢ ـ ٦٥/٩٦٦ عنـدمـا نصت صراحـة على (تبني مبـدأ السمـاح للرسـاميـل الخاصة في المساهمة او تملك المشاريع الصغيرة)[٩٨] .

واتجهت سيـاسـة الحكـومـة آنـذاك لتشجيـع رؤوس الاموال الخاصة وذلك بعقد اتفـاقيـات ثنـائيـة اقتصـاديـة بين العـراق وبعض الـدول لاقـامـة مشـاريـع للانتـاج الاستهلاكي ، ولتجسيد ذلك عمليا ، فقد برز اتجاهان ، الاول ان تتولى المؤسسات الحكومية العراقية شراء هذه المعامل ومن ثم تتحول ملكيتها الى القطاع الخاص عن طريق اصـدار اسهم بكـامـل قيمـة رأس المـال لاكتتـاب الجمهـور فيها ، والثاني هو تكوين شركات مساهمة مختلطة ت اهم فيها الحكومة مع القطاع الخاص[٩٩] .

وكـان للتسهيـلات التي هيأتهـا وزارة الصنـاعة اثره في ازدياد المشاريع الصناعية الخـاصـة ، اذ منحت وزارة الصنـاعـة (١٤٠) اجـازة تأسيس عام ١٩٦٢ لمختلف الصنـاعـات وقـدر رأسمـالها بما قيمته (٥ر٨) مليون دينار، كما بلغت اجازات المواد الانشـائيـة (٣٣) اجـازة[١٠٠] . كما تم منح بعض المشاريع شهادات الاعفاء الكامل خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢ ، وقد بلغ عدد هذه المشاريع نحو (٨٨) مشروعا ، كما

---

(٩٧) د. صبـاح الـدرة، التطـور الصنـاعي في العـراق، القطـاع الخاص، مطبعة النجوم ، بغداد ١٩٦٨ ، ص٣٢٧ .

(٩٨) الوقائع العراقية، العدد ١٥٩٢ ، في ١٨/١٠/١٩٦١ ، ص٣٧ـ٥٣ .

(٩٩) د. حواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ـ١٩٧٠ ، الجزء الثاني ، تطور القطاعات السلعية ، ص٣٤٤ .

(١٠٠) نفس المصدر، ص٢٤٨

بلغت رؤوس الاموال المخصصة لها نحو (٢ر٨) مليون دينار، وارتفع عدد المؤسسات الصناعية الخاصة من (٨١٣) مؤسسة عام ١٩٦٠ الى (٩٧٠) مؤسسة عام ١٩٦٢[١٠١].

ان اتجاه الحكومة انذاك كان نحو تقوية البرجوازية الوطنية وتهيأة الظروف اللازمة لها، فقد عملت على تقليص حجم قطاع الدولة الاقتصادي لصالح القطاع الخاص وكما اشرنا اليه اعلاه، وبالاضافة الى ذلك فان المصرف الصناعي خلال تلك الفترة عمل على بيع اسهم معينة من اسهم قطاع الدولة للقطاع الخاص في الشركات والمنشآت الصناعية وزيد رأس مال المصرف الصناعي الى (١٠) ملايين دينار[١٠٢]، كما قام المصرف الصناعي بمنح (٢١٩) قرضا خلال الفترة من ١٩٥٨/٧/١٤ الى ١٩٥٩/٤/٢٠ وكانت تلك القروض تمنح لمساعدة اصحاب الصناعات في تنظيم مشاريعهم[١٠٣].

ويمكن ان نلاحظ الترابط بين توجه السلطة آنذاك والطبقة البرجوازية الوطنية من خلال تأكيد وزير الاقتصاد على اهمية الطبقة الوسطى وفتح المجالات لها لتلعب دورا مهما في تطور العراق الاقتصادي الاجتماعي، حيث بين : (ان ثورتنا ثورة ديمقراطية قائمة على التعاون الكامل بين جميع الطبقات الوطنية وتلعب الطبقة الوسطى في بنائها وتحقيق انجازاتها دورا في غاية الاهمية، ولذلك كان القطاع الاهلي محل اهتمام الحكومة وكان تشجيعه وحمايته من المنافسة الاجنبية وتوفير جميع الشروط اللازمة لتمكنه من الاضطلاع بدوره الاقتصادي الهام من اهم واجبات الحكومة . . .)[١٠٤]، كما اكد في مناسبة اخرى (أن من اهم مبادىء السياسة الاقتصادية للحكومة العراقية هوتنشيط القطاع الاهلي في جميع الحقول وخاصة في

---

(١٠١) نفس المصدر، ص٣٥٤

(١٠٢) الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الجيب الاحصائي (١٩٦٠-١٩٧٠) ص٩٧، وزارة التخطيط، بغداد.

(١٠٣) ثورة ١٤ تموز في عامها الاول، مطبعة الاخبار، السعدون، بغداد، ١٩٥٩ ص١٠٨.

(١٠٤) خلاصة بانجازات وزارة الاقتصاد منذ ١٤ تموز الخالد، مطبعة العاني، بغداد، ص١٦٤.

الحقل الصناعي . . .)[١٠٥].

ونتيجـة لهـذا التـوجـه بدأ مركز الطبقة البرجوازية الوطنية يحتل الصدارة من ناحية سيطرته على الاقتصاد الوطني ومن حيث نفوذها السياسي في الوقت الذي ضعف فيه مركز الطبقة شبه الاقطاعية.

ويسبب الوضع في الريف فقد هاجر عدد غير قليل من الايدي العاملة الى المدن ممـا ساهم في ارتفـاع عدد الايـدي العاملة الفائض عن حاجة السوق اليها، وبذلك ارتفعت البطالة حيث بلغت سنويا نحو (١٤٥) الف عاطل عن العمل.[١٠٦]

وتشكـل نسبـة العمـال غيـر المـاهـرين نسبـة عاليـة من مجمـوع الايدي العاملة العـراقيـة، حيث انهم يشكلون ٧٥٪ من مجمـوع اليـد العاملة في مختلف قطاعات الانتـاج والخـدمات، وغالبا ما تكون اجرة العمال غير الماهرين واطئة ويعيشون حياة بائسة جدا والجداول ادناه يبين معدل الاجرة السنوية للعمال غير الماهرين لصناعات القطاع الحاص[١٠٧].

السنة	معدل الاجرة السنوي
١٩٦٠	١٧٥ر٩
١٩٦١	١٧٤ر٦
١٩٦٢	١٧٨ر٣
١٩٦٣	١٧٨ر٣

كمـا تتميـز الطبقـة العـاملة في المـدن بغلبـة الطـابـع الريفي القبلي عليها، مما انعكس بشكـل فعـال على الـدور السيـاسي للطبقـة العاملة، فأصبح دورها القيادي

---

(١٠٥) نفس المصدر، ص١٣٣

(١٠٦) د. صفاء الحافظ، مصدر سابق، ص١١٣

(١٠٧) صادق جعفـر الفـلاحي، الحـد الادنى ومعـدل اجور العمال الماهرين، الثقافة الجديدة، العدد ٣٩، آب ١٩٧٢، ص٤٦

محدودا وغالبية قيادتها من الفئة المثقفة او الطبقة البرجوازية[١٠٨].

اما عن المستوى التعليمي، فقد ازداد عدد المدارس الابتدائية من (٢٠٨٤) مدرسة عام ١٩٥٧/١٩٥٨ الى (٣٤٩٦) مدرسة عام ١٩٦٢/١٩٦٣ وزيادة عدد التلاميذ من (٤٣٠) الف تلميذ الى (٩٩١) الف تلميذ لنفس الفترة، وبالرغم من ازدياد عدد المدارس، الا ان نسبة الامية بقيت عالية تقدر ب٩٢ر٧٪ من مجموع السكان. وهناك تناسب طردي بين نسبة الامية وبين نسبة العاملين في الزراعة التقليدية[١٠٩]. وكذلك وضع البنات حيث يشكلن نسبة ضئيلة بالنسبة لمجموع الطلاب. ان تخلف البنات عن الالتحاق بالتعليم الابتدائي يتجلى في القرى والارياف، وهو يعكس واقع المرأة الاجتماعي المتخلف[١١٠].

كما اتجهت الثورة للحد من نفوذ الطبقة التجارية من خلال التخلص من التبعية الاقتصادية وعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية والاشتراكية.

وبعد ثورة ١٤ تموز١٩٥٨، اتبعت سياسة تجارية تقوم على اساس حماية شديدة استعملت ادوات التعريفة والتحديدات الكمية وانظمة المنع لتشجيع الصناعة الخاصة. وقد تم اخضاع كل الاستيرادات لنظام الاجازات بعد ١٩٥٩[١١١].

والخلاصة يمكن القول ان ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ استطاعت تحقيق جزء من مهامها على المستوى السياسي، فالثورة ألغت النظام الملكي واعلنت الجمهورية، كما الغت القانون الاساسي العراقي وتعديلاته واعلنت الدستور المؤقت، وانسحبت من حلف بغداد، الا ان الثورة عجزت عن تحقيق مشاركة الشعب في السلطة السياسية بسبب انحرافها باتجاه الديكتاتورية.

---

(١٠٨) د. عدنان رؤوف، احوال علاقات العمل في المصنع، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٧١، ص٧٣.

(١٠٩) الثقافة الجديدة، العدد ٣٢، ك٢/١٩٧٢، ص٦٥.

(١١٠) نفس المصدر السابق.

(١١١) فاضل عباس مهدي. التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠-١٩٧٠، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٧، ص١٥٣. كذلك انظر: د. محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت، ط١، آذار، ١٩٦٦، ص٢٣٩.

اما على الصعيد القومي فان الثورة اعلنت اعترافها بالجمهورية العربية المتحدة، واعلنت تضامنها ومساعدتها لثورة الجزائر، كما تم انسحاب العراق من الاتحاد الهاشمي الذي اريد به ان يكون بديلا عن الوحدة العربية.

وفي مجال السياسة الخارجية، قررت الثورة التزامها بمقررات مؤتمر باندونغ واقامة العلاقات الديبلوماسية مع المعسكر الاشتراكي وخاصة الاتحاد السوفيتي.

اما على المستوى الاقتصادي فان الثورة اتجهت الى تخليص الاقتصاد العراقي من التبعية الاجنبية، فقد اصدرت الثورة قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، كما قامت الثورة بعقد اتفاقيات ثنائية مع الاقطار العربية والدول الاجنبية، واصدرت القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، واخرجت العراق من المنطقة الاسترلينية، واتجهت في سياستها الاقتصادية اتجاه مبدأ التخطيط الاقتصادي.

وفي المجال الاجتماعي فان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اتجهت لاضعاف الطبقة شبه الاقطاعية والطبقة التجارية ولو بشكل نسبي الا انها قوت نفوذ الطبقة البرجوازية الوطنية وكان ذلك منسجما مع طبيعة السلطة التي اعقبت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

ان هذه التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اثرت بشكل مباشر على طبيعة العلاقة بين القوى السياسية وهذا ما سنحاول تبيانه في الفصل القادم.

الفصل الثالث

التحولات التي طرأت على القوى السياسية بفعل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

لقد كان للتحولات التي احدثتها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي التأثير الكبير على مواقف القوى السياسية ازاء تلك التحولات، وبالتالي على طبيعة العلاقة بين القوى السياسية بعد الثورة. وعلى القوى السياسية نفسها، ولما كانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ - كما اشرنا سابقا - هي استجابة لمطاليب الجماهير الشعبية لتحقيق اهدافها، في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فان قصور الثورة في تحقيق تلك الاهداف هيأ المجال لبروز قوى سياسية جديدة، وسنحاول في هذا الفصل التعرف على ما اشرنا اليه اعلاه.

المبحث الأول
واقع العلاقة بين القوى السياسية

عند قيام الثورة صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨ ايدتها الاحزاب والقوى السياسية المشتركة في جبهة الاتحاد الوطني، فقد اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا ايد فيه الثورة، لان اهداف الثورة المعلنة متطابقة مع تطلعاته الفكرية، فالثورة اطاحت بالنظام الملكي واعلنت الجمهورية، كما انها اوضحت انها تعمل من اجل التحرر التام من الاستعمار ومن اجل الاصلاح الداخلي والاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الوحدة العربية، فقد جاء في ذلك البيان (نحن نعني بالموقف الذي يترتب علينا اتخاذه من الثورة بالموقف الذي يجب ان يكون دورا ايجابيا فاعلا ونحن نلمس اكثر من غيرنا أن هذه الثورة قد تحققت لكي تفسح المجال للكثير من مطالب الشعب الانية ان تتحقق وعليه فنحن نقف في اول صف من الشعب للدفاع عن الثورة واهدافها)[1].

وبشأن الحكومة التي تألفت بعد الثورة مباشرة اصدر الحزب بيانا اخر بين فيه موقفه واشار البيان (لابد في مثل هذة الحالة ان يكون موقفنا من الحكومة منسجما مع مسؤوليتنا تجاه الشعب فنحن مطالبون ان ندعم مركز هذه الحكومة . . نعي قبل غيرنا ما يعانيه شعبنا من ظروف الوضع الفاسد الذي قضت عليه الثورة، ان ندرك انجازات الثورة والحكومة الحاضرة هي المسؤولة عن هذه الانجازات فنحن نثق وندعم ونراقب)[2].

كما بقي الحزب حريصا على وحدة الصف الوطني ونبذ كل ما يفكك هذا التآلف، فقد اكد الحزب استعداده (للتعاون مع الحركات الوطنية الاخرى من اجل تحقيق اهداف الثورة)[3]، التي كانت محور نضال مجمل القوى السياسية. كما

---

(١) نضال البعث، ج٧. ص١٥

(٢) نفس المصدر

(٣) نفس المصدر، ص١٧.

حاول اجتناب كل ما يثير الصراع بين هذه القوى المحافظة على مسيرة الثورة وعدم انحرافها(٤).

اما الحزب الشيوعي العراقي، فقد اعتبر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ثورة وطنية تحررية برجوازية ديمقراطية، فان الثورة اطاحت بالنظام الملكي واعلنت الجمهورية، كما بينت موقفها المعادي للاستعمار وحلفائه في الداخل (الطبقة شبه الاقطاعية والتجارية الكومبرادورية)(٥)، وتلك الاهداف متطابقة مع اهداف الحزب الشيوعي العراقي في تلك المرحلة، وبناء على ذلك ارسل سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ برقية الى كل من مجلس السيادة ورئيس الوزراء بين فيها موقفه من الثورة(٦).

(٤) مقابلة شخصية مع السيد عبد الستار الدوري في ١٩/١١/١٩٨١.

(٥) الحزب الشيوعي العراقي، في سبيل سياسة الحزب، كراس داخلي للتثقيف، ملخص ما دار في الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي المنعقد في أوائل أيلول/١٩٥٨، صد.

(٦) أما نص البرقية فهي :-

بغداد - مجلس السيادة للجمهورية العراقية

- رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الكريم قاسم

نهنئكم من صميم قلوبنا على خطواتكم المباركة التي وضعت نهاية حاسمة لعهد طويل من المآسي والمحن التي قاسى منها شعبنا المجاهد النبيل على يد الاستعمار واعوان الاستعمار.

اننا نعبر عن تفائلنا بأن هذه الخطوة الحاسمة ستكون فاتحة عهد جديد عهد حرية وتطور عراقنا الحبيب وتبوأ شعبنا البطل مركزه في الموكب الظافر موكب العروبة المتحررة الناهضة المحبة للسلام. وموكب الانسانية العامل من اجل تحقيق اهدافه الكبرى وهو يحمي ويصون بدمائه الغالية جمهوريته الوطنية الفتية. وانه لعلى ثقة كبرى من قدرته على القيام بهذا الركب المقدس ومن مساندة القوى التحررية العربية في جميع ديارها وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي.

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تضع قوى الحزب الى جانب مؤازرتكم للدفاع عن جمهوريتنا البطلة.

سكرتير اللجنة المركزية

للحزب الشيوعي العراقي

١٤/تموز/١٩٥٨

انظر: اتحاد الشعب، ع١٤٧ في ١٨/تموز/١٩٥٩

وفي ١٩ تموز ١٩٥٨ اصدر الحزب الشيوعي قرارا بوضع كافة (قوى الحزب وامكانياته تحت تصرف حكومتنا الوطنية وبشكل مطلق)[٧].

وفي يوم ١٥ تموز ١٩٥٨ وجه الحزب الشيوعي العراقي مذكرة الى عبدالكريم قاسم يدعوه فيها الى الحزم والجرأة تجاه القوى الاجنبية والرجعية والدعوة الى معارضة الاستعمار واتباع سياسة وطنية واضحة وحازمة تعتمد على الثقة بالشعب وفرض رقابة سريعة وحازمة على مؤسسات شركات النفط والبنوك والموانيء وفرض رقابة على التوجيه والاذاعة[٨].

اما عن علاقة الحزب الشيوعي العراقي بالاحزاب والقوى السياسية الاخرى فانه انطلق من خلال تقديره لطبيعة الثورة وقواها الرئيسية على اساس وحدة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والاقطاع والرجعية وقد انعكست هذه السياسة بوجه خاص في المساندة للسلطة القائمة بعد الثورة، كما انعكست في اشكال عديدة من التعاون بينه وبين القوى والاحزاب السياسية الاخرى وخاصة الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق[٩]. الا انه هذا الموقف اصابه نوع من التناقض من خلال (ان القوى القائدة للحركة الوطنية والمساهمة فيها هي قوى العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية وبين واقع ان القوى التي اخذت بيدها زمام السلطة اثر ثورة ١٤ تموز هي البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية)[١٠]، وهذا التناقض ربما يفسر لنا تحالف الحزب الشيوعي العراقي مع بعض الاحزاب الوطنية ومعاداتها في فترة لاحقة.

ومن خلال تقييمه لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ باعتبارها ثورة برجوازية وطنية

---

(٧) قرار الحزب الشيوعي العراقي بتاريخ ١٩ تموز ١٩٥٨، في سبيل استيعاب سياسة الحزب الداخلية، ص١٢.

(٨) انظر نص المذكرة في جريدة اتحاد الشعب، ع١٤٧ في ١٨ تموز ١٩٥٨.

(٩) تقرير الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (اواسط تموز ١٩٥٩).

(١٠) اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اوائل أيلول ١٩٥٨.

تحــرريــة[١١]، ذهب الى التعـاون مع الحـزب الـوطني الـديمقـراطي بدلالة الاهداف المشتـركـة بينهمـا لتكـوين، جبهـة شعبيـة، مكـونـة من (الحزب الشيوعي العراقي والحـزب الـوطني الـديمقـراطي والقـوى الديمقراطية الجديدة في الجيش والاوساط الديمقراطية الاخرى والعناصر القومية النظيفة)[١٢].

كمـا ذهب الحـزب الشيـوعي العـراقي الى عقـد ميثاق مع الحـزب الديمقراطي المـوحـد لكـردستـان العـراق في ١٠/ت٢/١٩٥٨ من اجـل التعـاون بين الحزبين تضمن عدة مواد[١٣].

فقــد جاء في المـادة الاولى (يحتـرم كـل طـرف الكيـان الـسياسـي والمبـاديء العقائدية للاطراف الاخرى، وحق كل طرف في نشر مبادئه وآرائه الفكرية والسياسية وحقـه في القيـام بنشـاط حزبي مستقل، وحقه في نشر الدعاية لنفسه ضمن مصلحة الـوحـدة الـوطنيـة). امـا المادة الثالثة فقد جاء فيها: (يكون رائد الاطراف المتعاقدة التفتيش عن نقاط الالتقاء والتمسك بها وتجنب التأكيد على نقاط الاختلاف الا في الحدود التي تساعد على توثيق عرى التعاون). ومن اجل تحقيق ذلك اشارت المادة السـابعـة الى: (تؤلف لجـان فرعية للتعاون وهي تتمسك بقرارات اللجنة العليا وفي الاماكن التي توجد فيها اقليات اخرى (كالتركمان)، يدخل ممثلو تلك الاقليات من العناصر الوطنية في لجان التعاون. وقد جاء في البيان الاول الذي صدر عن اللجنة العليا للتعاون الوطني في كردستان والمؤرخة في ٥/شباط/١٩٥٩ (... وفي نطاق كردستـان العـراقيـة ينبغي تحقيق المـزيد من التعاون النضالي بين الحـزب الشيوعي العـراقي والحـزب الـديمقراطي الموحد في كردستان وبين القوى الوطنية المستقلة، وتعبئة الجماهير الكردية الباسلة كافة حول لجان التعاون الوطني في كردستان ...)[١٤].

---

(١١) اتحاد الشعب، ع٤، في ٢٨/ك٢/١٩٥٩.

(١٢) الرسالة الموجهة من المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الى عبد الكريم قاسم في ١٩٥٩/١١/١٥

(١٣) اتحاد الشعب، ع٥٢، في ١٩٥٩/٣/٢٩.

(١٤) نفس المصدر

وقد كان هناك تطابق بين اهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ التحرر السياسي واصلاح نظام الاقتصادي والاجتماعي وتخليص العراق من التبعية الاجنبية ـ وبين اهداف الحزب الوطني الديمقراطي وبرنامجه ، لذا ايد الثورة ودعا الى التضامن بين الاحزاب السياسية لحماية الثورة وعدم التفريط بمكتسباتها[١٥] .

اما حزب الاستقلال فانه اعتبر اهداف الثورة متطابقة مع اهداف جبهة الاتحاد الوطني لذا عمل الحزب على حماية الثورة، وحاول تسوية الخلافات مع الاحزاب السياسية الاخرى من اجل المحافظة على الثورة وتحقيق تلك الاهداف[١٦] .

وقد حذا الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق حذو الاحزاب الاخرى في تأييده لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لان الثورة اعلنت احترامها لحقوق الاكراد القومية والوطنية وشراكتهم في الوطن، فأصدر الحزب بيانا في ١٦ تموز ١٩٥٨ اكد فيه ذلك التأييد جاء فيه: (ان تعاظم قوة حركة الشعب العربي التحررية وانتصارها وتحرر العراق من الحكم الفاسد البغيض، وتشييد نظام جمهوري متحرر وانسحاب العراق من حلف بغداد المصوبة سهامه الى قلب الامة الكردية، كل ذلك يهيىء امتن الاسس لبناء صرح الحياة المليئة بالسعادة والحرية والمساواة للشعبين العربي والكردي، لذلك قرر الحزب ان يناضل بجميع قواه وامكانياته للدفاع عن الجمهورية العراقية وتثبيتها وازدهارها، ولتنفيذ هذا الغرض يضع جميع امكانياته وقواه تحت تصرف قادة هذه الثورة المجيدة، ويجند جميع اعضائه ومؤازريه كفدائيين للجمهورية العراقية ومقاومة الاستعمار ومؤامراته واذنابه . . .)[١٧] . واصدر بيانا اخر في ١٤/٧/١٩٥٩ اكد ذلك مرة اخرى جاء فيه (كما انتهجت جمهوريتنا بقيادة مصمم الثورة ابن الشعب البار الزعيم عبدالكريم قاسم سياسة ديمقراطية في الحقل الداخلي وسنت دستورها المؤقت الذي ضمن الحريات الديمقراطية لمجموع

---

(١٥) الاهالي، عدد ٢٠، في ٢٢/ك٢/١٩٥٩ .

(١٦) مقابلة شخصية مع الاستاذ محمد صديق شنشل بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨١

(١٧) عبد الستار طاهر شريف، تاريخ الحزب الشوري الكردستاني، من منشورات شور شكير «الثوري» ١٩٧٩، ص٥٥ .

الشعب بكافة قومياته وطوائفه المتآخية وأقرت في الدستور المؤقت مشاركة العرب والاكراد في الوطن وبذلك اعترفت لاول مرة بحقوق الشعب الكردي . . .)[18].

ان تأييد الاحزاب السياسية للثورة بدلالة ما تقدم قائم على اساس متفق عليه ، اي ان هناك اكثر من نقطة تجمع بين الاحزاب السياسية مثل التخلص من النظام الملكي واقامة الجمهورية وتحرير العراق من الاستعمار والتبعية الاجنبية ، لكن هناك خلافات ظهرت بعد الثورة حول جملة من الامور كان اهمها الوحدة العربية والموقف من النظام السياسي الذي اعقب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ففي الوقت الذي اعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ثورة من اجل تحقيق الوحدة العربية وضم العراق الى ركب الاقطار العربية المتحررة[19] . وقف الحزب الشيوعي العراقي موقفا اخر حيث دعا الى اتحاد فدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة[20] ، وقد ذهب الى ابعد من ذلك من خلال تأكيده ان (بعد الثورة كان لابد ان تصبح المهمة الاساسية المباشرة امام كل وطني مخلص ، بل امام حركة التحرر العربي كلها مهمة صيانة جمهوريتنا من المؤامرات)[21] ، وتبني الحزب الوطني الديمقراطي (الاتحاد الفدرالي) في موقفه من قضية الوحدة العربية[22] . اما حزب الاستقلال فانه اراد اي شكل من اشكال الوحدة لتحقيق التضامن بين القوى

---

(١٨) بيان الحزب الديمقراطي الكردستان العراق في ١٤/٧/١٩٥٩ ، اتحاد الشعب ، ع ١٥٠ ، في ٢١/تموز/١٩٥٩ .

(١٩) نضال البعث. ج٧ ، ص٣١ ، كذلك انظر جريدة الجمهورية ، عدد ١١ في ١٩٥٨/٧/٣٠ .

(٢٠) جريدة اتحاد الشعب ، عدد١ في ٢٥/ك٢/١٩٥٩ . كذلك انظر : خلدون ساطع الحصري ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحقيقة الشيوعيين في العراق ، دار الطليعة ، ط١ ، ت٢ ، ١٩٦٠ ، ص٣٨ . كذلك الرسالة التي وجهها الحزب الشيوعي العراقي بتاريخ ٥/١١/١٩٥٨ الى رئيس الوزراء حيث جاء فيها (الاسراع باقامة اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة) .

(٢١) مقالة حول (موقف ثابت من قضية الوحدة العربية) عزيز الحاج ، انظر اتحاد الشعب ، ع٦ في ١٩٥٩/١/٣٠ .

(٢٢) الاهالي ، ع٢٤ في ٢٦/ك١/١٩٥٨ .

السياسية[٢٣]، وسنتعرض لمسألة الخلاف حول الوحدة العربية بشكل مفصل لاحقا.

كما تجسدت النقطة الاخرى للخلاف في الموقف من النظام، وهو نابع ايضا من تقييم القوى السياسية لطبيعة السلطة السياسية التي نجمت عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. ففي الوقت الذي كان فيه رأي الحزب الشيوعي العراقي نابعا من (نتيجة التحليل العلمي الواقعي لطبيعة الثورة والسلطة الوطنية الجديدة باعتبار ان الثورة ثورة تحررية معادية للاستعمار وديمقراطية معادية للاقطاع والحكم الرجعي الاستبدادي، وعلى اساس ان السلطة الوطنية تمثل طبقة وطنية معادية للاستعمار والاقطاع تلتقي الطبقة العاملة وجمهرة الكادحين في نقاط التقاء كبرى هي الاساس الصلد لتعاون مجموع طبقات الشعب الوطنية)[٢٤]، وعلى هذا الاساس ذهب الحزب الى تأييد السلطة القائمة باعتبارها سلطة وطنية تحررية معادية للاستعمار والاقطاع. اما الحزب الوطني الديمقراطي فانه نظر الى السلطة باعتبارها تمثل مصالحه وان اغلب اعضائها بعد تعديل شباط ١٩٥٩، هم من اعضائه. ووقف حزب البعث وحزب الاستقلال موقفا اخر، فقد رأيا ان السلطة التي اعقبت الثورة بدأت تنحرف عن اهدافها نحو الديكتاتورية ولا تمثل مصالح الشعب، كما ايد الحزب الوطني الموحد لكردستان العراق السلطة في السنة الاولى للثورة لكن الخلافات نشأت بعد ذلك لاسباب نتعرض اليها لاحقا.

وعند الكلام عن اختلاف الاحزاب السياسية حول شكل الوحدة والذي يعتبر بداية الصراع بعد الثورة، لابد من التطرق الى موقف عبدالكريم وعبدالسلام عارف حول هذه النقطة بالذات.

ان الاثنين كانا ضمن الهيئة العليا لحركة الضباط الاحرار، ومن القادة العسكريين لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتحملا العبء الاكثر للثورة، منهما الى لم يكونا منتمين الى اي حزب سياسي بل كانت لهما علاقات شخصية مع الاحزاب

---

(٢٣) مقابلة شخصية مع الاستاذ محمد صديق شنشل في ١٩٨١/١٠/٢٨.

(٢٤) اتحاد الشعب، ع١٦٠، في ٢/آب/١٩٥٩

السياسية، ففي الوقت الذي كان عبدالكريم قاسم على علاقة وطيدة مع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي[٢٥]، كان عبدالسلام عارف على علاقة ايضا مع حزب البعث العربي الاشتراكي[٢٦]، وعندما بدأت الخلافات الشخصية بين الاثنين (عبدالسلام عارف وعبدالكريم قاسم) تتفاقم بسبب اغراض شخصية ذهب كل منهما الى التعاون مع الاحزاب الآنفة الذكر.

وهكذا بدأت الخلافات بين الاحزاب السياسية حول مسألة الوحدة العربية بعد الثورة مباشرة وقد ظهر ذلك واضحا في التضاهرة التي نظمتها الاحزاب السياسية مساء يوم ١٨ تموز ١٩٥٨ لتأييد الثورة، وقد سيطر الشيوعيون على تلك التضاهرة واخذوا يرددون هتافاتهم الخاصة ويذكرون عبدالكريم قاسم بعلاقته بهم قبل الثورة، اما خطاب رئيس الوزراء الذي القاه على المتظاهرين فانه كان خاليا من اي توجه وحدوي ولم يذكر القومية العربية[٢٧].

وفي الوقت الذي كان عبدالسلام عارف يجوب الوية العراق ويدعو الى القومية العربية والوحدة العربية يسانده في ذلك حزب البعث العربي الاشتراكي مثلما حدث في لواء ديالى وغيرها[٢٨]، اخذ عبدالكريم قاسم يتعاون مع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي ويدعو الى الاتحاد الفدرالي ولكنه تدريجيا اخذ يبتعد عن ذكرالوحدة العربية ويعمل على التخلص من عبد السلام عارف والاحزاب المؤيدة له، ففي جوابه في المؤتمرالصحفي المنعقد بتاريخ٢٦/تموز/١٩٥٨ عن العلاقات التي ستقوم بين العراق والجمهورية العربية المتحدة اجاب بقوله : (ان علاقتنا مع الجمهورية العربية المتحدة سوف تبنى على اساس المصالح المشتركة

---

(٢٥) يذكر عامر عبد الله ان عبد الكريم قاسم اطلع الحزب الشيوعي العراقي على خطة التحضير للثورة ضد النظام الملكي منذ عام ١٩٥٦ للمزيد من التفاصيل انظر: جريدة طريق الشعب، ع١٤٥٢ في ١٦/٧/١٩٧٨

(٢٦) مقابلة شخصية مع الاستاذ جعفر قاسم حمودي بتاريخ ٣/١١/١٩٨١

(٢٧) مقابلة شخصية مع الاستاذ عبد الستار الدوري بتاريخ ١٩/١١/١٩٨١ .

(٢٨) مقابلة شخصية مع الاستاذ جعفرقاسم حمودي بتاريخ ٣/١١/١٩٨١

وعلى اســاس منفعــة الشعبين . . . واحب ان اؤكـد لكم ان العـراق جزء من الامـة العـربيـة واحب ان اؤكـد اكثر ان هذا الوطن شركة بين العراق والاكراد) وعن مستقبل العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة وهل سيؤدي الامر الى وحدة او اتحاد أجاب : (ان الشعـوب هي التي تقـرر هذا الامر . . .)[٢٩] . وعند مقابلته للوفد الكويتي الذي قدم الى العـراق للتهنئـة بمنـاسبة الثورة في ٢٨/اب/١٩٥٨ سأل عن ماهية العلاقة والخطـوات التي تنـوي حكومة الجمهورية العراقية اتخاذها في سبيل الوحدة العربية الشـاملة اجـاب بقـوله (يجب علينا ان لا نسرع حتى لا نقع في الخطأ، ومع هذا فان هدفنا جمع الشمل خطوة خطوة . . .)[٣٠] .

وبناء على ما تقدم يمكن القول ان عبدالكريم قاسم كان بعيدا عن فحوى الوحدة العـربيـة وانـه اقـرب الى مستـوى علاقة التضامن والتعاون، وقد كانت اقواله وافعاله متطـابقـة مع ما طرحـه الحـزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي حول الـوحـدة العـربيـة[٣١]، فقـد صرح كامـل الجادرجي لمراسل التايمس اللندنية قائلا (. . . اعلن تأييـدي للاتحـاد الفدرالي بين الدول العربية في الوقت الحاضر كخطوة اولى في المستقبل)[٣٢] .

امـا حزب البعث العـربي الاشتراكي فقد عمل ما بوسعه على تآزر القوى السياسية في العـراق ودعـا الى العمـل من اجل وضع الثورة بطريقها القومي لتحقيق اهداف الامة العـربيـة ولم يطـرح شعـار الـوحـدة الفورية او الوحدة الاندماجية كما يدعيه الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي، ولكنه اكد ان الوحدة العربية الشاملة

---

(٢٩) جريدة الزمان في ١٩٥٨/٧/٢٧

(٣٠) عبد الكريم قاسم، مباديء ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ص٢٦

(٣١) عزيـز الحـاج، اين يقفـون واين يقف العـراق، دار الفكـر الجديد، بيروت، ط١، ١٩٥٩، ص٧. كذلك انظر عزيز الحاج، ثورتنا في العراق وقضية الوحدة، دار الفكر الجديد، بيروتمص١٧ .

(٣٢) جريـدة الـزمـان في ١٩٥٨/٩/٦ كذلـك اخبـرني الاستـاذ جعفـر قاسم حمـودي ان كامـل الجادرجي هو اول من طرح الاتحاد الفدرالي للوحدة العربية، مقابلة شخصية معه بتاريخ ١٩٥٨/٩/٦.

هي الهدف الاستراتيجي للامة العربية وقد ازالت الثورة العقبات الرئيسية بوجهها[٣٣].

وهكذا بدأ الخلاف بين اتجاهين، الاتجاه الذي يدعو الى الوحدة العربية متمثلا بحزب البعث العربي الاشتراكي والاتجاه الاخر اللاوحدوي متمثلاً بالحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق والحزب الوطني الديمقراطي، وكان قرار رئيس الوزراء في ٣٠/ايلول/١٩٥٨ المتضمن اعفاء عبدالسلام عارف من مناصبه وتعيينه سفيرا في المانيا الاتحادية سببا اخر في زيادة حدة الصراع.

خرجت تظاهرة في ٥/ت٢/١٩٥٨ نظمها الشيوعيين واخذت تهاجم القومية العربية وتطالب (باعدام الخونة واعدام كل من يقف امام الديمقراطية والسلام) وعندما طلب من عبدالكريم قاسم ان يضع حدا لذلك اجاب (ان الشعب يظهر شعوره)[٣٤].

وقد حاول حزب البعث العربي الاشتراكي احتواء هذه الخلافات من خلال تقوية جبهة الاتحاد الوطني والعمل على ترصين الصفوف فقد اصدرت الجبهة بيانا في ١٦/ت٢/١٩٥٨ حول العلاقة مع الاقطار العربية والجمهورية العربية وقد جاء في البيان: (ان العرب امة واحدة فرقها الاستعمار، واعاق توحيدها وان العراق جزء لا يتجزأ من الامة العربية، فأنه يعمل على اعلاء شأن القومية العربية ويسعى بوجه خاص من اجل تحديد افضل وامتن شكل من اشكال الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة على ان يجري ذلك بالوسائل الديمقراطية المألوفة)[٣٥]. الا ان الحزب

---

(٣٣) مقابلة شخصية مع الاستاذ عبد الستار الدوري بتاريخ ١٩/١١/١٩٨١، كذلك انظر جريدة الجمهورية، ع١١ في ٣٠/٧/١٩٥٨

(٣٤) عبد الجبار الجرمود، مذكرات خطية.

(٣٥) انعام الجندي، الى اين يسير الشيوعيين بالعراق، دار النشر العربية، بيروت، ١٩٥٩. ص١١. كذلك انظر بيان جبهة الاتحاد الوطني في ٢٩/١٢/١٩٥٨، جريدة الاهالي، ع

الشيوعي العراقي لم يتمسك بذلك وانما ذهب الى تعميق التناقض[٣٦].

وكان اخر اجتماع لجبهة الاتحاد الوطني هو في ٢٧/ك٢/١٩٥٩ بمناسبة وثبة كانون في عام ١٩٤٨ وبمبادرة من حزب البعث العربي الاشتراكي وقد اكد ممثل الحزب (الاستاذ عبدالستار الدوري) في كلمته اهمية تماسك جبهة الاتحاد الوطني[٣٧]، الا ان الحزب الشيوعي العراقي لم يكن متحمسا للجبهة وان دور الجبهة قد انتهى بقيام الثورة ويتحدد واجبه بعد الثورة في قيادة القوى الديمقراطية كبديل عن الجبهة والاشتراك بالسلطة[٣٨].

كما عمل الحزب الشيوعي العراقي ما بوسعه للتقرب من عبدالكريم قاسم ومقاومة كافة القوى السياسية الاخرى وقد ساعده في ذلك الحزب الوطني الديمقراطي.

اظهر الحزب الشيوعي العراقي نفسه لقاسم بأنه(اكثر الاحزاب وطنية واكثرها استقامة)[٣٩]، (وان من الحقائق الجلية التي برهنتها احداث السياسة في هذا العصر هو ان الموقف السليم من الديمقراطية يتحدد من خلال الموقف من الحزب الشيوعي)[٤٠].

ثم اخذ يصعد من حملته ضد حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى القومية متهما اياهم بالانحدار التدريجي الى موقف العداء السافر للجمهورية (ولوثا نفسيهما بأدران التآمر والخيانة)[٤١]، الى (ان يفقد هذا الحزب هويته الوطنية)[٤٢]. ويعود سبب هذا العداء لحزب البعث العربي الاشتراكي لاعتقاد الشيوعيين ان حزب البعث العربي الاشتراكي البديل عنهم لمبادئه وجماهيريته.

---

(٣٦) مقابلة شخصية مع الاستاذ عبد الستار الدوري بتاريخ ١٩/١١/١٩٨١

(٣٧) نفس المصدر

(٣٨) خطاب سلام عادل، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، اتحاد الشعب، ع١٩، في ٣/شباط/١٩٥٩

(٣٩) اتحاد الشعب، ع٤، في ٢٨/ك٢/١٩٥٩

(٤٠) اتحاد الشعب، ع٧٩، في ٢٩/٤/١٩٥٩

(٤١) اتحاد الشعب، عدد ٨٤، في ١٦/ايار/١٩٥٩

(٤٢) تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، آب ١٩٦٤، ص٥.

اما الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق، فانه اتخذ نفس موقف الشيوعيين اتجاه حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى السياسية القومية الاخرى عندما اشار في بيانه (والمتآمرون من البعثيين وغيرهم) واكد البيان ان الحزب سيمضي في طريق التعاون الوثيق معه الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي[٤٣].

وقد رأى الحزب الوطني الديمقراطي ان العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية بصورة خاصة موضوع يحتاج من كل دولة عربية ان تدرسه على ضوء الاحداث التاريخية التي وقعت منذ ثورة ١٤ تموز للتعرف على التيارات الخطرة التي لعبت دورها في توجيه تلك العلاقة بصورة خفية بحيث اضرت بحركة الاستقلال العربي[٤٤].

وهكذا اخذ الحزب الشيوعي العراقي يصعد مواقفه المعادي من الاحزاب والقوى القومية متهما اياها بشق الصف الوطني ومحاولات (عزل الشيوعيين واتباع سياسة تناقض سياسة جمهوريتنا وتندد بها وتسعى الى الخلاص من حكمنا الوطني)[٤٥].

اما حزب البعث فقد قدر الموقف والنشاط السياسي الذي يقوم به الشيوعيين للسير بالثورة في غير اتجاهها الاول وتحويلها لخدمة اهداف تختلف عن اهدافها الاصلية التي تضمنها اتجاهها الاول. كما اكد الحزب انه بجانب هذا النشاط المعادي للقومية العربية وفكرة الوحدة العربية تجري محاولة للاستيلاء على الحكم وتنفذ على مراحل وخطوات متتابعة يتصل بعضها بالبعض الاخر، ويؤدي الى الشقاق والتفرقة بين المواطنين والخوف من الشعب على مستقبله[٤٦]، ومقابل هذا الموقف الشيوعي فالمحافظة على الثورة ومبادئها لا يمكن ان تتحقق الا بتنازل الشيوعيين عن خطة

---

(٤٣) جريدة الاهالي، عدد ١٣٠ في ٧/مايس/١٩٥٩

(٤٤) جريدة الاهالي، عدد ١٠٢ في ٣١/آذار/١٩٥٩.

(٤٥) جريدة اتحاد الشعب، عدد ٣٢، ٤/آذار/١٩٥٩

(٤٦) نضال البعث، ج٧، ص٢١-٢٢. كذلك نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قيادته القومية ١٩٥٥-١٩٦٣، ص٥٣.

الاستيلاء على الحكم وبضمنها المحاولة الجارية الان لضرب الاتجاه القومي في البلاد وفكرة الوحدة العربية[٤٧].

ظل الشيوعيون يشعرون بالغبن لعدم مشاركتهم في السلطة السياسية، لذلك قدموا تقريرا الى عبدالكريم قاسم حول التناقض بين اهداف الثورة والحكومة وان مشاركتهم في الحكم اصبحت ضرورة وطنية ملحة[٤٨]، اما اهم الاسباب التي دعتهم الى المطالبة بالاشتراك في السلطة هي :-

١- يرى الشيوعيون ان هناك تناقضا بين تركيب السلطة السياسية وبين حقيقة الوضع الشعبي السائد في البلاد.

٢- ان اصطفاء العناصر القيادية للسلطة السياسية لم يكن يجرى على اساس التمثيل الشامل الصحيح للقوى الوطنية التي تستطيع ان تعبر عن ارادة الشعب بأحقية وجدارة.

٣- ادعى الشيوعيون ان هناك عناصر رجعية كانت حائلا امام تطور الثورة.

وادعى الحزب الشيوعي امكانية تفادي المتاعب التي نشأت لوروعي مبدأ التركيب الصحيح للسلطة على اساس التمثيل الصادق للقوى الوطنية واضاف (وظل حزبنا رغم شعبيته ومكانته وسعة تمثيله للجماهير محل تمييز لا مبرر له من بين سائر القوى الوطنية فمن جهة كان ينهض بالمسؤولية الكبرى على المستوى الشعبي ومن جهة اخرى ظل بعيدا عن المساهمة في المسؤولية والتوجيه على مستوى السلطة)[٤٩].

وعند استقالة الوزراء القوميين في ٩ شباط ١٩٥٩[٥٠]، تلقى الحزب الشيوعي العراقي هذه الاستقالة بالترحاب علما ان اغلب الوزراء الجدد هم من اعضاء ومؤيدي الحزب الوطني الديمقراطي، فقد اشار الحزب الى اعضاء الوزارة السابقة

---

(٤٧) نضال البعث، ج٧، ص٢٣

(٤٨) اتحاد الشعب، ع٧٨، في ٢٨/نيسان/١٩٥٩.

(٤٩) اتحاد الشعب، ع٧٨ في ٢٨/نيسان/١٩٥٩

(٥٠) اتحاد الشعب، ع١٣، في ٩/شباط/١٩٥٩

بأن مواقف هذه العناصر (اخذ يتبلور تدريجيا في مساع (موحدة) تجسدت فيما بعد في تكتل واضح المعالم اتخذ مظهر النقمة على سياسة الحكم وقيادته . . . والمحاولات الرامية للنيل من الطبيعة الديمقراطية للحكم وقيادته . . . ان تقديرنا للتبديل الوزاري هو انه عمل ايجابي ذو اهمية كبيرة في هذه المرحلة من تطور الثورة وخطوة الى امام وهو يعني تعزيزا لسلطة الحكم . . . وبمقتضى النهج الذي يؤيده الشعب)[٥١].

الا ان هذا الصراع بدأ يتطور الى صراع مسلح عندما رأى الاتجاه القومي بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ان الشيوعيين بدأوا بتصعيا حملاتهم ضد الحزب تحت مبررات متعددة منها صيانة الجمهورية والحفاظ على الديمقراطية واشعار عبدالكريم قاسم ان همهم الوحيد هو الحفاظ على شخصيته، لكن المسألة الاساسية هي معاداة القومية والوحدة العربية.

فبعد اعلان احالة عبدالوهاب الشواف على التقاعد في ١٩٥٩/٣/٨ انطلق الشيوعيون بحملة مفاجئة ضد القوى القومية في الشوارع وتمادوا في الاعتداء على الناس لمساندتها القوى القومية او تأييد الجمهورية المتحدة[٥٢].

واطلق الشيوعيون شعاراتهم في هذه المرحلة بالذات بضرورة اتباع الحزم واستخدام الاساليب الصارمة ضد الاتجاه القومي وتأليب السلطة ضدهم حتى اخذت المصادمات في الشوارع اوج عنفوانها، كما خرجت التظاهرات تطالب رئيس الوزراء بتوزيع السلاح لمجابهة ما صوروه بالتآمر[٥٣].

استغل الشيوعيون احداث الموصل فقدموا جملة مطاليب الى عبدالكريم قاسم من ضمنها :-

١- تنفيذ احكام محكمة الشعب ضد القوميين.

---

(٥١) اتحاد الشعب، ع١٤، في ١٢/شباط/١٩٥٩

(٥٢) نضال البعث، ج٧، ص٣٥.

(٥٣) اتحاد الشعب، ع٣٦، في ٩/آذار/١٩٥٩

٢- تطهير الجهاز الحكومي والجيش ممن اسموهم (بالمتآمرين) وهم يقصدون بذلك اعضاء ومؤيدي حزب البعث العربي الاشتراكي .

٣- تعميم المقاومة الشعبية وتسليحها والتي اصبحت تحت سيطرة الشيوعيين بصورة تامة[٥٤] .

وفي ٢٨/نيسان/١٩٥٩ اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بيانا بمناسبة الاول من ايار تدعو فيه الوقوف بالضد من الجمهورية العربية المتحدة والقوى القومية[٥٥] .

ورغم كل هذه الاساليب اوضح حزب البعث العربي الاشتراكي امكانية التغلب على كل العقبات التي تعترض طريق التعاون بين القوى الوطنية واكد ان السياسة التي يدعو لها وتدعو اليها جميع القوى المخلصة من ابناء الشعب ما زالت جميع الامكانيات متوفرة لها .

وما حدث في الموصل من مصادمات حدثت كذلك في كركوك وبشكل واسع سببت الكثير من المآسي وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني ان (حوادث كركوك البشعة المؤلمة التي وصل فيها انتهاك حرمة القوانين وظهور الروح الفوضوية المدمرة الى حد لا يجوز معه الاغضاء)[٥٦] .

ولم يبق امام حزب البعث العربي الاشتراكي الا مواجهة هذه الحملة (ومعاملة الاعداء على قدم المساواة ويعد العدة لمقاومتهم دونما تفريق بين عدو واخر) واكد على ان الاستعمار والشيوعية هما العدو الرئيسي الذي يجب ان نشدد عليه في الوقت الحاضر[٥٧] .

ومن هنا اخذت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي تخطط من اجل التخلص من عبدالكريم قاسم والشيوعيين .

---

(٥٤) اتحاد الشعب، ع٣٧، في ١٠/آذار/١٩٥٩

(٥٥) اتحاد الشعب، ع٧٩، في ١٩٥٩/٤/٢٩

(٥٦) جريدة خه بات، عدد ٣٨، في ٢٤/آب/١٩٥٩ .

(٥٧) نضال البعث، ج٧، ص٤١

بدأت فكرة التخلص من عبدالكريم قاسم منذ شباط ١٩٥٩ وتمت اتصالات بين رفعت الحاج سري وفؤاد الركابي وصبحي عبدالحميد وعرض فؤاد الركابي الموضوع خلال اجتماع القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي وبعد مدة وجيزة تطوع فاضل الشكرة للقيام بالمهمة الا انها لم تلق التأييد من قبل الاعضاء الاخرين[٥٨]

ولأجل تنفيذ العملية اخذ اعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي (صدام حسين، سمير عبدالعزيز النجم، طه ياسين، حاتم حمدان، عبدالوهاب الغريري) يتدربون على استخدام السلاح في منطقة المسيب[٥٩].

وعلى اثر تنفيذ حكم الاعدام بالضباط الذين ساهموا بحركة الموصل في ٢٠/ايلول/١٩٥٩، قررت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق تنفيذ عملية الاغتيال[٦٠].

تم تنفيذ عملية الاغتيال في مساء ٧/ت١/١٩٥٩ الساعة السادسة والنصف عند مرور عبدالكريم قاسم بشارع الرشيد قادما من وزارة الدفاع الى الباب الشرقي، اما الذين اشتركوا في رمي عبدالكريم قاسم فهم: (صدام حسين، عبدالوهاب الغريري، عبدالكريم الشيخلي، حاتم حمدان، احمد طه العزوز) اما سليم الزئبق فقد اوكلت له مهمة توقيف سيارة عبدالكريم قاسم بواسطة السيارة التي اشتراها الحزب وقد اصيب عبدالكريم قاسم بجراح نقل على اثرها الى المستشفى[٦١].

وقد اصدرت القيادة القومية بيانا في ١٣/ك٢/١٩٦٠ حول حادثة الاغتيال حملت فيها عبدالكريم قاسم مسؤولية ذلك لسياسته المناوئة للقوميين والاحداث المتتالية ضدهم[٦٢].

---

(٥٨) فؤاد الركابي، الحل الأوحد، دار الكاتب العربي بمصر، القاهرة ١٩٦٣، ص٢٨

(٥٩) خه بات، عدد١٣١، في ٢٨/ك١/١٩٥٩.

(٦٠) المحاكمات، ج٢٠، ج٢١، ح٢٢.

(٦١) خه بات، عدد ١٣١، في ٢٨/١٢/١٩٥٩، اعترافات سمير عبد العزيز النجم.

(٦٢) نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قيادته القومية ١٩٥٥-١٩٦٢ ص٦٢

غير ان الصراع المسلح ما بين القوى السياسية (القوى القومية والقوى اللاقومية) لم ينته بفشل حادثة اغتيال عبدالكريم قاسم حيث بقيت المصادمات في الشوارع في فترات متعاقبة.

ففي ١٩٦٠/٣/٢٥ نظم الحزب الشيوعي العراقي مسيرة الى ابي غريب تهتف بهتافات ضد القومية العربية وبكلمات نابية ضد حزب البعث العربي الاشتراكي، فتصدى لها اعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي في منطقة المأمون واستطاعوا ايقاف تلك المسيرة وتفريقها[٦٣].

وعندما جرت الاحتفالات بعيد العمال (الاول من ايار ١٩٦٠) رفع الشيوعيون شعارات ضد الوحدة العربية وضد حزب البعث العربي الاشتراكي وجرت مصادمات بالاسلحة سقط خلالها خمسة قتلى من الشيوعيين[٦٤].

الا ان اهم تلك المصادمات هي التي حدثت يوم ١٩٦٠/١٠/٧ اثناء استقبال وفود الطلاب من الدول الاخرى حيث انقسم الطلاب المستقبلين الى قسمين الشيوعيون وحزب البعث العربي الاشتراكي، وعندما هتف الشيوعيون بهتافات معادية لحزب البعث والوحدة العربية ادت تلك الهتافات الى نشوء مصادمات بين الطرفين، ورفع البعثيون شعارات منها (ايها الضيوف كونوا مع الطلبة فالاتحاد مزيف) و(الانتخابات المزيفة انجبت اتحاد مزيف)[٦٥]، مما ادى الى تدخل الشرطة لفض المصادمات.

اما الحزب الوطني الديمقراطي الموحد لكردستان العراق فكما اسلفنا سابقا تعاون مع الحزب الشيوعي العراقي، ففي اول عدد لجريدة (خه بات) اشارت في افتتاحيتها (لقد برهنت جماهير الشعب الكردي على اخلاصها للثورة وقائدها وللجمهورية العراقية وللديمقراطية في كل الادوار التي تلت الثورة منذ ساعتها الاولى) واضافت الجريدة (عند تصفية الحساب مع المتآمرين انكشف الحزبان

---

(٦٣) مديرية شرطة بغداد. الاضبارة المرقمة ١٨٤٤٩.

(٦٤) مديرية شرطة بغداد. الاضبارة المرقمة ١٨٥٥٥

(٦٥) مديرية شرطة بغداد. الاضبارة المرقمة ١٩٢٤١

حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال كونهما معاديين للثورة وثبت في الميدان (البارتي) والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي(٦٦).

واستغل الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق حادثة محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم فرفع برقية يهنئه بها بمناسبة نجاته من حادث الاغتيال مؤكدا تأييده لعبدالكريم قاسم(٦٧).

ويمكن ان نحدد اسباب تعاون الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق مع الحزب الشيوعي اضافة الى ما تقدم ذكره ان للاول صلات وثيقة قبل الثورة بالحزب الشيوعي العراقي رغم دخوله في جبهة الاتحاد الوطني كما انّ قسماً من اعضائه تبنوا الماركسية اللينينية واظهروا تعاونهم مع الحزب الشيوعي العراقي، واستمر هذا التعاون بعد الثورة(٦٨).

تطور العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي :-

لقد قيم الحزب الشيوعي العراقي ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بانها ثورة وطنية برجوازية

---

(٦٦) خه بات، العدد١، في ٦/حزيران/١٩٥٩

(٦٧) ادناه نص البرقية:

سيادة الزعيم الاوحد وحبيب الشعب اللواء الركن عبد الكريم قاسم باسمي واخي ملا مصطفى وكافة الاكراد الشرفاء نستنكر اشد الاستنكار الاعتداء الوحشي القذر على حياة سيادتكم الغالية علينا التي وقعت على سيادتكم من قبل الظالمين ومأجوري الاستعمار ونهنئكم ونحمد الله على سلامة سيادتكم وندعوا الله ان يحفظكم من ايدي المارقين والطامعين والخونة واذنابهم وينصركم على اعدائكم اعداء الشعب والوطن والانسانية جمعاء عشتم ياقاهر الاستعمار ويازعيم العرب والاكراد.

الشيخ احمد البارزاني

انظر: حخ بات، ع٧٣، في ٥/ت١/١٩٥٩

(٦٨) مقابلة شخصية مع الاستاذ عبد الستارشريف في ١٢/١٢/١٩٨١

ديمقـراطيـة معـاديـة للاستعمار[٦٩]، ان هذا التقييم لثورة تموز مهد الطريق للحزب الشيـوعي العـراقي للتعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي باعتباره حزباً برجوازياً وان طبيعـة المـرحلة تحتم ذلـك التعاون ، وقد وضح الحزب ذلك في تقرير اللجنة المـركـزية للحزب الشيوعي العراقي، اواسط تموز ١٩٥٩ عندما اشار (وتبعا لتقدير طبيعة الثورة وقواها الرئيسية رسم حزبنا سياسته الثابتة في حقل التعاون الوطني وفق اهـداف الثـورة ، على اسـاس وحـدة القـوى الـوطنية المعادية للاستعمار والاقطاع والرجعية . . .)[٧٠].

وعنـدمـا شعـر الحـزب الشيـوعي بتـوسـع قاعـدتـه الجمـاهيرية ، وهيمنته على المـنظمـات الجماهيرية مثل اتحاد الجمعيات الفلاحية، والمقاومة الشعبية، وبعض نقـابـات العمـال، اخذ يطالب بمشاركه في السلطة باعتباره يمثل مصالح جماهيرية معينة، ولذلك، اعتقد انسجاما مع النهج الديمقراطي للسلطة ان يساهم في الحكم[٧١].

هذه المطـالبـة فسرت من قبـل الحـزب الـوطني الـديمقـراطي على ان الحـزب الشيـوعي العـراقي بدأ يعمـل من اجـل سحب البسـاط من تحتـه والالتفـاف على عبـد الكـريم قاسم بالسلطـة لوحـده علمـاً انـه كان هناك ستة وزراء من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي والمؤيدين لهم.

اعلن الحـزب الـوطني الديمقراطي تجميد نشاطه بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٠ ، وبين محمـد حديـد اسبـاب تجميـد النشاط فيقول : (وقد اثبتت الحوادث ، ولمس جميع اعضاء الحزب واكثرية المواطنين ان قرار التجميد كان انقاذا للموقف السياسي الذي كان يهدد البلاد بخطر كبير في ذلك الحين)[٧٢].

---

(٦٩) اتحاد الشعب، ع١٦٠ في ٢/آب/١٩٥٩

(٧٠) اتحاد الشعب، ع١٧٢ في ٢٣/آب/١٩٥٩

(٧١) اول مرة رفـع الحـزب الشيـوعي العـراقي شعـار مطـالبته بالاشتراك في السلطة في الاول من آيار/١٩٥٩، انظر اتحاد الشعب، ع٨٢ في ١٩٥٩/٥/٤، كذلك اتحاد الشعب، ع١٣و٧٨ في ٩/شباط و١٩٥٩/٤/٢٩

(٧٢) البيان، ع١٧٥ في ٢٨/ت٢/١٩٦٠

الا انني اعتقد ان قرار التجميد كان باشارة من رئيس الوزراء ليجعل الشيوغيير امام الامر الواقع بدعوى ان الفترة التي يمر بها القطر هي فترة انتقالية لا تستوجب النشاط الحزبي واعرب عن تأييده لقرار الحزب الوطني الديمقراطي عندما قال (انا في الوقت الحاضر لا اشجع قيام الاحزاب . . . فترة الانتقال تعني عدم وجود الاحزاب وانني وافقت على قرار الحزب الوطني الديمقراطي وانه ينسجم مع تفكيري)(٧٣).

والواقع ان عبدالكريم قاسم اخذ يتضايق من السلوك والحوادث التي قام بها الشيوعيون في جميع انحاء العراق والتي سببت استنكارا من مختلف اوساط الشعب ضد الحزب الشيوعي العراقي والسلطة السياسية آنذاك، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء اشار الى ذلك بشكل غير مباشر حينما قال: (فان اي حزب معين تعداده قليل وان الشعب يستطيع ان يسحق اي حزب او اي فوضوي يدمر ابناء الشعب)، ثم اخرج صورة لحوادث كركوك الاخيرة واطلع الصحفيين عليها وهو يقول : (هؤلاء هم ابناء الشعب فهل هذه هي اعمال القوى الوطنية او المنظمات التي تدعي بأنها ديمقراطية)(٧٤).

ان موقف عبدالكريم قاسم اخذ يتجه بصورة اكثر الى الدكتاتورية والى نزعته للتخلص من الاحزاب السياسية وقد دفعته مواقف الحزب الشيوعي والمصادمات التي احدثها الى محاولة وضع حد لتصرفاتهم.

كما اتهم الحزب الوطني الديمقراطي عناصر الحزب الشيوعي العراقي بالانتهازية واستغلالها الظروف غير الاعتيادية فراحت (تندفع في تهريجها الممجوج ونفاقها المكشوف الى الظهور بمظهر المؤيد المخلص للثورة ولزعيمها البطل عبدالكريم قاسم، بل راحت تمعن في انتهازيتها الى حد انها اخذت تنتقد العناصر الوطنية المخلصة فعلا للثورة ولزعيمها مدعية انها (لا تتجاوب على الوجه المطلوب مع

---

(٧٣) الاهالي، العدد ١٤٤ في ٢٤/مايس/١٩٥٩

(٧٤) اتحاد الشعب، ع١٥٨ في ٣٠/تموز/١٩٥٩

اهداف الثورة[٧٥] .

بعد ذلك بدأت اعمال العنف بين اعضاء الحزبين تظهر الى الشارع فقد تعرض على سبيل المثال، اعضاء الحزب الشيوعي العراقي لمجموعة من الفلاحين من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي عندما كانوا متجهين يحملون مطاليبهم الى مقر رئيس الوزراء.[٧٦] .

كما استنكر الحزب الشيوعي العراقي قرار تجميد نشاط الحزب الوطني الديمقراطي واعتبره عملا غير وطني ولا مسؤولاً ،[٧٧] واوقف نشاطه في مطالبته للمشاركة في السلطة[٧٨] .

كما بدأ الصراع بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب لاسباب متعددة، منها: موقفهم من النضال الاشتراكي وموقفها السلبي من الجبهة القومية التي شكلت عام ١٩٥٩ ، فقد اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا في منتصف كانون الثاني ١٩٦١ جاء فيه: (ان حركة القوميين العرب تكون جزءا من اليمين العربي) واضاف البيان (ان بدء نشوء هذه الحركة يشير الى بداية مشبوهة، حيث كان لها قبل عشر سنوات اتصالات وارتباطات مع الحكام والسياسيين الرجعيين والعملاء . . .)[٧٩] .

اما حركة القوميين العرب فانها اتخذت من عبد الناصر رمزا لتحقيق آمالها ولذا فان اي اتجاه سياسي خارج اطار الجمهورية العربية المتحدة لم تؤيده الحركة ، ومن هنا كان موقف الحركة المعادي لحزب البعث العربي الاشتراكي ، ففي ٤/ك٢/ ١٩٦٠

---

(٧٥) الاهالي، ع٣١٠ في ١٦/ك١/ ١٩٥٩

(٧٦) الاهالي، ع١٦١ في ١٤/حزيران/ ١٩٥٩

(٧٧) للاطلاع على موقف الحزب الشيوعي العراقي حول قرار التجميد، انظر بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الصادر في ١٩٥٩/٥/٢٢، اتحاد الشعب، ع٩٩ في ٢٣/آيار/ ١٩٥٩

(٧٩) نضال حزب البعث العربي الاشتراكي غبر بيانات قيادته القومية، ٩٥٥-٩٦٢، ص١٣٨-١٣٩

اوضحت الحركة موقفها من الصراع الدائر في العراق وبينت (نحن راغبون فكريا في خوض معركة مع كافة القوى المعادية لحركتنا . . . سواء كانت شرقية ام غربية . . . يمينيـة اويسـارية)[٨٠] . كما حاول القوميون العرب جعل قضية الوحدة الهدف الاول لنضـال الجمـاهيـر الشيء الـذي رفضـه حزب البعث العربي الاشتراكي الذي جعل الاشتراكية مرادفا لاي نضال وحدوي .[٨١] .

حاول الحـزب الشيـوعي العـراقي ان يوجـد لنفسه واجهة شرعية يكتل من خلالها فئـات متعـددة حولـه لتـدعيم مواقفـه ، فاعلن نيتـه على تكوين جبهة وطنية، اما اهم الاسباب التي ادت به للدعوة الى تكوين هذه الجبهة فهي :ـ

١ـ لضمان تعاون الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق معه من خلال جبهة وطنية .

٢ـ احتواء العناصر من الحزب الوطني الديمقراطي التي عارضت تجميد نشاط الحزب .

٣ـ تكوين كتلة مضادة للقوى والاحزاب القومية .

وقد قدمت مذكرة الى رئيس الوزراء من الحزب الشيوعي العراقي واعضاء الحزب الـوطني الـديمقراطي (الذين قرروا الاستمرار بالعمل الحزبي) والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق اعلنوا فيها عن نيتهم في تكوين جبهة وطنية من اجل صيانة الجمهورية[٨٢] .

اما ميثاق الجبهة فقد تضمن النقاط التالية :

١ـ صيـانـة الجمهـوريـة من خلال تطهيـر اجهـزة الـدولـة وانـزال اقصى العقـوبات بالمتآمرين والخونة وتعميم المقاومة الشعبية .

٢ـ الاستمرار في انتهاج سياسة الحياد الايجابي القائم على مبادىء التعايش السلمي وفق مقررات مؤتمر باندونغ والدفاع عن السلم العالمي وتقوية الصداقة مع الاتحاد

---

(٨٠) باسل الكبيسي ، حركة القوميين العرب، ص٨٢

(٨١) نفس المصدر، ص٥٤

(٨٢) يمكن الرجوع الى نص البرقية في اتحاد الشعب، ع١٣١ في ١٩٥٩/٦/٢٩

السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى.

٣ـ العراق جزء من الوطن العربي الكبير فان الجبهة تعمل من اجل التضامن مع كافة (الشعوب) والبلدان العربية في كفاحها ضد الاستعمار.

٤ـ تعمل الجبهة على تعزيز التآخي بين الشعبين العربي والكردي والاقليات الاخرى.

٥ـ الاخذ بمبدأ الديمقراطية الموجهة بتوطيد وتوسيع الحريات الديمقراطية وحرمان أعوان الاستعمار والاقطاع واعداء الجمهورية من هذه الحريات وشل نشاطهم وكذلك الاخذ بمبدأ الديمقراطية الموجهة في تركيب السلطة باشراك ممثلي كل القوى السياسية المدافعة عن الجمهورية.

٦ـ الاسراع بانتخاب مجلس تأسيسي على اساس الانتخاب العام السري المتساوي المباشر لكل مواطن ومواطنة بلغ الثامنة عشر من العمر من اجل وضع دستور دائم يضمن نظام حكم جمهوري ديمقراطي برلماني.

٧ـ اما من الناحية الاقتصادية فالعمل على زيادة الانتاج من خلال اقرار مبدأ التخطيط الاقتصادي وضمان تطبيق الاصلاح الزراعي والعمل على تصنيع البلاد صناعة ثقيلة وخفيفة.

٨ـ اعادة النظر في الاتفاقيات النفطية والعمل على زيادة حصة الحكومة[٨٣]، الا ان هذه الجبهة قد هوجمت من قبل الحزب الوطني الديمقراطي باعتبارها عملا مصطنعا من قبل الشيوعيين حيث جاء في افتتاحية جريدة الاهالي (ان هذه الجبهة وان ضمت بعض هذه القوى لا يمكن مطلقا ان تعتبر جبهة بالمعنى المفهوم للكلمة وانما هي جبهة بالاسم فقط تتغلب عليها صفة معينة ان لم تكن في واقعها مجرد مظاهر متعددة الاسماء لهذه الفئة بالذات)[٨٤].

---

(٨٣) نفس المصدر السابق، كذلك اتحاد الشعب، عدد ١٣٢ في ١٩٥٩/٦/٣٠

(٨٤) الاهالي، عدد ١٧٢ في ١/تموز/١٩٥٩

وقد اوضح رئيس الوزراء نبذة لقيام هذه الجبهة عندما قال في المؤتمر الصحفي الذي عقد في تاريخ ٥/تموز/١٩٥٩ (ان التفكير في قيام الجبهة مغلوط)[٨٥].

بعد تصاعد الصراع بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي ووصوله الى مستوى الصراع المسلح في اكثر الاحيان اخذ كل طرف جادا، وخاصة بعد انهيار جبهة الاتحاد الوطني الى تكتيل الفئات السياسية المؤيدة له فأسس الحزب الشيوعي الجبهة الوطنية كما ذكرنا سابقا.

اما حزب البعث العربي الاشتراكي، فانه اجرى اتصالات مع القوميين التقدميين المستقلين ومع حزب الاستقلال من اجل جبهة قومية تناضل ضد المخاطر العديدة التي ادى اليها تحالف العسكريين القاسميين مع الحزب الشيوعي[٨٦].

اما مبررات الجبهة القومية فهي :-

١- العمل على تعبئة الجماهير القومية التي تعارض الحكم القاسمي وتنظيمها واحتواء اندفاعاتها العاطفية.
٢- كسر الطوق المحيط بالحزب وانفتاح مجال الجماهير القومية والمستقلة امامه.
٣- عدم فسح المجال للعناصر القومية المستقلة في احداث تكتلات قومية جديدة مما يزيد من بعثرة القوى القومية.
٤- الاتصال من خلال الجبهة ببعض العناصر القومية وجذبها نحو الحزب.
٥- اضعاف بعض التكتلات القومية المشبوهة بعزلها عن جو العمل القومي مثل العربي الاشتراكي والحزب الاسلامي وحركة القوميين العرب.
٦- تعميق مفاهيم الحزب مثل ديمقراطية الحكم ومقاومة الرجعية وتبني الاشتراكية بين الا[illegible] الشعب ونشر شعارات الحزب وتكتيل اغلب العناصر المعارضة[٨٧].

وتكونت الجبهة من حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال (محمد صديق شنشل) ومن المهنيين (اديب الجادرجي، خيرالدين حسيب، عزت

---

(٨٥) الاهالي، عدد ١٧٦ في ٦/تموز/١٩٥٩
(٨٦) نضال البعث، ج٧، ص٦٣
(٨٧) نفس المصدر، ص٦٦-٦٧

مصطفى)، وكان دورها للتهيئة الجماهيرية وضم النقابات المهنية بشكل عام، كما ان هناك تحضيراً فعلياً للثورة. حيث عمل الحزب على الاتصال مع المعسكريين ومع ضباط قوميين غير حزبيين.[٨٨]

وقد اصدرت الجبهة جملة من البيانات، منها البيان الذي اصدرته حول التطورات التي حدثت في شمال العراق وقد حملت مسؤولية ذلك الحزب الشيوعي العراقي عبد الكريم قاسم.[٨٩]

كذلك اصدرت بيانا في ايلول ١٩٦١ بمناسبة ذكرى اعدام العناصر القومية عام ١٩٥٩ وارادت من هذه الذكرى ان تكون حافزا لتصفية الحكم الفردي، واشارت الى الحملة التي يشنها الحزب الشيوعي العراقي على التنظيم الحزبي والتدابير العميقة الارهابية ضد فئات وطبقات الشعب، والارتفاع الفاحش في الاسعار ودعت الى اسناد النضال التحرري ومضاعفة الزخم الثوري الشعبي لسحق الحكم الدكتاتوري الفردي لاقامة حكم شعبي عربي ديمقراطي[٩٠].

---

(٨٨) مقابلة شخصية مع الاستاذ جعفر حمودي بتاريخ ١٩٨١/١١/٣

(٨٩) مديرية شرطة بغداد، رقم الاضبارة ٢٠٨٢٥.

(٩٠) مديرية شرطة بغداد، رقم الاضبارة ٢٠٨٢٥.

المبحث الثاني
التغييرات التي طرأت على القوى السياسية نفسها
انقسام الاحزاب على نفسها

١ـ الانشقاق الذي حدث داخل الحزب الوطني الديمقراطي :ـ

ان الحزب الوطني الديمقراطي هو احد الاحزاب التي كونت جبهة الاتحاد الوطني وساهمت بشكل فعال في دفع الحركة الوطنية لانضاج الظروف الموضوعية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وبعد الثورة شارك الحزب الوطني الديمقراطي في الوزارة الاولى للثورة بعضوين اما في الوزارة الثانية التي شكلت عام ١٩٥٩ فقد اصبح غالبية الاعضاء من الحزب الوطني الديمقراطي او المؤيدين له .

هذا على الصعيد الرسمي ، اما على الصعيد السياسي فان الحزب الوطني الديمقراطي وطد علاقته في الايام الاولى للثورة مع الحزب الشيوعي العراقي وتبنويا شعار (الاتحاد الفدرالي) الذي رفضه الاتجاه القومي واعتبره انحراف عن اهداف ثورة ١٤ تموز المجيدة .

ومن خلال الظروف والمصاعب التي واجهت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نشأ خلاف داخل قيادة الحزب لاسباب متعددة منها ما يخص علاقته بالسلطة القائمة وموقفه من الحزب الشيوعي العراقي والموقف من طبيعة المرحلة التي تمر بها الثورة كونها مرحلة انتقالية ، وفيما اذا يجوز استمرار النشاط الحزبي اثناءها[٩١] . اما الاسباب المباشرة للخلاف فهي :ـ

---

٩١) الاهالي ، ع٥٩ في ٨ شباط ١٩٥٩

١ـ الاختلاف في تقدير الموقف وفي النتائج المترتبة وفي الحلول المقترحة .
٢ـ رأى محمد حديد الاستمرار في التعاون مع الحكومة[٩٢] ، وسياستها وان يكون ذلك التعاون ايجابيا اي استمرار المشاركة فى المسؤولية مما اثار خلافا بين اعضاء الحزب حيث قدم الاعضاء الاخرون استقالتهم من الحكومة [٩٣]

٣-موقف قيادة الحزب من الديموقراطية فقسم مهم يرى ان الديموقراطية تمر في العراق بمحنة ويقود هذا الاتجاه كامل الجادرجي اما القسم الاخر فيرى ان الديمقراطية معدومة داخل الحزب ويقود هذا الاتجاه محمد حديد[٩٤] .
٤ـ كذلك بدأ الخلاف خلال شهر حزيران ١٩٥٩ حول مسألة تجميد الحزب اذ كان كامل الجادرجي ضد قرار التجميد بينما كان محمد حديد مع قرار التجميد .
٥ـ الخلافات التي نشأت حول شخصية الحزب واستقلاليته[٩٥] ، في سياسته العامة حيث رأى قسم من اعضاء الحزب ان حزبهم فقد استقلاليته واصبح يسير في فلك الحزب الشيوعي العراقي[٩٦] ، كما شكا الجادرجي من ذيلية الحزب لرئيس الوزراء .
٦ـ موقف الحزب من بعض العناصر الوطنية ومسألة قبول بعض الاعضاء .
قدم محمد حديد استقالته من الوزارة بتأريخ ١١ / ٤ /١٩٦٠ [٩٧] ، اشار فيها الى

---

(٩٢) منشورات دار الاهالي ، رسالة الحزب الوطني الديمقراطي وحقيقة الخلاف في اوساطه ، ص٦
(٩٣) البيان العدد (٣) في ٢٩ نيسان ١٩٦٠
(٩٤) الحزب الوطني التقدمي ، لماذا انبثق الحزب الوطني التقدمي ، من منشورات الوطنيين التقدميين في المصارف والبنوك ، ١٩٦٠ ، ص٤٢
(٩٥) منشورات الاهالي ، مصدر سابق ، ص١٩ .
(٩٦) البيان ، العدد الاول ، ٢٧ نيسان ١٩٦٠ ، وكذلك : لماذا انبثق الحزب الوطني التقدمي ، مصدر سابق ، ص٢٤
(٩٧) ندرج ادناه نص الرسالة التي قدمها محمد حديد الى رئيس الوزراء
سيادة رئيس الوزراء المحترم
كنت قد لبيت دعوتكم فجر يوم ١٤ تموز للاشتراك في الحكومة التي الفتموها عقب تلك الثورة المباركة التي كنتم قائدها وبطلها والتي حررت وطننا العزيز من كافة القيود التي كان يرزخ فيها وقد حاولت منذ اليوم وبكل مالدي من قوة ان اقوم بالواجب الذي عهد لي واني لفخور بهذا النزر اليسير

الخلافات التي اخذت تظهر داخل الحزب وسببت له احراجات لا يمكن تلافيها بدون الانسحاب من الحكم . .

اعترض محمد حديد على تشكيل جبهة الاتحاد الوطني الجديدة التي تكونت من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الذين رجحوا الاستمرار بالعمل الحزبي والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق والحزب الشيوعي العراقي ، وبين ان الوضع السياسي العام في البلاد في هذا الوقت غير مهيأ لاحياء جبهة الاتحاد الوطني وانه موضوع غير عملي بسبب تطاحن العقائد السائد بين بعض اطراف تلك الجبهة(٩٨) .

وقد وصل الخلاف داخل الحزب الوطني الديمقراطي على اشده في مؤتمر الحزب الذي عقد في ٥/ايار/ ١٩٦٠ حيث سمح لعدد محدود من الاعضاء الدخول

من الخدمة التي كان لي شرف ادائها لجمهوريتنا الخالدة بتأييدكم المستمر ومساعداتكم الثمينة .

غير انه بعد تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي الذي كنت عضوا فيه قبل الثورة المباركة واشتركت في تأسيسه مجدداً بعدها ، أخذت تظهر بعض الخلافات بين قادته حول الموقف السياسي حتى تطورت الى انقسام حاد في صفوفه مما يؤزم الوضع العام ولايخدم المصلحة الوطنية سيما بعد ان طرح الخلاف على الرأي العام كما أنه يسبب للحكومة ولي بعض الاحراج في الموقف، لذلك وتفاديا لهذه الخلافات وحرصا على مصلحة جمهوريتنا الخالدة يؤسفني ان اعلمكم اني قد قررت الانسحاب من الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي معا بعد ان حصلت لدى القناعة بأن هذه الخطوة خدمة للحياة الحزبية وللنظام الديمقراطي الذين نحرص على نجاحهما في جمهوريتنا العزيزة .

وأني أرجو التفضل بالموافقة على اعفائي من منصب وزارة المالية اود ان أعبر لكم عن جزيل شكري لما لمسته دوما من لدن سيادتكم من التأييد والرعاية والتي اعتز بها واذا كنت مضطرا في هذه الظروف لترك احد ميادين في جمهوريتنا فاني اؤكد لسيادتكم استعدادي لأداء واجب تقتضيه المصلحة العامة لأجل توطيد جمهوريتنا وازدهارها بقيادتكم .

وتفضلوا في الختام بقبول تقديري العظيم مع مزيد الاحترام

المخلص

محمد حديد

(٩٨) البيان ، العدد٦٦ في ١٩٦٠/٥/٤ ، وكذلك لماذا انبثق الحزب الوطني التقدمي ، مصدر سابق ، ص٥١

الى قاعة المؤتمر كما تم تزويد هويات مزورة الى بعض الاشخاص من اجل الدخول الى قاعة المؤتمر[٩٩] . وبناء على هذه المخالفات انسحب اعضاء المؤتمر المؤيدين للسيد خدوري احتجاجا على عدم قانونية المؤتمر[١٠٠] .

اصدرت الحكومة قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠والذي أباحت فيه تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية شريطة ان تقدم طلبا بالاجازة الى وزير الداخلية .

وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٩ قدم كل من (محمد حديد، خدوري خدوري ، محمد السعدون ، نائل سمحيري ، عراك الزكم ، سلمان العزاوي ، عباس حسن جمعة ، رجب علي الصفار، د. جعفر الحسني ، د. رضا حلاوي ، عبدالامير درويش ، الحاج عباس جودي ، السيد حميد السيد كاظم الياسري ، وعبدالرزاق محمد) طلبا بتأسيس حزب بأسم الحزب الوطني التقدمي واغلب الاعضاء المؤسسين هم من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي[١٠١] . وفي ١٩٦٠/٧/٣٠ وافقت وزارة الداخلية على اجازة الحزب .

اما منهاج الحزب فقد عالج الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ففي الشؤون السياسية يعمل الحزب من اجل :ـ

١ـ صيانة النظام الجمهوري في العراق وتعزيز استقلاله وسيادته .

٢ـ تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر والجهل .

٣ـ تعزيز التعاون الحر والاخوة الصادقة بين العرب والاكراد والتركمان وغيرهم من القوميات والعناصر التي يتكون منها الشعب العراقي لدعم وحدة الكيان الجمهوري القائم .

٤ـ اقامة نظام ديمقراطي برلماني ينتخب فيه نواب الشعب انتخابا مباشرا حرا .

٥ـ تحقيق وحدة الامة العربية بدولة اتحادية تقوم على اسس ديمقراطية وتضمن في

---

(٩٩) مديرية شرطة بغداد، رقم الاضبارة ٣

(١٠٠) البيان، العدد ٨ في ٦/آيار/ ١٩٦٠

(١٠١) مديرية شرطة بغداد، رقم الاضبارة ١٨٨٦١ .

حقوق القوميات والعناصر الاخرى بعد ان يقر العراق والبلاد العربية الاخرى بأسلوب ديمقراطي نوع الارتباطات بين اجزائها واقامة العلاقات العربية على اساس التضامن والتعاون وتحرير البلاد العربية من اية سيطرة اجنبية او نفوذ اجنبي وتحرير فلسطين من اي سيطرة اجنبية واسترداد الاجزاء المسلوبة من الوطن العربي .

٦- اتباع سياسة خارجية من شأنها تحسين العلاقات بين الجمهورية العراقية والدول الاجنبية بوجه عام، والتمسك بالحياد الايجابي والعمل على دعم السلم العالمي(١٠٢).

اما على المستوى الاقتصادي فقد اكد الحزب على انجاز مشروع الاصلاح الزراعي على اساس تمليك الفلاح الارض، واعطائه حرية التصرف فيها ليحسن استغلالها والقيام بمشاريع الري والبزل وتأسيس الجمعيات التعاونية ومدها بالمال اللازم لمساعدة الفلاحين في اعمالهم الزراعية وتجهيزهم بالبذور والآلات وغير ذلك من المواد والخدمات لاجل تأمين استمرارهم في الانتاج وزيادته وتطويره، واستعمال الوسائل والاساليب العلمية الحديثة وتشجيعهم على الغناية بالثروة الحيوانية، والتأكيد على الصناعات الثقيلة من خلال اعداد الخطط اللازمة لها(١٠٣).

وفي الجانب الاجتماعي يعمل الحزب على دعم الجمعيات الفلاحية المهنية وزيادة كفائتها وتحسين تنظيمها لتكون كفوءاً للدفاع عن حقوق الفلاحين وتحقيق تقدمهم اقتصاديا واجتماعيا ومهنيا والعمل على زيادة الانتاج الزراعي واصلاح حياة الريف بوجه عام والعناية بالعمال وتحسين ظروف عملهم وزيادة الخدمات التعليمية والطبية(١٠٤).

عقد الحزب الوطني التقدمي مؤتمره الاول للحزب بتاريخ ٢٧/ت١/ ١٩٦٠

---

(١٠٢) جريدة البيان، عدد ٥٠، في ٣٠/حزيران/ ١٩٦٠

(١٠٣) نفس المصدر السابق

(١٠٤) نفس المصدر السابق

في قاعة (نادي الرفق بالفقير) والقى محمد حديد كلمة بالمناسبة اهم ما جاء فيها :-

١ـ ان الحزب اسس لينهض بدوره المهم في هذه المرحلة التي تمر بها الجمهورية العراقية في تطورها وتقدمها وليقوم بقسط من العمل المتواصل من اجل تحقيق رخاء الشعب وازدهار البلاد .

٢ـ يعمل الحزب للحفاظ على مكاسب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ومقاومة كل محاولة استعمارية كانت اوغيرها ترمي الى سلب اي مكسب من مكاسب الشعب او العودة به الى الوراء او تقييد حريته .

٣ـ العمل على صيانة استقلال الجمهورية وعلى مقاومة جميع المحاولات الرامية الى التدخل في الشؤون الداخلية ودعم سياسة الحياد الايجابي واتباع سياسة التضامن العربي وحل الخلافات العربية .

٤ـ اما في السياسة الداخلية فان الحزب يحرص كل الحرص على تأمين الاستقرار وذلك بالعمل على سيادة القانون ونبذ كل مظاهر العنف والاثارة والاستفزاز في العمل السياسي .

٥ـ الاخذ بمبدأ الاقتصاد الموجه عن طريق تنفيذ خطة اقتصادية شاملة .

٦ـ تشجيع القطاع الاهلي من الاقتصاد الوطني .

٧ـ الاسراع بتنفيذ مشروع الاصلاح الزراعي بتوزيع الاراضي الاميرية والاراضي المستولى عليها بموجب قانون الاصلاح الزراعي(١٠٥) .

وفي ١٩٦١/١٢/٢٧ عقد الحزب الوطني التقدمي مؤتمره السنوي في قاعة الشعب، وتم انتخاب اعضاء اللجنة الادارية المركزية للحزب وهم : (محمد حديد، خدوري خدوري، نائل سمحيري، عراك الزكم، سلمان العزاوي، عبدالرزاق محمد، محمد السعدون، د. رضا حلاوي والحاج عباس جودي)(١٠٦)

---

(١٠٥) البيان، العدد ١٤٩، في ٢٨/ت١/١٩٦٠

(١٠٦) مديرية شرطة بغداد، رقم الاضبارة، ١٨٨٦١ .

واستمر عمل الحزب حتى ١٩٦٣/٧/١٥ حيث تم حله لعدم قيام الحزب بتقديم البيانات المطلوبة وفق المادة (٢٤) من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠.

الحزب الشيوعي العراقي :-

تناول التقرير السياسي لاجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الذي عقد اواسط تموز ١٩٥٩ تحديد طابع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ومن خلال ذلك حدد مهام الحزب للمرحلة المستقبلية كما جرى استعراض نقدي لمجمل نشاط الحزب للفترة التي سبقت الاجتماع.

حدد التقرير طبيعة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ باعتبارها ثورة برجوازية ديمقراطية، ثورة شعبية، وتبعا لتقدير طبيعة الثورة وقواها الرئيسية فان الحزب يؤكد مساندته الحازمة لحكومة الثورة[١٠٨].

كما تطرق التقرير باسهاب لمعالجة شعار مطالبة الحزب للاشتراك في مسؤولية الحكم والتي سببت له جملة مشاكل سواء في علاقته مع القوى الوطنية اوردود الافعال التي تعرض لها الحزب مع الجماهير. وتجسدت ردود الافعال هذه بوقف النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي وعدم اتباع سلوك ايجابي لتقوية العلاقة مع القوى الوطنية التي اختارت سبيل نشاطها[١٠٩].

اما الجبهة الوطنية التي شكلها الحزب الشيوعي العراقي فان التقرير بين (ان طابع تركيبها واعلانها في ظروف من الخلافات المتفاقمة لم يساعد على تحقيق اهدافها المرجوة وبالعكس ساهم في تشديد الخلافات القائمة واساء الى قضية تعاوننا مع القوى الوطنية الاخرى وبوجه خاص مع السلطة الوطنية)[١١٠].

واشار التقرير الى مهمة الحزب في الدفاع عن سلامة الجمهورية وضمان تطورها الديمقراطي (رغم ان هذا كان ضروريا وصحيحا الا انه قد بلغ فيه الى درجة

---

(١٠٧) نفس المصدر.

(١٠٨) اتحاد الشعب، ع١٦١، في ٣ آب ١٩٥٩

(١٠٩) نفس المصدر

(١١٠) نفس المصدر

الاخلال بمسألة اساسية اخرى هي مسألة الحفاظ على التضامن مع السلطة والقوى الـوطنيـة الاخـرى، واثرت الاحداث اليومية على سياسة الحزب وسببت له انفعالات ادت الى انجرار الحزب بالحركة العفوية للجماهير(١١١).

وبـالاضـافـة الى ذلك واجهت الحزب جملة مشاكل منها بقاء تنظيماته سرية رغم علنيـة نشـاطـه ممـا ادى الى صعوبة سيطرة القيادة على القواعد الحزبية، ومن جراء ذلك أخطأ الحزب في تقدير قواه والاستهانة بدور القوى الوطنية الاخرى(١١٢).

والمسـالـة المهمـة الأخرى التي واجهت الحزب الشيوعي العراقي هي موقفه من نظام الحكم وموقفه من عبدالكريم قاسم، حيث كان ثقل السياسة السوفيتية على حد رأي عزيز الحاج في المنطقة العربية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ هو وضع الآمال بنظام عبـدالكـريم قاسم والاعتمـاد عليه وبالتالي اسناده ودعمه بأي ثمن. وهذا ما انعكس على سيـاسـة الحـزب الشيـوعي العـراقي الـذي واصل مسيرته الذيلية حتى اللحظة الاخيـرة، وهـذا الاتجـاه كذلـك حدد سلوك الحـزب الشيـوعي العراقي اتجاه حزب البعث العربي الاشتراكي(١١٣).

وفي عام ١٩٦٠ امـر سلام عادل بنشـر مقـالات بعنوان تحيا اللينينية التي سبق ان نشـرتهـا جريدة صينية وتدعو الى اتباع خط مغاير للخط السوفيتي مما ادى الى اتهامه بعدم الولاء الاممي(١١٤).

وبحكم علاقـة الحـزب الشيـوعي العراقي بالحزب الشيوعي السوفيتي والتضامن الاممي الـذي يعتبـر الخـروج عنـه خروج عن المبـادىء المـاركسيـة اللينينية، فان الحـزب الشيـوعي العـراقي يتأثـر سلبـا او ايجابا بالظروف الدولية التي تواجه الحزب

---

(١١١) اتحاد الشعب، ع١٦١، في ٣ آب ١٩٥٩

(١١٢) نفس المصدر.

(١١٣) عزيـز الحـاج، صفحـات من تاريـخ الحـركة الشيوعية في العراق، آفاق عربية العدد ١٠، السنة الخامسة، حزيران ١٩٨٠، ص٦

(١١٤) نفس المصدر

الشيوعي السوفيتي[١١٥].

كل هذه الاحداث ادت الى تبلور آراء ومواقف متضاربة لدى القيادة الشيوعية في العراق ساهمت في حدتها ظروف تنظيمية ادت الى ظهور تكتلات داخل الحزب.

فهناك اتجاه يرى ان الديمقراطية والقيادة الجماعية انعدمت داخل الحزب وظهرت القيادة الفردية، وكان يمثل هذا الاتجاه (بهاءالدين نوري، عامر عبدالله، زكي خيري، محمد حسين ابو العيسس)[١١٦]. لذا تكتلوا ضد قيادة سلام عادل طيلة الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٦٢ مما حدا بسلام عادل الى تكوين معارضة ادت الى اقصائهم من اللجنة المركزية[١١٧].

كما ظهر اتجاه اخر، يرى وجوب عدم التعاون مع حكومة عبدالكريم قاسم باعتبارها حكومة برجوازية، ومعظم نشاطه كان ضد (عامر عبدالله) الذي كان اكثر القادة الشيوعيين علاقة مع عبدالكريم قاسم[١١٨].

وفي اواخر الخمسينات، عندما بدأ الخلاف الصيني - السوفيتي بالتزايد ظهر في صفوف الحزب الشيوعي العراقي تيار يدعو للوقوف الى جانب الحزب الشيوعي الصيني والاخذ بآرائه[١١٩].

وازاء هذه التكتلات داخل الحزب الشيوعي العراقي، رغب عبدالكريم قاسم اضعاف الحزب فدفع داود الصائغ الى تكوين حزب شيوعي ليكون البديل عن جماعة اتحاد الشعب.

قدم داود الصائغ وجماعته طلبا الى وزارة الداخلية لتأسيس حزب شيوعي وقد

---

(١١٥) عزيز الحاج، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، آفاق عربية، ع٨، السنة الخامسة، حزيران ١٩٨٠.

(١١٦) اتحاد الشعب، ع١٦١، في ٣/آب/١٩٥٩. وكذلك عزيز الحاج، آفاق عربية، السنة الخامسة، العدد ١٠، حزيران ١٩٨٠

(١١٧) سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية، الجزء الرابع، هامش ص٢٦

(١١٨) نشرة داخلية اصدرها المكتب السياسي في ٢٣/١١/١٩٦٠

(١١٩) طريق الشعب، ك٢/٩٦٣×

ارفقوا بطلبهم هذا منهاج الحزب[١٢٠].

اما زكي خيري فقد قدم طلبا لاجازة الحزب الشيوعي العراقي (جماعة اتحاد الشعب) الى وزارة الداخلية، لكن الوزارة لم تجزه.[١٢١]

وقد عبر جماعة اتحاد الشعب عن رأيهم حول تشكيل حزب بأسم الحزب الشيوعي العراقي وداود الصائغ في عدة مناسبات، فقد اشاروا الى ان الحزب الشيوعي العراقي حزب واحد وانه لا يمكن ان يكون هناك حزبان شيوعيان[١٢٢]. كما اعتبروهم انتهازيين حاولوا تقويض النظام والضبط الحزبيين واضعاف الثقة بالقيادة[١٢٣]، ومحاولة افتعال حركة وانتحال اسم وتاريخ الحزب الشيوعي العراقي[١٢٤].

وقد اشار عضو اللجنة المركزية للحَزب الشيوعي العراقي محمد حسين ابو العيس الى هذا الانشقاق بمناسبات عدة وبين انها: (حركة تخريبية انتهازية لم تكن الاولى من نوعها وليست الاخيرة . . ولا بد ان تجد الانتهازية مجالا للظهور في سبيل شق وحدة الطبقة العاملة والحركة الوطنية واضعاف مقاومة الشعب تجاه اعدائه وهي تتخذ من ذهنية البرجوازية الصغيرة المتذبذبة سندا لها لتحقيق هدفها المذكور ولخلق البلبلة بين جماهير الشعب ومحاربة الاتجاه الثوري الجماهيري واضعاف مقاومة الشعب)[١٢٥].

وبمناسبة الذكرى الثانية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ رفع الحزب الشيوعي العراقي

---

(١٢٠) جماعة داود الصائغ هم: (سليم شاهين، ابراهيم عبد الحسين، جميل العلوي، السيدة زكية ناصر، كاظم الشاوي، السيدة سالمة جاسم الصالحي، عجاج خلف، عبد المحسن، كاظم محمد، جاسم محم، ليث الزبيدي مصدر سابق ص ٢٧٠.

(١٢١) جريدة المبدأ، ع١٥٤، في ٢٨/حزيران/ ١٩٦٠

(١٢٢) اتحاد الشعب، ع٣٠١ في ١٣/ك٢/ ١٩٦٠

(١٢٣) اتحاد الشعب، ع٣٠٢ في ١٤/ك٢/ ١٩٦٠

(١٢٤) اتحاد الشعب، ع٣٠٣ في ١٥/ك٢/ ١٩٦٠

(١٢٥) اتحاد الشعب، ع٣٠٥، في ١٧/ك٢/١٩٦٠

(العلني) برقية الى عبدالكريم قاسم اعرب فيها عن تأييده وتكريس جميع طاقاته وفعاليات الحزب للدفاع عن الجمهورية والنهج الديمقراطي وان مهمة الحزب الرئيسية هي (لضمان توطيد وتطوير جمهوريتنا التحررية)[١٢٦] .

فتح الحزب عدة فروع في بعض من المحافظات ، وكان قانون الجمعيات رقم (١) لسنة (١٩٦٠ ينص على ضرورة عقد مؤتمر للحزب ، لذا دعا داود الصائغ ممثلي الفروع لعقد المؤتمر الاول وأهاب بأعضاء الحزب من جماعة (اتحاد الشعب) للالتحاق به وقرر ان يكون يوم ١٠/٩/١٩٦٠ كآخر يوم لقبول طلبات الانتساب والانتماء من الاعضاء القدامى او المرشحين للتهيأة لعقد المؤتمر.

عقد الحزب مؤتمره الاول وافتتح المؤتمر داود الصائغ بكلمة بين فيها مهام الحزب للمرحلة المقبلة، واكد في هذه الكلمة على دور الطبقة العاملة ومهامها، الا انه اشار الى حرمان هذه الطبقة من قادتها ذوي التجارب والخبرة الثورية جراء تسليم بعض القيادات النقابية الى عناصر (يعني الشيوعيين جماعة اتحاد الشعب). ليست غريبة بذهنيتها واساليب عملها عن ذهنية الطبقة العاملة بل وان بعضها معروف بعدائه للطبقة العاملة والنظام الجمهوري الديمقراطي[١٢٧] .

وتطرق الى المؤتمر الاول للحزب عام ١٩٤٥ الذي اقر ميثاقا وطنيا (اصبح قسم هام من بنوده لاغية) بعد ان تبدلت الظروف الموضوعية بانتصار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الذي يحتم على الحزب المبادرة الى عقد مؤتمر ثاني لاقرار منهاج جديد يعكس الظروف الموضوعية الجديدة، كما اكد على موضوع التمسك بحتمية النضال العلني في ظل سلطة وطنية[١٢٨] .

اما عن غرض المؤتمر فهو:ـ

١ـ انتخاب اعضاء اللجنة المركزية تنفيذا لاحكام قانون الجمعيات .

٢ـ تحقيق وحدة الحركة العمالية الثورية في القطر وتحقيق تلاحم الحركة الشيوعية

---

(١٢٦) يمكن الرجوع الى نص المذكرة في جريدة المبدأ، ع١٦٦ ، في ١٤/تموز/ ١٩٦٠

(١٢٧) المبدأ، العدد ١٦١ ، في ١٠/ت٢/ ١٩٦٠

(١٢٨) نفس المصدر.

بمكسب شرعية النضال العلني .

اما في مجال سياسة الحزب العامة فانه يعمل على :-

١- توطيد وتطوير الجمهورية (من خلال تضامن قوى الجيش والشعب) وكذلك ائتلاف القوى الوطنية واشراكها في السلطة لتحقيق المتحالف الوثيق بين السلطة الوطنية وقوى الشعب الوطنية .

٢- تأييد الحكومة في انتهاجها سياسة الحياد الايجابي والتعايش السلمي وفق ميثاق الامم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونغ وعدم الدخول في الاحلاف العسكرية العدوانية .

٣- تثمين موقف السلطة الوطنية لارتباطها بعلاقات الصداقة النزيهة القائمة على اساس المنافع المتبادلة مع البلدان الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي .

٤- دعم الخط التحرري الذي تنتهجه السلطة الوطنية في مساندة جميع الحركات التحررية في العالم وفي مقدمتها حركات التحرر القومي لجميع (الشعوب العربية) .

٥- تحقيق التضامن العربي بين الدول العربية المستقلة على اساس رفع المستوى الاقتصادي والثقافي والسياسي .

٦- الاعتراف بحق القوميات كافة في تقرير مصيرها بنفسها وان احسن شكل لضمان الحقوق القومية تحت ظل هذا المبدأ هو شكل الوحدة العراقية لجميع القوميات المتاخية .

٧- التأكيد على حتمية استناد الاستقلال الوطني سياسيا على انجاز تحرر الاقتصاد الوطني وعلى هذا الاساس فان الحزب يؤيد السياسة الاقتصادية التي تنتهجها السلطة الوطنية وتعميق هذه السياسة من خلال حكومة ائتلاف وطني ومن خلال تحقيق حركة التصنيع وتعزيز الرقابة على التجارة واستئصال بقايا النفوذ والتقاليد الاقطاعية وتأمين العمل لجميع الاشخاص[١٢٩] .

حاول داود الصائغ اقناع عبدالكريم قاسم بضرورة ابدال العناصر القيادية

---

(١٢٩) المبدأ. ع١٦١ في ١٠/ت٢/١٩٦٠

للنقابات العمالية لانها كما يدعي لا تؤيد النظام الديمقراطي وكان القصد من ذلك احلال العناصر الموالية له محل العناصر الموجودة وطرح الموضوع على الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق ولم يحظ بتأييدهم فأضطر الى رفع مذكرة الى عبدالكريم قاسم والتي اعرب فيها ان هذه القيادات لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق ومساندة النهج الديمقراطي للجمهورية[١٣٠].

كما طالب رئيس الوزراء باطلاق سراح المسجونين والموقوفين نتيجة احداث الموصل وبرر اعمالهم على انها من اجل الدفاع عن الجمهورية[١٣١] ولم يتبدل موقف الحزب من الاحزاب الدينية فاتهم الحزب الاسلامي بالخيانة والعمل ضد الجمهورية[١٣٢].

جرت عدة محاولات في سبيل توحيد الحركة الشيوعية، كانت المحاولة الاولى في ١٩٦٠/٣/٨ ودامت اياما ثلاثة انتهت بالفشل، اما المحاولة الثانية فكانت في ١٩٦٠/٤/٢٨ وقد دامت يومين، والمحاولة الثالثة في ١٩٦٠/٥/٧ وقد انتهتا ايضا بالفشل وكانت جميعها قد جرت بين بهاءالدين وبين داود الصائغ بصفته رئيس الهيئة المؤسسة للحزب الشيوعي العراقي[١٣٣].

اما المحاولة الرابعة فقد كانت في ١٩٦٠/٦/٥ بين السيد عزيز الشيخ والهيئة المؤسسة للحزب الشيوعي المجاز ووضح انه يريد الدخول الى الحزب المجاز بدون المسؤولين الثلاثة عن القيادة الفردية (عامر عبدالله، سلام عادل، زكي خيري) وعدم حضورهم الى المؤتمر الثاني للحزب وعدم تزويدهم بهوية العضوية واخبرهم ان الثلاثة المذكورين اعلاه تقدموا بطلب للسفر الى خارج العراق[١٣٤].

---

(١٣٠) جريدة المبدأ، ع١٦٠، في ٥ تموز ١٩٦٠

(١٣١) جريدة المبدأ، ع ٨٣، في ١/آذار/ ١٩٦٠

(١٣٢) جريدة المبدأ، ع ١٤١، في ١٦/ت١/ ١٩٦٠

(١٣٣) جريدة المبدأ، ع ١٥٩ في ٣/تموز/ ١٩٦٠ .

(١٣٤) نفس المصدر

غير ان جواب داود الصائغ كان ان يتقدم الاعضاء الثلاثة بطلب الى الحزب يعلنان فيه توقفهما عن النشاط الحزبي لاسباب صحية .

وفي ١٩٦٠/٦/٦ عرض بهاءالدين نوري على صمد عبدالحميد (عضو الهيئة المؤسسة للحزب الشيوعي العراقي (المجاز) طلبا فحواه ان جماعة (اتحاد الشعب) وضعوا ثقتهم به (لذا قررنا ارسال جماعتين من عندنا ليلتفوا حولك وتعتمد عليهم لانتزاع اجازة الحزب من الهيئة المؤسسة) فكان جوابه ان (هذه الخطة ليست فقط غير بناءة بل هي خطة تخريبية) .

وهكذا انتهت جميع المحاولات بالفشل[١٣٥] .

وازاء هذا الفشل اخذ جماعة اتحاد الشعب يدعون الى انضاج الظروف لجعل الحزب الشيوعي العراقي حزب جميع الشيوعيين العراقيين متطهرا من كل العناصر الانتهازية والمنحرفة الى ان تصبح وحدة الحركة الشيوعية في العراق حقيقة واقعة متهمة داود الصائغ بأنه تيار (محلي) (انتهازي)[١٣٦] .

الحزب العربي الاشتراكي :-

يعتبر حزب الاستقلال من اوائل الاحزاب السياسية القومية والذي اشترك في جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ وله دور فعال في الحركة الوطنية العراقية .

الا ان الحزب كان يفتقر الى التنظيم الداخلي القوي والى الانضباط الحزبي ، كما ان اغلب اعضائه من الطبقة الوسطى[١٣٧] . وبالرغم من هذا الدور الا ان الحزب لم يهتم بالتنظيم الجماهيري بعد الثورة وبقي يعتمد على سمعة اعضائه المشتركين في السلطة .

وفي عام ١٩٦٠ تأسس الحزب العربي الاشتراكي وهو الجناح الذي انشق عن

---

(١٣٥) جريدة المبدأ. ع١٥٩ في ٣/ تموز/ ١٩٦٠

(١٣٦) جريدة المبدأ، ع٣١٢ في ٢٥/ك١/ ١٩٦٠

(١٣٧) حزب البعث العربي الاشتراكي ، القيادة القومية ، المكتب الثقافي القومي ، جريدة الثورة العربية ، الجريدة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، المجلد الثاني ، النسخة الثانية ١٩٦٩ ، ص٢١٦ .

حزب الاستقلال، ويرى السيد محمد صديق شنشل بأن الانشقاق هذا كان بدفع الجمهورية العربية المتحدة لعبد الرزاق شبيب ومالك دوهان الحسن وحثهم على الانشقاق واغرائهم بالمال[١٣٨].

وبين الحزب اهدافه (حرية - اشتراكية - وحدة) اما منطلقاته الفكرية فهي :-

١- يؤمن الحزب العربي الاشتراكي بان القومية العربية حقيقة حية ويؤكد بانها قومية انسانية لاعدائية تعتز بمقوماتها وتحترم القوميات الاخرى وتعبر عن ارادة الشعب في توحيد الوطن العربي وتحريره من النفوذ الاجنبي بمختلف صورة واشكالية

٢- يؤمن الحزب بوحدة جغرافية وتاريحية وقومية ولغوية واجتماعية وسياسية الوطن العربي.

٣- يؤكد ان لا سيادة على الوطن العربي الا للشعب وسيادته تقوم على حكم الشعب للشعب.

٤- يحرم التعصب العنصري والطبقي والديني والطائفي والاقليمي.

٥- احلال التفاهم بين الدول على اساس المصالح المشتركة وتحقيق الخير والتقدم والسلام للشعوب[١٣٩].

اما في مجال السياسة العربية فيرى الحزب ان :-

١- السياسة العربية يجب ان تقوم على اساس ضمان مصلحة الامة العربية وتحرير جميع اجزاء الوطن العربي.

٢- يكافح الحزب بكل الوسائل لتحرير الوطن العربي من الاستعمار الاجنبي، :

أ- استرداد فلسطين.

---

(١٣٨) مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨١ وهناك رأي أخر حول الانشقاق هومناداة بعض العناصر القيادية من حزب الاستقلال بضرورة تحول الحزب من حزب (اقليمي) الى (قومي) يعمل في كافة انحاء الوطن العربي وقوبلت هذه الدعوة بالرفض من قبل قادة الحزب القدامى.

(١٣٩) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، المكتب الثقافي القومي، الاحزاب السياسية في العراق، بلا، ص١١.

ب ـ استعادة الاجزاء المغتصبة من الوطن العربي الواقعة تحت السيطرة الاجنبية

٣ـ يرى الحزب ان التضامن العربي مظهر من مظاهر السير نحو الوحدة العربية ولذلك يرى :ـ

أ ـ ضرورة تقوية جامعة الدول العربية .

ب ـ تكوين جامعة شعبية تضم الهيئات والمنظمات السياسية والاجتماعية داخل الوطن العربي[١٤٠] .

امـا في مجـال السيـاسة الخارجية : فيرى الحزب ان السياسة الخارجية يجب ان تستمد من مصلحة الامة العربية وتنسجم مع (اهدافها القومية وانتهاج سياسة الحياد الايجـابي وعـدم الانحيـاز والتمسـك بمبـدأ التعـايش السلمي والتحرر من اية تبعية اجنبية ، ويقاوم الحزب الاستعمار بكل اشكاله[١٤١] .

وفي مجال السياسة الداخلية :ـ

١ـ يؤمن الحزب بان العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي .

٢ـ يعمل على استرداد الاجزاء السلبية كعربستان وديار بكر والسيادة على شط العرب .

٣ـ يؤمن الحزب بأن المواطنين متساوون امام القانون .

٤ـ يعمل الحزب على ضمان حياة دستورية تستند على اسس ديمقراطية .

٥ـ يعمل الحزب على تحقيق درجة اعلى من التكامل الاقتصادي .

٦ـ يدعـو الحـزب الى تطبيق الاصـلاح الـزراعي وتمليـك الارض لمزارعها وتحديد الملكية الزراعية .

٧ـ يؤمن الحزب بالاشتراكية الاصلاحية ويعتبرها السبيل لحل مشكلة المجتمع العربى[١٤٢] .

---

(١٤٠) نفس المصدر ص١٢

(١٤١) نفس المصدر، ص١٣ .

(١٤٢) نفس المصدر

طرح الحزب شعار (كفاح - وحدة - اشتراكية) كبديل عن شعاره السابق الذي تبناه في بداية تأسيسه، وأكد الحزب على شعار الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن واعتبر هذا الشعار تقدميا يخدم الامة العربية[١٤٣].

اما نشاطه فقد اعتمد على اصدار نشرات في مناسبات متباعدة اهمها تلك النشرة التي اصدرها في ٢٠/ايلول/١٩٦٠ بمناسبة ذكرى اعدام عبدالكريم قاسم للقوميين في العراق، فقد اشارت النشرة (ان حزبنا العربي الاشتراكي اذ يحيي بخشوع واكبار وتعظيم جلال هذه الذكرى الدامية، العهد امام الله والتاريخ بأنه سيمضي قدما في تحقيق الرسالة العربية)[١٤٤].

وبعد ردة تشرين الثاني ١٩٦٣ انشق الحزب الى مجموعتين الاولى بزعامة عبدالرزاق شبيب واحمد الحبوبي والثانية بزعامة مالك دوهان الحسن[١٤٥].

حركة الكادحين العرب:-

اتجهت العناصر التي فصلت عام ١٩٦٢ من حزب البعث العربي الاشتراكي الى تكوين تنظيم سياسي باسم (حركة الكاحين العرب) وادعت ان سبب فصلها هو تبنيها الماركسية اللينينية كحل جذري لمشاكل المجتمع العربي[١٤٦].

وبعد ردة تشرين ١٩٦٣ بدأت الحركة بالنشاط العلني وتم لها الاتصال بلجنة تنظيم القطر والاتصال بالدكتور جورج حبش[١٤٧].

وذهبت الحركة الى التعاون مع الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٦٤ وقد رشح مسؤول الحركة عبدالاله البياتي نفسه لعضوية الاتحاد الاشتراكي وبالنظر لعدم وجود قاعدة لهذا الحزب فان جميع مؤسسيه تشتتوا وقد دخل بعضهم الى احزاب

---

(١٤٣) مصادر خاصة.

(١٤٤) مديرية شرطة بغداد. رقم الاضبارة ٢١٢٤٣.

(١٤٥) الثورة العربية، جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي الداخلية، مصدر سابق، ص٢١٧

(١٤٦) مصادر خاصة.

(١٤٧) نفس المصدر.

اخرى[١٤٨].

الاتجاهات داخل قيادة الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

بعد عام ١٩٥٦ انضم الى الحزب جماعة حمزة عبدالله حيث كانت تسمى (الجناح التقدمي) للحزب الديمقراطي لكردستان العراق، وفي عام ١٩٥٧ حدث تغيير اخر في الحزب حيث انضم قادة فرع كردستان للحزب الشيوعي العراقي الى الحزب وهم (صالح الحيدري، حميد عثمان، وكمال فؤاد وغيرهم من الشيوعيين الاكراد) وبعد ذلك تم انتخاب اعضاء المكتب السياسي وهم (ابراهيم آحمد سكرتير اللجنة المركزية، صالح الحيدري، جلال الطالباني، حمزة عبدالله وحميد عثمان)[١٤٩].

لدى تسليط الاضواء على الوضع الداخلي للحزب بعد انضمام جماعة حمزة عبدالله وصالح الحيدري اليه مرة ثانية وبعد رجوع الملا مصطفى البارزاني من الاتحاد السوفييتي بعد اغتراب دام ثلاث عشرة سنة يظهر بوضوح انقسام الحزب الى جماعتين متناقضتين في الافكار والاهداف، وكان لهذا تأثيره على وحدة الحزب بل وحتى على استقلاله في التنظيم، وبرزت هذه الاختلافات اكثر وضوحا في منتصف عام ١٩٥٩ وكانت اللجنة المركزية منقسمة على نفسها الى اتجاهين، اتجاه ذيلي ومرتبط بالحزب الشيوعي العراقي بصورة مكشوفة، واتجاه يريد المحافظة على وحدة الحزب واستقلاليته، فكتلة (حمزة عبدالله وصالح الحيدري وحميد عثمان وشراد

---

(١٤٨) اما عناصر التنظيم فهم : ١ـ عبد الاله البياتي ٢ـ قيس كامل عبد الكريم (اتجه للعمل في الجبهة الشعبية الديمقراطية) ٣ـ هناء محمد علي الشيباني (استشهدت في احد العمليات الفدائية في الاردن عام ١٩٧٠ ٤ـ طارق صاحب الدين الدليمي (عضو بالقيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي) ٥ـ حبيب الدوري ٦ـ علي محمد الاسود ٧ـ قيس اسماعيل (الصيدلي)

(١٤٩) عبد الستار شريف. تاريخ الحزب الثوري الكردستاني، ص٥٤

احمد وخسرو توفيق وصالح رشدي) كانت تحاول ربط الحزب وجعله تابعا للحزب الشيوعي[150].

ويقول السيد صالح الحيدري ان الحزب الشيوعي العراقي اعترف بوجود عناصر ماركسية ـ لينينية في قيادة وقواعد البارتي وتصلح ان تصبح اعضاء في الحزب الشيوعي ، فتم الاتفاق مبدئيا على ضم هؤلاء الى الحزب الشيوعي مع بقائهم في البارتي على ان يشكلوا (فراكسيونا) داخل البارتي ويرتبطون بشكل معين بالحزب الشيوعي[151].

وفي اواخر حزيران من عام ١٩٥٩ قرر البارزاني ابعاد جناح حمزة عبدالله من الحزب وبدأ التكتل مع ابراهيم احمد وجلال الطالباني ضد هذا الجناح ، ثم انعقد المؤتمر في ٦/ت١/١٩٥٩ اثر خلافات شملت القيادة والقواعد وتم طرد حمزة عبدالله وجماعته وتم في هذا المؤتمر انتخاب لجنة مركزية جديدة .

ويمكن تحديد الاسباب لهذه الاتجاهات باسباب متعددة منها البنية الطبقية والتركيب الاجتماعي حيث ان الحزب ضم في قيادته عناصر من الاقطاعيين والبرجوازية في حين ان قاعدته كانت اغلبها من كادحي المجتمع الكردي ، كما برزت الاتجاهات بشكل اعنف بسبب ظروف العمل العلني لممارسة الحياة الحزبية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وقد زاد في عنف هذه الاتجاهات وتناحرها علاقة قيادة الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق بالحزب الشيوعي العراقي والتي تمتد جذورها الى ما قبل الثورة .

---

(١٥٠) نفس المصدر، ص٥٧

(١٥١) نفس المصدر

المبحث الثالث
القوى السياسية الجديدة

ان القوى السياسية بقدر ما يرتبط سواء من حيث وجودها او اهدافها بالواقع الاجتماعي ولذا فان التغيير الذي يطرأ على هذا الواقع الاجتماعي سيكون له انعكاسه على هذه القوى.

وقد سبق ان لاحظنا ان الثورة تتحدد بدلالة هذا التغيير في الواقع الاجتماعي فيبدو من الطبيعي جدا ان الثورة وهي تقوم بمثل هذا التغيير لا بد ان تترك بصماتها على هذه القوى السياسية فتحدث شيئا من التغيير في وجودها وفي اهدافها، وهذا ما سنحاول تبيانه في هذا المبحث.

١ـ الحزب الاسلامي العراقي :ـ

تقدم ابراهيم عبدالله شهاب [١٥٢] وجماعته طلبا الى وزارة الداخلية لغرض اجازتهم بتأسيس حزب باسم الحزب الاسلامي العراقي الا ان الطلب رفض من قبل وزارة الداخلية[١٥٣].

احيل الطلب الى محكمة تمييز العراق ورأت المحكمة ان الرفض غير قانوني بسبب (ان منهاج الحزب سجل على نفسه العمل بتعاليم الاسلام ونظمه ومعالجة مشاكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية انما تخضع لنصوص واجتهادات وهي بمجموعها يمكن ان تعالج وبعقلية لا يقال فيها انها لا تماشي روح العصر)، وبعد ذلك وافقت وزارة الداخلية على السماح له بالعمل[١٥٤].

---

(١٥٢) تقدم بالطلب كل من (ابراهيم عبد الله شهاب، نعمان عبد الرزاق السامرائي، صبري محمود آل ليلى. وليد عبد الكريم الاعظمي، ابراهيم منير المدرس، فليح حسن الصالحي، فاضل دولان، حميد الحاج ذهيبة، الحاج محمد اللاقي، عبد الجليل ابراهيم، يوسف طه ود. جاسم العاني).

(١٥٣) مديرية شرطة بغداد. كتاب وزارة الداخلية المرقم ش/ج/٩١٤ في ١٩٦٠/٣/٢٧.

(١٥٤) مديرية شرطة بغداد، الاضبارة المرقمة ١٨٢٨٣

لقد تطرق دستور الحزب الاسلامي العراقي الى :-

١- يحارب الحزب جميع الدعوات المفرقة للصفوف كالطائفية والعنصرية وجميع الافكار والمفاهيم الالحادية التي لا تعترف بغير المادة ويرى في شيوعها هدما للمجتمع لا يجوز السكوت عنه .

٢- يتبع الحزب من اجل الوصول الى غايته الوسائل المعروفة والمشروعة ومنها قبول مسؤولية الحكم والاشتراك في الانتخابات وبث الوعي الاسلامي .

٣- يؤمن الحزب الاسلامي بأن الشريعة الاسلامية ومصادرها من الكتاب والسنة وغيرها هي الاساس لحياة الدولة التشريعية .

٤- يجب ان ينتخب رئيس الدولة من قبل مجلس شورى وتفوض له بعد ذلك امور الدولة .

٥- يؤمن الحزب بضرورة تطبيق التكافؤ الاجتماعي المقرر في الاسلام والقاضي بضرورة قيام الدولة باعتبارها ممثلة للمجموع بكفالة جميع المواطنين غير القادرين على العمل او الذين لا يجدون عملا .

٦- يرى الحزب بأن حقوق الملكية الخاصة مصونة .

٧- يؤمن الحزب بضرورة توزيع الاراضي على الفلاحين وتسليفهم بالمبالغ اللازمة لهم بدون فائدة وشراء المنتجات الزراعية تشجيعا لهم .

٨- يؤمن الحزب بضرورة الوحدة العراقية وعدم التفريق بين جميع المواطنين على اساس جنسيتهم العراقية ويعتبر العراق جزءاً من الامة العربيةالتي يجب ان تتوحد في دولة قوية على اساس الاسلام لا على اساس اخر لتكون هذه الدولة الواحدة اساساً للوحدة الاسلامية الشاملة بين جميع الشعوب الاسلامية ولتقم في العالم دولة اسلامية تضم جميع المسلمين .

٩- يرى الحزب بأن قضية فلسطين لا يمكن حلها الا عن طريق القوة باخراج المغتصبين لها وارجاع اهلها .

١٠- يؤمن الحزب بسياسة (الحياد الحقيقي) بين المعسكرين المتنازعين في العالم ولذلك فالحزب يقاوم الاحلاف والتكتلات والمواثيق العسكرية التي تعقدها

الدول الاستعمارية لربط الشعوب بعجلة مصالحها.[155]

كون الحزب الاسلامي العراقي له بعض الخلايا في بغداد ومحافظة الانبار وسامراء، ولكنها محدودة جدا ولم يستطع ان يحصل على جماهير لعدم تقبل فكرته.

وتم اغتيال احد اعضائه المدعو (محمد محمود البنا) فأصدر نشرة حزبية بذلك اتهم فيها الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي بتدبير حادثة الاغتيال كما اتهمها في نفس النشرة بالخروج عن تعاليم الاسلام وبث الفرقة بين الناس على امل (الحصول على مكسب حزبي)[156].

اخذت السلطات الحكومية تطارد اعضاء الحزب ففي ١٧/١٠/١٩٦٠ تم القاء القبض على الشيخ عبدالجليل ابراهيم عضو الهيئة المؤسسة للحزب الاسلامي العراقي وكذلك تم القاء القبض على وليد عبدالكريم الاعظمي وفاضل عزالدين القاضي ونظام الدين عبدالحميد وسليمان محمد امين. وتم غلق باب مقر الحزب الاسلامي الكائن في منطقة الفاروق بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٠[157]، وفي ١٦/٣/١٩٦١ قرر الحاكم العسكري العام حل الحزب[158].

ولم يطرح الحزب الاسلامي العراقي حلول جذرية لمشاكل المجتمع العراقي فهو اقر الملكية الخاصة بشكل عام وجعلها مصونة مما يؤدي الى اقرار الفوارق الاجتماعية، هذا من جهة ومن جهة اخرى ان الحزب كان ذا طرح غامض ومثالي حيث طرح مسألة الوحدة الاسلامية الشاملة وهذا ضرب من الخيال ولربما خدمة لاغراض مشبوهة.

اما نظرته لنظام الحكم فان طرحه كان غامضا وبعبارات عامة لا تتفق وروح العصر، كل هذا ادى الى عدم تقبله بين اوساط الجماهير التي كانت تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية لم يضع الحزب المذكور حلولا لها.

(١٥٥) منهاج الحزب الاسلامي العراقي، المطبعة الاسلامية، بغداد ١٩٦٠ ص٢-١٠

(١٥٦) جريدة الحياد، ع٦٩ في ٦/تموز/١٩٦٠

(١٥٧) مديرية شرطة بغداد، بموجب الكتاب المرقم ٩٢٣١ في ٢٢/١٠/١٩٦٠

(١٥٨) مديرية شرطة بغداد، رقم الاضبارة ١٨٢٨٣.

٢ـ حزب التحرير :ـ

بتاريخ ١/شباط/١٩٦٠ قدم الاعضاء المؤسسون لحزب التحرير طلبا الى وزارة الداخلية لغرض اجازة حزبهم وتم ايداع الطلب لدى وزارة الداخلية[١٥٩].

وجاء في نص الطلب (لما كان الاسلام فكرة سياسية واقعة ووجهة نظر في الحياة ونظاما يعالج جميع مشاكل الحياة معالجة صحيحة لا فرقة بين كونها سياسية او اقتصادية او اجتماعية اوفكرية وينظم جميع العلاقات بين بني الانسان وينظر الى جميع افراد الرعية نظرة انسانية واحدة دون تمييز في ناحية الحكم او القضاء او رعاية الشؤون بغض النظر عن الجنس او الدين او اللون او اللغة او المذهب فينفذ على المسلمين جميع احكام الاسلام ويترك لغير المسلمين من الرعايا عقيدتهم وعبادتهم ... ولما انتهت فترة الانتقال وابيحت الحياة الحزبية لجميع العراقيين وضمن لهم ان يعبروا عن آرائهم وافكارهم السياسية بالطرق والوسائل المشروعة.

لذا نقدم لسيادتكم نحن الواردة اسماؤنا والموقعين ادناه اخبارا بتأسيس حزب سياسي يتبنى الاسلام عقيدة ونظاما ويعمل لاستئناف الحياة الاسلامية وحمل الدعوة الاسلامية اسمه (حزب التحرر)[١٦٠].

وتطرق منهاج الحزب الى مايلي :ـ

١ـ غاية الحزب استئناف الحياة الاسلامية وحمل الدعوة الاسلامية وبناء المجتمع على اسس الاسلام، وقد وضح ان طريقة الوصول لهذه الغاية هي تسلم الحكم عن طريق الامة.

٢ـ ان الحزب يتبنى الاسلام ويعمل على تطبيقه في المجتمع ولما كان الاسلام يأمر بالمحافظة على استقلال البلاد ووحدتها ومنع سيطرة الاستعمار عليها فأن الحزب يعمل على دوام استقلالها ووخدتها ومنع فرض اي سيطرة اجنبية عليها.

---

(١٥٩) الهيئة المؤسسة هم (عبد الجبار عبد الوهاب الحاج بكر، محمد عبيد البياتي، عبد الجبار حسين الشيخلي، غصوب يونس الجبوري، صالح عبد الوهاب الحاج بكر، عبد الهادي علي النعيمي، محمد سليم الكواز، السيد علي السيد فتحي، حسن سلمان التميمي، احمد حامد الابراهيم). جريدة الزمان، ع٦٧٥٦ في ١٩٦٠/٢/٣

(١٦٠) مديرية شرطة بغداد، رقم الا ضبارة ٤٩٣٦.

٣ـ خضوع الدولة لسيادة الشرع وكافة الرعايا كما جعل السلطان للامة وجب عليها ان تختار حاكما من بينها .

٤ـ يجب ان تعالج المشكلة الاقتصادية من خلال توزيع الاموال والمنافع على جميع افراد الرعية وتمكينهم من الانتفاع منها وذلك بتسهيل تمكينهم من حيازتها والسعي لها .

٥ـ وفي مجال الملكية يرى الحزب ان الملكية تنقسم الى ملكية فردية وملكية عامة وملكية دولة . اما الملكية الفردية فهي الملكية في الاموال التي اباح الله للافراد ان يمتلكوها بالطرق والوسائل الشرعية التي حددها الشرع في وسائل التملك ووسائل التنمية .

٦ـ اما في مجال السياسة الخارجية فيرى الحزب ان علاقة الدولة الخارجية يجب ان تبنى على اساس الاسلام ، ويرى الحزب ان قضية فلسطين هي قضية سياسية عسكرية ولا تحل بالمفاوضات والمساومات ، وحلها انما يكون بالجهاد والقضاء على الكيان (الاسرائيلي) قضاءً تاماً [١٦١] .

اشارت السلطات الى وجود نشاط لحزب التحرير قبل تقديم الطلب وبالتحديد منذ عام ١٩٥٤ ، وبدأ نشاطه بعد الثورة بتشكيل حلقات (كل حلقة تضم اربعة اشخاص) ، وكان اول تجمع لهؤلاء الاشخاص في (فندق التاج) وفي جامع (الحيدرخانة) التي اتخذت من غرفة الامامي (عبدالعزيز البدري) مقرا لهم[١٦٢] .

وتم عقد عدة اجتماعات في دار حسين علي الاعظمي الذي كان سابقا في جمعية الاخوة الاسلامية وبث دعوتهم بين المدرسين والطلاب ، كما ارسل الحزب المدعو (عدنان . . .) الطالب في كلية الحقوق الى العمارة لبث فكرة الحزب ، اما اكثر الغناصر نشاطا فهو الطالب محمد الحديدي (طالب في كلية التجارة) واصبح

---

(١٦١) مسودة نظرة حزب التحرير في السياسة الداخلية والخارجية ، المقدمة الى وزارة الداخلية العراقية ، ١٩٦٠م ومديرية شرطة بغداد .

(١٦٢) مديرية شرطة بغداد رقم الاضبارة ٤٩٣٦ .

مقر عملهم جامع الامام الاعظم[١٦٣].

لم يحصل الحزب على تأييد جماهيري لنظرته التقليدية الاسلامية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو في مبادئه لا يختلف عن الحزب الاسلامي العراقي ولم يقدم اي مكسب الى الجماهير. ومن هنا بقي جل نشاطه محدوداً على حلقات صغيرة في بعض الكليات، وقد اصدر الحزب بيانا في ٦/٦/١٩٦٠ على اثر خطاب رئيس الوزراء بمناسبة عيد الاضحى المبارك واتهم هذا البيان الحكام بالابتعاد عن تعاليم الاسلام وعدم الاخذ بها. كما حث رئيس الوزراء على (تبني الاسلام عقيدة ونظاما) والعمل على (اقامة الدولة الاسلامية)، كما كان للحزب علاقات مع جهات اجنبية عن طريق احد الطلبة الاردنيين[١٦٤].

٣ـ الحزب الجمهوري :-

في ١٢/شباط/١٩٦٠ قدم عبدالفتاح ابراهيم وجماعته[١٦٥]، طلبا الى وزارة الداخلية لغرض اجازة حزب سياسي باسم (الحزب الجمهوري).

ارفقوا بطلبهم منهاج الحزب الذي جاء فيه :ـ

١ـ ان الحزب يسعى بالوسائل الديمقراطية الى صيانة الجمهورية وتوطيد اركان الوحدة العراقية وتعزيز النهج الديمقراطي بأقامة نظام نيابي برلماني يستند الى مجلس وطني واحد منتخب بصورة حرة وبطريقة الانتخاب السري المباشر.

---

(١٦٣) نفس المصدر

(١٦٤) نفس المصدر

(١٦٥) الهيئة المؤسسة للحزب الجمهوري تتكون من (عبد الفتاح ابراهيم، محمد مهدي الجواهري، احمد جعفر الاوقاتي، د. صديق الاتروشي، عبود مهدي زلزلة، عبد الرزاق مطر، طه باقر، صالح الشالجي، عبد الحميد الحكاك، عبد الحليم كاشف الغطاء، رفيق حلمي، فريد مهدي الاحمر، حسن الاسدي، د٨ عبد الحميد الصفار، سعيد عباس، عبد الصمد خانقاه، عبد القادر الطالباني، جلال شريف، سليم حلاوي، حسن جدو، نيازي فرنكول، شاكر الحريري، نايف الحسن).

مديرية شرطة بغداد. الحزب الجمهوري، رقم الاضبارة ١٨٠٣٣

٢- يعمل الحزب من اجل تعزيز التآخي بين (الشعبين العربي والكردي) وتوطيد الوحدة الوطنية على اساس متين، كما يقر الحزب ممارسة الشعب الكردي لكافة حقوقه القومية ويعمل على اقامة ادارة ذاتية موحدة للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية.

٣- يعمل الحزب من اجل استقلال العراق وسيادته الوطنية ومقاومة الاحلاف العدوانية.

٤- تثبيت سياسة التضامن العربي وتحقيق اهداف العرب القومية باسناد حركات التحرير العربية والتعاون مع جميع الاقطار العربية في تحرير الوطن العربي من القواعد الاجنبية.

٥- العمل على توطيد سياسة الحياد الايجابي وتوثيق الصداقة مع شعوب آسيا وافريقيا.

٦- يؤمن الحزب بمبدأ التوجيه الاقتصادي على اساس وضع وتنفيذ خطة اقتصادية وطنية تقوم على تخصيص اعلى نسبة من الدخل الوطني للاستثمار الانتاجي والانتفاع بجميع الامكانيات الاقتصادية انتفاعا يؤدي الى بناء الاساس الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني وضمان حسن توزيعه بين جميع طبقات الشعب.

٧- يؤمن الحزب بضرورة الاهتمام بحل المشاكل الزراعية الخاصة بتقديم المساعدات المالية والفنية للمزارعين وارشادهم الى افضل الطرق الزراعية.

٨- ضرورة تمتع المرأة بكامل حقوقها السياسية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في جميع نواحي الحياة ومبدأ الاجر المتساوي للعمل المتساوي[١٦٦]. الا ان هذا الحزب لم تتم الموافقة على اجازته.

٤- الرابطة القومية :-

تأسست في اب ١٩٥٨ واهدافها التحرر والوحدة والاشتراكية ورفعت شعار (شعب عربي واحد - دولة عربية واحدة) اما منطلقاتها الفكرية فكانت منطلقات قومية وحدوية واشتراكية ديمقراطية وبين منهاجها ان الرابطة القومية منظمة قومية لا حزبية

---

(١٦٦) مجلة الثقافة الجديدة، ع١٥ السنة الثامنة، آذار ونيسان ١٩٦٠، ص١١٥-١٢٢.

تعمـل في سبيـل بنـاء مجتمـع عربي اشتـراكي موحـد (على اسس الاشتـراكيـة الديمقراطية التعاونية)[167].

وقـد تأسست الـرابطـة القومية في العراق بناء على الضرورات (العملية ـ القومية ـ التاريخية) في الشهر الثاني لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لاشتداد حاجة الحركة القومية الى التنظيم والتجمع على الصعيدين الفردي والجماعي[168].

والـرابطـة القـوميـة لا تعتبر نفسها حزبا سياسيا وانما هي دعوة الى التجمع القومي على اساس المبادىء الرئيسية التالية :ـ

١ـ الـوحـدة العـربية الشاملة ضرورة قومية، وإن وحدة العراق الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة خطوة كبرى لتحقيقها.

٢ـ الوطن العربي بحدوده الطبيعية كل لا يتجزأ ولا يجوز مطلقا التنازل عن اي جزء منه.

٣ـ العراق جزء من الوطن العربي والعرب والاكراد متساوون في الحقوق والواجبات فيه.

٤ـ الاشتـراكيـة طريق القومية العربية لبناء مجتمع تضامني تسوده العدالة الاجتماعية والمساواة وتعمه السعادة والحرية.

٥ـ الحياد الايجابي سياسة تمليها مصلحة الشعب العربي في هذه الفترة التاريخية.

٦ـ السلام امنية الشعب العربي الا انه لا يعني الاستسلام للمعتدي.

٧ـ الديمقراطية سبيل الشعب العربي يحكم نفسه بنفسه[169].

اهداف الرابطة القومية :ـ

ان اهـداف الـرابطـة القومية مشتقة من الظروف والاسباب التي وجدت من اجلها

---

(١٦٧) حزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الثقافة القومي، الاحزاب السياسية في العراق، ص٣٦

(١٦٨) نفس المصدر

(١٦٩) المصدر السابق ص٣٨

هذه الرابطة وهذه الاهداف هي :-

١ـ تجميع الحركة القومية على الصعيد اللاحزبي وهذا التجمع على صعيدين :ـ

أ ـ صعيد فردي : وذلك بتوجيه افراد الشعب ودفعهم الى تنظيم انفسهم وذلك بالانتماء الى الاحزاب والهيئات القومية ان شاؤوا، او ان ينظموا في صفوف الرابطة القومية كأعضاء او مؤازرين ان رغبوا عن الاشتراك في تلك الهيئات وبذلك تقضي على التسيب السياسي في صفوف الحركة القومية .

ب ـ صعيد جماعي : تعمل الرابطة على ازالة التعصب الحزبي في الحركة القومية وذلك بدعوة الفئات والاحزاب القومية الى تأليف تجمع قومي .

٢ـ العمل بكل الوسائل الممكنة لتحقيق الوحدة الفورية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة كخطوة كبرى في اتجاه الوحدة العربية الشاملة .

٣ـ بث الروح القومية عن طريق التثقيف المستمر والقيام باعمال ايجابية بالاتفاق مع الفئات والاحزاب القومية الاخرى لحماية الحركة القومية والدفاع عن عروبة العراق[١٧٠] .

٥ـ التجمع القومي العراقي في القاهرة :ـ

بعد اعمال الاضطهاد التي تعرض لها القوميون في العراق وخاصة بعد احداث الموصل ١٩٥٩ التجأ عدد من القوميين الى الجمهورية العربية المتحدة باقليميها الشمالي والجنوبي وابرز الذين كانوا في القاهرة (صدام حسين، فائق السامرائي ، الرائد محمود الذرة، سلمان الصفواني ، جابر عمر، فؤاد الركابي ، مدحت ابراهيم جمعة، عبدالكريم الشيخلي ، د. فيصل الوائلي ، احمد الجزائري، احمد فوزي ، عبدالرحمن البزاز، هشام الراوي، عدنان الراوي ، هلال ناجي ، احمد الحبوبي ، رؤوف الواعظ، سليم الزبيدي، علاءالدين الريس، رشيد البدري، بتول الخطيب[١٧١] .

---

(١٧٠) نفس المصدر ص٣٩

(١٧١) ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص٥١٤ .

اما الذين لجأوا الى الاقليم السوري فهم (العقيد نعمان ماهر الكنعاني، المقدم الركن محمود عزيز، احمد عجيل الياور)[١٧٢].

اهم مشكلة واجهت التجمع القومي، وكانت السبب في حدوث اختلافات بين اعضائه هو الموقف من مطالبة العراق بالكويت حيث اعتبرت بعض الاطراف مطالبة العراق بالكويت جزءاً من الوحدة العربية والتي يجب ان تؤيد، بينما وقف اتجاه اخر معارض تسنده حكومة الجمهورية العربية المتحدة. وعلى اثر قيام ثورة ٨/شباط/١٩٦٣ اغلق المكتب القومي بقرار من الجمهورية العربية المتحدة لانتفاء الحاجة منه.

٦- حركة القوميين العرب :-

نشأ تنظيم حركة القوميين العرب في بداية الخمسينات وكان المؤسسون من طلاب الجامعة الامريكية في بيروت وابرزهم الدكتور جورج حبش، وديع حداد، هاني الهندي، احمد الخطيب[١٧٣]. وقبل نشوء هذه الحركة كانت تستقطب طلاب الجامعة الذين يؤمنون (بالقومية العربية) جمعية سمت نفسها (العروة الوثقى) وكانت هذه الجمعية قد تألفت بالاساس على يد جماعة المعارضين من القوميين غير الاشتراكيين والمطالبين بمصالحة الغرب ومناصرة امريكا في سعيها لازاحة الاستعمار التقليدي القديم (الفرنسي والبريطاني) واشهر منظمي (الجمعية الوثقى) الدكتور قسطنطين زريق، فاضل الجمالي، اسماعيل الازهري[١٧٤].

دخل مؤسسو حركة القوميين العرب (العروة الوثقى) واستطاعوا السيطرة على لجنتها الادارية ونشرتها ثم بدوأ يشكلون تنظيمات جديدة باسم (شباب الثأر) ثم

---

(١٧٢) المكتب الثقافي القومي، الثورة العربية، جريدة الحزب الداخلية ع/٨ السنة ١٩٧٦، ص٦١

(١٧٣) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، دار الطليعة، بيروت ت٢/٧٤ ص٤٢

(١٧٤) مصادر خاصة

تطـور الاسم فصـار (الشبـاب القـومي العـربي) حيث زاد عدد الاعضاء العرب على الفلسطينيين في الحركة[١٧٥].

وقـد انبثقت من شبـاب الثأر هيئة سمـت نفسها (هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل) اصـدرت نشـرة سنـة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ هي اولى نشرات المقاومة الفلسطينية في لبنان تحت اسم (الثأر) وكانت شعارها (الوحدة، التحرير، الثأر)، وهكذا نجد ان الحركة تتصـور حينـذاك ان اهـداف المعـركـة العربية، يحتم عدم تطوير التناحر الاجتماعي داخل اطار الامة العربية وتأجيل اي صدام مع القوى البرجوازية بمختلف مراتبها[١٧٦].

لقـد اخفقت هذه الحـركـة في تقييم طبيعـة الثورة العربية وحقيقتها واهدافها وفي تبيان المهمة المزدوجة للثورة العربية باعتبارها ثورة اشتراكية وقومية في آن واحد.

ان البحث عن نشـوء حركـة القـوميين العـرب في العـراق لا بد ان ينطلق من ابناء العـائـلات البـرجـوازيـة والاقطـاعية الذين انهوا دراستهم في الجامعة الامريكية في بيروت في اوائل الخمسينات، وقد اتاحت لهم فترة تواجدهم في بيروت ان يلتقوا مع العـديـد من العنـاصر القيادية المؤسسة لحركة القوميين العـرب. لم يحرر نشوء حركة القـوميين العـرب قادتهـا من النمـط والتـركيب البرجوازي المكون لاغلبيتها الساحقة وحتى العنـاصـر العمـاليـة والفلاحية التي ارتبطت لم يكن يدفعها غير الشعور القومي العام في ممارسة العمل السياسي، وعند عودة الخريجين من الجامعة الامريكية الى بغداد نشطوا في انشاء الحركة في العراق وكانت مفاهيمهم لا تتعدى حدود الحماس العـاطفي والـذي انعكس على شعـارهم (وحـدة، تحرر، ثأر ـ بالقوة بالحديد بالنار) وكـانت العقليـة البـرجـوازيـة ذات الطـابـع اليميني تسيطر على قيادتها وهذا ما يفسر تصادمها مع حزب البعث العربي الاشتراكي ورفع شعار معاد له[١٧٧].

---

(١٧٥) مصادر خاصة

(١٧٦) مصادر خاصة

(١٧٧) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص٥٤ـ٥٦

وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بقليل ارسلت القيادة القومية (للحركة) هاني الهندي[١٧٨] احد قادتها الكفوئيين ومن ذوي الخبرة الى العراق ليساعد القيادة المحلية على رسم خطة جديدة للعمل في الاقليم وكان وجود هاني الهندي افادة في دفع القوميين العرب الى الامام ، فمن ناحية وافق الهندي على توجيه القيادة المحلية باعطاء القوميين العرب اسما محددا . وهكذا اطلق اسم (حركة القوميين العرب) لاول مرة على القوميين العرب الذين كثيرا ما اعتبروا خطأً من اتباع (حزب الاستقلال) في العراق، وكانت هذه الخطوة العملية الاولى التي ساعدت (الحركة الناشئة) على اثبات وجودها كحزب سياسي .[١٧٩]

وقد قام الهندي بالتخطيط من اجل تنفيذ توصية القيادة المحلية الداعية الى السماح لها بالعمل في صفوف الجيش[١٨٠] .

شنت الحركة حملة عنيفة على الاعمال الدموية التي نفذها الشيوعيون في العراق، كما هاجموا موقف الشيوعيين من القضية الفلسطينية[١٨١] .

اما برنامج الحركة خلال حكم عبدالكريم قاسم فهي :-

١- التركيز على قضية الوحدة العربية .

٢- الصراع ضد الشيوعيين المحليين والقوى الرجعية في الوطن العربي .

٣- التأكيد على سياسة الحياد الايجابي .

اشترك عدد من اعضاء حركة القوميين العرب في التجمع القومي في القاهرة وفي عام ١٩٦١ حدث تصدع وانشقاق في هذا التجمع نتيجة مطالبة عبدالكريم قاسم بضم الكويت في حزيران من نفس العام ، وقررت الحركة الخروج من التجمع والعمل بشكل انفرادي[١٨٢] .

---

(١٧٨) من مواليد بغداد ١٩٢٧ ومن اصل سوري كان ابوه مقدما في صفوف الجيش العراقي ، باسل الكبيسي ، مصدر سابق، ص٧٨

(١٧٩) باسل الكبيسي ، حركة القوميين العرب ، مصدر سابق ، ص٧٩

(١٨٠) المصدر السابق، ص٨١

(١٨١) نشرة حركة القوميين العرب بعنوان (لنتحد جميعاً لتحطيم الخطر الشيوعي) ص٢٥

(١٨٢) بيان حركة القوميين العرب في تموز ١٩٦١

وقـد قاومت حكـومة عبد الكريم قاسم حركة القوميين العرب ففي ١٩٦٠/٩/٢٣ تم القـاء القبض في مدينـة السـلام على كل من (صـلاح عبـدالهادي ونعمان ثابت) وبحيازتهم منشور صادر من حركة القوميين العرب، وبتاريخ ١٩٦٠/٩/١٨ ايضا تم العثور في الكاظمية على رونيو وقطع سلاح ومسودات مناشير حزبية تعود الى الحركة[١٨٣].

وفي ١٤ تمـوز ١٩٦٤ حلت الحـركـة نفسهـاواندمجت مع الاحزاب والمنظمات والعنـاصـر النـاصـريـة في تنظيم سيـاسي واحد اطلق عليه اسم (الاتحاد الاشتراكي العـربي في العـراق) وهو امتداد لتـنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي المصري. ويبدو ان التقارب والتركيب الاجتماعي الطبقي بين الاثنين هو الذي سهل عملية الدمج.

وممـا تقـدم يتبين لنـا ان ثورة ١٤ تمـوز ١٩٥٨ ، كانت قد اقتـرنت بتغيرات على مستـوى القـوى السيـاسيـة وقـد حكمت هذه التغيـرات التي طرأت على المستـوى الاقتصـادي والاجتمـاعي، ولكن مجمـل هذه التغيـرات سيترك بصماته على الواقع الفكري بعدما كان محفزا لقيام نوع من الصراع الايدولوجي.

---

(١٨٣) مديرية شرطة بغداد، قم الاضبارة ١٩١٦٦.

القسم الثاني

الصراع الأيديولوجي

المقدمة :-

يعرف الدكتور الياس فرح الايدولوجيا بانها (منظومة من الافكار تهدف الى غاية عملية فهي مجموعة من الافكار عن العالم وعن الحياة وعن المجتمع تصلح قاعدة لعمل جماعي لذلك فهي بعيدة عن خصائص التفكير الشخصي وعن مطاطيته ومرونته لانها اقرب لان تكون برنامج عمل)، ويضيف الدكتور الياس فرح (لم تعد الايديولوجية افكارا مسبقة تشكل عالما من التصورات المغلقة، بل اصبحت صيغة جدلية لوحدة الفكر والممارسة وثمرة للمعاناة النضالية، الفكرية والعملية)[١].

فاذا كانت الايدولوجيا تفيد معنى الافكار التي ترتبط بالممارسة فان التحولات التي تمت على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كانت تمثل نموذجا للممارسة التي اقتضتها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فكان من الطبيعي جدا ان يقترن بهذه التحولات الايدولوجية.

وبما ان الممارسة التي اقترنت بهذه التحولات ، كانت ممارسة نضالية فكان من الطبيعي جدا ان تقترن هذه التحولات الايديولوجية بشكل من اشكال الصراع على اعتبار انه يمثل وجها من اوجه النضال.

وهكذا فاننا في هذا القسم سنجد انفسنا امام واجب التعرف على الصراع الايدولوجي الذي طرحته التحولات على المستوى السياسي سواء على الصعيد الداخلي او الصعيد القومي او العالمي. بالاضافة الى الصراع الايدولوجي الذي طرحته التحولات على المستوى الاقتصادي.

وفي متابعتنا لهذا الصراع على هذه المستويات المختلفة سنلتزم بحقيقة مؤداها: الترابط العضوي بين هذا الصراع وهذه المستويات على اعتبار ان الايدولوجية كما يؤكد د. الياس فرح هي شكل من اشكال التعبير عن واقع تعبر عنه هذه المستويات الانفة الذكر.

---

(١) د. الياس فرح، تطور الايديولوجية العربية الثورية، الفكر القومي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، الطبعة السابعة ١٩٧٨، ص١١

الفصل الأول
الصراع الذي طرحته التحولات على المستوى السياسي

ان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بقدر ما كانت تمثل ثورة كان من الطبيعي ان يكون الاستيلاء على السلطة واحدا من اهدافها الاساسية ، وبقدر ما كان الاستيلاء على السلطة يعني انتقالها من يد قوة اجتماعية معينة الى قوة اجتماعية اخرى فان الانتقال لم يتم دون ان يجري تغير على السلطة نفسها لتتناسب واهداف القوة الاجتماعية التي انتقلت اليها.[٢] .

وهكذا فان الثورة كانت قد طرحت العديد من القضايا المتعلقة بالسلطة لاسيما فيما يتعلق بمصدرها وبالموقف منها ومن نظام الحكم الذي يجسدها وهي في موضع العمل الفعلي هذا بالاضافة الى الامور الاخرى التي لها علاقة كبيرة بها كالقضية الكردية والوحدة العربية والمسألة الفلسطينية وعلى الصعيد العالمي .

---

(٢) د. عبدالرضا الطعان، مفهوم الثورة مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الاولى ١٩٨٠، ص١٠٠ .

المبحث الأول

الصراع الأيديولوجي إزاء القضايا الداخلية

مصدر السلطة :-

السلطة ظاهرة اجتماعية تطورت بفعل تطور المجتمع السياسي ، كما ان شرعيتها مرت بهذا التطور فمن الشرعية الثيوقراطية الى الشرعية الديمقراطية[٣].

ان الشرعية الديمقراطية تقوم على اساس ان الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة، وان سلطة الحكام لا تكون شرعية الا اذا خولت لهم من قبل المحكومين.[٤]

اجمعت القوى السياسية في العراق على ان الشعب مصدر السلطة ومن حقه ممارسة هذه السلطة بالوسائل الديمقراطية الذي يمكنه من خلالها ان يعبر عن ارادته، لكن ماهو مفهوم الشعب حول هذه المسألة، اختلفت الاحزاب السياسية في تحديد مفهوم الشعب.

حدد حزب البغث العربي الاشتراكي مفهوم الشعب بانه لا ينصرف الى معنى مجموع السكان بحيث يكون مطلقا وغير دقيق، لان هناك فئات وشرائح اجتماعية معادية لاهداف الامة ورسالتها، يجب ان تحرم من حق ممارسة السلطة ومراقبتها، فالسلطة التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي، لم تأت لمصلحة جميع

(٣) للمزيد من التفاصيل حول السلطة وشرعيتها يمكن الرجوع الى : ١) طعيمة الجرف النظريات والنظم السياسية والقانون الدستوري، مطبعة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٦٢، ص٨٤ ومابعدها.
٢) د. منذر الشاوي القانون الدستوري، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٦٧، ص٦٦
٣) د. كمال غالي، مبادىء القانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة جامعة دمشق، ط٢. ١٩٦١، ص٥٩

(٤) د. كمال غالي، مبادىء القانون الدستوري، مصدر سابق، ص٦٢ كذلك انظر: د. اسكندر غطاس، اسس التنظيم في الدول الاشتراكية، دار الهنا للطباعة، القاهرة ١٩٧٢، ص١٦

طبقات الامة وانما لمصلحة الطبقات التي ترتبط عمليا بالثورة التي تعبر عن ارادتها وتمثل مصالحها .[٥] الطبقات التي تمثل مفهوم الشعب صاحب السيادة والتي تمثل العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين (عسكريين ومدنيين) والبرجوازية الصغيرة من (مهنيين واصحاب حرف صغيرة) .[٦]

اما الحزب الشيوعي العراقي فان فلسفته الديمقراطية التي استمدها من الفلسفة الماركسية التي ترى ان اساس السلطة السياسية هو ملكية طبقة معينة لوسائل الانتاج، وهذه الملكية هي التي تمكن اصحابها من استغلال الطبقة التي لا تملك الا قدرتها على العمل، ولهذا فلا غنى للوصول الى الديمقراطية الحقيقية عن هدم اسس الاضطهاد و(استغلال الانسان للانسان) بالغاء التملك الفردي لوسائل الانتاج واقامة النظام الاشتراكي ، وللوصول الى ذلك لابد من كسر مقاومة البرجوازية ، الطبقة المستغلة ، باخراجها من مفهوم الشعب صاحب السيادة، فهي لا يمكن اعتبارها جزءا منه، لانها عنصر طفيلي يجب استئصاله والغاء استغلاله، ولذا فلابد من اقامة دكتاتورية البروليتاريا لاقامة ديمقراطية حقيقية .[٧]

ونظر الحزب الوطني الديمقراطي الى الشعب من زاوية اخرى فهو يرى ان

---

(٥) نضال البعث . ج٣، تقرير اللجنة السياسية حول «علاقة الحزب بالحكم الذي اقره المؤتمر القومي السادس في ت١/١٩٦٣، ص٢١٧ . كذلك انظر: حسن عزبه العبيدي، المركز الدستوري لحزب البعث العربي الاشتراكي، دراسة قانونية في قيادة الحزب للدولة والمجتمع، رسالة غير منشورة مقدمة الى كلية القانون والسياسة/ قسم القانون لنيل درجة الماجستير ١٩٨٠ ، ص٧٧ .

(٦) نضال البعث، ج٤، ص١٦٢، كذلك نضال البعث، ج٥، دار الطليعة بيروت، ط٣/١٩٧٦، ص١٣٢

(٧) كارل ماركس وفريديك انجلز، البيان الشيوعي، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق الطبعة الرابعة ١٩٧٢، ص٤٠ . كذلك، لينين، الدولة والثورة، دار التقدم/ موسكو، ٢٧، ص١٠٩، كذلك، لينين، حول اشراك الجماهير في ادارة الدولة، دار التقدم/ موسكو، ترجمة الياس شاهين، ١٩٧٣، ص١٢٧ . كذلك: النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي، مطبعة الشعب، بغداد، ص٤، وأنظر: د. عبد الرضا الطعان، مفهوم الثورة، مصدر سابق، ص١٤٥

المجتمع العراقي قبل الثورة كان مقسماً الى فئتين وليس الى طبقات حيث ان الطبـ
لم تتبلور بعد ولم يصبح لها نفس مقومات الطبقة في اوربا، فئة تضم الحكام وبعض المستفيدين، والفئة الاخرى تضم عامة الشعب. ويخلص الحزب الوطني الديمقراطي الى تبيان ان الثورة ثورة كل الشعب وهي ليست (ثورة برجوازية اوتوقراطية) بل هي ثورة وطنية شعبية، هذا جانب، اما الجانب الاخر فهو ان المساواة

هي احد اسس الديمقراطية لذا توجب منحها لكافة الناس بغض النظر عن اصولهم الاجتماعية.[8] وهذا المفهوم ينسجم مع الفكر الليبرالي لتحديد مفهوم الشعب الذي يرى ان «الشعب سيمثل وحدة جماعية قائمة على اساس من الادراك الواعي وتجد مادتها في اعضاء مرتبطين فيما بينهم بمقتضى التعايش الفعلي في حدود الدولة الواحدة. وعلى هذا الاساس فان السلطة تتحدد شرعيتها من خلال مشاركة كل الشعب فيها.[9]

ولم يتطرق حزب الاستقلال الى تحديد مفهوم الشعب، بل انه اعتبر من الواجب ضمان حقوق الشعب في ممارسة سيادته عن طريق اصلاح القوانين التي لا تفي بالغرض[10].

---

(٨) الحزب الوطني الديمقراطي، الديمقراطية السياسية والاجتماعية منشورات مكتبة الاهالي، مطبعة الجامعة/ بغداد، ص٣٧

(٩) د. عبد الرضا الطعان، مفهوم الثورة، مصدر سابق، ص١٢٠

(١٠) حزب الاستقلال، النظامان الاساسي والداخلي، المادة (٤) الفقرة (١)

اما الحزب الديمقراطي الكردستاني فانه حصّر اهتمامه بالمسألة الكردية (القومية) دون ان يعطي للجانب الوطني اهتماماً اكثر، فقد جاء في المادة الثانية ـ الفقرة (أ) ـ (ان حزبنا حزب ديمقراطي طليعي يمثل مصالح العمال والفلاحين والكسبة والحرفيين والمثقفين في كردستان العراق)، وقد تطلع الى مفهوم الشعب بشكل عام حيث بين ان الديمقراطية يجب ان تعطي الى الشعب وتحرم اعداءه منها، ويكاد ان يكون هذا المفهوم غامضا، اذ لم يبين من هم اعداء الشعب الذين تحجب عنهم الديمقراطية، هذا مالم يتطرق اليه الحزب بشكل محدد، في الوقت الذي اباح فيه حق ممارسة الديمقراطية لكل من يبلغ الثامنة عشر من العمر ذكورا واناثا[١١].

موقف القوى السياسية من السلطة :ـ

أشرنا قبل قليل الى موقف الاحزاب السياسية من مصدر السلطة، والان نطرح السؤال التالي: هل ان السلطة السياسية التي نجمت عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تمثل الشعب ؟ وما هو موقف القوى السياسية منها ؟

كان جل اهتمام جبهة الاتحاد الوطني التي تألفت قبل الثورة هو المطالبة بقدر من الديمقراطية واصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الحرية للمواطنين ولم تتعرض الى مسألة تركيب السلطة او غير ذلك[١٢].

اما حركة الضباط الاحرار فانهم اتفقوا على اسقاط النظام الملكي واقامة النظام الجمهوري وان تصبح الهيأة العليا للضباط الاحرار (مجلس قيادة ثورة) لحماية النظام الجديد واقامة حكومة مدنية تضم الوطنيين تتحمل اعباء البلاد[١٣].

الا ان ما حصل بعد الثورة هو انفراد عبدالكريم قاسم بالسلطة وخاصة بعد

---

(١١) خه بات، ع١٤٧ في ١٧/ك٢/ ١٩٦٠

(١٢) مقابلة شخصية مع الاستاذ محمد صديق شنشل بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٨١

(١٣) محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق، مصدر سابق ص . كذلك انظر د. سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية في العراق، ثورة ١٤ تموز، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٨٠.

منتصف عام ١٩٥٩ وابعد القوى السياسية عن المشاركة فيها واصبح الحاكم المطلق، فقد جمع بيده سلطات واسعة فهو رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ، كما ان مجلس السيادة لم يكن له اي دور ما عدا المصادقة على قرارات مجلس الوزراء ولم يشكل مجلس قيادة الثورة الذي اتفقوا عليه قبل الثورة، كما لم تشارك الاحزاب السياسية في السلطة، فراح رئيس الوزراء يمارس شكلا من اشكال الوصاية على الشعب على اعتبار انه قاصر بسبب مسكنته، فقد صرح في خطاب له بتاريخ ٢ /اذار/ ١٩٥٩ (ماذا يريدون منا؟ ايريدون ان نترك هذا الشعب المسكين البائس ونحن مسؤولون امام الله وامام التاريخ ان نأخذ بيده، هذا الشعب المسكين ونصل به الى ما نروم من منعة وقوة وسعادة)[١٤]

ان التناقض مابين تمسك الاحزاب بحكم الشعب وضرورة تحقيق الديمقراطية والطبيعة الدكتاتورية للسلطة هو الذي ادى الى الصراع مابين بعض القوى السياسية والسلطة، وهذا الصراع اتخذ اشكالاً متباينة، فبين بعضها كان الصراع مسلحاً وبين البعض الاخر، اتخذ شكل المعارضة داخل النظام.

فحزب البعث العربي الاشتراكي اراد ان تكون السلطة قومية راسخة الدعائم متينة البنيان اساسها الوحدة القومية ومصدرها الشعب العربي وبرنامجها اهدافه، تعبر عن طموحاته وتسعى لتلبية حاجاته اي ان تكون ذات مضمون وحدوي ديمقراطي اشتراكي بجعلها سلطة قومية تستقطب الشعب العربي وتوجه كفاحه ضد التجزئة والاضطهاد والاستغلال[١٥] وعليه فان السلطة التي مسكت زمام الامور بعد الثورة هي سلطة غير شرعية لانها غير معبرة عن ارادة الشعب العربي[١٦].

أما الحزب الشيوعي العراقي فقد رأى ان السلطة التي نجمت عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ هي سلطة برجوازية وطنية، وهذا الرأي استمد من الستراتيج الذي صاغة فهد لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية في الكونغراس الاول للحزب عام

---

(١٤) اتحاد الشعب، ع ١٤٧ في ١٨/٧/١٩٥٩.
(١٥) نضال البعث، ج ٤، ص ١٧٤.
(١٦) نضال البعث، ج ٧، ص ٨٤.

١٩٤٤ والـذي يكـون هدفـه فقـط (اقـامـة حكم جمهوري ديمقراطي) . اما الميثاق الـوطني لعـام ١٩٥٢ فانـه لم يتطـرق الى تركيب السلطـة ودور الطبقة العاملة، وهذا الوضـع مـع عدم الـوضـوح هو الـذي القى بظله على تركيب , , السلطـة، ، وعلى تطـورهـا ، واعتبـر الحـزب الشيـوعي العـراقي ان اي عمل يستهدف اسقاط السلطة القـائمـة لايمكن ان يكـون الا مؤامـرة استعمارية يقف الحزب وراء الحكومة الوطنية للرد عليهـا بحـزم [١٧] . واعتبـر حكم عبد الكريـم قاسم حكما وطنيا معاديا للاستعمار لذا أيـده ، لكن بعـد ان اخـذ نظام الحكم يسير نحو الديكتاتورية الفردية فان الحزب اصبحت علاقته مع النظام مبنية على اساس التضامن والكفاح .

امـا الحـزب الـديمقـراطي الكـردستـاني فان مواقفه كانت متباينة بسبب انجذاب بعض اعضـائه الى الحـزب الشيوعيالعراقي والبعض الآخرالى اليمين ولذلك عجز هذا الحزب في تلك المرحلة عن الصيرورة الى قوة وطنية يمكن من خلالها ان تحدد موقفها من النظام القائم آنذاك، الا انه بالرغم من التأييد لحكم قاسم من قبل الحزب في بداية الثورة فان حالة من الصراع قد بدأت فيـه نتيجة لاسباب متعـددة .

وقـد كان هنـاك انسجـام نسبي بين الحـزب الوطني الديمقراطي والحزب الوطني التقـدمي من جهـة وبين نظـام الخكم من جهة اخرى لانسجام مصالحهما الاقتصادية مع النظام، ووجدوا في النظام خير من يعبر عن مفاهيمهم السياسية ، لذا حصل حكم عبد الكريم قاسم على تأييد الحزبيين من خلال اقرارهم مشروعية السلطة .

امـا الحـزب الاسـلامي وحـزب التحـريـر فقـد كانت لهمـا مواقف متبـاينة ، ففي الـوقت الـذي كانـوا يشعـرون فيـه بقـوة الحركة الثورية فانهم يقفون الى جانب نظام الحكم، اما في الاوقات التي تتسم بفتور الحركة الثورية فانهم يقفون ضد النظام

وقد عجز القوميون العرب وجماعة الرابطة القومية والحزب العربي الاشتراكي عن الصيرورة الى قوى هامة يمكنها ان تؤثر تأثيراً فعالا فـي الاوضاع القائمة وهذا ماجعل مواقفهم من الحكم مواقف لايمكن ان تتمخض عن عمـل موضـوعي بالـرغم من

---

(١٧) اتحاد الشعب، ع في ١٩٥٩/٨/٢ . وكذلك د. سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية في العراق، ثورة تموز ١٩٥٨ ، دار ابن خلدون، ط ١ / ١٩٨٠ ص٢٤٥ .

انهم كذلـك قد رفعـوا شعـار اسقاط الحكم . وهذا ناتج بسبب عدم تمثيلهما مصالح طبقة اجتماعية معينة وانعدام الوحدة الفكرية والسياسة التي تجمع اعضائهما .

موقف الحزب الشيوعي العراقي

اتسم موقف الحزب الشيوعي العراقي حيال المسألة الكردية بعدم الوضوح والتغير من فترة الى اخرى ويمكن تحديد ثلاث مواقف للحزب الشيوعي العراقي :

١ ـ الموقف الاول: وهو الموقف الذي حصل نتيجة انضمام قسم من الحزب الشيوعي في (كردستان ـ شورش) الى الحزب الشيوعي العراقي وانضمام القسم الاخر الى ـ البارتي ـ وفي هذا الموقف تنكر الحزب الشيوعي العراقي لوجود قومية كردية متميزة. وبالرغم من صدور ميثاق ـ باسم ـ عام ١٩٥٢ الذي انتقد فيه موقف الحزب من القومية الكردية واعتبره موقف انتهازي [١٨]، الا ان موقفهم ظل متذبذبا خاضعا لاعتبارات متعددة من القومية الكردية. [١٩]

اما بشأن تشكيل حزب كردستاني فقد وقف الشيوعيون ضد هذه الفكرة باعتبار ان الحزب الشيوعي العراقي هو قائد نضال الشعب العراقي عربا واكرادا اولا، وموقف الشيوعيين بشكل عام من القومية واعتبار كل الاحزاب التي تقوم على اساس قومي هي احزاب برجوازية لايمكن لها ان تخدم قضية الجماهير ثانيا، ومن هذا المنطلق حارب الشيوعيون وجود المنظمات الديمقراطية الكردستانية الخاصة بالطلبة والنساء فترة طويلة وعلى الاساس نفسه.[٢٠]

٢ ـ الموقف الثاني اتسم بالغموض وعدم الوضوح وهو الموقف يمكن ان نلاحظه في كتابات فهد والذي دعا فيه الى ايجاد مساواة في الحقوق (للاقلية القومية الكردية) مع مراعاة حقوق الجماعات القومية للاقليات كالتركمان والارمن واليزيدية. [٢١]

في عام ١٩٤٥ اشار فهد الى مواقف الحكومة وعدم تلبيتها لشكاوى الشعب الكردي وطلبة الاصلاح، واشار ايضا الى سوء الحالة الاقتصادية التي يعيشها

---

(١٨) د. حافظ علوان، الجبهة الوطنية والتقدمية لعام ١٩٧٣ في العراق، اطروحة دكتوراه دولة مقدمة الى جامعة مونبليه بفرنسا عام ١٩٧٩، غير منشورة، ص٢٦٧.

(١٩) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية، ص١٥٥.

(٢٠) جلال الطلباني، مصدر سابق، ص١٥٥.

(٢١) قضيتنا الوطنية، فهد، مطبعة النجوم، بغداد ١٩٥٩، ص١٥.

وكذلك حبس الحقوق الدستورية عنه كما تحبسها عن العرب ايضا كما استنكر ارسال الجيش والشرطة من قبل الحكومة الى المناطق الشمالية وقيامها بالاعمال ضد الاكراد وطالب بتمتع الاكراد بالحريات الدستورية الديمقراطية وبحرياتهم الشخصية وحرمة قراهم وبيوتهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي[٢٢]، ومن هنا فان القضية كما يراها فهد قضية مساواة سياسية لاغير.

٣ ـ الموقف الثالث : والذي بدأ من عام ١٩٥٤ حيث تقرر الاعتراف بوجود قومية كردية واشار التقرير السياسي للحزب الشيوعي العراقي (ان حزبنا الشيوعي ثقف الجماهير العربية بروح الاعتراف بحق القومية الكردية في تقرير مصيرها)[٢٣]، الا ان الشيوعيين في هذا التقرير ذهبوا الى ابعد من ذلك (الى حد حقها في الانفصال وتكوين كيان سياسي خاص)[٢٤].

وفي عام ١٩٥٦ اصدر الحزب الشيوعي العراقي بيانا اكد فيه ان المرحلة هي مرحلة العمل من اجل التخلص من الاستعمار والتحرر. واشار البيان (ليس ثمة طريق في الظرف الراهن سوى الكفاح المشترك مع الحركة التحررية العربية في العراق ضد الاستعمار واحلافه . . طريق الكفاح المشترك مع الجماهير العربية الصاعدة في سبيل التحرر الوطني والقومي لجماهير الشعب العراقي في سبيل الوحدة العربية وتامين الاستقلال الذاتي لكردستان العراق وفق اتحاد اختياري كفاحي اخوي يفتح امام الشعب الكردي طريق التحرر الشامل والوحدة القومية للامة الكردية باسرها). واضاف (ان الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكردي الى التحرر والوحدة القومية وادراك حقيقة ان الاستعمار هو العائق امام بلوغ العرب والاكراد لامانيهما القومية، هو الاساس الصخري الذي تقوم عليه وتتطور الاخوة العربية الكردية في كفاح مشترك ضد الاستعمار) الا ان الحزب الشيوعي العراقي يرى ان وحدة النضال هذه للشعب العراقي (بعربه واكراده) لم تكن

---

(٢٢) من مذكرة لفهد سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي، بغداد في ١٩٤٥/١١/٢١ .

(٢٣) التقرير السياسي للحزب الشيوعي العراقي في مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية للبلدان الواقعة في دائرة نفوذ الاستعمار البريطاني المنعقد بلندن في (٢١-٢٣) نيسان ١٩٥٤ .

(٢٤) المصدر السابق.

الا تدبير اختياري تقتضيه مصلحة الشعب الكردي نفسه وانه ليس الحل النهائي للمسألة القومية الكردية وانما الحل النهائي يكمن في (تكوين دولة مستقلة لكردستان كلها).[٢٥]

٤ـ الموقف المتمثل منذ بداية ثورة ١٤ تموز ١٨٩٥٨ حتى نهاية حكم قاسم في شباط ١٩٦٣.

في هذه الفترة يبين الحزب الشيوعي العراقي موقفه من المسألة الكردية بانه يستند الى المبادئ الماركسية ـ اللينينية (حق الامم في تقرير مصيرها)، وفي تقرير اعده جمال الحيدري في اواخر عام ١٩٦١ بعنوان (الشيوعيون طليعة النضال لحل قضية كردستان ونوال الشعب الكردي حقه في تقرير المصير والحرية والوحدة القومية). بين ان سياسة الحزب الشيوعي العراقي ازاء المسألة الكردية تأثرت بمايلي:

١ـ انها لم ترسم (بمعزل عن الحياة وعن النضال المرير الذي خاضه ولايزال يخوضه شعبنا العراقي وحزبنا ضد الاستعمار والاقطاعية وعلى الجبهتين الفكرية والسياسية ضد مختلف القوى والميول الرجعية والبرجوازية والانتهازية الشوفينية والانعزالية القومية).[٢٦]

٢ـ كما تاثرت سياسة الحزب بهذا القدر اوذاك (بالضرورات الستراتيجية والتكنيكية للطبقة العاملة، وتطورت مع تطور النضال العام والوضع السياسي في العراق في مختلف الفترات، بيد ان الامر الرئيسي في هذا، وهو الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه، لم يتبدل).[٢٧]

وازاء ذلك، ذهب التقرير الى تلخيص موقف الحزب بما يلي:

١ـ ان العراق بحدوده الجغرافية هذه يضم كردستان وهو بذلك يضم قوميتين.

٢ـ ان الشعب الكردي في العراق هو جزء لايتجزأ من الامة الكردية.

٣ـ ان الاستعمار هو الذي فرق (كردستان) وهو الذي حال دون نشوء قومية في كردستان.

---

(٢٥) القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، المكتب الثقافي القومي، موقف الحزب الشيوعي العراقي لحل المسألة الكردية.

(٢٦) المصدر السابق.

(٢٧) نفس المصدر.

٤ـ ينبغي فضح ومحاربة سياسة الاضطهاد والتمييز تجاه الكرد بجرأة وحزم .

٥ـ على عاتق القوى الوطنية والقومية في كردستان تقع مسؤولية العمل الدائب والصحيح في خدمة حقوق ومستقبل الجماهير الكردية وبعث تاريخها وامجادها وتراثها القومي .

٦ـ ينبغي تثقيف الجماهير العربية في العراق بروح (الأممية) وحمل (البرجوازية الوطنية) العربية في العراق على العمل الذي يتجاوب مع مطامح الشعب الكردي وحقوقه .

٧ـ الطريق الوحيد في الظرف الراهن هو الكفاح المشترك مع الجماهير العربية في العراق .

٨ـ العمل على ضمان الاستقلال الذاتي لكردستان العراق وفق اتحاد اختياري يفتح امام الشعب الكردي طريق التحرر الكامل الشامل والوحدة القومية للامة العربية الكردية باسرها .

٩ـ الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير وطموح الشعبين الى التحرر والوحدة القومية .(٢٨)

وفي آذار عام ١٩٦٢ اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تقريرا بعنوان «سياستنا وطريقنا لحل المسألة الكردية في العراق حلا ديمقراطيا عادلا» استند هذا التقرير ايضا الى المبدا الماركسي (حرية تقرير المصير السياسي، اي الاستقلال كدولة، اي انشاء دولة قومية) وطرح النقاط التالية لحل المسألة الكردية :(٢٩)

١ـ ان القضية الكردية هي قضية ديمقراطية عادلة، (لانها قضية امة مزقت اوصالها وحرمت من حقوقها رغما عنها وخلافا لارادتها، امة لها الحق في ان تقرر وحدها، شأنها شأن سائر الامم، كيف ينبغي لها ان تعيش وعلى اي صورة سيكون كيانها السياسي وعلاقتها بالبلدان والشعوب المجاورة لكردستان) .

٢ـ ان الحركة التحررية للشعوب المستيقظة تجري في الكثير من البلدان تحت راية القومية و(الماركسيون اللينيون) يميزون بين قومية الامم الظالمة وقومية الامم المظلومة ذات مضمون ديمقراطي عام ينافي الظلم فيؤيده الشيوعيون باعتبار

---

(٢٨) المصدر السابق .

(٢٩) تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي «سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلا ديمقراطيا عادلا» بغداد/اذار/١٩٦٢ .

ان التاريخ يبرره (لمرحلة معينة) وهذا المضمون يتجلى في نزوع الشعوب المظلومة الى التحرر من الظلم الاستعماري، الى الاستقلال الوطني والانبعاث القومي.
كذلك يرى الحزب الشيوعي العراقي ان الحركة التحررية الكردية تجري في طرازين من البلدان، بعضها تابع للاستعمار (كتركيا وايران)، والبعض الاخر مستقل ولكنه ما يزال في بدء الطريق ويواجه اخطاراً استعمارية جدية، ويعاني من مخلفات النفوذ الاستعماري، كما هو الحال في العراق وبالنسبة للاقلية الكردية في سوريا.[٣٠]

٣ـ في غمار الكفاح المشترك، وانتفاضات الشعب والمعارك الطبقية للعمال والفلاحين، تعززت الاخوة العربية الكردية واصبحت حجر الزاوية في النضال من اجل التحرر والنضال لصيانة مكاسب الثورة واستقلال الجمهورية.

٤ـ وحفاظا على استقلال الجمهورية يرى الحزب الشيوعي العراقي وجوب حل المسألة القومية الكردية حلا ديمقراطيا عادلا، وفي الظرف الراهن لايمكن ان يكون سوى تحويل الاتحاد العربي الكردي الى اتحاد ديمقراطي وذلك باقامة حكم ذاتي في كردستان العراق).[٣١]

وقبل بدء الاحداث في شمال العراق اصدر الحزب الشيوعي العراقي بيانا في ٢٢/آب/١٩٦١ بين فيه موقفه من التحركات العسكرية في شمال العراق وموقف القوى الديمقراطية.[٣٢]

واستنادا الى هذه المبادىء بدأ الشيوعيون مرحلة تعاون مع المتمردين في شمال العراق، ففي ١٤/ايلول/١٩٦٢ حاول الحزب الشيوعي العراقي تاليف جبهة وطنية مع المتمردين الاكراد ضد نظام قاسم مما كان سببا لبداية فتور العلاقات بين الاثنين، كما وجد رجال الامن في احد بيوت البصرة العائدة لمسؤول الحزب الشيوعي هناك رسائل تثبت تعاون الشيوعيين مع المتمردين.[٣٣] وقد ادان الحزب الشيوعي العراقي ايضا قصف الطائرات العراقية للمناطق الشمالية ونظم حركة جماهيرية للمطالبة بالحل السلمي للقضية الكردية.[٣٤]

---

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) للمزيد من التفاصيل حول الحكم الذاتي الذي تبناه الحزب الشيوعي العراقي، انظر: جلال الطالباني كردستان والحركة القومية الكردية، مصدر سابق، ص٣٣٦.

(٣٢) ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق، منشورات الطريق الجديد، بغداد، ص١١١-١١٢.

(٣٣) ادمون غريب، الحركة القومية الكردية، مصدر سابق، ص٥٨.

(٣٤) د. سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية في العراق، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، مصدر سابق، ص١٨٤.

ان موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من مسائل القوميات والاقليات المتعايشة مع الامة العربية كان وما يزال موقفا يتسم بالنظرة الانسانية والعصرية القائمة على التفهم الكامل للمصالح المشروعة لهذه القوميات والاقليات وعلى احترامها والسعي لان تأخذ دورها في حركة النضال الوطني والقومي وفي حركة التغيير الاجتماعي التقدمي لكن صادفت الحزب تيارات حاولت اعاقة هذا النهج المبدئي التي كان ابرزها:

١ـ التيار الذي ينطلق من مواقع عنصرية قائمة على الاستعلاء والغرور القومي والذي ينظر نظرة الحذر والشك وصولا للعداء ازاء مطامح القوميات والاقليات وكانت افرازات هذا التيار مؤذية وخطرة فحزب البعث العربي الاشتراكي ينتسب للوسط القومي وهذا الوسط مليء بالتيارات والالتصاقات الضارة. كما ان التحديات القومية احتلت مركز الصدارة[٣٥]

٢ـ التيار الذي ينطلق من احكام مسبقة متأثرة بسلوكية الاحزاب القومية ـ في اوربا خاصة ـ يستند على مقولة تجاوزتها المعطيات المعاصرة لحركة التحرر الوطني والقومي تلك المقولة التي تشير الى عجز الحزب القومي عن حل مسألة القوميات والاقليات [٣٦].

ان حزب البعث العربي الاشتراكي لم يتأثر بهذه التيارات بل كان حزبا قوميا من طراز جديد ولم يكن الثبات على انتهاج مثل هذا الموقف المبدئي معزولا عن مقومات عديدة في طليعتها:ـ

١ـ ان حزب البعث طليعة قومية عانت من تحديات قومية خطيرة كالتجزئة واقتطاع اجزاء من الوطن العربي وكذلك فهو طليعة لأمة مضطهدة عانت من تحديات قومية فلابد ان يقف من مسائل القوميات والاقليات الاخرى موقفا قائما على الانسانية.

٢ـ انه حزب قومي اشتراكي ربط موضوعيا بين الطموحات القومية والتطلعات الطبقية لكل الكادحين في الوطن العربي ولهذا لايمكن الا ان يقف من مسائل

---

(٣٥) الثورة العربية. جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي الداخلية، القيادة القومية، المكتب الثقافي القومي، العددان الخامس والسادس ٩٧٣ـ ١٩٧٤ صـ٣٧.

(٣٦) نفس المصدر.

القـوميـات والاقليـات الاخـرى موقفـا يشكـل امتداداً لمـوقفـه من التطلعات القومية والطموحات الطبقية للجماهير العربية .

٣ـ ان المـوقف الانسـاني من مسـائل القوميات والاقليات المتعايشة مع الامة العربية هو امتداد لموقف تاريخي إصيل وقفته الامة العربية عبر تاريخها الطويل مع الاقوام المتعايشة معها .

٤ـ ومع ان الموقف الانساني من المطـامـح القـوميـة المشروعة للقوميات والاقليات يستند على مقومات مبدئية وتاريخية ، فهويستند على ضرورات حياتية ، فحركة الثورة العـربيـة اذ تتصـدى لحـل العـديـد من المسـائل القومية والطبقية في الوطن العربي لايمكن لها ان تقف من مسائل القوميات والاقليات موقفا اضطهاديا . [٣٧]

ونتيجـة لهـذا الموقف الشمولي فان الحزب لم يقر وجود أقلية مضطهدة (وانما هناك شعب مضطهد) [٣٨]عانى من الاضطهاد الاستعماري بشكله السياسي والاجتماعي .

وأشـارت جريـدة الجمهـوريـة في ١/١٠/١٩٥٨ [٣٩] ، الى ان وجود الاكراد والعرب في هذه الربوع لم يكن امرا يستوجب الاثبات ، ذلك لأن وجودنا عربا وأكرادا في العـراق يعني ان هنـاك (وطنـا مشتـركـا بيننـا وقد عشنا في هذه الارض منذ مئات السنين وان التاريخ في سجله لم يذكر اي عمل عدائي ما بين العرب والاكراد في اي فترة من فترات التاريخ ، فقد كان الشعور واحدا وكانت الآلام واحدة) .

وفي اوائـل تمـوز ١٩٦٢ بينت صحيفـة الاشتراكي السرية الناطقة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي تقول « ان المطالب القومية الكردية بغض النظر عن اهمية تلك المطـالب وجـديتهـا هي جزء من مطـالب الشعب بمجمـوعـه في تحقيق أمانيه القومية وحرياته الديمقراطية » . وتضيف «ان الحركة الكردية الواعية التي بأمكانها ان تجسـد قضيـة الاكـراد، هي تلك الحـركـة التي ترتبـط حياتياً بقضية الشعب العربي وقضية الامة العربية وانتصارها ، دعما للقضية الكردية لاخطرا يهددها ، الحركة التي تعتبر أن جميع اعداء الشعب العربي ، هم أيضا اعداء الشعب الكردي»[٤٠] .

---

(٣٧) نفـس المصـدر.

(٣٨) ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ، صـ١٧٤

(٣٩) جريـدة الجمهـوريـة ، عدد ٦٤ ، في ١/١٠/١٩٥٨ . بنفس المعنى احمـد فوزي ، قاسم والاكـراد خناجر و جبال ، المطبعة الاولى ، ١٩٦٣ ، صـ٦٣ .

(٤٠) جريدة الثورة العربية ، العددان الخامس والسادس ، المجلد السادس ١٩٧٣ـ١٩٧٤ ، مصدر سابق صـ٤١ .

وفي نشرة للجبهة القومية أواخر ايلول ١٩٦١ ، يرى الحزب ان مسيرة قاسم السياسية هى السبب في احداث الشمال، واشارت النشرة الى ان الحزب الشيوعي العراقي حليف لقاسم في هذه السياسة ومدفوع بعداوته للحركة القومية وانتهازيته السياسية اذ عمد الى تشويه موقف الحركة القومية العربية عند الاقليات باثارته المخاوف والشكوك لدى هذه الأقليات من اي نصر تحرزه الحركة القومية.[٤١]

وأكدت الجبهة أن مهام النضال الاساسية لكل جماهير الشعب في العراق مقاومة مشاريع ونفوذ الاستعمار والاطاحة بحكم قاسم الديكتاتوري الفردي واقامة حكم ديمقراطي يستند الى ارادة الشعب وحريته والسير بالعراق في الاتجاه العربي المتحرر.[٤٢] ويرى الحزب ان مناقشة حوادث الشمال من حيث دوافعها وآثارها ومايمكن ان تنتهي اليه من نتائج يطلب اولا تقرير حقائق مبدئية يعتبر وعيها هو الضمان لمنطلق سليم في معالجة حوادث الشمال والقضية الكردية بوجه عام :

١- الحقيقة الاولى : ان معركة الشعب في العراق بكافة قطاعاته هي معركة انهاء حكم منحرف يتجسد انحرافه في عزل العراق (الدولة) عن المشاركة الجدية الفعالة في حركة التحرر العربي . . . ان انحراف الحكم لاتقع مسؤوليته فقط على قاسم بل يشاركه في ذلك الحزب الشيوعي والبارتي من اجل كسب حزبي غير مشروع[٤٣].

٢- الحقيقة الثانية : ان مطاليب القومية الكردية هي جزء من مطاليب الشعب بمجموعه في تحقيق امانيه القومية وحرياته الديمقراطية وتسخير الاقتصاد الوطني لمصلحة مجموع الشعب وتحقيق هذه المطاليب لايتم الا عن طريق انهاء الحكم القائم. لذا فان محاولة عزل الاكراد عن مجموع الحركة الشعبية المناوئة للحكم القائم يمثل نهجا عنصريا أنفصاليا في العمل السياسي وتخريبا بالغ الضرر للحركة الشعبية.

٣- الحقيقة الثالثة : ان تحقيق مطاليب الشعب العراقي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى استيعاب الحركات القومية التقدمية الواعية للاماني القومية لمجموع الشعب.

ان الحركة الكردية الواعية التي بأمكانها ان تجسد قضية الإكراد هي تلك

---

(٤١) نضال البعث، ح٧، ص١٤٥.

(٤٢) نضال البعث، ج٧، ص١٤٦.

(٤٣) نفس المصدر ص٢٢٠.

الحركة التي ترتبط ارتباطا حياتيا بقضية الشعب العربي وقضية الامة العربية الحركة التي ترى في وحدة الامة العربية وفي انتصارها دعما للقضية الكردية.[٤٤]

ولم تجعل الحركة الكردية المسلحة ولا الحزب (البارتي) في تصورها ان نضالها من اجل اسقاط حكم قاسم هوجزء من نضال الشعب العراقي بسبب ضيق الافق السياسي والتعصب القومي من جهة وبسبب اجترار الكلام عن (قومية سائدة) و (قومية مضطهدة) في واقع يعاني منه الشعب العربي والكردي الاضطهاد والتحكم الاستعماري من جهة اخرى قد أدى الى انحراف قيادة هذه الحركة وخروجها عن الحركة الوطنية في العراق. ان حزب البارتي قد اقترف الاعمال التالية:

١ ـ ان اطماع الزعامة غير المشروعة للحزب البارتي (المغرور بالتعصب) وسياسته قصيرة الامد جعلته يشجع الحكم الديكتاتوري على الانحراف.

٢ ـ ممارسة الاعمال الارهابية واقتراف المذابح ضد المواطنين وانتهاج اسلوب الاستفزاز لكل المشاعر القومية[٤٥]

وعند استلام الحزب للسلطة بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ اقدم الحزب وسلطته على العديد من التشريعات واصدار عدداً من البيانات التي تكرس نظرته العلمية الموضوعية للقضية الكردية، فقد صدر بيان في ١٩٦٣/٣/٩ أعلن فيه المجلس الوطني لقيادة الثورة الأقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي على اساس اللامركزية. وقد اعدت الثورة مشروعا سمي «مشروع الادارة المركزية» نص على تشكيل محافظات في العراق احداها في شمال العراق. الا ان هذا المشروع رفض من قبل قيادة الحركة الكردية المسلحة.[٤٦]

موقف الحزب الوطني الديمقراطي من المسألة الكردية:

نظر الحزب الوطني الديمقراطي للقومية الكردية أنها جزءمن الشعب العراقي تعرضت الى نفس الظروف السياسية التي تعرض لها مجمل الشعب العراقي وعانت من الاضطهاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

---

(٤٤) نضال البعث، ج٧، ص٢٢١.

(٤٥) نفس المصدر، ص٢٥٥.

(٤٦) جريدة الثورة العربية، مصدر سابق، ص٤٢.

أشار منهاج الحزب الوطني الديمقراطي الصادر عام ١٩٦٠ الى أن حقوق القوميات والعناصر غير العربية في الوطن العربي الكبير كالاكراد مثلا، انما هي معترف بها في الدول الاتحادية بل هي اكثر من ذلك مضمونه فيها ولا يمكن ان تنتقص من الحقوق القومية للاكراد وغيرهم من القوميات.[٤٧]

وحدد الحزب الوطني الديمقراطي موقفه من المسألة الكردية من خلال موقفه من حكم قاسم، فأشارت جريدة الاهالي الناطقة باسم الحزب الوطني الديمقراطي (ان الواجب الاساسي للشعب الكردي هو المحافظة على الجمهورية العراقية وتطوير مكاسب ثورة ١٤ تموز)[٤٨] واضافت (ان ثورة ١٤ تموز قد عجلت في وصول القوى الديمقراطية في كردستان العراق)[٤٩]

تم التوقيع على ميثاق للتعاون بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي والحزب (البارتي) واهم ما جاء فيه.[٥٠]

١ـ صيانة الجمهورية لاعراقية وتعزيز اتجاهها الوطني الديمقراطي بجميع الوسائل.

٢ـ الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكردي بما فيه حق تقرير المصير.

٣ـ مكافحة جميع الافكار والحركات الانفصالية التي يغذيها المستعمرون والرجعيون والمأجورين لخلق الثغرات العنصرية والشوفينية بغية فصل كردستان العراق عن الجمهورية العراقية وشق الوحدة لايجاد ثغرة تنفذ منها المؤامرات الاستعمارية.

ويرى الحزب الوطني الديمقراطي ان التعرض للاستعمار يعزز التضامن بين القوميتين العربية والكردية وتعزيز كفاحها المشترك في سبيل السلام وتعزيز الحكم الجمهوري الديمقراطي باعتبار ان التآخي والكفاح المشترك بينهما ضمن الوحدة العراقية اقوى ضمان لصيانة استقلال العراق وتحقيق اماني (الشعبين) في الحياة الحرة.

ولم يختلف الحزب الوطني التقدمي (الجناح المنشق عن الحزب الوطني الديمقراطي) عن موقف الحزب الوطني الديمقراطي بخصوص المسألة الكردية، فقد اشارت جريدة البيان (كان العراق ولايزال وطنا للعرب والاكراد وكانت العلاقات

---

(٤٧) الاهالي، عدد ٣٣٨ في ١٩/ك٢/١٩٦٠.

(٤٨) الاهالي، عدد ٦١ في ١٠/شباط/١٩٥٩

(٤٩) نفس المصدر.

(٥٠) نفس المصدر.

بين هاتين القـوميتين ولازالت علاقـات تتسم بالتـآخي والحب والمصـالـح المشتركة على صعيد المصلحة الوطنية العامة . وكان الاكراد ولازالوا يتمتعون بحقوق المواطنة السليمة كمـا يتمتـع بهـا سائر الافراد وسائر العناصر والقوميات دون تمييز قومية على اخـرى ودون تفـريـط بحقـوق هذه القـوميات على حساب قوميات اوعناصر غيرها . ولهذا فقد كانت اواصر الصلات بين العرب والاكراد متينة على الدوام وكانت تحظى باهتمام الهيئات والمؤسسات السياسية والحزبية على اختلاف الوانها وعقائدها)[٥١]

كمـا بين الحـزب الـوطني التقدمي ان القومية العربية لاتريد هضم حقوق الاكراد كمـا انهـا لم تكن لتـريد ان تكون هذه الصلات المتبادلة سببا مانعا من تحقيق اماني الامـة العـربيـة في اطارها الواسع دون ان يمس ذلك حقوق المواطنة للاكراد والتمتع بهذه الحقوق ضمن الوحدة العراقية الكاملة[٥٢] .

وبصـــدد اعمـال العنف التي بدأت في شمـال العـراق عام ١٩٦١ رأى الحـزبان (الـوطني الـديمقـراطي والـوطني التقـدمي) وجوب ايقاف القتال وتأييد فكرة الحكم الـذاتي الكـردي ضمن اتحـاد عراقي ، ولـذلـك في آيار ١٩٦٢ وقع مائة مفكر عربي عريضة الى رئيس الوزراء دعت الى مفاوضات عربية كردية ومن بين الموقعين عليها كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي .[٥٣]

---

(٥١) البيان، ع ٢٦٢، في ١٤/آذار/١٩٦١ .

(٥٢) المصـــدر السابــق

(٥٣) ادمون غريب، مصـــدر سابــق، صـ٦١

المبحث الثاني
الصراع الايديولوجي ازاء القضايا القومية

١ـ موقف الحزب الشيوعي العراقي من الوحدة العربية

أذا اردنا فهم موقف الحزب الشيوعي العراقي من الوحدة العربية علينا أن نرجع الى موقف الفكر الماركسي من القضية القومية لأنه الاساس الفكري للشيوعية المحلية في الوطن العربي .

يفرق ماركس بين القومية الطبيعية والقومية البرجوازية، فماركس يعني بالقومية الطبيعية التواصل الذي يحدد الفروق بين مختلف الامم. أما القومية البرجوازية فتنشأ مع فكرة الدولة القومية التي أتت الطبقة البرجوازية لدى ثورتها على النظام الاقطاعي حيث لم يعرف النظام الاقطاعي فكرة القومية. اذ هي وجدت مع شروط أنشاء النظام الرأسمالي .[٥٤]

الا ان ماركس يرى ان التطور الرأسمالي يحول الفكر الى فكر عالمي من خلال الظروف الموضوعية والمادية التي تحيط به. ومن هنا فانه يرى ان القومية ما هي الا تعبيراً للتعويض النفسي لدى الدول الرأسمالية الاقل تطورا من الدول الاخرى. وتتحول هذه القومية الى قومية توسعية عدوانية كما هو الحال مع (القومية الالمانية)، وربما كان ذلك هو الذي جعل ماركس يقف موقفا مناوئا للقومية وربطه بين القومية والبرجوازية .[٥٥]

أما انجلز فأنه يفرق بين (الامم التاريخية الكبرى) والامم (اللاتاريخية الصغيرة) ويقول: (ان مبدا القوميات . . . ليس فى الحقيقة الا اختراعا تم في شرق اوربا، حيث صب خلال الوف السنين فيضان الغزو الاسيوي)[٥٦]

---

(٥٤) بسام طيبي، القضية القومية في الفكر الماركسي، دراسات عربية، السنة الخامسة، عدد١، ت٢/١٩٦٨، ص٣٥. كذلك انظر: د. الياس فرح، تطور الايديولوجية العربية الثورية، الفكر القومي، ط٧، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص٤٢.

(٥٥) بسام طيبي، المصدر السابق، ص٣٦

(٥٦) بسام طيبي، مصدر سابق ، ص ٣٨

ورأى ماركس وانجلز حتمية قيام عالم (غير قومي) في المستقبل البعيد ولكن عبر مرحلة القوميات. ولهذا دعم الاثنان كفاح ايرلندا في سبيل التحرر، ولكن المسألة القومية ظلت بالنسبة لهما مسألة ثانوية [٥٧]

واستند لينين في تحليله للدولة القومية الى تحليل ماركسي «شيء عادي بل نموذجي بالنسبة الى الفترة الرأسمالية»[٥٨]

الا ان اهم مايميز فكر لينين بالنسبة الى المسألة القومية هو تمييزه بين قومية الامم الظالمة والنزعة القومية للأمم المظلومة بين قومية الامم الاوربية الاستعمارية وقومية الشعوب المكافحة ضد الاستعمار داعيا الى شجب الاولى وتأييد الثانية. [٥٩]

وعلى هذا المنوال كان موقف الماركسيين من القضية القومية، فسلطان زادة غير مؤمن بجدوى التعاون مع الحركة القومية وقد قدم تقريرا الى اللجنة التنفيذية للكومنترن سنة ١٩٢٠ قال فيه (ان التجربة قد أقامت الدليل على ان الحركة القومية في الشرق. او في الاقل بعض الثوريين الوطنيين خليقة بان تنحاز سريعا الى المعسكر الغربي الرأسمالي)[٦٠]

وهكذا يربط الفكر الماركسي بين النظام الاشتراكي وازدهار الامم وتوطيد سيادتها (ان تطور الامم لاينبثق من تعزيز للمد القومي او من ضيق نظرة وانانية قومية كما هي الحال في ظل الرأسمالية. بل يؤمنه تقارب الامم وصداقتها وتعاونها الاخوى)[٦١]

وجه الخبراء السوفييت ورجال الكومنترن اهتمامهم الى دراسة الوحدة العربية والقومية العربية وكذا من المعنين بشؤون الشرق وثورة المستعمرات، الا انهم كثيرا مايربطون او يقرنون قضية الوحدة احياناً بالجامعة الاسلامية وترفض

---

(٥٧) الياس مرقص، الماركسية في عصرنا، دار الطليعة، ط١، شباط/١٩٦٥، ص١٦٣. كذلك انظر: ناجي علوش، الحركة الشيوعية في الوطن العربي دراسات عربية، السنة الثانية، العدد ٣، ك٢/١٩٦٦، ص٣٢.

(٥٨) بسام الطيبي، القضية القومية في الفكر الماركسي، مصدر سابق، ص٤٧.

(٥٩) الياس مرقص، الماركسية في عصرنا، مصدر سابق، ص١٦٨.

(٦٠) ولتر لاكور، الاتحاد السوفييتي والشرق الاوسط، المكتب التجاري، بيروت، ١٩٥٩، ص٢٠.

(٦١) الياس مرقص، مسألة القوميات في الاتحاد السوفييتي، دراسات عربية، ع٧، ايار/١٩٦٥، ص٣٣.

باعتبارها دسيسة انكليزية . الا ان موضوع الوحدة العربية طرح في المؤتمر السادس للكومنترن ١٩٢٨ وأكد مندوب فلسطين الدور العظيم الذي يمكن ان يقوم به العرب في الشرق ضد الإنكليز،[٦٢] ونشرت «عصبة مناهضة الامبريالية» في سنة ١٩٢٩ نداء للكفاح من اجل حرية الشعب العربي وضحت فيه «ان للعرب الحق في القضاء على تجزئتهم وتكوين دولة قومية متحدة مستقلة تامة الحرية ودعت فيه الى تأسيس مجالس ثورية على نطاق قومي عربي لتحقيق هذا الغرض وأضافت «ان القومية ليست موقفا برجوازيا»[٦٣]

اما موقف الاحزاب الشيوعية المحلية في الوطن العربي ، فقد كان موقفا يعتمد على مدى استيعاب ذلك الحزب لمعطيات الواقع العربي ومدى قدرته على استيعاب حركة الجماهير العربية .

فالحزب الشيوعي المصري كان أبعد نظرا، فلقد اكد في أحدى دراساته :ـ

١ـ ان الامة العربية امة واحدة وان نشوء القومية العربية يختلف عن نشوء القوميات الاوربية في القرن التاسع عشر.

٢ـ ان الحركة العربية في جوهرها حركة شعبية نضالية معادية للاستعمار، فالاستعمار هو الذي أقام الحدود والحواجز في وجه هذه القومية فمزق وحدتها وسعى لطمس معالمها وعرقلة نموها ولهذا كانت معركة التوحيد، معركة في جوهرها معادية للاستعمار.[٦٤]

اما خالد بكداش فقد اعلن سنة ١٩٥٥ بأن العرب أمة تتوفر فيهم كل شروط الامة حسب تعريف ستالين. وكذلك اكد هذا الاتجاه في قرارات اللجنة المركزية لسوريا ولبنان عام ١٩٥٦ التي نصت على «ان طموح البلدان العربية الى وحدتها ليس وليد ظروف طارئة أورغبة عاطفية، ولا نتيجة لدعاية فكرية قام بها حزب او فريق معين من الناس بل هومظهر لحاجة واقعية ونتيجة لتطور تاريخي موضوعي مستقل عن الارادات والرغبات.[٦٥]

---

(٦٢) الياس مرقص، الامية الشيوعية، صـ٣٤ .

(٦٣) نفس المصدر، ص٣٦ .

(٦٤) الياس مرقص، تاريخ الاحزاب الشيوعية، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٦٤، ص٢٥١ .

(٦٥) دراسات عربية، السنة الثانية، العدد٣، كانون الثاني/١٩٦٦ .

الا أن الاحـزاب الشيـوعيـة في الـوطن العـربي مكونة على اساس قطري ولم تمارس اي نشاط من اجل توحيد نشاطاتها لذلك فانها لم تطرح قضية الوحدة العربية طرحا جديا[٦٦]، مما أوصلها الى ان ترفع شعارات مثل التعاون والتضامن وهذا ناتج عن أسباب متعددة :-

١- ان الاحـزاب الشيـوعيـة احـزاب قطرية يعمل كل منها ضمن حدود قطر عربي ولاتجمع هذه الاحزاب رابطة ولا يضمها عمل مشترك ولم يحدث ان التقت في مؤتمر قبل عام ١٩٦٤.

٢- التركيب الاجتماعي للاحزاب الشيوعية في الوطن العربي.

٣- تبعيتها للمركز «الاتحاد السوفيتي».

٤- كانت سياساتهم دائما تنطلق من القطر وليس من الامة.[٦٧]

أمـا موقف الحـزب الشيـوعي العـراقي ازاء الوحدة العربية فانه نظر الى الوطن العربي على انه مجزأ منذ تاريخ بعيد.

فقد تعرض الوطن العربي الى السيطرة العثمانية فترة طويلة، وفي بداية القرن التاسع عشر تعرض المغرب العربي الى غزو غربي ولهذا فان أقطار المغرب العربي قد شغلت سنـوات طويلة في كفـاح دمـوي عنيـد للذود عن حريتـه وتحقيق استقلاله ولهـذا يرى الحـزب الشيـوعي العراقي ان ذلك الكفاح لم يكن ممتزجا بشكل واضح بالكفاح من اجل الوحدة العربية، اما الشرق العربي فكان موطن الدعوة الى الوحدة العربية وكانت شعوبه اكثر استيعابا لجوهرها وأدراكا لاهدافها.[٦٨]

ويضيف عامـر عبـد الله (ان التجـزئـة لم تكن من صنـع العـرب وانما فرضت عليهم فرضاً، فاصبحت واقعا ونتيجة لهذا الواقع واستطالة امد السيطرة الاستعمارية واتساع رقعة العالم العربي التي تلعب دورها السلبي المؤثر في بلد متأخر حضاريا، بالاضافة الى عوامل تاريخية اخرى، عاشت البلدان العربية في ظل اوضاع متباينة. الامر الذي اخل اخلالا جذريا بنمط السير للامة العربية. وأدت السيطرة الاستعمارية

---

(٦٦) ناجي علوش، نحو استراتاجية الثورة العربية، دراسات عربية، السنة الثالثة، العدد٧، أيار١٩٦٧.

(٦٧) ناجي علوش، الحركة الشيوعية في الوطن العربي، دراسات عربية، العدد٣، ١٩٦٦، ص٣٢.

(٦٨) عامر عبد الله، الطريق التاريخي لوحدة الامة العربية، دار الفكر الجديدة ص٥، كذلك انظر: اتحاد الشعب، ع ١٩ في ١٦/شباط/١٩٥٩

الى تعميق التفاوت بين بلد عربي وآخر، لكي يقضي مقدما على عناصر التلاقي والتلاحم بين هذه الاجزاء ويبقي عليها مجزأة الاوصال الى النهاية)[٦٩]

ان السيطرة الاستعمارية من وجهة نظر الحزب الشيوعي العراقي انتجت تباينا في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتفاوتا في التطور الاقتصادي والثقافي، ان هذا التفاوت ادى الى ايجاد ظروف خاصة :ـ.

١ـ ان هذه الظروف الخاصة ليست من صنع العرب وانما هي بالدرجة الاولى من مظاهر التجزئة التي فرضها الاستعمار.

٢ـ ان هذه الظروف الخاصة ليست شيئا اصيلا بالقياس الى الخصائص الثابتة للقومية العربية.

٣ـ ان هذه الظروف الخاصة رغم انها تستمد وجودها من تربة الواقع الا انها شيء طارىء ومؤقت.

٤ـ ان الخصائص الثابتة للقومية العربية برغم ان بعضها هنا وهناك مايزال في دور التكوين الجنيني كالتلاحم الاقتصادي مثلا. الا انها وفق مفهوم قوانين التطور هي التي تمتلك القدرة الحتمية على النماء والتطور، ان هذه الظروف الخاصة ـ حسب رأيه ـ لاتعتبر الا عثرات في الطريق الى الهدف وبنفس الوقت (تتمسك بالحقائق الموضوعية المتصلة بمقومات الامة العربية ـ باعتبارها العناصر النامية الاصيلة ـ وان بدت مسيرتها التطورية محفوفة بالمشاكل والصعاب)[٧٠]

اما عزيز الحاج فانه يرى ان التجزئة التي فرضها الاستعمار على العرب واقع لاسبيل الى نكرانه. والتباين في الظروف الخاصة لكل بلد عربي تقريبا هو واقع لاسبيل الى تجاهله، وعلى ضوء الواقع ينبغي ان تحل مسألة توحيد الامة العربية حلا ديالكيتكيا باعتبارها مسألة تعيش في ظروفها الخاصة المادية التي لايمكن عزلها عنها أو محاولة اخراجها من عالمها الواقعي.[٧١]

أما مسألة تحقيق الوحدة العربية فان الحزب الشيوعي العراقي يرى ان البلدان ـ

---

(٦٩) عامر عبد الله، الطريق التاريخي لوحدة الامة العربية، مصدر سابق، ص٩.

(٧٠) عامر عبدالله.

(٧١) اتحاد الشعب، ع٦، في ١٩٥٩/١/٣٠

العربية لاتسير على وتيرة واحدة لافي حركة تطورها العام ولافي مسيرتها نحو الاتحاد[٧٢]، وان السبيل الى الوحدة ينبغي ان يخدم وحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار.[٧٣]

ويحدد الحزب الشيوعي العراقي طريق الوحدة على الشكل التالي :-

١- تقوية تضامنها في الكفاح ضد الاستعمار والعمل على تحرير الاجزاء المستعمرة وتحقيق اوثق واوسع الروابط السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية بين دولها المتحررة، بغية تبادل المساعدة في اوسع نطاق وتدارك التفاوت في اوضاعها السياسية والاجتماعية وفي مستويات تطورها الاقتصادي والثقافي، وذلك تمهيدا لخلق اوضاع متماثلة مستندة الى الاخذ بما هو ايجابي وجيد من هذا البلد او ذاك واستبعاد ماهو سلبي وعقيم.

٢- تأمين سيرها على طريق تحرري ديمقراطي واحد، وتناول مسألة الارتباطات بالاستناد الى الظروف الخاصة لكل بلد عربي على حدة، اومجموعة من البلدان بغية ضمان اشكال متينة من الاتحادات، كفيلة بالتطور طبيعيا نحو اتحاد عربي ديمقراطي.

٣- توفير امكانية الانتصار في معركة التحرر العربي والمحافظة على استقلال البلدان العربية المتحررة، وتأمين تطورها وتقدمها بالاستناد الى اوثق علائق الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ومع سائر قوى السلم والحرية في العالم[٧٤]

ويخلص الحزب الشيوعي العراقي الى القول الى ان شكل الوحدة الكاملة لن يكون الطريق الوحيد والصحيح لاتحاد الامة العربية في ظروف المستقبل القريب، وعليه فان الاصح بفعل الظروف المتباينة ان ترتبط البلدان العربية باتحادات فدرالية أو كونفدرالية او ان تقيم اشكالا من الارتباطات تتفاوت في قوتها وشمولها وان هذه الحلقات والارتباطات هي أقرب الى الواقع من المشروع الذي يطرحه «دعاة الوحدة الكاملة».[٧٥]

---

(٧٢) عامر عبد الله، الطريق التاريخي لوحدة الامة العربية، مصدر سابق، ص٢٧.

(٧٣) عامر عبد الله، قضايا عربية، دار الفكر الجديد، ط١، بيروت، ١٩٥٩، ص٨.

(٧٤) عامر عبد الله، الطريق التاريخي لوحدة الامة العربية، مصدر سابق، ص٣٢.

(٧٥) سلام عادل، سياسة الحزب الشيوعي العراقي حول بعض قضايا الوضع الراهن، دار بغداد، ص٢٢.

ولم يخرج الحزب الشيوعي العراقي عن دعوته للاتحاد العربي بدلا من الوحدة عام ١٩٤٣ ، الذي يرى «ان الوحدة اصبحت بفعل الظروف غير عملية والاجدى ان يكون هناك اتحاد عربي أختياري من الاقطار العربية المستقلة على ان لايمس ذلك الاتحاد شكل الحكم السياسي الذي اختاره ويختاره كل من الاقطار العربية وعلى ان يساعد الاتحاد العربي الاقطار العربية غير المستقلة على نيل استقلالها»(٧٦)

وفي تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في تشرين الثاني ١٩٦١ يرى: (ان الوحدة او الاتحاد حق ديمقراطي تستمده الشعوب العربية من حق تقرير المصير. فلكل شعب ان يقرر مصيره بنفسه ان يقرر الوحدة او الاتحاد او اي شكل من الارتباط) الا انه اكد ضرورة ارتباط هذا الاتحاد بالتعاون مع المعسكر الاشتراكي وان يأخذ هذا الاتحاد بنظر الاعتبار الخصائص المميزة لكل قطر عربي يرغب بالانضمام الى الاتحاد. كما حدد التقرير ايضا طريق «الشعوب العربية» للوحدة او الاتحاد مبينا: (هو طريق انهاء اساليب الحكم الفردي واقامة نظم ديمقراطية مكافحة للاستعمار والصهيونية والرجعية بحزم وجدية، والاعتماد في هذا الكفاح على قوى الشعب المتحدة في جبهة ديمقراطية موحدة من شأنه ان يقرب الشعوب العربية من الوحدة او الاتحاد القائم على ارادتها كما يساعد على تحرير الاجزاء غير المتحررة من الوطن الكبير) . (٧٧)

وبصدد موقف الحزب الشيوعي العراقي من وحدة عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا فانه يرى ان اهم الاسباب التي دعت اليها هو مصالح الطبقة البرجوازية المصرية العليا. (٧٨) كما ان الحزب الشيوعي العراقي وضح في بيان له صادر بتاريخ ٣/ايلول/١٩٥٨ ، موقفه من الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بأن هذه الوحدة لاتحقق مصالح الشعب العراقي لاسباب متعددة منها قلق «الشعب الكردي» على حقوقه وضرورة استخدام ثروات العراق لسد حاجات الشعب العراقي واكد ان الانضمام للجمهورية العربية المتحدة لايوفر للاقتصاد العراقي ظروف الازدهار والتطور.

---

(٧٦) فهد، وثيقة تاريخية هامة عن الوحدة والاتحاد العربي، الثقافة الجديدة، ع ٢٨ ، ايلول/١٩٧١، ص١٤٥ .

(٧٧) تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في تشرين الثاني ١٩٦١ كذلك انظر: د. سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية في العراق، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، دار ابن خلدون، ط١، في ١/١٠/١٩٨٠، ص٢٣٤ .

(٧٨) اتحاد الشعب، ع٩ في ٢/شباط/١٩٥٩ . كذلك بيان الحزب الشيوعي العراقي في ٣/أيلول/١٩٥٨ .

موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الوحدة العربية :

يعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الوحيد الذي رسم طريق واضح وعلمي لتحقيق الوحدة العربية ونقلها من الافكار والاعمال العفوية الى العمل المبرمج الجدي . كما ان مبررات نشوء حزب البعث العربي الاشتراكي هي معالجة الواقع العربي المجزء والمستغل اقتصاديا عن طريق ثوري يعيد الامة العربية الى حالتها الطبيعية .

الا انه لابد لنا من تحديد مفهوم الوحدة العربية والقومية العربية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي . فالاستاذ شبلي العيسمي يرى ان (القومية بمفهومها البسيط هي العاطفة التي تربط بين مجموعة من الناس وتدفعهم للتطلع نحو مستقبل واحد «وهي للشعب كالاسم للشخص والملامح للوجه ، اي انها قدر محبب يسير مجموعة من البشر في مجرى الحوادث والظروف ، وينسج عليها غلافا من الصفات متميزة») .[٧٩]

اما د. الياس فرح فيرى ان القومية العربية («تصور» شامل لابعاد التجربة العربية المعاصرة اي وعي للرباط التاريخي الخاص ولوحدة المشكلات الراهنة ولصور المستقبل ، من خلال وحدة العلاقة بين مفاهيم الوحدة وزالحرية والاشتراكية . وهي موقف علمي ملتزم بالنضال من اجل تحقيق هذه الاهداف)[٨٠]

ويوضح الاستاذ ميشيل عفلق (القومية التي ننادي بها هي حب قبل كل شيء هي نفس العاطفة التي تربط الفرد باهل بيته) ويضيف (القومية قدر محبب)[٨١] ويعطيها بعداً اكبر عندما يقول (القومية حقيقة لايمكن تجاهلها ولايمكن افناؤها . . وان كانت تتأثر وتتغذى بكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الا انها تظل اعمق من هذه العوامل وارسخ قدما وابعد غورا في التاريخ)[٨٢]

ويمكننا القول ان القومية العربية هي الشخصية الجماعية للامة العربية وهي واقع حياة الامة التاريخي والاقتصادي والاجتماعي وكل مايحويه هذا الواقع من عادات وتقاليد ومصالح مشتركة .

ومن هنا يرفض حزب البعث العربي الاشتراكي الموقف الشيوعي من القومية

---

(٧٩) شبلي العيسمي، حول الوحدة العربية، مطابع ابن زيدون، دمشق، ١٩٥٧، ص٥ .

(٨٠) د. الياس فرح، تطور الايديولوجية العربية الثورية، الفكر القومي، مطبعة جامعة بغداد، ط٧، ص٤٠ .

(٨١) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، دار الطليعة، بيروت، ط٢١ ، اذار/ ١٩٨٠ ، ص ١١١

(٨٢) ميشيل عفلق، معركة المصير الواحد، ص ٥٥

العربية حيث يرى ان القومية وليدة العصور الحديثة المرتبطة بظهور الدول البرجوازية.

اما مفهوم الحزب للوحدة العربية فهي (كما تبدو لنا اقوى ترابطا واشد تماسكا من الاتحاد، وهي تعنى قيام دولة عربية واحدة في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والتشريعية والادارية، ولايشترط ان يكون نظام الحكم فيها مركزيا، بل يستحسن في رقعة الوطن العربي الواسعة ان يكون لامركزيا.)[٨٣]

ان الحزب اكد على الوحدة العربية الشاملة ورفض الوحدة الجزئية بين اي قطرين عربيين عندما تكون بديلة عن الوحدة الشاملة، الا انه اقر بان الوحدة العربية يمكن ان تتم على مراحل فقد جاء (ان الوحدة العربية سوف تتم على مراحل، وهذه المرحلية في تحقيق الوحدة لاتشكل خطرا على الوحدة الشاملة مادامت ناجمة عن بعض الظروف الموضوعية للنضال العربي وليست تعبيرا عن نظريات شبه انفصالية وشبه اقليمية، ان الوحدة الجزئية تصبح خطرا على القضية القومية عندما تكون بديلا عن الوحدة القومية الشاملة في حين انها تصبح خطوة وحدوية سليمة عندما تكون مجرد خطوة في طريق الوحدة الشاملة تكفل صهر الطاقات الثورية بين قطرين او اكثر وتمهد لايجاد ظروف جديدة تساعد على تحقيق خطوات وحدوية اخرى)[٨٤] ومن هنا عمل الحزب على تحقيق وحدة ١٩٥٨ بين سوريا ومصر.

ان الوحدة كما يراها الحزب (مرادفة لوجود العرب كافة ذات شخصية حضارية)[٨٥] من حيث ان التراث الحضاري للامة العربية كان تراثا واحدا لامة واحدة في جميع المجالات وبالتالي اصبحت هذه الوحدة هي المكون الحقيقي الموازي الصحيح لوجود الامة العربية التي برزت كنتيجة للوحدة ايضا، ان سير التطورات والاحداث قد برهن على ان امل الوحدة قد جاء ضمن افق تاريخي صحيح معبراً عن حاجة الجماهير الى التطور.[٨٦] كما ان الحزب اراد ان تكون الوحدة «وحدة الفكر والروح والاتجاه»[٨٧] معتمدا على الشعب في تحقيقها، وهذه النظرة تختلف عن

---

(٨٣) شبلي العيسمي، حول الوحدة العربية، مصدر سابق، ص ٥

(٨٤) بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس/١٩٦٣، ص٤٣.

(٨٥) حزب البعث العربي الاشتراكي، الوحدة في تراث البعث وفي برامج الاحزاب العربية، دار الطليعة - بيروت، ط١، اذار ١٩٧٥، ص ٧.

(٨٦) نضال البعث، جـ٤، ص ١٨٠

(٨٧) نضال البعث عبر مؤتمراته القومية، ص ٧٦.

النظرة السياسية التي خرجت من الغرب حيث تمت وحدة المانيا ووحدة ايطاليا لا عن طريق النضال الشعبي وانما عن طريق العمل السياسي بين الامراء والملوك فالوحدة (على النمط الغربي تعني في الدرجة الأولى الوحدة السياسية وتوحيد السلطة والقوانين والجنسية، ان هذا الخلاف بين النظرة الشعبية التي ينادي بها حزبنا وبين النظرة القانونية السياسية المجردة التي سادت في الغرب هو الذي يفسر الاختلاف في الاساليب والوسائل.)[88]

ان الامة العربية عبر تاريخها الطويل قد عبرت عن نفسها بشعارات متعددة، فحركة الاسلام والثقافة في العصر العباسي وحركات الانفصال عن العثمانيين بعد ممارسة التتريك تعبير في فتراتها تعبيرا عن القومية العربية، ان الحزب يصل الى النتيجة التالية في تحديده للتعبير العملي عن القومية في العصر الحاضر (ان النضال من اجل الحرية والوحدة والاشتراكية العربية هو التعبير العملي الواعي عن الشعور بالقومية العربية في هذه المرحلة التاريخية من حياة العرب)[89].

وانطلاقا من هذه الاهداف رفض الحزب اي معالجة لمسائل العرب لاتنطلق من مسلمة الامة العربية الواحدة بمفهومها الديمقراطي والاشتراكي، انما تعتبر معالجة ضارة وغير صحيحة. كما اكد الحزب العلاقة الجدلية بين اهدافه واعتبرها كلا لايتجزأ.[90]

الوحدة لايمكن ان تكون (وحدة سليمة الا اذا حققها نضال تحرري شعبي ولاتكون وحدة حقيقية الا اذا فرغت من تحرير البلاد من الاستعمار وزادت من حرية الشعب داخليا وفسحت مجال ممارسة ونمو الحريات الشخصية والحريات السياسية والتنظيم الديمقراطي وفسحت مجال تفاعل الافراد وتفاعل خصائص الاقطار داخل الوحدة بحرية، فحالت دون طغيان الحكم ودون تحول هذا الطغيان الى تسلط اقليمي يضرب اسس الوحدة، كما ان الحرية لاتكون حرية حقيقية اذا لم تستهدف تحقيق الوحدة العربية ايضا، فالوحدة تحرر من امراض الاقليمية والضعف والتخاذل التي يستفيد منها الاستعمار واعداء الشعب)[91].

---

(٨٨) حزب البعث العربي الاشتراكي، جريدة للثورة العربية، العدد ٦و٧، السنة الرابعة/١٩٧٣، ص ٢١٩.

(٨٩) الثورة العربية، ع ٦و٧، السنة الرابعة/١٩٧٣، ص ٢١٦.

(٩٠) نضال البعث، جـ ٢، ص٢٨.

(٩١) الثورة العربية، ع ٨و٩ السنة الرابعة، ١٩٧٣، ص ١٩٨.

اما عن علاقة الوحدة بالاشتراكيةفيؤكد الحزب ان (الوحدةلايمكن ان تكون وحدة حقيقية إذا لم تحقق مصلحة جماهير الشعب العاملة، فتحررها من الاستغلال الطبقي والفقر والتأخر وتحرر المجتمع من الانقسام الطبقي وتوحد ابناءه بروابط الاخوة والتعاون)[٩٢]

وحين يبين الحزب علاقة الوحدة بالحرية والاشتراكية فانه يربط بين الوحدة والاشتراكية عندما يؤكد ان (الحرية لايمكن ان تتحقق بالفعل بدون تحرر الجماهير من الاستغلال الاقتصادي والتبعية، فلا حرية بدون مساواة اقتصادية مساواة في فرص العمل وفي الافادة من العمل، لاحرية سياسية بدون اشتراكية، والاشتراكية بدورها لاتؤمن مساواة حقيقية وتعطيلا للاستغلال الطبقي اذا لم تكن اشتراكية ديمقراطية قائمة على حرية التنظيم السياسي لجماهير الشعب، والتنظيم المهني والنقابي للقوى العاملة)[٩٣]

لابد لنا ان نتوخى الصراع الطبقي للوحدة حيث انه ضمن تصورات اداة الوحدة تطرح البرجوازية ودورها في الوحدة وماهو الموقف الايديولوجي لها من الوحدة، كما تطرح مسألة تصور قيام الوحدة غير وحدة الطبقة العاملة العربية وتبعية الوحدة العربية لوحدة الطبقة العاملة هذه، كما انه في سبيل توضيح الدور الطبقي للعمال والفلاحين في الوحدة وفي سبيل كشف العداء الحقيقي والاصيل بين البرجوازية والوحدة لابد لنا ان نبحث موقف هذه الطبقات من الوحدة ودورها فيها.

ان مسألة تحديد علاقة الوحدة بالطبقات المؤيدة والمعادية لها، فقد جاء اول الامر بشكل عام حيث أكد الحزب عام ١٩٥٥ على ان (المسألة هي الصراع بين الوحدة واعداء الوحدة، لكن اعداء الوحدة ليس كلهم من الاجانب ليسوا كلهم من الخارج انما لاتزال توجد في وطننا شروط واوضاع تمنع مجيء الجميع الى الوحدة).[٩٤]

ومع تطور النضال القومي واعتماده بشكل مباشر على جماهير الشعب العربي أخذت تتعارض مصالحه مع (مصالح الطبقة البرجوازية الوسطى)[٩٥] وفي هذه المرحلة ايضا اخذ (التركيب الطبقي للحركة القومية العربية في التغيير)[٩٦]

---

(٩٢) نضال البعث، ج٧، ص ١٩٠.

(٩٣) بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس، ص ٣٨-٣٩

(٩٤) الثورة العربية، ع ١٠و١١و١٢/السنة الرابعة/١٩٧٣، ص ٣٩.

(٩٥) نفس المصدر ص ٤٠.

(٩٦) ياسين الحافظ، حول بعض القضايا، الثورة العربية، ص ٣.

وحدد الحزب معاداة البرجوازية للوحدة العربية في ثلاث اسباب هي :-

١- ان بناءها الداخلي ضعيف ولذلك فانها ترتبط بالقوى السياسية والشركات الاجنبية، اما في الداخل فانها تعتمد على صناعات استهلاكية ضعيفة ترى في الحدود القطرية اهم عامل يساعدها على تقوية مصالحها.

٢- ان الارتباط الاقتصادي للطبقة البرجوازية لابد وان يصاحبه ارتباط سياسي مماثل وبالتالي فان تلاقي المصلحة فيما يتعلق بالتجزئة كذلك تلاقي مصيري.

٣- ان الوحدة لايمكن ان تتم الا من خلال عملية جماهيرية واسعة القاعدة ثورية العمق وان مثل هذه الحركة مرتبطة بالضرورة باهداف جماهيرية لابد ان تكون الاشتراكية على رأسها.

وبصدد الموقف الاخر الذي يقول ان الوحدة العربية تابعة لوحدة الطبقة العاملة فان الحزب قد اعتبره من المفاهيم الخاطئة لأن (الطبقة العاملة في الاقطار العربية لاتستطيع تحقيق الوحدة مالم تمارس النضال الوحدوي على اساس من التنظيم والايمان بالوحدة، كما ان النضال من اجل الوحدة والاشتراكية المجسد لاهداف الثورة العربية المعاصرة هو نضال واحد لايتجزأ ولايتعارض، وان اداة هذا النضال والقوى المؤيدة للثورة، لاتنحصر في الطبقة العاملة وانما يشترك معها العمال والفلاحون والكسبة والحرفيون والجنود وصغار الضباط والمثقفون الثوريون ومعظم فئات البرجوازية الصغيرة القريبة في مصالحها من الطبقة الحاكمة)[٩٧].

الشروط الضرورية لتحقيق الوحدة العربية:

١- وضوح الهدف وقوة جاذبيته وقدرته على استقطاب الجمهور غير ان ذلك لايتحقق الا بتوفير الاسس التالية :-

آ- ان يكون الهدف ملائما لاتجاهات العصر ويساير منطق التطور والعلم.

ب - ان يكون معبرا بصدق عن حاجات الامة ومصالحها الحيوية.

ج - ان يقوم على اساس من الدعاية المركزة والتنظيم المحكم.

٢- الشرط الثاني للوحدة هو معرفة الاسلوب الملائم لهذه المرحلة التاريخية ووضوح هذا الاسلوب بين قادة الشعب، ان فساد الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لايمكن حله بطريق التطور العادي وعليه فان الاسلوب التاريخي الاسلوب الانقلابي هو الواجب[٩٨]

---

(٩٧) شبلي العيسمي، الوحدة من خلال التجربة، ص ٧٤.

(٩٨) شبلي العيسمي، حول الوحدة العربية، مصدر سابق، ص ٤٨.

٣ـ الشرط الثالث هو ايجاد الوسائل العلمية والادوات المنفذة المتكافئة مع الهدف، فالوحدة العربية هدف ضخم والعرب هم الاداة المنفذة عليه لابد من جيل عربي هو جيل الانبعاث. ومن خلال توفر هذه الشروط يمكن تجاوز العقبات التي تعترض سبيل الوحدة سواء كانت التجزئة السياسية او تباين الاوضاع الاقتصادية او السيطرة الاستعمارية والكيان الصهيوني.(٩٩)

وسائل تحقيق الوحدة:

لقد رفض الحزب منذ نشأته الافكار المزيفة عن الوحدة العفوية او الحتمية التاريخية التي تؤمن بخضوع الوحدة للتطور والظروف فقط، وفي هذا المجال يناقش البعث الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٦٢ في موقفه من الوحدة وايمانه بالحتمية ويرد على وجهة نظره ووجهة نظر بعض القوميين العرب ممن يؤمنون بآلية الوحدة والتطور التاريخي لتحقيقها.(١٠٠)

ان رفض الحزب للحتمية التاريخية وآلية التطور لتحقيق الوحدة جعله يطرح طريقا علميا لتحقيقها يمكن اجماله بالآتي :ـ

١ـ الوحدة تقوم على اساس فكري واقعي وعمل ثوري ينصب على المشاكل الاساسية التي يعاني منها الوطن العربي.

٢ـ الطليعة الجماهيرية التي تحتمل في تركيبها وفي نضالها معاني الوحدة وتحقيقها في ذاتها قبل ان تحققها على الطبيعة.(١٠١)

٣ـ التنظيم الحزبي وانشاء فروع لحزب البعث العربي الاشتراكي في البلاد العربية التي لم تؤسس فيها فروع وذلك لتأليف صف نضالي واع متين من اجل تحرير العرب وتوحيدهم.(١٠٢)

٤ـ وحدة القوى الثورية لتحقيق الوحدة العربية حيث يرفض الحزب اسلوب التنظيم الواحد واحتكار مفاهيم الثورة العربية ضمن اطاره فقط.(١٠٣)

٥ـ وحدة النضال، لقد كان شعار وحدة النضال العربي هو الشعار الاساسي الذي رفعته حركة الثورة العربية المعاصرة منذ الاربعينات وهو الشعار الذي قاد مرحلة

---

(٩٩) شبلي العيسمي، حول الوحدة العربية، دار الطليعة، بيروت، ط٢، ك٢/١٩٧٤ ص٢٨ ـ ٣٥. كذلك كراس المستوى الجديد للوحدة بعد نكسة حزيران، ص٢٢.

(١٠٠) نضال البعث، ج٦، ص ٢١٤.

(١٠١) د. عصمت سيف الدولة، الطريق الى الوحدة العربية، ص٩٢.

(١٠٢) نضال البعث عبر مؤتمراته القومية، ص ٣٦.

(١٠٣) الثورة العربية، ع ١٠و١١و١٢، السنة الرابعة/ ١٩٧٣، ص ٣٤.

النضـال ضد الاحـلاف والمشاريع الاستعمارية بعد عام ١٩٥٥ وحركة الثورة العربية طرحت هذا الشعـار لأنـه الطـريق للوحـدة العـربيـة القومية، [١٠٤] وهذا يؤكده ميثاق طرابلس الـذي اقـره مجلس الثـورة الجـزائـري عام ١٩٦٢ حيث يقـول (ان تجـربة الـوحـدة السـوريـة قد اكـدت ان الوحدة العربية هي بالاساس وحدة الحركة الثورية المناضلة وجزء لايتجزأ من اهدافها الفكرية والاجتماعية)[١٠٥]

كمـا ان الحـزب رفض اي شكـل للوحـدة لايحقق للعرب أهدافهم امثال الاتحاد الفدرالي والتضامن وغيرها من اشكال الاتحادات، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ووضح قيام الجمهورية العربية المتحدة بنقطتين اساسيتين.

١ـ ان الوحدة العربية هدف اصيل صادر من ارادة الامة الحقيقية التي هي ارادة الحق وارادة الامـة لتحقيق هذا المطلب قد تغلبت على كل العقبـات والمشـاكل وكل قوى الشر من مصالح اقتصادية واعتبارات قطرية ومحلية.

٢ـ ان وضع التجزئة لم يكن اصيلا بل مصطنعا فرضه الاستعمار، لذلك يرى الحزب ان وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة يجب ان لا ينظر اليها على انها مشروع سيـاسي يحتمـل الخطأ والصـواب ويتضمن الحسنات والسيئات كأي مشروع توحيد وائتلاف او تحالف بين كيانين مستقلين بل التجسيد العملي لحقيقة المجتمع العربي الاساسية الاوهي وحدته القومية.[١٠٦]

موقف الحزب الوطني الديمقراطي من الوحدة العربية:

حدد الحـزب الـوطني الـديمقـراطي موقفـه من الوحدة العربية من خلال تحديده للقـوميـة العـربيـة فانـه يرى: «ان القـوميـة العربية ظاهرة تاريخية وصفة عامة لنضال الشعـوب العـربيـة في سبيـل السيـادة الوطنية ومن اجل الفوز بالحريات الديمقراطية كفكـرة وكأسلوب وخطـة لتطـويـر الحكم الوطني وكفلسفة نابعة من حاجات الشعب العـربي المتمثـل لعمـومـه وسـواده الاعظم، والقومية العربية التحررية ذات جوانب ايجـابيـة مثمرة، فالاعتبارات التاريخية تترجم نضال الشعوب العربية ضد الاستعمار

---

(١٠٤) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، ص ٢٣٣.

(١٠٥) سعيد حمود وجماعته، النضال العربي في دروب المصير الواحد، ط١، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٨، ص ٢٤.

(١٠٦) جريدة الجمهورية، ع ١١، في ٣٠ تموز ١٩٥٨.

العثماني وضد الاستعمار الفرنسي والاعتبارات الموضوعية هي حاصل تحصيل لواقعنا النضالي المتميز باتساع حركتنا القومية وشدتها وعمقها الجماهيري في كل قطر عربي غير متحرر)[١٠٧]

اما موقف الحزب الوطني الديمقراطي من الوحدة العربية فيمكن ان نتعرف عليه من خلال تصريح كامل الجادرجي ، فقد قال: (كنت ولا ازال اعتقد بان العرب أمة واحدة تعيش في اقاليم متعددة وهذه الاقاليم من المحتم ان تتحد مع بعضها في شكل اتحاد فدرالي يقوم على اساس الديمقراطية داخل كل اقليم واذا كانت الظروف تحول دون تحقيق اتحادات فدرالية كاملة في الوقت الحاضر بين جميع البلاد العربية ، فالواجب يقضي بان يسود الوئام وان تقوى العلاقات من جميع نواحيها وان تكثر الارتباطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية وغيرها حتى يحل الظرف المناسب الذي يجب ان تهيء له تحقيق الاتحاد المذكور)[١٠٨]

ومن هذا المنطلق جاء موقف الحزب من خلال برنامجه الذي طرحه في ٦/ك٢/ ١٩٦٠ فقد جاء في الفقرة الثانية: (يعمل الحزب على تحقيق وحدة الامة العربية بدولة اتحادية ويقر العراق مع البلاد العربية الاخرى بالاسلوب الديمقراطي نوع الارتباطات بين أجزائها على أسس ديمقراطية مع ضمان حقوق القوميات والعناصر الاخرى فيها ويعمل الحزب على تحرير البلاد العربية المحرومة من استقلالها .[١٠٩]

ويرى الحزب انه ليس هناك شكل واحد محدد وواضح المعالم (للدولة الاتحادية) بحيث تغنى الاشارة اليها عن اعطاء مفصلاتها وملامحها بل ان مفهوم الدولة الاتحادية يعطي مفاهيم متعددة يختلف بعضها عن البعض الآخر.[١١٠]

ان الدولة الاتحادية التي يهدف اليها الحزب الوطني الديمقراطي هو أن تحتفظ كل دولة عربية داخلة في الاتحاد بكيانها ، وتكون هناك دولة اتحادية ويعين نوع العلاقات وتوزيع السلطات ومدى الارتباط بين الدول العربية المنظمة للاتحاد وبين الدول

---

(١٠٧) الاهالي، ع ٨٩، في ١٥/آذار/١٩٥٩ .

(١٠٨) اتحاد الشعب، ع في ١٧/٢/١٩٥٩ .

(١٠٩) الاهالي، ع ٣٣٠ في ١٠/ك٢/ ١٩٦٠ .

(١١٠) الاهالي، ع ٩٢، في ١٧/آذار/١٩٥٩

الاتحادية بالاسلوب الديمقراطي من قبل «الشعوب» العربية ذات العلاقة عندما يحين وقت هذه الدولة الاتحادية [111]

ويعتبر موقف الحزب هذا امتداداً مواقف الحزب السابقة منذ نشأته عام ١٩٤٦ حيث نصت الفقرة (ب) من المادة الاولى من اهداف الحزب على ما يلي: «تحقيق اتحاد البلاد العربية بجمع الامور المشتركة بينها في ادارة موحدة او نظام مشترك مع احتفاظ كل دولة منها بادارة شؤونها المحلية وتقوية جامعة الدول العربية بحيث تحقق هذه الغاية» وفي التعديل الذي طرأ على منهاج الحزب عام ١٩٥٠ اشارت نفس الفقرة الى ان الحزب يعمل (على تحقيق اتحاد البلاد العربية بدولة اتحادية فدرالية).

أما عن اسباب اختيار الاتحاد الفدرالي بين الدول العربية فان الحزب يبين ذلك (بان تكون العلاقات التي تنظم البلاد العربية كهدف يعين علاقاتها النهائية انما يتركز في الدولة الاتحادية لايماننا بأن هذا الشكل المناسب المحقق لاهداف الامة العربية في ضوء مصالحها ووضعها الجغرافي وتباين المستويات الاجتماعية والاقتصادية بين اقطارها، ولسعة رقعة البلاد الوطن العربي ولاسباب ادارية ايضا وان الدولة الاتحادية هي التي تساير روح العصر)[112]

وبصدد خطوات تحقيق هذا الاتحاد فان الحزب الوطني الديمقراطي يرفض اسلوب الارغام وانما يجب ان يكون حرا معبرا عن ارادة العرب ومن اجل ذلك يعين الخطوات التالية:ـ

١ـ ان الحزب الوطني الديمقراطي يدعو الى تحقيق التعاون العربي كمرحلة اولى ضرورية لتطور العلاقات العربية الى تحقيق الهدف النهائي المقصود بقيام الدولة الاتحادية.

٢ـ كذلك يرى الحزب وجوب اتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية فيما بينها كخطوة اولى لتحقيق التضامن العربي والتعاون الحقيقي بين الدول العربية.

٣ـ ان اصلاح الجامعة العربية وجعلها جهاز للتعاون الحقيقي بين الدول العربية احدى الخطوات الضرورية الاخرى في تطوير العلاقات العربية نحو الهدف الذي نص عليه منهج الحزب الوطني الديمقراطي.[113]

---

(١١١) الاهالي، ع ٣٣٨، في ١٩/ك٢/١٩٦٠.

(١١٢) الاهالي، عدد ٣٣٨، في ١٩/ك٢/١٩٦٠

(١١٣) نفس المصدر.

موقف حركة القوميين العرب من الوحدة العربية:

ان ظروف نشأة حركة القوميين العرب في نهاية الاربعينات هي التي حددت موقفهم من الوحدة العربية، لذلك فأن المؤسسين للحركة ذهبوا الى الاسراع في تكوين برنامج سياسي لتحقيق الوحدة يتم على مرحلتين:-

١- المرحلة الاولى: وتهتم بالنضال السياسي الذي يهدف الى المتخلص من الصهيونية والامبريالية في الوطن العربي والى خلق دولة عربية موحدة تضم الشعب العربي من الخليج الى المحيط.(١١٤)

٢- المرحلة الثانية: وتهتم بالنضال الاقتصادي الذي يمهد الطريق للاشتراكية والديمقراطية، ومن أجل ذلك فان حركة القوميين العرب ترى ان التخلص من الفقر والظلم الاقتصادي والاجتماعي عامة لابد اولا من القضاء على التجزئة الاقتصادية في الوطن العربي بالاتجاه نحو الوحدة العربية والقضاء على الاستغلال بالاتجاه نحو الاشتراكية، لكن الاستعمار من جهة ثانية والفئات الحاكمة النفعية من جهة ثالثة سيقاومون هذا الاتجاه مقاومة عنيفة حادة. ولذلك لابد من التخلص من المشكلة السياسية للاتجاه نحو المشكلة الاقتصادية.(١١٥)

ان تقسيم النضال العربي الى مراحل سياسية واقتصادية وتجزئته كان احد الاسباب التي أدت الى الخلاف بين حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي.(١١٦)

موقف الحزب البارتي من الوحدة العربية:

حصر الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق جل اهتمامه بالقضايا الوطنية، اما بشأن القضايا العربية فانه وقف منها موقفا مترددا.

فقد أصدر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق بيانا في ١٩٥٩/١/١٧، حدد اهدافه في هذا البيان بالنضال من اجل حكومة ديمقراطية في العراق حيث كان هذا الهدف برأيه المطلب الرئيسي للحركة الوطنية في العراق

---

(١١٤) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص ٨١

(١١٥) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص ٨١

(١١٦) حزب البعث العربي الاشتراكي، الوحدة في ثراث الحزب وفي برامج الاحزاب العربية، ص ١١٤.

واكد ان الحزب يناضل (من اجل حكومة وطنية ومن اجل الديمقراطية في العراق)[117] ومن اجل ذلك يعمل الحزب على :-

١- ان الحزب يجعل كردستان العراقية ميدانا لنشاطه ونضاله من اجل تعبئة الجماهير وزجها في النضال الثوري مع الجماهير العربية وسائر الاقليات القومية في صف واحد من أجل تحقيق اهداف الشعب العراقي وابعادها عن تأثير الافكار والاتجاهات السياسية للاوساط الاستعمارية والرجعية (وحاملي لواء الافكار القومية العدائية والانعزالية)[118]

٢- يعمل الحزب في نطاق كردستان العراقية آخذا بعين الاعتبار ما أنجزته الثورة ومايتنظر ان تنجزه (حكومتنا الديمقراطية بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم) في ميدان الحقوق القومية من الاتحاد المتين بين القوميتين المتآخيتين من اجل تحقيق اهداف الديمقراطية وتعزيز استقلال الجمهورية وازدهارها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي .[119]

٣- ان الحزب يساند بكل طموح الشعب العربي في التحرر والتضامن على الاسس الديمقراطية وعدم التفريط باي مكسب (من مكاسب ثورتنا وجمهوريتنا الديمقراطية)[120]

٤- يعتبر الحزب قضية الشعب الكردي في العراق جزء من القضية العراقية بفعل ماأحدثته ثورة ١٤ تموز من مكاسب، ويعتبر الحزب الاكراد المعادين للعرب «للتحرر العربي للتضامن القومي المتحرر اعداء للشعب الكردي»[121]

ومن هنا يتبين ان جل اهتمام الحزب كان القضية العراقية ولم يعالج مسألة الوطن العربي الا من خلال التضامن ونستطيع ان نلاحظ ذلك من خلال ماعبر (الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق) عن موقفه من الوحدة او الاتحاد في المذكرة التي رفعها الحزب الى رئيس الوزراء في ١٩٥٩/٩/١١ حيث جاء فيها : «ان مسألة الاتحاد او الوحدة تهمنا قبل كل شيء من ناحيتين الاولى : درجة صيانتها وتحقيقها للاهداف الأنية والبعيدة التي ناضل من اجلها الشعب العراقي باسره ومايزال يناضل

---

(١١٧) خه بات ، العدد ١٢، في ١/ك١/١٩٥٩.

(١١٨) خه بات ، العدد ٦، في ١٨/آذار/١٩٥٩

(١١٩) نفس المصدر

(١٢٠) نفس المصدر.

(١٢١) نفس المصدر.

في سبيلها. والثانية: درجة صيانتها وتحقيقها لمبدأ الشراكة في الوطن ودرجة توسيعها لحقوق الشعب الكردي القومية المعترف بها في دستور الجمهورية العراقية.[(١٢٢)]

واعتبرت المذكرة ان ماعدا هاتين النقطتين هي مسألة تخص الشعب العربي وحده وتخص اختياره سواء كان ذلك الوحدة او الاتحاد استنادا الى مبادىء الامم المتحدة او مبادىء مؤتمر باندونغ وتؤكد المذكرة «فاننا نؤيد مايستقر عليه الشعب العربي فيما يتعلق بتقرير مصيره وبالشكل الذي يختاره لتنظيم العلاقات بين اجزاء الوطن العربي المجزأ. هذا بصورة مبدئية مطلقة.[(١٢٣)]

وتضيف المذكرة: «ان اي خطوة تخطوها القومية العربية نحو اهدافها يجب ان يصحبها توسيع اكثر في حقوق القومية الكردية وخطوة منها نحو اهدافها ولا بأس في ان تكون خطوة كل من القوميتين متناسبة مع مركزها ووضعها ولوضع هذه القاعدة موضع التنفيذ نقترح مايلي:-

اولا: في حالة رغبة العراق في الدخول في اتحاد فدرالي مع الدول العربية المتحررة يجب الاعتراف بنوع من الحكم الذاتي لكردستان ضمن الوحدة العراقية.

ثانياً: في حالة رغبة العراق الدخول في وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة يجب الاعتراف للقومية الكردية في العراق بأن تكون كردستان عضوا فدراليا وذلك ضمن التكوين الجديد.[(١٢٤)]

ولم يطرح «البارتي» اي موقف بديل لهذا الموقف في الايام التالية وإكد موقفه هذا قرار اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها المنعقد في ١٩٦٢/١٢/١٤ حيث تبنت هذا الموقف واكدت عليه.[(١٢٥)]

اما بشأن تجربة الوحدة عام ١٩٥٨، فان الحزب البارتي التزم جانب التشكيك ازاء الوحدة وتجربتها الاولى، وكان ذلك بدوافع متعددة منها موقف الحزب الشيوعي العراقي من الوحدة وتأثيره على الحزب البارتي اولا، وموقف السياسة الحكومية في العراق المعادية للوحدة العربية ثانيا، ونقص الوعي داخل الحزب البارتي عن سمة القومية العربية الانسانية وموقفها من القومية الكردية ثالثا.

ونتيجة للاسباب المبينة اعلاه فان الحزب البارتي علل سوء الاحوال الاقتصادية

---

(١٢٢) جلال الطالباني، مصدر سابق، ص ٣١٥.

(١٢٣) نفس المصدر.

(١٢٤) نفس المصدر. ص ٣١٦

(١٢٥) نفس المصدر.

في سوريا بسبب الوحدة حيث بين الحزب (لم تكد الوحدة تتم بين سوريا ومصر حتى حل محلها الجدب والقحط ذلك دليلا على شؤم الوحدة وسوء طالعها.[126]

(١٢٦) خه بات، العدد ٩٧ في ١٣/ت٢/١٩٥٩

ب ـ القضية الفلسطينية :

١ـ موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الفلسطينية

اتسم موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الفلسطينية بالتغير المرحلي من فترة الى اخرى وتبعيته للشيوعية الدولية (المركز) وعدم انبثاق رأيه في هذه القضية من خلال دراسة تحليلية لأساس المشكلة والظروف المحيطة بها.

ويمكننا ان نميز اربع مراحل مرت بها الحركة الشيوعية ازاء موقفها من القضية الفلسطينية ولم تكن هذه المراحل من الناحية الحقيقية منفصلة عن موقف المركز الشيوعي (الاتحاد السوفييتي) ازاء القضية الفلسطينية :ـ

١ـ المرحلة الاولى : وتمتد هذه المرحلة منذ تأسيس الحزب الشيوعي العراقي حتى عام ١٩٤٧ وفي هذه المرحلة كان الشيوعيين يعادون بشدة فكرة الوطن القومي لليهود.

بنى الشيوعيين العراقيين موقفهم هذا بناء على ماجاء بكتابات القادة الشيوعيين السوفيت. فماركس رأى ان تحرير اليهود سياسيا ليس بكاف لحل المسألة اليهودية وانما يتطلب معها اعادة تنظيم المجتمع وبناءه على اسس جديدة مما يكفل منع الاتجار والوساطة التجارية، ومن هنا يرى ماركس ان القضاء على الظروف الموضوعية التي تهيأ لليهود الانتعاش في المجتمع، كفيل بالقضاء على اليهودية كظاهرة اجتماعية ويؤكد ماركس (ان القومية الوهمية لليهودي هي قومية التاجر ورجل النقود بصورة عامة)[١٢٧]

اما لينين فيذهب في نفس الاتجاه حيث يرى (ان الفكرة القائلة بان اليهود يشكلون امة منفصلة عن غيرها هي غير ثابتة من الناحية العلمية على الاطلاق، عدا عن كونها فكرة رجعية من الناحية السياسية)[١٢٨]

وستالين لايختلف عن القادة السابقين له في موقفه من اليهود فيقول: (من الممكن تصور شعب يحوز على طبع قومي مشترك ولكن لايمكن ان يقال ان هذا الشعب يشكل امة واحدة اذا كان افراده غير متحدين من الناحية الاقتصادية ويسكنون

(١٢٧) د. صلاح الدباغ، الاتحاد السوفييتي وقضية فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت - حزيران ١٩٦٨، ص ٣٧.

(١٢٨) نفس المصدر، ص ٣٩

مناطق مختلفة ويتكلمون لغات مختلفة وما الى ذلك وهذا هوعلى سبيل المثال وضع اليهود الروس والجاليين والامريكان والقفقاسيين الذين لايشكلون برأينا امة واحدة)[١٢٩]

ولم يختلف موقف الاحزاب الشيوعية العربية خلال هذه المرحلة عن هذا الاتجاه واكدته من خلال نشرياتها وموقف قادتها.

فقد اتخذت الاحزاب الشيوعية في فلسطين وسوريا ومصر في سنة ١٩٢٩ وبعدها بناء على توجيهات الكومنترن وتحت قيادته موقفا واضحا حيث ((اكدت على تأييد الحركة القومية العربية الرامية الى الاستقلال والوحدة القومية المعادية للامبريالية ضد الحركة القومية اليهودية فصيلة الصدام في قوى الامبريالية اي حليفتها واداتها واحتياطيها في المنطقة العربية واكدت (ان الشعب اليهودي والعمال اليهود) اداة في يد الصهيونية))[١٣٠]

وفي ٨ أيلول ١٩٣٧ قدمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري اللبناني مذكرة الى مؤتمر بلودان لخصت المذكرة مطاليب الحزب بمايلي :[١٣١]

١ـ رفض تقسيم فلسطين رفضا باتا
٢ـ وقف الهجرة اليهودية
٣ـ منع بيع الاراضي الى المهاجرين اليهود.
٤ـ اقامة نظام دستوري يضمن انتشار السلام والهدوء في فلسطين ولم يختلف الحزب الشيوعي العراقي في موقفه من القضية الفلسطينية عن الاحزاب الشيوعية الاخرى ففي عام ١٩٤٥ اعلن الحزب الشيوعي العراقي بيانا بعنوان «من اجل نصرة الشعب العربي الفلسطيني وشجب فكرة انشاء الوطن القومي الصهيوني في فلسطين» قال فيه ولقد اعلنا في مناسبات عديدةعداءنااللحركة الصهيونية ولفكرة انشاء الوطن القومي في فلسطين العربية واعلنا تضامننا مع الشعب العربي في فلسطين وتأييدناالتام لمطاليبه بمنح الشعب الفلسطيني حق تأليف حكومة ديمقراطية مستقلة.[١٣٢] ويقرن الحزب الشيوعي العراقي بداية الحركة الصهيونية بوعد بلفور (٢/ت٢/١٩١٧) وكذلك يربط بين الهجرة الى فلسطين وبين مجيء هتلر الى

---

(١٢٩) نفس المصدر، ص ٤١.

(١٣٠) الياس مرقص، الاممية الشيوعية والثورة العربية، دار الحقيقة، بيروت ، ط١، تموز/ ١٩٧٠، ص ٣٢.

(١٣١) الحكم دروزي، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، ط ١، ١٩٦١، ص٢٥٨.

(١٣٢) اتحاد الشعب، ع ٢٢، في ٢٠/شباط/١٩٥٩.

الحكم عام ١٩٣٣ او بسبب الاضطهاد العنصري في الدول الاخرى.[١٣٣]

٢ـ المرحلة الثانية: في هذه المرحلة تغير موقف الاحزاب الشيوعية العربية من القضية الفلسطينية سواء كان حول قرار التقسيم أوحرب فلسطين عام ١٩٤٨، ومبعث ذلك التغيير هو التغير الذي طرأ على سياسة الاتحاد السوفيتي ازاء المنطقة.

ففي الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٤٧/٤/٢٨ التي كرست لمناقشة قضية انهاء الانتداب البريطاني القى غروميكو خطابا بين فيه (ان بلاده تؤيد دعوة منظمة يهودية الى جلسة الجمعية العامة للامم المتحدة) وقال ايضا: (أن القضية الفلسطينية تثير أقصى الاهتمام والقلق لدى جزء هام من سكان فلسطين هم السكان اليهود بالذات ومن الخطأ ان نحرم ممثلي المنظمات اليهودية من توضيح وجهة نظرهم) واعترض غروميكو على آراء بعض المندوبين القائلة بان دعوة المنظمات اليهودية يؤثر سلبا على هيبة المنظمة الدولية وقال (ان الوفد السوفيتي لايمكن ان يتفق مع منطق كهذا).[١٣٤]

وبتاريخ ١٩٤٧/٥/١٤ القى غروميكو خطابا آخر اشار فيه الى ان قضية فلسطين وبناء مستقبلها مرتبطان (بجزء هام من السكان اليهود)[١٣٥]، وتقدم الاتحاد السوفييتي باقتراح لإقامة دولة ديمقراطية يهودية عربية واحدة على اساس الحقوق المتساوية للعرب واليهود فان الاتحاد السوفييتي يدعو الى قيام دولتين مستقلتين عربية ويهودية)[١٣٦]

وهاجم غروميكو بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ الدول العربية متهما كل من يعارض التقسيم فهو ضد الشعب العربي الفلسطيني وان (القرار ليس موجها ضد اي من القوميتين الرئيسيتين اللتين تسكنان فلسطين)[١٣٧]

واصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها المرقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية، وبتاريخ ١٩٤٨/٥/١٤ انهت الحكومة البريطانية انتدابها على فلسطين لتقوم دولة (اسرائيل)

---

(١٣٣) الحزب الشيوعي العراقي في ضوء القضية الفلسطينية.

(١٣٤) جريدة البرافدا في ١٩٤٧/٥/١٥

(١٣٥) جريدة البرافدا في ١٩٤٧/٥/١٦

(١٣٦) نفس المصدر

(١٣٧) جريدة البرافدا في ١٩٤٧/١١/٣٠

بتأييد الشرق والغرب . وعكست الصحافة السوفيتية الموقف الرسمي للاتحاد السوفيتي المناهض للحرب فقالت جريدة البرافدا (ان قوات كل الدول العربية في الشرق الاوسط تشترك في الحرب ضد اسرائيل . . .)[١٣٨]

وأضافت البرافدا (تضطر الدولة اليهودية الفتية للقتال دفاعا عن حريتها واستقلالها وعدوان الدول العربية غير العادل ضد الدول اليهودية الوليدة)[١٣٩]

ان موقف الاتحاد السوفيتي هذا لقي الترحاب من قبل الاوساط الصهيونية العالمية وابرقت الى المندوب السوفييتي في الامم المتحدة برقيات الشكر من الصهاينة تشيد (بالموقف السوفييتي الرائع)[١٤٠]

انعكس موقف الاتحاد السوفييتي هذا من القضية الفلسطينية على الاحزاب الشيوعية العربية فأيدت قرار التقسيم بشأن فلسطين ، وفي رسالة موجهة من فرج الله الحلو (سالم) الى القيادة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان في ١٩٥١ يعتذر فيها عن معارضته لقرار التقسيم الذي أيده الاتحاد السوفييتي جاء فيها (كان علي ان أرى ان التقسيم الذي اراده الاتحاد السوفييتي ، اي تأليف دولتين مستقلتين ديمقراطيتين عربية ويهودية «جيوش اجنبية فيها هو خير موقف في فلسطين يكونون بالفعل وحدة مستقلة لها نظمها وسكانها ولغتها وامانيها الخاصة بها ويمارسون لاالتجارة فحسب ، كما كان الشأن ولايزال مع اكثريتهم القاطنة في البلاد الاخرى . بل الزراعة والمهن الانتاجية وترى بينهم عدا التاجر «او المستغل» عدونا في كل مكان.والعامل والفلاح والمهني الصغير اصدقائنا في كل مكان ـ لذا فللشعب الاسرائيلي الجديد ـ والكل متفق على عدم امكانية القضاء عليه بأجمعه او رميه في البحر المتوسط ، حق تقرير المصير اي العيش حرا مستقلا)[١٤١]

ان الحزب الشيوعي العراقي يعتبر «دولة اسرائيل» الجديدة دولة مستقلة تقدمية (لانها تكافح هي الاخرى ضد الاستعمار الانكليزي «معركة يافا» والضغط الامريكي) اضافة الى حكومة «اسرائيل» فتتكون من ثلاثة عشر عضوا (خمسة منهم يتسبون الى الاحزاب التقدمية) وسوف يتم البدء (بانتخابات تشريعية عامة في اول

---

(١٣٨) البرافدا ، في ١٩٤٨/٥/٣٠

(١٣٩) نفس المصدر

(١٤٠) البرافدا ، في ١٩٤٧/٥/١٩

(١٤١) نفس المصدر.

تشرين الاول القادم) وسميت «دولة اسرائيل» بدلا من «دولة صهيون»[١٤٢]
وينتقل الحزب الشيوعي العراقي الى ان دولة اسرائيل انتقلت من عمالة القوى الاستعمارية الى جانب القوى التقدمية (الشعب الاسرائيلي) الذي يتوق الى الاستقلال فانه اصبح اليوم لاحليف انكلترا او امريكا بل عدوهما، ان الاستعمار وجد له عدوا جديدا كان في الإصل حليفا له وهذه ظاهرة تاريخية معلومة) ويذهب الحزب الشيوعي الى ان رفض الولايات المتحدة الامريكية لمشروع التقسيم واقتراح مشروع الوصاية بسبب (وعي الشعب الاسرائيلي وتعلقه بالسلام التام)[١٤٣] لمصلحة الجماهير العربية واليهودية. فقد اقنعت الحوادث الآن حتى اشد الغلاة كم كان موقف الاتحاد السوفيتي متفقا مع مصالح الجماهير العربية في فلسطين وكم كان موقف بعيد النظر)[١٤٤]

والحزب الشيوعي لم يختلف في موقفه من القضية عن موقف الاتحاد السوفيتي او الاحزاب الشيوعية العربية الاخرى. ففي كانون الاول ١٩٤٧ نظم الحزب الشيوعي العراقي تظاهرات حشد فيها كل قواه طافت في الشوارع تؤيد قرار التقسيم وتطالب اقامة دولة يهودية في فلسطين[١٤٥] وبعد اعلان دولة اسرائيل في ١٥/ايار/١٩٤٨ أصدر الحزب الشيوعي العراقي نشرة داخلية الى اعضاء الحزب بعنوان (توجيهات بشأن الحرب الفلسطينية القذرة)[١٤٦] جاء فيها:-

١- على الديمقراطي العربي ان يحارب ويشجب الحرب الفلسطينية القذرة.
٢- على الديمقراطي العربي ان يتعاون مع القوى الديمقراطية في اسرائيل.

وفي شهر نيسان ١٩٤٨ نظم الحزب الشيوعي العراقي تظاهرات كبيرة ليعلن تأييده لقيام «اسرائيل» واعترافه بها كدولة وليعلن مجددا استنكاره للحرب في فلسطين ومطالبته بايقافها.[١٤٧]

تخلى الحزب الشيوعي العراقي عن كل مواقفه السابقة للتقسيم وأخذ ينظر الى اليهود المهاجرين في فلسطين بانهم شعبا له مميزاته الخاصة به وخالفوا ماكتبه

---

(١٤٢) نفس المصدر.
(١٤٣) نفس المصدر.
(١٤٤) دراسات عربية، السنة الرابعة، العدد ٢٦، نيسان ١٩٦٨، ص ٢٤.
(١٤٥) الحكم دروزة، مصدر سابق، ص ٢٨٢
(١٤٦) عبد الهادي الفكيكي، ثورة ١٤ تموز بين الانقلاب الشيوعي وثورة الموصل، ص ١٠
(١٤٧) د. سعدون حمادي. نحن والشيوعية في الازمة الحاضرة، ملحق رقم (٢) عن موقف الشيوعية من قضية فلسطين، ص ٨٥

ستالين عام ١٩١٢ (لقد كتب ستالين على مانتذكر، بأن اليهود لايكونون شعبا خاصا ولقد كان هذا العبقري الخالد محقا آنئذ فيما كتبه، وذلك لان اليهود كانوا في ذلك العهد مبعثرين كلهم في مختلف ارجاء المعمورة ولا يكونون شعبا خاصا)[١٤٨] اما اليوم فان ثلاثة ارباع مليون يهودي يسكنون شبه بقعة معينة. ولم يكتف الحزب الشيوعي العراقي بتأييده للتقسيم واعتباره «اسرائيل» دولة تقدمية فقط وانما ذهب الى التشكيك بقياداته لعدم مبادرتها لشن هجوم على الحكومات العربية التي حاربت «الدولة التقدمية» ففي رسالة وجهها حميد عثمان بتاريخ ٢٨/نيسان/١٩٣٨ يتهم فيها اللجنة المركزية الثالثة بالخيانة والتخاذل لانها لم تقف ضد الحرب في فلسطين كما يجب ان يكون جاء فيها: (اما قضية فلسطين فالكل يدرك خيانة القيادة وتأييدها للحرب الاستعمارية الى فترة ليست قليلة. كان الواجب يقضي شن هجوم منظم فور اعلان الحرب... ورفع شعار لتسقط الحرب) وفي ١٦/ آب/ ١٩٤٩ صدرت نشرة خاصة بالاعضاء عن اللجنة المركزية السادسة للحزب الشيوعي العراقي، تتهم فيها القيادة السابقة بالتراجع. امام المطالب البرجوازية جاء فيها «فافسحت القيادة بذلك التراجع المجال الكافي للعدو يعبىء قواه المشتتة وفعلا قد هيأ هو بالاشتراك مع القيادة ظروف الهجوم المعاكس، فاثار الحرب الفلسطينية المقدسة التي أيدتها قيادة مالك يهودا، فنشرت الشعارات الشوفينية في صفحات جريدة الاساس فنادت ابناء الشعب لانقاذ «عروبة» فلسطين فكان موقفها موقف الاشتراكيين الشوفينيين وذلك بعد معارضتها للتقسيم حينما أيدته جميع الاحزاب الشيوعية في العالم[١٤٩].

٣ـ الفترة الثالثة: وتبدأ هذه الفترة منذ وقوع النكسة وقيام اسرائيل عام ١٩٤٨ حتى بداية تغير السياسة السوفيتية وتقربها من العرب عام ١٩٥٥، وفي هذه الفترة دعوا الى تحقيق الصلح بين العرب واسرائيل بعد ان أيدوا شرعية قيامها. واستمر كذلك موقفهم المعادي الى اي عمل من شأنه ان يؤدي الى الاضرار بسلام «اسرائيل» واستقلالها، كما اخذوا يبينون دور الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في السياسة الاسرائيلية.

ففي ٢٢/تشرين الاول/١٩٥٣، اصدر الحزب الشيوعي العراقي بيانا أكد فيه

---

(١٤٨) ضوء على القضية الفلسطينية

(١٤٩) نفس المصدر، ص ٣١٣

دور الاستعمار الامريكي والانكليزي لدفع اسرائيل للاعتداء على السكان العرب الابرياء، وكذلك دور الرجعية العربية بتوجيه من المستعمرين، كذلك لاعادة الجولة الثانية من «مهزلة» الحرب الفلسطينية جاء فيه (ان حكومة الجمالي الخائنة الخانعة، تسلك سبيل الاجرام والخيانة الوطنية المكشوفة لأرضاء الاسياد والمستعمرين بزج شعبنا في حرب. . . . قذرة وان شعبنا وجميع شعوبنا العربية وشعب اسرائيل الشقيق يناضلون ضد هذه المؤامرة الدنيئة وضد هذه الحرب المجرمة، ويناضلون من اجل حل القضية الفنسطينية حلا عادلا جذريا وهو تأليف حكومة عربية مستقلة ديمقراطية محبة للسلم في القسم العربي من فلسطين وارجاع جميع اللاجئين العرب الى ديارهم وايجاد علاقات اخوية اقتصادية وثقافية بين الشعبين العربي والاسرائيلي)[١٥٠]

اخذ الحزب الشيوعي العراقي في هذه الفترة يدعو في نشراته الحزبية للتقارب بين العرب واليهود ونبذ العداوة والاعتراف المتبادل والوقوف معا ضد القوى الإستعمارية والقوى الرجعية المحلية. ففي تشرين الاول ١٩٥٣ نشرت جريدة القاعدة بيانا جاء فيه (ان شعوبنا العربية تكن للشعب الاسرائيلي الشقيق اخلص الاحترام والاخوة الصادقة. اما الظروف غير الاعتيادية في الوقت الحاضر فهي ليست تعبيرا لارادة الشعوب العربية، بل خلقتها الاوساط الاستعمارية والزعامات العربية الرجعية والصهيونية الاسرائيلية، ولايمكن ان تكون هذه الظروف غير الاعتيادية تعبيرا عن وجهة نظر إتجاه الشعوب العربية وشعب اسرائيل، ولهذا فالشعوب العربية تناضل ببسالة جنبا الى جنب مع الشعب الاسرائيلي لاعادة العلاقات الاخوية الصادقة)[١٥١]

ان الحل العلمي الصحيح الذي يؤيده الحزب الشيوعي العراقي هو الاعتراف المتبادل بين دولتين صديقتين من الشعب الاسرائيلي والشعب العربي الفلسطيني.[١٥٢]

الفترة الرابعة: وهي فترة السنوات التي تلت عام ١٩٥٥ وحتى الوقت الحاضر وتتميز هذه المرحلة بتصاعد الحركة القومية الغربية وتصاعد النضال الثوري العربي

---

(١٥٠) مصادر خاصة.
(١٥١) مديرية الشرطة العامة.
(١٥٢) نفس المصدر

ضد الاستعمار الغربي وكذلك بانحياز «اسرائيل» النهائي للغرب ووقوفها ضد قوى لتحرر في العالم.

وفي هذه الفترة عاد الشيوعيون وسكتوا عن المطالبة بدعوة الصلح بين العرب واسرائيل وبدأوا يهاجمون «اسرائيل» كدولة، وطيلة الفترة الممتدة من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣، لم يبد الشيوعيون العراقيون اي اهتمام بالقضية الفلسطينية بل كان شغلهم الشاغل هو الوقوف ضد الوحدة العربية والمحافظة على حكم قاسم من خلال صيانة الجمهورية، اما المسائل القومية فلم تجد اي مكان عندهم، واستمروا في موقفهم الثابت المؤيد لقيام دولة اسرائيل الى الوقت الحاضر.

٢ـ موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من القضية الفلسطينية:

ان مسألة فلسطين عاشها الحزب منذ ولادته كقضية قومية اساسية في نضاله، فقد حذر الحزب منذ الفترة التبشيرية عبر بياناته من مخاطر الهجرة الصهيونية الى ارض فلسطين وندد بموقف الحكومات الاستعمارية المؤيدة للهجرة كما قام بفضح الحكومات العربية الرجعية ومواقفها اللاعلمية من القضية الفلسطينية ومساوماتها.

لقد رفض حزب البعث العربي الاشتراكي المشاريع الاستعمارية سواء كانت الخاصة بتقسيم فلسطين او الاحلاف العسكرية التي كان غرضها خلق الظروف الموضوعية اللازمة للاعتراف بالكيان الصهيوني الجديد، ان موقف حزب البعث العربي الاشتراكي هذا من القضية الفلسطينية نتيجة للاسباب التالية:ـ

١ـ ان عقيدة الحزب عربية هدفها الاول بناء الوطن العربي الواحد في الدولة العربية الواحدة والقضاء على واقع التجزئة.

٢ـ ان عقيدة الحزب ثورية انقلابية لاتؤمن بالحلول السطحية وانما بالحلول الجذرية.

٤ـ امن الحزب منذ البداية ان طريق المصير العربي المشترك هو طريق النضال المشترك من اجل هذا المصير.. ولقد جعل من وحدة النضال الاداة لوحدة المصير.

ان الفترة الممتدة من ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ غنية بالاحداث سواء كانت القومية او على مستوى الاقطار العربية. وتتمثل هذه الاحداث بقيام الوحدة العربية بين القطرين مصر وسوريا وثورة ١٤ تموز١٩٥٨ في العراق وتعاظم المد القومي من جهة، كما تتميز هذه الفترة بانحراف الحكم في العراق وابتعاده عن القضايا القومية، وحركة الانفصال بين قطري الجمهورية العربية المتحدة.

في ١٠/آب/١٩٤٤ وجه الحزب بيانه الاول الذي اعلن فيه موقفه من القضية الفلسطينية رافضا فيه سياسة الاستعمار في اجراء عمليات الاستيطان الصهيوني في فلسطين منطلقا من رفضه المبدئي للاستعمار والصهيونية العالمية لتحقيق اهدافها في الوطن العربي، فقد وجه الحزب الى المعتمد الامريكي في سوريا رسالة استنكر فيها موقف الحزبين الامريكيين الديمقراطي والجمهوري (ان القرار الذي اتخذه الحزب الديمقراطي الامريكي مؤخرا بشأن فتح فلسطين للهجرة اليهودية وجعلها وطنا قوميا لليهود. والذي جاء على أثر قرار بنفس المعنى للحزب الجمهوري يعتبره العرب تعديا فاحشا من قبل الدولة الامريكية على حقوقهم لايقل في شيء عن التعدي البريطاني في وعد بلفور المشؤوم [١٥٣].

ان مواقف الدول العربية من الحرب العالمية الثانية المؤيدة للجلفاء كان يقصد الحصول على الاستقلال وتحقيق طموحهم القومي الا أنهم بعد انتهاء الحرب اصيبوا بخيبة الامل واستمرار الحكام الرجعيين بنفس سلوكهم، ولذلك دعى الحزب الى تعبئة الجهود من اجل تحقيق اهداف الامة العربية (ان استفحال الامراض) التي تفتك بالامة وعمق اللآم التي تحز في جسمها لم تعد تنجح فيها حيلة السياسين مهما كانوا اذكياء بارعين ولابد لها من مناضلين مؤمنين يستمدون روح نضالهم واسلوبه من روح امتهم واخلاقها)[١٥٤]

وفي ٢٣/آذار/١٩٤٥ استنكر الحزب تصريحات الرئيس الامريكي «روزفلت» الداعية الى استمرار الهجرة اليهودية الى ارض فلسطين في بيان قال فيه (والعرب الذين اغضبهم تصريح الرئيس روزفلت كما اغضبهم وعد بلفور من قبل، يعتبرون

---

(١٥٣) نضال البعث، ج ١، ص٤١

(١٥٤) نفس المصدر، ص٣٥

كل حل لقضية فلسطين لايؤمن حقهم الصريح في عروبة هذه البلاد المقدسة تعديا صريحا على حقوقهم وتدخلا في شؤونهم الخاصة لايسبقه اي عرف دولي اومبدأ أنساني، وان عندهم الشجاعة والايمان الكافيين ويعتبرون ان السلم العالمي لن يتوطد بالنسبة اليهم مالم يستردوا حقوقهم الطبيعية كاملة)[١٥٥]

وقد أيد المستربيفن وزير خارجية بريطانيا فتح الهجرة لليهود الى فلسطين، كما ان اللجنة التي شكلتها حكومة بريطانيا وامريكا للتحقيق في قضية فلسطين اعلنت مقترحاتها طالبة فيها ارسال مائة الف يهودي الى فلسطين واباحة الهجرة الصهيونية فأصدر الحزب بيانا في ٢/أيار/١٩٤٦ الى جماهير الشعب دعاهم فيه الى الاضراب الشامل احتجاجا على الاجراء الاستعماري.[١٥٦]

ولم تظهر الحكومات العربية آنذاك اي موقف ازاء السياسة الامريكية في المنطقة، فوقف الحزب ناقدا السياسة العربية المتمثلة بالكيانات الرجعية العربية واعتبرها غير ممثلة لطموح الجماهير العربية في التحرر والاستقلال، ففي عام ١٩٤٦ وقف الحزب بوجه المعاهد الاردنية البريطانية واعتبرها ذات تأثير على القضية الفلسطينية وتعرقل سير الاقطار في الوحدة العربية.[١٥٧]

لقد طرح الحزب على الجماهير العربية الحل البديل لكل الحوارات والمفاوضات والمناقشات غير المجدية وهو طريق النضال الجماهيري المسلح والقتال من اجل ايقاف الخطر الداهم وقد طلب الحزب من الشباب مايلي :-

١- ان يتقدم القادرون على حمل السلاح الى التطوع في كتائب تحرير فلسطين.

٢- الاقبال على التبرع بالمال والالبسة والاغذية من اجل فلسطين.[١٥٨]

وقفت الحكومات العربية من مطاليب الحزب موقفا مؤيدا الا انها لم تقدم على تنفيذها فطلب الحزب من هذه الحكومات ان تنفذ التزاماتها وان لاتبقيها مجرد كلام فطلب الحزب مايلي :-

١- ان تنفذ الحكومات العربية كلامها وتعبىء قواها المسلحة وتنسقها.

---

(١٥٥) نضال البعث، ج ١، ص ٦٨

(١٥٦) الثورة العربية، العدد ٣، س٤، ١٩٧٣، ص ٦٨

(١٥٧) نضال البعث، ج ١، ص ١٣٦

(١٥٨) نضال البعث، جـ١، ص ٢٢٧.

٢ـ ألاتضع الحكومات العراقيل امام تعبئة الشعب وتكتله وتسلحه .

٣ـ ان تقاوم الدول العربيه كافة المصالح العائدة للدول التي تساعد الصهاينة .[(١٥٩)]

واشار الحزب الى ان اهم مسألة يمكن التعرض من خلالها لمصالح الدول الاستعمارية هي مسألة النفط، ففي عام ١٩٤٨ دعا الحزب الى وضع البترول في خدمة المعركة وندد بالحكومات العربية المستسلمة (للدول الاستعمارية التي كانت السبب في نكبة فلسطين فامتنعت عن تهديدها بالسلاح الوحيد الذي يؤثر في مصالحها الاقتصادية وهو فسخ اتفاقيات النفط)[(١٦٠)]

اتخذت الامم المتحدة قرارا بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية فأبدى الحزب رفضه هذا القرار وحمل الحكومات العربية مسؤولية ذلك واشار الى (ان تقسيم فلسطين يجب ان يدرك معناه ويدرك مغزاه منذ اليوم وبكل وضوح ولن ينجي العرب ان يستفيقوا غدا على هذا الخطر ان أغمضوا اليوم اعينهم عنه. ان تقسيم فلسطين هو عين المصيبة القومية وخطر التقسيم سيصيب العرب في جميع الاقطار العربية)[(١٦١)]

واكد الحزب ان الاخطار التي يمكن ان تنجم عن التقسيم هي :ـ

١ـ خطر قومي ووطني : ان موقع فلسطين في وسط الوطن العربي سيقف امام تحقيق الوحدة العربية وان فلسطين قد امتزج تاريخ العرب بتاريخها ولذلك فان موقفها هام جدا .

٢ـ الخطر الاقتصادي والاجتماعي : العرب امة لها تاريخها وحضارتها وتقاليدها الخاصة بها، ولليهود تقاليدهم الخاصة بهم التي استمدوها من المجتمعات والدول التي كانوا يسكنون فيها، لذا فانهم يشكلون خطرا على المجتمع العربي كذلك فاليهود قوة اقتصادية بارعة في الربا والاستغلال وسيجعلون من فلسطين الركيزة

---

(١٥٩) نفس المصدر، ص ٢٢١ .

(١٦٠) نفس المصدر، ص ٢٣٨ .

(١٦١) حزب البعث العربي الاشتراكي، القضية الفلسطينية ، بيانات ومواقف ١٩٤٥ـ ١٩٦٥ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١ ، أيار/١٩٧٥، ص ٤٥.

للسيطرة على السوق العربية . [١٦٢]

ومن هنا فان المحافظة على وحدة فلسطين هو للوقوف بوجه تهديد الاقطار العربية جمعاء ودون وقوعها فريسة بأيدي هذا الاستعمار الجديد (الصهيونية العالمية) .

واستمر الحزب في التأكيد على أتخاذ الموقف الحاسم تجاه تمرير مشروع التقسيم فاعلن في شباط ١٩٤٨ عن نقده الشديد للسياسة العربية المتخاذلة والتي اعتبرت المباحثات والتصريحات واستجداء تأييد الدول الاستعمارية وعطفها طريقا لتمرير فلسطين . [١٦٣]

اعتبر الحزب ان الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها مجابهة الصهيونية قبل وقوع النكبة عام ١٩٤٨ هو الكفاح المسلح (فقد قرر في مجلسه المنعقد بمدينة حمص في يومي الخميس والجمعة الواقعين في ١٥ ,١٦ كانون الثاني تجنيد جميع اعضائه للاشتراك في المجهود الحربي داخل البلاد العربية اوفي خطوط فلسطين الامامية، كما قرر ارسال اول كتيبة الى الجبهة بقيادة لجنة الحزب التنفيذية) . [١٦٤]

وبعد نكبة فلسطين تطلع الحزب الى النازحين بانهم تلك الجماهير الرافضة للاحتلال والمتحدية للمشاريع الاستعمارية وبذلك استطاع الحزب ابقاء قضية فلسطين حية كمشكلة قومية لابد للعرب من مواجهتها (ان قضية فلسطين هي قضية الامة العربية وان النازحين يكونون دعامة اساسية وطاقة نضالية كبرى في معركة استرجاع الجزء السليب من فلسطين) [١٦٥]

ولم تنظر الحكومات العربية الى مشكلة اللاجئين بمنظار قومي وانما بعطف وقطرية فاكد الحزب (ان الواجب القومي يفرض على الحكومات العربية العمل الجدي المخلص لتنظيم نضال النازحين طليعة المعركة وتنمية قواهم الثورية والارتفاع بالقضية الى مستواها القومي الطبيعي بعيدا عن ملابسات السياسة القطرية ومنازعاتها) [١٦٦]

---

(١٦٢) نفس المصدر، ص٤٦

(١٦٣) نضال البعث، ج١، ص٢٤٣ .

(١٦٤) بيانات ومواقف ١٩٤٥ - ١٩٦٥، ص٥٦ .

(١٦٥) نضال البعث عبر بيانات قيادته القومية ١٩٥٥ - ١٩٦٢، ص١٢٣ .

(١٦٦) نفس المصدر، ص١٢٣

كما عبر الحزب عن وجهة نظره ازاء الجامعة العربية واعتبرها تكريس للتجزئة لاتمثل ارادة الجماهير العربية واتباع اساليب المفاوضات العقيمة التي أوصلت قضية فلسطين الى هذه الحالة المؤلمة.[١٦٧]

لقد كانت من النتائج التي ادت اليها قرارات هيئة الامم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية هوظهور نوع من السياسة العربية على لسان بعض الحكام الرجعيين العرب تدعو الى المهادنة والاستسلام وعدم رفض الأمر الواقع وكانت هذه السياسة منذ عام ١٩٤٨ ولحد الآن هي الستار الذي يختفي خلفه منطق الاستعمار والصهيونية في فرض الاحتلال الصهيوني وتثبيته وكان المنطلق للسياسة الامريكية لفرض الحلول الاستسلامية التي كانت تبغي من ورائها :-

١- تطويق التجارب الثورية التي تهدد المصالح الامبريالية والوجود الصهيوني وتركيز قواعد انطلاقته العدوانية.

٢- القضاء على مهد الثورة المسلحة في الارض الفلسطينية وفي الوطن العربي.

٣- تحقيق تسوية دولية توفر التوازن الدولي في المنطقة لمصلحة التحالف الامبريالي والصهيوني - الرجعي تمهيدا لفتح جبهات عديدة لتصفية مواقع الثورة العربية وتثبيت الوجود الاستعماري وحماية المصالح الامبريالية.[١٦٨]

ان السياسة الامريكية كانت تسير في خطين متماسكين :-

١- تبني الصهيونية واطماعها ومصالحها وايجاد الاوضاع التي تكفل لها تحقيق تلك الاطماع التوسعية العدوانية.

٢- العمل على جر العرب الى الارتباط بالاستعمار الغربي واحلافه العدوانية لضمان تحقيق وسلامة الخط الاول من تلك السياسة.

من هذين الخطين بدأ النشاط الامريكي في المنطقة منذ عام ١٩٤٨ من خلال التصريحات والاقتراحات الداعية الى تهدئة الحال القلقة غير المستقرة في منطقة الشرق الاوسط.

---

(١٦٧) نضال البعث، ح ١، ص ١٣٥.

(١٦٨) د. الياس فرح، نظرات في الملامح الاساسية للمرحلة الراهنة، دار الطليعة بيروت، ط١، ١٩٧١، ص ١٦.

ويعتبر مشروع دالاس من اهم المشاريع الاستعمارية في المنطقة وقد تعرض هذا المشروع الى مسألتين الاولى مشكلة الحدود الذي اعتبر فيها خطوط الهدنة نقطة البداية وثانيها مشكلة «الخوف المتبادل» والذي دعا دالاس الى القضاء عليها من خلال ضمان الأمن الجماعي .(١٦٩)

لقد فضح الحزب هذا المشروع الذي كرس الاحتلال ويريد الاعتراف بدولة اسرائيل (ان دالاس يحاول تقديم حل للمشكلة التي تفرض نفسها، وانما يقدم الوسيلة لحماية الاوضاع التي تنشأ في الشرق الاوسط عن تصفية القضية الفلسطينية على الشكل الذي اقترحه وتبرير وجود قوات محتلة في الوطن العربي او اتفاقيات تبرر دخول هذه القوات اذا حدث مايهدد الأمن)(١٧٠).

واصدر الحزب بيانا بمناسبة زيارة المبعوث الامريكي الى العراق والاجتماع بنوري السعيد جاء فيه: (ان العرب يرون الخطر المباشر الذي يهددهم متمثلا بصورة رئيسية في الاستعماروالصهيونية وهم لذلك يتجهون بأقصىجهودهم وامكانياتهم لدرء هذين الخطرين والدفاع عن حريتهم بانفسهم . اما الحجة المفضوحة التي استند اليها بيان ايزنهاور «وهي حجة الدفاع عن العرب من خطر التغلغل الشيوعي «فوهم لايوجد الا في مخيلتهم، لأن التهديد الفعلي الذي تواجهه اليوم لايأتينا الا من الاستعمار العالمي وربيبته اسرائيل، وليست السياسة الامريكية التي عبر عنها مبدأ ايزنهاور الا المدافع الامين عن مصالحها ونفوذها(١٧١)

وكما وقف الحزب ضد سياسة الاحلاف (حلف بغداد) واعتبره امتداداًللبيان عام ١٩٥٠ الداعي لحماية وتثبيت كيان «اسرائيل» ومصالح الاستعمار في البلاد العربية .(١٧٢) وبين الاستاذ ميشيل عفلق بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٧ دور الولايات المتحدة ودوافعها بالنسبة لحلف بغداد .(١٧٣)

ولقد واجه الحزب دعوة اسرائيل لتحويل مجرى نهر الاردن وكرس له كل طاقاته

---

(١٦٩) نضال البعث عبر بيانات قيادته القومية ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢ بيان الحزب في ايلول ١٩٥٥، ص٢٠.

(١٧٠) نفس المصدر

(١٧١) نضال البعث، ج٥، ص ١٩٧.

(١٧٢) نفس المصدر، ص ١٥١.

(١٧٣) ميشيل عفلق، معركة المصير الواحد، دار الطليعة، بيروت، ص ١٢٥

وهيأ الجماهير العربية الى رفض هذا المشروع ودعا الحكومات العربية الى الوقوف بوجه هذا المشروع لأنه يزيد من قوة «اسرائيل» ويعرض الاقتصاد العربي الى الخطر.[١٧٤]

وقد جاءت مؤتمرات القمة كاسلوب جديد في السياسة العربية الاّ أن هذه المؤتمرات كانت تسودها سياسة حل النزاعات بين الحكومات العربية سواء كانت المتحررة منها او الرجعية ولم تكن قضية فلسطين تحظى بالاهتمام الا بالاسم. ومن هنا فان الحزب رفض مؤتمرات القمة حين أصبحت بديلا عن العمل الجماهيري المنظم، لأن مؤتمرات القمة لاتعنى الا جمع المتناقضات وبذلك لايمكن ان تؤدي الى نتيجة (ان ظاهر مؤتمر القمة ان يجمع رؤوساء الاقطار العربية بعضهم الى بعض ويوحد جهودهم في سبيل قضية فلسطين. اما حقيقته فهي . . . يجمع بين دول مهتمة اهتماما جديا بقضية فلسطين، ودول بعيدة عن الاهتمام بها وبجدوى هذا الاهتمام.[١٧٥]

ومن هنا فان الحزب لم ينظر الى مؤتمرات القمة بديلا عن الحركة الثورية العربية بل جمعا لبعض امكانيات العرب وتعميما للمسؤولية المادية التي يتطلبها واجب التحرير واشراكا للاقطار العربية جميعا في تحمل المسؤولية التي تتحمل قسمها الاكبر الاقطار العربية الثورية ولاسيما المجاورة لاسرائيل لذلك فان الحزب أكد مايلي:[١٧٦]

١- إن المنطق الصحيح للبحث هو منطق التحرير، والتحرير انما يعني الاستعداد الكامل لخوض المعركة عسكريا وسياسيا واقتصاديا مع اسرائيل وتجنيد جميع الطاقات العربية في هذا السبيل.

٢- ان الشعب العربي الفلسطيني هو رأس الحربة في أي منطلق للتحرير ولذلك لابد من تنظيم طاقاته الثورية في كيان فلسطيني يجمعه وفي منظمة تمثل ارادته في التحرير وفي جيش يحمل لواءه وفي تنظيم شعبي يمثل جماهيره.

---

(١٧٤) محمد فرج، الامة العربية على طريق وحدة الهدف، دار الفكر العربي، ١٩٦٤، ص ٤٥٣.

(١٧٥) نضال البعث عبر بيانات قيادته القومية، ١٩٦٣-١٩٦٦، ص ٢٦٨.

(١٧٦) الثورة العربية، العددان ٨و٩، س٤، ١٩٧٣، ص١٥٩

٣ـ ان منع اسرائيل من تحويل روافد نهر الاردن ليس بديلا عن التحرير، (بل هو جزء منه تقتصر فعاليته على ذلك الجزء من الزمن الذي تستمر فيه «اسرائيل» في الوجود ,وتنبع اهميته من اهمية حمايته وماتقتضيه هذه الحماية من تجنيد للامكانيات وتوحيد الطاقات وماتؤدي اليه من اشراك الاقطار العربية القريبة والبعيدة في تحمل مسؤولياتها في التنفيذ ومسؤوليات الحماية في آن واحد)(١٧٧)

وقد وجه حزب البعث العربي الاشتراكي مذكرة حول قضية فلسطين في ٣١/كانون الثاني / ١٩٦١ بمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد واكدت المذكرة ان الحكومات العربية في المؤتمرات السابقة قد اكدت عروبة فلسطين الا ان تلك الحكومات لم توضح الخطوات اللازمة او الاسلوب الصحيح لمكافحة الصهيونية (ان الرأي العام العربي يطالب مؤتمركم بوضع خطة واقعية لمواجهة خطر تزايد القوى العسكرية والبشرية العدوانية لدولة اسرائيل كخطوة اولى في استراتيجية تحرير الارض المغتصبة واستعادة حقوق عرب فلسطين، ليحاسب الرأي العام العربي كل حكومة عربية على انجازتها في هذا الخصوص وتحاسب هذه الحكومات نفسها في المؤتمرات القادمة). (١٧٨)

وبصدد السلاح الذري أكدت المذكرة، عدم استطاعة «اسرائيل» استخدام هذا السلاح بسبب الوضع الجغرافي والاوضاع الدولية الجديدة، (١٧٩) ودعت المذكرة الى افساح الحريات لابناء فلسطين المقيمين في جميع الاقطار العربية لتنظيم صفوفهم في جبهة لتحرير فلسطين وتهيأة كافة المساعدات المادية والقانونية التي تكفل لهذه الجبهة ممارسة عملها النضالي واعتبارها ذات اختصاص مباشر في جميع الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين، واضافت المذكرة ضرورة الامتناع عن استغلال قضية فلسطين في المعارك السياسية الخاصة بكل حكم او حاكم (ومنع اقامة اجهزة فلسطينية تابعة فعليا لانظمة الحكم هذه)(١٨٠)

---

(١٧٧) نفس المصدر

(١٧٨) نضال البعث، ج ٧، ص ١٦٦

(١٧٩)نفس المصدر، ص ١٦٩

(١٨٠) نفس المصدر، ص ١٧١

وفي بيان للحزب في ٢٠/ايلول/١٩٦٠ بين الحزب موقفه من دعوة عبد الكريم قاسم لانشاء جمهورية فلسطين (ان تكوين جمهورية فلسطين أمنية العرب في كل مكان وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بحركة التحرر العربي ووحدة نضال الامة العربية). وهي لاتتحقق باسلوب عبد الكريم قاسم الارتجالي الذي يعتمد على الوعود والتصريحات والدعاية لحكمه المتفسخ. انها عمل يتطلب امكانيات مادية هائلة ومستلزمات دولة حديثة التكوين تستطيع مجابهة دولة يسندها الاستعمار والصهيونية العالمية كما تحتاج الى تهيئة واسعة لقبول الفكرة في الاوساط الدولية واعداد رصيد دولي قوي لدعم الفكرة ومساندتها ولاتتحقق هذه الا بالسير على خطة عربية مدروسة موحدة.[181]

وقد خلص الحزب الى الحقائق التالية بشأن القضية الفلسطينية :-

١- ان وجود اسرائيل لايمكن القضاء عليه من خلال النظم التقليدية الرجعية بل من خلال الروح الثورية التي تخلق مجتمعا عربيا موحدا تقدميا حرا اشتراكيا.

٢- ان الثورة العربية ثورة دائمة حتى يتحقق هذا المجتمع المنشود.

٣- ان العرب مع ذلك في سباق مع الزمن للقضاء على اسرائيل وتحرير فلسطين.

٤- ان مؤتمرات القمة هي مؤتمرات رسمية بين اقطار عربية متناقضة في الاتجاه ومختلفة في القدرة وفي ارادة العمل.

٥- ان الاحلاف العسكرية و الاعتماد على القوى الاستعمارية لايمكن ان تخدم القضية الفلسطينية وانها تجر الاقطار العربية الى المشاريع الاستسلامية ولذلك وجب مقاومة الاحلاف والمشاريع الاستسلامية.

٦- ليس في الوطن العربي قطر واحد قادراً بامكانياته التقليدية القضاء على الخطر الصهيوني وانما تجميع القوى العربية بقدر الامكان والقوى الثورية بشكل خاص.

٧- مهما اندفعت مؤتمرات القمة في الاتجاه السليم فانها ستظل معها تناقضات الدول التي تتكون منها. ولذلك فهي ليست بديلا عن العمل الثوري الجماهيري وانما هي صورة رسمية لواقع الاقطار العربية الوسطى.[182]

---

(١٨١) نضال البعث، ج٧، ص ٨٥

(١٨٢) نضال البعث عبر مؤتمراته القومية ١٩٦٣-١٩٦٦، ص ٢٦٩.

موقف حركة القوميين العرب من القضية الفلسطينية:

لم تكن حركة القوميين العرب في العراق قوة سياسية لها رصيد جماهيري واسع وكثيرا ماكان اعضاؤها يعتبرون من منتسبي حزب الاستقلال.[١٨٣]

ولكن الحركة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ارسلت هاني الهندي ليقوم بتنظيم اعضاء الحركة ونشاطها السياسي لكي تتميز عن القوى السياسية الاخرى.

تمثل «كتائب الفداء العربي» جذرا لحركة القوميين العرب والتي كانت وليدة نكبة فلسطين التي حتمت على الشباب العربي ان يفكر في التغيير ورفض اسلوب الاضرابات والتظاهرات. كما ان الاساليب الوحشية التي اتبعها الصهاينة في طردهم الى انتاج خليط غريب من الافكار الثورية التي اعتمدت على العداء الشديد للصهيونية «والكراهية للغرب وادت الى تقديس العنف السياسي»[١٨٤]

الا انه خيل لهذه الحركة ان توجيه ضربة للصهيونية في فلسطين يمكن ان يتم بمعزل عن خوض معركة واسعة النطاق وشاملة ضد المصالح الاستعمارية والرجعية وتصفية جميع المؤسسات والقيم والمفاهيم التي تستفيد منها هذه القوى المعادية.[١٨٥] ولكن الحركة اكدت ان لاسبيل للتخلص من «اسرائيل» على ايدي الحكومات العربية الرجعية.[١٨٦]

كما ان المنظمة شعرت بخيبة الامل ازاء جامعة الدول العربية لعدم قدرتها على جمع شمل العرب لمواجهة التهديد الصهيوني.[١٨٧] ولم تر حركة القوميين العرب اي فائدة من لجان هيئة الامم المتحدةوقاومت المشاريع الداعية الى توطين اللاجئين الفلسطينين. فقد اتخذت «الكتائب» أمرها بالهجوم من اجل عرقلة مفاوضات لوزان

---

(١٨٣) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ٧٩

(١٨٤) نفس المصدر، ص ٤٣

(١٨٥) من وثائق مديرية الامن العامة.

(١٨٦) باسل الكبيسي، مصدر سابق، ص ٤٧

(١٨٧) نفس المصدر، ص ٤٨

من جهة كما عملت على افشال مفاوضات سوريا فيما يتعلق بتوطين «اللاجئين الفلسطينيين»[(١٨٨)]

وفي عام ١٩٥٠ ذهب بعض اعضاء «الحركة» الى ان الجماهير العربية غير مهيأة للثورة لذلك لايمكن الاعتماد عليها لذا ترى ضرورة اتباع العنف السياسي.[(١٨٩)] ولذلك نشأت هيئة من «الحركة» سميت نفسها «هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل» واصدرت في سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ نشرة هي اولى نشرات المقاومة الفلسطينية في لبنان تحت اسم «الثائر» وكانت شعاراتها (الوحدة - التحرير - الثأر).[(١٩٠)]

وحددت المنظمة موقفها ازاء القضية الفلسطينية بان الخلاص من «اسرائيل» يتوجب على ابناء فلسطين ان يعملوا من اجل اعدادهم للمعركة. لذلك سارعت الى تأييد قيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتبرتها اهم وسيلة هيأت لشعب فلسطين تنظيم قواه وطاقاته لخدمة قضيته والنضال من اجلها، وحذرت «الحركة» منظمة التحرير الفلسطينية من ان تصبح وسيلة لامتصاص طاقات عرب فلسطين بدلا من ان تكون وسيلة لتعبئتها، ومن اجل ذلك رأت «الحركة» ضرورة ابتعاد «المنظمة» عن المسرح السياسي واتخاذه بديلا عن ساحات المعارك كما رفضت الحركة فصل قضية فلسطين عن المسيرة العربية.[(١٩٢)]

موقف الحزب الوطني التقدمي من القضية الفلسطينية :

ان الحزب الوطني التقدمي جناح خاص كما بينا، انشق عن الحزب الوطني الديمقراطي، واغلب اعضائه المؤسسين هم ممن ساهموا في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي. لذا فان سياسته الداخلية اوالخارجية لاتختلف كثيرا عن سياسة الوطني الديمقراطي نفسه.

---

(١٨٨) نفس المصدر، ص ٤٩

(١٨٩) من وثائق مديرية الامن العامة.

(١٩٠) نفس المصدر

(١٩١) باسل الكبيسي، مصدر سابق ص ٧٣.

(١٩٢) القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، حركة القوميين العرب، مبادىء العمل الثوري الفلسطيني، ص ١١.

اشار منهاج الحزب الوطني التقدمي في «الفقرة/٨» على العمل من اجل تحقيق الوحدة العربية بدولة اتحادية تقوم على اسس ديمقراطية وتضمن فيها حقوق القوميات والعناصر الاخرى. . . وتحرير البلاد العربية من اية سيطرة اجنبية اونفوذ اجنبي وتحرير «فلسطين» من أية سيطرة اجنبية واسترداد الاجزاء المسلوبة من الوطن العربي. (١٩٣)

وبين الحزب الوطني التقدمي، ان خلق «اسرائيل» هو مؤامرة استعمارية من اجل اضعاف الامة العربية وتمت هذه المؤامرة بمؤازرة الحكومات العربية الرجعية. (١٩٤) ومن اجل ذلك (توجب على الحكومات العربية ان تعمل جهدها لتنظيم حملة شاملة لاحباط خطط «اسرائيل» في دعايتها الواسعة عن طريق افهام الرأي العام العالمي بمأساة فلسطين وبحقوق العرب القومية، ولايتحقق ذلك الا بخلق جهاز ضروري من اجل نشر الدعوة العادلة بين الامم المختلفة. (١٩٥)

وعمل الحزب على كشف المخططات الامريكية لطمس القضية الفلسطينية، فقد حاول الحزب الكشف عن الرسائل التي بعث بها الرئيس الامريكي «كندى» الى بعض رؤوساء الدول العربية حول القضية الفلسطينية، بانها لاتطمئن مصالح العرب وامانيهم القومية. (١٩٦)

كما بين الحزب العلاقة بين امريكا والكيان الصهيوني (حيث كان دور أمريكا هو تقوية اسرائيل لتكون قاعدة استعمارية عدوانية ضد حركة التحرر العربي)، وأكد الحزب انه (لايمكن للعرب مواجهة أسرائيل الا بتجميع جهودهم والعمل على تعبئة جميع الطاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية لمجابهة المخاطر الصهيونية). (١٩٧)

ومن اجل حل القضية الفلسطينية اكد الحزب (وقضية فلسطين وحلها لايمكن ان يتم الا بايجاد كيان واقعي ملموس تتجسد فيه ارادة ابناء فلسطين والشعوب العربية

---

(١٩٣) البيان، ع ٥٠ في ١٩٦٠/٦/٣٠

(١٩٤) البيان،ع ٣٠٥ في ١٥/مايس/١٩٦١

(١٩٥) البيان، ع ٢٣٣ في ٥/شباط/١٩٦١

(١٩٦) البيان، ع ٣١٧ في ٢/حزيران/١٩٦١

(١٩٧) نفس المصدر

جميعا عن طريق انشاء جيش فلسطيني في الارض العربية التي تحتضن اليوم العرب الفلسطينيين المشردين كما تتبنى قضية تحرير الوطن المغتصب)(١٩٨)

وقد ايد الحزب مقررات مؤتمر (شتورا) الخاصة بالقضية الفلسطينية منها:

١- انشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المختلفة.

٢- ان الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين وله ان يعمل لاسترداد وطنه بمؤازرة ومشاركة الدول العربية والمحافظة على الشخصية الفلسطينية وان تجتنب كل مايؤدي الى اذابة هذه الشخصية.(١٩٩)

ورأى الحزب الوطني التقدمي ان هذه البنود اذا لم تسند بمستلزمات تنفيذها تبقى تكراراً للسياسة غامضة تتسم بعدم الدقة. ولذا توجب على كل دولة عربية ان تحدد نوعية الاسناد العملي للجيش الفلسطيني وكيفية تدريبه وامداده بالمال والسلاح وتهيئته للقيام بالمهام الملقاة عليه لتحرير وطنه.(٢٠٠)

هذه اهم الخطوات التي عمل بها الحزب الوطني التقدمي ازاء القضية الفلسطينية.

موقف الحزب الوطني الديمقراطي من القضية الفلسطينية:

يمكن ان نتلمس موقع القضية الفلسطينية لدى الحزب الوطني الديمقراطي من خلال برنامج الحزب عندما اجيز عام ١٩٤٦

فقد نصت الفقرة (ح) الخاصة بالسياسة الخارجية للحزب الوطني الديمقراطي على (تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين او انشاء دولة يهودية، وحل قضية فلسطين بما يضمن تكوين دولة عربية مستقلة فيها).

وقف الحزب الوطني الديمقراطي ضد مشروع الوصاية (ففلسطين ليست بحاجة الى وصاية انكلترا او وصاية اية دولة اخرى او مجموعة من الدول بعد انهاء الانتداب

(١٩٨) البيان، ع ٢٣٢ في ٣/شباط/١٩٦١

(١٩٩) نفس المصدر

(٢٠٠) نفس المصدر

البريطاني انما هي بحاجة الى الحرية والاستقلال، والى مايصون عروبتها ويضمن مستقبلها دولة عربية ديمقراطية)[201]

كما وضح الحزب دور بريطانيا في زيادة عدد المهاجرين بالشكل الذي يخدم الحركة الصهيونية، فسمحت للوكالة اليهودية بنقل ثلاثين الف مهاجر من قبرص الى فلسطين وسلمت لهم ميناء حيفا الى الوكالة اليهودية كما سلمتها المدينة نفسها.[202]

وشجب الحزب الوطني الديمقراطي الاعتراف الامريكي «باسرائيل» واعتبره اعتداء على الامة العربية وان هذا الاعتراف (ليس سوى نتيجة مباشرة للسياسة الامريكية الاستعمارية تجاه قضية فلسطين).[203]

وفي بيان للحزب في ١٥/ مايس/١٩٤٨، جدد رفضه لمشروع التقسيم ووضح دور الدول الغربية في تهيأة الظروف لأعلان «دولة اسرائيل» كما أكد على تأييده لدخول الجيوش العربية لانقاذ فلسطين.[204]

اما في الفترة الممتدة من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣ فأن الحزب وجه جل اهتمامه بالقضايا القطرية ولم يعر القضايا القومية سوى بعض الاهتمام.

ان الحزب جدد تأكيده ان الاستعمار استهدف من وراء خلق «اسرائيل» الوقوف بوجه الحركات الوطنية الصاعدة في هذا الجزء من العالم وتوخي استمرار السيطرة الاستعمارية على دول الشرق الاوسط والمحافظة على استثمار الموارد الطبيعية.[205]

وبالنسبة للاجئين فأن الحزب الوطني الديمقراطي رفض مشروع همرشولد الذي يقترح على اساسه توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية الاخرى.[206]

ويؤكد الحزب الوطني الديمقراطي على ان (القضية الفلسطينية ليست في حقيقتها قضية بلد اغتصب وشعب اعزل أذل فهي في الواقع اوسع بكثير من هذا

---

(٢٠١) صوت الاهالي، ع ١٥٠٢ في ١٥/أيار/١٩٤٨.

(٢٠٢) صوت الاهالي، ع ١٥٠٩ في ١٣/أيار/١٩٤٨.

(٢٠٣) صوت الاهالي، ع ١٥١٣ في ١٨/أيار/١٩٤٨.

(٢٠٤) بيان الحزب الوطني الديمقراطي، صوت الاهالي، ع ١٥١١ في ١٦/ايار/١٩٤٨

(٢٠٥) صوت الاهالي، ع ١٣٦ في ١٥/مايس/١٩٥٩

(٢٠٦) صوت الاهالي، ع ١٩٤ في ١١/آب/١٩٥٩

العرض الضيق، انها قضية العرب جميعاً وعليها يتوقف ضمان استقلال البلاد العربية قاطبة واستقرار الامن في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة»[٢٠٧]

---

(٢٠٧) نفس المصدر

المبحث الثالث

الصراع الأيديولوجي على الصعيد الدولي

موقف الاحزاب السياسية من حلف بغداد :

عندما قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كان من اهدافها السياسية تصفية الاستعمار والخروج من حلف بغداد وقد انعكس ذلك في مواقف القوى السياسية العراقية.

أعتبر الحزب الشيوعي العراقي حلف بغداد حلفا عدوانيا (وهكذا اسفر حلف بغداد شيئا فشيئا عن حقيقته العدوانية باعتباره جهازا استعماريا موجها ضد الحركة الوطنية التحررية في البلدان العربية، بما فيها العراق واتخذت الصيغ العامة لنصوص الميثاق في تفسيرات علمية تبيح التدخل العسكري والاعتداء، باسم الدفاع عن أمن المنطقة ضد الاعمال التخريبية وضد الخطر الشيوعي ! أما ذرائع هذا التدخل، فموجودة في نصوص الميثاق، والاتفاقات الملحقة به، والكتب المتبادلة حوله) . [٢٠٨]

ولذا ويتوصل الحزب الشيوعي العراقي ضرورة الخروج من حلف بغداد حيث ان استمرار العراق في عضوية الحلف (مهما كان هذا الارتباط شكليا لايمنع المستعمرين من استغلال موقفه هذا للتدخل انه يهيء الذريعة القانونية للتدخل) . [٢٠٩]

ويتوصل الحزب الشيوعي العراقي الى ان الولايات المتحدة قد هيأت خطة للتدخل تتكون من شطرين متلازمين الاولى الصاق صفة الشيوعية بالعراق وثانيا تصوير العراق بأنه قد خرج عن القومية العربية، وبذلك يتم عزل العراقي عن باقي الاقطار العربية . [٢١٠] ومن اجل ذلك طلب الحزب الشيوعي العراقي من الحكومة العراقية

---

(٢٠٨) عامر عبد الله، قضايا عربية، دار الفكر الجديد، ص ٤٩ .

(٢٠٩) اتحاد الشعب، ع ٥٣ في ٣٠/آذار/١٩٥٩ .

(٢١٠) عامر عبد الله، قضايا عربية، مصدر سابق، ص ٥١ .

(ان تبادر على الفور الى الاعلان رسميا عن الخروج من حلف بغداد، والغاء الاتفاق الخاص مع بريطانيا) واعتبر ذلك صيانة للجمهورية.[٢١١]

اما حزب البعث العربي الاشتراكي فأنه قد نبه الى خطورة سياسة نوري السعيد قبل عقد حلف بغداد، ففي بيان اصدره الحزب في ٢٧/ك٢/١٩٥٥ حذر الحزب الجماهير العربية من سياسة الاحلاف، فقد بين: (تجتاز الامة العربية اليوم مرحلة خطيرة من مراحل حياتها وتتعرض من كل صوب الى التآمر الاستعماري على كيانها ومصلحتها القومية. فمن مشاريع تستهدف تركيز نفوذ الاستعمار وتأمين مصالحه واطماعه، ومن خطط تستهدف الاتجاه الاقليمي وتجزئة النضال العربي الى طغيان سافر او ديكتاتورية ظالمة مستبدة وجدت لتمهيد الطريق امام هذه المؤامرات وهذه الخطط)[٢١٢]

وعندما تم عقد حلف بغداد ندد حزب البعث العربي الاشتراكي بحكومة نوري السعيد وفضح البرلمان الذي وافق على المعاهدة واعتبره (لايمثل الشعب والذي قاطعه الشعب بمنظماته وهيئاته الوطنية)[٢١٣] وقد حدد الحزب مهماته في تلك المرحلة باحداث رد فعل جماهيري ضد الحلف ومقاومة تحدي نوري السعيد، وتوضيح الحلف للجماهير بانه يهدد حريتها واستقلالها وانه يمهد الصلح مع اسرائيل، ومن اجل مقاومة الحلف دعا المنظمات والاحزاب السياسية الى التعاون من اجل مقاومة الحلف[٢١٤] ولم يقتصر الحزب على ذلك بل دعا كل المنظمات والاحزاب السياسية الى تبني الشعارات التي تهدف الى اسقاط وزارة نوري السعيد والغاء معاهدة ١٩٣٠ من اجل أحباط الحلف العراقي التركي.[٢١٥]

اما الحزب الوطني الديمقراطي، فقد رأى ان حلف بغداد هو جزء من سياسة

---

(٢١١) نفس المصدر ص ٥٤.

(٢١٢) نضال البعث، ج ٥، دار الطليعة، بيروت، ط١، ص ٧٧.

(٢١٣) نفس المصدر، ص ٨٢.

(٢١٤) نفس المصدر، ص ٨٤.

(٢١٥) نفس المصدر، ص ٨٥.

الولايات المتحدة لربط المنطقة بأحلاف عسكرية لتأكيد تبعيتها وحدد الحزب اهداف الحلف بما يلي :ـ[٢١٦]

١ـ تهديد تلك الاقسام من الحدود السوفييتية المتأخمة للشرق الاوسط.

٢ـ ضرب حركة التحرر في الأقطار الاعضاء فيه.

٣ـ ضرب حركة التحرر في منطقة الشرق الاوسط.

٤ـ الاغراض الاقتصادية المرجوة من الحلف التي ترمي الى ابقاء وتشديد الاستثمار والنهب الاستعماري لثروات هذه الاقطار.

واعتبر الحزب الوطني الديمقراطي الغاء حلف بغداد واعلان العراق الانسحاب منه ضرورة وطنية لمصلحة الشعب العراقي.[٢١٧] وان ابقاء العراق في الحلف ولو بصورة شكلية يؤدي الى مخاطر متعددة لانه يتيح للدول الاعضاء من الناحية القانونية التدخل في شؤون العراق الداخلية، كما ان اعلان الانسحاب من جهة اخرى يضعف القوى الاستعمارية.[٢١٨] وهكذا اعتبر الحزب الوطني الديمقراطي انسحاب العراق من الحلف بتاريخ ٢٥/آذار/١٩٥٩ (ان العراق قد أصبح الآن متحررا من الناحية الرسمية والعملية معا، من ذلك الارتباط الاستعماري لاول مرة في تاريخه الحديث).[٢١٩]

أما حركة القوميين العرب فقد أعتبرت حلف بغداد أحد المخططات الاستعمارية التي تسعى الولايات المتحدة اليها لربط المنطقة بالمخططات الاستعمارية وقام أعضاء الحركة بتظاهرات ضد حلف بغداد في الجامعة الامريكية ببيروت مما أدى الى فصل (١٧) طالبا.[٢٢٠]

وفي رسالة وجهها السيد محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال الى الملك بتاريخ ١٨/١٠/١٩٥٥ بين فيها (الاتجاه الخاطيء في سياسة الحكومة الخارجية التي سببت عزل العراق عن شقيقاته الدول العربية ،وباعدت بينه وبينها ،لتحالفه مع

---

(٢١٦) الاهالي، ع ٥١، السنة الثانية في ١٩٦٠/٣/٢٤.

(٢١٧) الاهالي، ع ٤٣ في ١٩٥٩/١/٢٠.

(٢١٨) الاهالي، ع ٦٨ في ١٩٥٩/١٢/١٨.

(٢١٩) الاهالي، ع ٩٨ في ٢٦/آذار/١٩٥٩

(٢٢٠) باسل الكبيسي، مصدر سابق، ص ٧١.

دول اقتطع بعضها اجزاء من الوطن العربي وأقام علاقات مع عدوته اسرائيل، واتخذ موقفا ضد المصالح العربية في مجالات السياسة الدولية، حتى بعد توقيع الحلف) واضافت (كما ورط هذا الاتجاه الخاطيء في السياسة الخارجية العراق في تكتلات عسكرية والتزامات خطيرة مما انتقص من استقلاله، وعرض كيانه ومستقبله الى مخاطر جسيمة خلافا لارادة الشعب العراقي و «الشعوب العربية» الاخرى التي ترغب جميعها رغبة صادقة في التزام الحياد)(٢٢١)

ومن هذا العرض نلاحظ اجماع الحركة الوطنية في العراق في موقفها ضد الحلف واعتباره احد المشاريع الاستعمارية التي تنتقص من استقلال العراق، وضد حركات التحرر في المنطقة.

الاختلاف بصدد طبيعة العلاقة مع المعسكر الاشتراكي:

أختلاف حول طبيعة الحياد الايجابي:

ورد في السياسة الخارجية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، تأكيدها على الالتزام بمقررات مؤتمر باوندونغ، والالتزام بسياسة خارجية مستقلة ازاء الكتل الدولية. ومن هنا نشأ الاختلاف بطبيعة العلاقة مع المعسكر الاشتراكي وعلاقة ذلك باستقلال العراق.

موقف الحزب الشيوعي العراقي من الحياد الايجابي

يرى الحزب الشيوعي العراقي بأن فكرة «الحياد» نشأت منذ الحرب العالمية الاولى وأثناء الحرب العالمية الثانية، من رغبة دولة من الدول الضعيفة في تجنب ويلات حرب لاتجلب المغانم (فهوبهذا المعنى وعلى وجه العموم «الحياد السلبي» يستهدف بالدرجة الاولى الوقاية من أخطار لايمكن دفعها ولاجدوى منها) وهكذا يتوصل الحزب الشيوعي العراقي الى أنه (بوجه عام «موقف سياسي» اكثر منه موقفا عقائديا أو مبدئيا)(٢٢٢)

---

(٢٢١) محمد مهدي كبة، مذكراتي من صميم الاحداث. دار الطليعة، بيروت، الطبعة الاولى، ت ١٩٦٥/١

(٢٢٢) عامر عبدالله، معنى الحياد الايجابي، قضايا عربية، ص ٢٥

الا ان هذه الفكـرة قد تطـورت (بـرأي الحـزب) فلم يعد الحياد سلبيا وانما تجاوز ذلـك بمـدى مسـاهمتـه في درء خطـر الحرب والمحافظة على السلام وبذلك سمي الحيـاد «حيـاد ايجـابيـا» وانبثقت هذه الفكـرة من اسيـا وافريقيا التي عانت كثيرا من السيطرة الاستعمارية.[٢٢٣]

ويؤكـد الحـزب الشيـوعي العـراقي ان مبـادىء مؤتمـر باوندونغ (لاتقتصر ميدانه الكفـاحي على شعـوب البلدان الـداخليـة في اطـاره، وانمـا يمتـد ايضا الى ميدان التضامن مع كل الشعوب التي تسعى من أجل السلم والحرية في العالم)[٢٢٤]

وقـد أتخـذ الحزب الشيوعي العراقي موقفا آخر من الحياد الايجابي هو أن (ينحاز الى السـلم والحريـة والى مواقف السلم والحـرية والى الشعوب التي تكافح من اجل السـلم والحـريـة)[٢٢٥] كما يؤكد ان التفسير اعلاه للحياد الايجابي (نابع من الحقيقة التـاليـة، لامجـال للحياد بين معسكر الحرب والاستعمار ومعسكر السلم والاشتراكية الصـديق مادام في اي جزء من أرضنـا العـربيـة جندي اجنبي واحد)[٢٢٦] وبناء على ذلك يجب (توثيق العلاقات معَ المعسكر الاشتراكي)[٢٢٧]

ويرى عزيز شريف بأن سياسة الحياد الايجابي هي ليست تكوين (كتلة ثالثة كما يرى بعض دعـاة الاستعمـار المقنعين) ولاهي (الشعار المزيف «لاشرقية ولاغربية») بل هي تعاون مع قوى السلم في العالم و«الاتحاد السوفييتي»[٢٢٨]

ويذهب الحزب الشيوعي موقفا آخر من الحياد الايجابي فيقول: (ان رواد الحياد الايجـابي والمبشـرين به هم بالـدرجـة الاولى ممثلو البرجوازيات الوطنية الحرة في آسيـا وافـريقيـا تلك البـرجـوازيات التي وصلت الى السلطة نتيجة الكفاح التحرري

---

(٢٢٣) نفـس المصـدر، ص ٢٦

(٢٢٤) نفـس المصـدر، ص ٢٧

(٢٢٥) نفـس المصـدر

(٢٢٦) اتحاد الشـعب، ع ٤ في ٢٨/ك٢/١٩٥٩

(٢٢٧) اتحاد الشعب، ع ٣٢ في ٤/اذار/١٩٥٩

(٢٢٨) عزيز شريف، محاولة المستعمرين تشويه مفهوم الحياد الايجابي، مجلة السلم، العدد الاول، ١٩٦٠، ص ١٨. وكذلك التقرير الذي قدمه عزيز شريف الى المؤتمر الثالث لحركة السلم في الجمهورية العراقية بتاريخ ٢٩/آذار/١٩٦٠

الـذي كانت تشنـه مع سائـر الطبقـات الشعبيـة ضد الاستعمـار. فالحيـاد الايجابي بمحتـواه الكفـاحي ومفعـوله الايجابي هو انعكاس واقعي لايديولوجية البرجوازية في آسيا وافريقيا وهو في مظاهره السلبية ايضاً أنعكاس لايديولوجية هذه الطبقة)[٢٢٩]

ويؤكـد الحـزب الشيـوعي العـراقي ان البرجوازية الوطنية الحرة تعادى الاستعمار بوجـه عام وفي مرحلتهـا الاولى لقيـادة الثـورة (ولـذلك كان للحياد الايجابي محتوى كفـاحي ضد الاستعمـار مفعول ايجابي لقضية السلم وحرية الشعوب)[٢٣٠] ويستنتج الحـزب من ذلـك بصـدد سيـاسـة الحياد الايجابي ان هذه الطبقة (تتخذ من معسكر الاشتراكية ومن مبادىء وافكار الاشتراكية موقفا مناهضا أو سلبيا او متحفظا)، ويذهب الى استنتـاج آخـر هو (ان دول المعسكـر الاشتـراكي هي دول اشتـراكيـة وليست استعمـاريـة) انها ضد الاستعمار بكل أشكاله لذا فان من مصلحة العراق التعاون مع المعسكر الاشتراكي حفاظا على استقلاله.[٢٣١]

موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الحياد الايجابي:

أنطلق حزب البعث العـربي الاشتـراكي في السيـاسة الخارجية من مصلحة الامة العـربيـة، حيث كانت تعيش حالة من التجزئة السياسية والتخلف الاقتصادي، وسط عالم يسوده الصراع والانقسام الى معسكرين.

فقد نصت المادة الاولى من سياسة الحزب الخارجية بما يلي:

(تستـوحي السيـاسـة الخارجية للدول العربية من المصلحة القومية العربية العليا ومن رسالة العرب الخالدة التي ترمي الى المساهمة مع الامم الاخرى في ايجاد عالم منسجم حرا يسير في سبيل التقدّم الدائم)[٢٣٢]

ووقف الحـزب ضد الـدعـوات التي قام بهـا رجـال الحكـومـات العـربيـة خلال الاربعينـات بضـرورة الانحياز الى الكتلة الغربية وضد دعوات بعض القوى السياسية

(٢٢٩) عامر عبد الله، مصدر سابق، ص ٢٨.

(٢٣٠) نفس المصدر.

(٢٣١) نفس المصدر، ص ٣٢

(٢٣٢) زيد حيدر، البعث وعدم الانحيار، ص ٣

الداعية الى الانحياز الى الشرق، فقد أكدت جريدة البعث ليوم ٢٣ / نيسان/١٩٤٧ (وكل تفكير يستند الى ان العالم منقسم بالفعل الى كتلتين وان على العرب ان يكونوا في صف أحدهما هو تفكير أجرامي . فالعرب يهدفون الى السلام في ظل احترام استقلال الامم ، ولن يتم ذلك الا بالقضاء على سياسة انقسام النفوذ وسياسة الاتفاقيات الثنائية ويجعل مبادىء هيئة الامم المتحدة تنبض بالحياة)(٢٣٣)

وقد أكد الاستاذ ميشيل عفلق (ان حركة البعث ترى انه ليس من مصلحة الامة العربية في المرحلة الحاضرة من التاريخ ان ينهار اي من المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي) ويضيف (لان انهيار المعسكر الاشتراكي معناه سيادة المعسكر الرأسمالي الاستعماري وان انهيار المعسكر الرأسمالي معناه سيادة الفكرة الشيوعية بما تتضمنه من أفكار (معادية للقومية والحرية)(٢٣٤) .

ومن هنا يرى حزب البعث العربي الاشتراكي ان مصلحة الأمة العربية هي في (ان يتطور كل من المعسكرين، يتطور المعسكر الرأسمالي نحو الاشتراكية والتنازل عن الاستعمار، ويتطور المعسكر الاشتراكي نحو الحرية داخل الاتحاد السوفييتي ونحو الاعتراف بحقوق القوميات الاخرى في اختيار طريق تحقيقها للاشتراكية خارجه)(٢٣٥)

ويحدد الحزب موقفه من الحياد الايجابي بأنه يعني (التطلع الى موقف جديد شامل يرتفع فوق ذلك التضاد بين الاشتراكية والرأسمالية ويتعمق في المشكلات الانسانية والعلاقات الدولية إكثر من ذي قبل مستفيدا من جميع التطورات والتبدلات التي تمت منذ وضعت نظرية التضامن هذه وخاصة منذ تبلور الانقسام والصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي ولذا فان هذا الموقف يعني التحرر التام من كل نظرة مذهبية)(٢٣٦)

ويؤكد الاستاذ ميشيل عفلق ان سياسة الحياد الايجابي هي (ايضا موقف حضاري

---

(٢٣٣) نفس المصدر، ص٦

(٢٣٤) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، دار الطليعة، بيروت، ط١ (٢١)، ١٩٨٠، ص ٣٣٦.

(٢٣٥) نفس المصدر، وللتفاصيل عن موقف حزب البعث العربي الاشتراكي انظر أيضا: صدام حسين، حركة عدم الانحياز هكذا نفهمها، دار الحرية للطباعة بغداد، ط٢، ك٢/ ١٩٨٠، ص ٧-١٠.

(٢٣٦) نضال البعث، عبر مؤتمراته القومية، ص ٥٨- ٥٩.

جديد وخلاق بين الحضارتين المتصارعتين لايتبنى كليا لا القيم الشرقية ولا الغربية)[٢٣٧]

وأكد المؤتمر القومي الثالث (٢٧ آب - أيلول/١٩٥٩) مايلي :-

(انطلاقا من ظروف الحاضر المطبوع بالانقسام والتوتر والحرب الباردة وأثر هذه الظروف على تحرير شعبنا وجميع الشعوب المكافحة من أجل استقلالها ، كان حزبنا أول حركة عربية دعت الى الحياد الايجابي والتضامن الاسيوي الافريقي والتعايش السلمي)

وأكد ذلك أيضا في المؤتمر القومي الرابع (آب ١٩٦٠)[٢٣٨]

ومن هذا التاكيد فان سياسة الحياد الايجابي - من وجهة نظر الحزب - هي التي تضمن مصلحة الامة العربية.

وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ دعا الحزب في العراق الى ضرورة الالتزام بسياسة الحياد الايجابي لانها سياسة قائمة بذاتها مستمدة من واقع الامة العربية ومصالحها السياسية والاقتصادية واعتبر تلك السياسة الطريق الوحيد لخدمة السلام وان اي (محاولة للتقليل من أهمية هذه السياسة او التشكيك في واقعيتها عملا لايخدم قضية السلم فضلا عن كونه عملا موجها بصورة مباشرة ضد المصالح والاهداف القومية)[٢٣٩]

موقف الحزب الوطني الديمقراطي من الحياد الايجابي :

يرى الحزب الوطني الديمقراطي بأن سياسة الحياد لاتطبق الا في حالة الحرب ، ولما كانت الحرب الباردة هي السياسة التي تحكم المعسكرين يصبح من الملزم تطبيق هذه السياسة لان (حربا خفية وظاهرة بين قوى الشر وقوى الخير الصاعدة)[٢٤٠] .

---

(٢٣٧) ميشيل عفلق ، في سبيل البعث، ص ٣٣٧.

(٢٣٨) نضال البعث عبر مؤتمراته القومية، ص ٦٠ .

(٢٣٩) جريدة الجمهورية، ع ٨٤ في ١٤/ت١/١٩٥٨ .

(٢٤٠) الاهالي، ع ١٤٢ في ٢٢/مايس/١٩٥٩ .

ومن الجهة الاخرى فان سياسة الحياد تضمن للدول المستقلة ازدهارها ويمهد التعاون بين شعوب العالم ويخفف التوتر الدولي.[٢٤١]

ويرى الحزب الوطني الديمقراطي بأن الحياد (هو عدم الانتماء الى الاحلاف العسكرية) وأنه خطة لاتقوم على الصمت، بل انه يقضي الدأب على العمل والسعي الحثيث لتحقيق أهداف معينة.[٢٤٢]

ويوضح الحزب الوطني الديمقراطي سياسة الحياد الايجابي بأنه (الاستقلال في تطبيق احكام الامم المتحدة. . . والسعي للمحافظة على الاستقلال والسيادة والمساهمة في اعادة أمور العالم الى نصابها وذلك بتطبيق مباديء الامم المتحدة لحفظ الامن والسلام في العالم)[٢٤٣] ويحدد علاقته الخارجية هو بأتباع سياسة الحياد الايجابي في سبيل دعم السلم العالمي اولا وبناء سياسته على مباديء المنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات والصداقة مع دول العالم.[٢٤٤]

ويمكننا القول بأن سياسة الحياد الايجابي التي تبناها الحزب الوطني الديمقراطي تنسجم مع السياسة الخارجية الرسمية للعراق آنذاك فقد بين رئيس الوزراء، ان سياسة الجمهورية العراقية تقوم (على انتهاج سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز لأي من المعسكرين «الشرقي او الغربي»).[٢٤٥] وقد تهدف سياسة الحياد الايجابي من وجهة نظر الحزب الوطني الديمقراطي الى:

١ـ عدم الانحياز لأي من المعسكرين في الحرب الباردة وتحقيق الصداقة مع الشعوب وحركات التحرر وصيانة البلاد من الأخطار التي تجره اليها المحالفات العسكرية.

٢ـ دعم السلام العالمي وأبعاد شبح الحرب العالمية والمساهمة في أنقاذ البشرية من مخاطر الحروب.

---

(٢٤١) الاهالي، ع ٦٧ في ١٧/شباط/١٩٥٩

(٢٤٢) الاهالي،ع ١٤٢ في ٢٢/مايس/١٩٥٩

(٢٤٣) نفس المصدر

(٢٤٤) الاهالي، ع ٣٥٢ في ٤/شباط/١٩٦٠

(٢٤٥) الاهالي، ع ٣٥ في ١١/ك٢/١٩٥٩

٣- تخفيف خدة التوتر العالمي وأحباط المشاريع الاستعمارية واستهداف صداقة الدول المحبة للسلام.

٤- تحقيق المصلحة الوطنية عن طريق تبادل المنافع غير المرتبطة بروابط عسكرية او سياسية مضرة بالسلام العالمي.[٢٤٦]

(٢٤٦) نفس المصدر

الفصل الثاني
الصراع الايديولوجي الذي طرحته التحولات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

ان ثورة تموز ١٩٥٨، بقدر ماكانت تفيد معنى الثورة كان من الطبيعي ان تقترن بتحولات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ولكن القوى السياسية التي كانت قائمة آنذاك، كانت تتباين في تكوينها الأجتماعي فكان من الطبيعي ان تتباين مواقفها الايديولوجية اتجاه مثل هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا فاننا في هذا الفصل سوف نتابع الصراع الايديولوجي بصدد النظام الاقتصادي الذي تبنته الثورة بالاضافة الى التخطيط والعلاقات الاقتصادية الدولية، كما ان الصراع الايديولوجي كان قد تجلى بصدد التحولات التي تمت بالنسبة الى الملكية والمسألة الزراعية والفلاحية.

المبحث الأول
الحرية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي

كان الاقتصاد العراقي قبل الثورة وكما اشرنا يسير سيرا بطيئا نحو التطور فالتخلف واضح في جميع ميادين الحياة الاقتصادية (الزراعية، الصناعية، التجارية) وكان يتسم بالتبعية وضعف الدخل القومي وسيادة القطاع الخاص، لكن ماهي السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ للتخلص من واقع ماقبل الثورة؟ هذا ماسنتطرق اليه في هذا المبحث.

اتجهت السياسة الاقتصادية الجديدة بعد الثورة (١٩٥٨) الى الميادين الاقتصادية الرئيسية.

ففي مجال الزراعة اصدرت الحكومة قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ والذي كان طليعة اهداف الثورة من خلاله هو القضاء على النظام شبه الاقطاعي وعلى عبودياته وتتركز اهداف الاصلاح الزراعي بتفتيت الملكيات الاقطاعية الكبيرة جدا اولا، وتوزيع الاراضي المستولى عليها على الفلاحين ثانيا، وجمع الفلاحين في جمعيات تعاونية للانتاج والتسويق وماشابه.[1]

وفي مجال الصناعة اتجهت الى التفاهم مع الشركات الاجنبية بحيث رأت ذلك يحقق التقدم الصناعي وازدهاره، ومن اجل ذلك ذهبت الحكومة الى المطالبة بتعديل الاتفاقيات بشكل ينسجم مع المصلحة الوطنية والظروف الجديدة في العراق، كما اتجهت سياسة التصنيع نحو الصناعات الثقيلة، كصناعة الفولاذ والصناعات البتروكيمياوية وصناعة المكائن والالات المختلفة.[2]

وفي حقل التجارة الخارجية اتجهت الثورة الى التعامل مع جميع الدول دون تمييز وبغض النظر عن انظمتها الاجتماعية وعقد اتفاقيات تجارية كوسيلة لتطبيق سياسة تجارية متكافئة مع جميع الدول منبثقة من التبادل الحر القائم على المصالح

---

(١) تصريح وزير الاقتصاد لجريدة اتحاد الشعب في ٢٤/يار/١٩٥٩، اتحاد الشعب، العدد ١٠١ في ٢٥/آيار/١٩٥٩.

(٢) تصريح وزير الاقتصاد, مصدر سابق.

المتبادلة والمنافع المتقابلة ورسم سياسة استيراد موجهة وتشجيع استيراد البضائع الانتاجية والاستهلاكية الضرورية وتقليص استيراد المواد غير الضرورية والكمالية ومنع ادخال الموارد التي تنتج محليا وتشجيع وتوسيع وتصدير المنتجات العراقية.[٣]

ان السياسة الاقتصادية هذه كانت ترمي الى :

١ـ تحرير الاقتصاد العراقي من التبعية الاجنبية.

٢ـ محاربة التميز في العلاقات التجارية في الداخل والخارج.

٣ـ محاربة الندرة الاقتصادية بالعمل على زيادة الانتاج والانتاجية.

٤ـ حماية الصناعات الوطنية عن طريق الحماية.

٥ـ منع استيراد المواد الكمالية والترفيهية من جهة، والمواد المنتجة محليا من جهة اخرى.

٦ـ تشجيع استيراد المنتجات والمواد والادوات والمكائن الضرورية للتصنيع او الاستهلاك الجماهيري.[٤]

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف وضعت الحكومة خطتين اقتصاديتين، الاولى عام ١٩٦٠، وهي الخطة المؤقتة، وفي عام ١٩٦١ اصدرت الحكومة القانون رقم (٧١) والذي بموجبه تم العمل بالخطة الاقتصادية التفصيلية.

ان مجموع المبالغ المخصصة للاستثمار الحكومي لسنوات ٦١/٦٢ـ٦٥/٦٦ يعادل ٥٦٦/٣ مليون دينار اي حوالي ١١٣ مليون دينار سنويا. وفي مجالات تخصيصاتها فان الخطة خصصت مبلغ (١٦٠) مليون دينارا الى المشاريع الصناعية و(١٣٦) مليون دينار للنقل والمواصلات و(١٤٦) مليون دينار للمباني والاسكان.[٥]

وقد وجهت الى الخطة الاقتصادية بعض الانتقادات، منها ان الخطة حصرت

---

(٣) اتحاد الشعب، ع ١٠٢ في ٢٦/يار/١٩٥٩

(٤) ابراهيم كبة، هذا هو طريق ثورة ١٤ تموز، ص ٣٩، ٥١، ٥٤. كذلك انظر وزير الاقتصاد، خلاصة بانجازات وزارة الاقتصاد منذ ١٤ تموز الخالد بغداد/مطبعة العاني ص ١٢٩، وكذلك تصريح وزير الاقتصاد بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٩، اتحاد الشعب في ١٥/٥/١٩٥٩.

(٥) د. محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ص ٢٦١ـ٢٦٥. وكذلك انظر هشام متولي، اقتصاديات العراق، مركز الدراسات الاقتصادية دمشق ص ١٤٩. كذلك انظر: صبري زاير السعدي، نحو تخطيط الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٧٤. وكذلك اتحاد الشعب، ع ٨٩ في ١٠/مايس/١٩٦٠.

اهتمامها بالقطاع العام واهملت القطاع الخاص واغفالها للقطاع الزراعي الذي كان بحاجة ماسة الى كثير من الاموال لانه يختص بشريحة واسعة من المجتمع العراقي ، كما لم ينل قطاع التعليم النسبة الكافية التي يستطيع من خلالها القيام بدوره ، واغفلت الخطة تجارة العراق وأثر تنفيذ المشاريع الورادة فيها في الميزان التجاري ، ولم يكن هناك جهاز اداري مركزي لتنفيذ الخطة وانما وزعت صلاحيات التنفيذ بين اجهزة وزارة التخطيط والوزارات الاخرى.[٦]

ومهما يكن من أمر الخطة التفصيلية فان السياسة الاقتصادية الحكومية اتجهت نحو التصنيع ، ففي تصريح لوزير الاقتصاد يشير الى (ان الجمهورية العراقية تواجه مهمات اقتصادية كبيرة ومتعددة في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والمالية والتجارية ولايمكن ان يقضي على التخلف الاقتصادي الذي ورثه العراق من الاستعمار وتعبئة جميع القوى البشرية والموارد الطبيعية للنهضة الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمتواصلة والسريعة الا بوضع خطة علمية مدروسة)[٧] ويضيف (ان وضع مخطط السياسة الاقتصادية في حقلي الاصلاحات الزراعية والتصنيع يحتل الاهمية الكبرى نظرا لضرورة ذلك في تعبئة جميع الطاقات والامكانيات لتحقيق الاهداف التي تنتظرها . لذا نرى ان الحكومة العراقية تتبنى مبدأ التخطيط الاقتصادي وتعمل على خلق الاجهزة الفنية والكفوءة وذلك في اطار رفع كفاءة اجهزة الدوزلة وتوزيع المسؤوليات والاعمال عليها).[٩]

وقبل الأجابة عن السؤوال الذي تم طرحه المتضمن موقف الاحزاب والقوى السياسية من هذه السياسة الاقتصادية لابد لنا من طرح السؤوال التالي وهو: ماهي طبيعة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وماهي الطبقات المستفيدة من هذه السياسة؟

ان الاجابة على هذه التساؤولات يمكن لنا ان نبين طبيعة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من خلال طروحات اعضاء الحكومة آنذاك فقد بين وزير الاقتصاد (ان ثورة ١٤ تموز

---

(٦) د. محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، مصدر سابق، ص ٢٥٤.

(٧) اتحاد الشعب، ع ١٠٢ في ١٩٥٩/٥/٢٦

(٨) نفس المصدر

(٩) نفس المصدر. كذلك، انظر الاهالي، ع ١٣٧ في ١٧/مايس/١٩٥٩ وكذلك انظر تصريح وزير الاقتصاد في ١٩٥٩/٦/٢٨ لمراسل الاذاعة والتلفزيون، اتحاد الشعب، ع ١٣١ في ١٩٥٩/٦/٢٩.

التي تحكمها القوانين التاريخية للثورات كانت قد نضجت بفعل تضامن القوى الوطنية المختلفة عبر سنين طويلة من الكفاح القاسي ضد الاستعمار وهي بفعل التركيب الطبقي لهذه القوى ومهماتها التاريخية وبفعل الدور الذي تمر به حركة التحرر للشعوب العربية لايمكن ان تكون الا ثورة وطنية ديمقراطية هدفها الاول تصفية النظام شبه الاقطاعي الاستعماري) وبناء على ماتقدم يؤكد وزير الاقتصاد (من هذه الحقيقة السالفة تنطلق الحقيقة الثانية وهي ان النهج السياسي الاقتصادي لحكومة الثورة يجب ان ينسجم مع طبيعتها فيكون نهجا ديمقراطيا وطنيا متطورا)[10] ويضيف .(ان ثورة ١٤ تموز في طبيعتها ثورة ديمقراطية وطنية برجوازية) .[11]

ان هذا التوجه للسياسة الاقتصادية الحكومية يوضح ان هدفه هو التقدم الاقتصادي الاجتماعي لمجموع الشعب وذلك باتباع مبدأ (التوجه الاقتصادي الحكومي) والذي يهدف الى تحرير الاقتصاد العراقي من التبعية الاستعمارية وتشجيع (تمويل رؤوس الاموال العامة والخاصة نحو الصناعات وتقوية الطبقة الوسطى التجارية والصناعية وعدم التمييز في العلاقات الاقتصادية الخارجية وتهيأة الظروف لانجاز قانون الاصلاح الزراعي في الريف) .[12]

كما طمأن وزير الاقتصاد اصحاب رؤوس الاموال عندما اشار الى ان (من الضروري جدا ان يفهم اصحاب رؤوس في البلاد ان اهم مبادىء السياسة الاقتصادية للحكومة العراقية هو تنشيط القطاع الاهلي في جميع الحقول وخاصة الحقل الصناعي ، ان هذا الهدف الاساسي في سياسة الحكومة الاقتصادية ليس ناتجا عن نزعة موقوتة بل هو نتيجة طبيعية لطبيعة الثورة العراقية وطبيعة كيان العراق الجديد) .[13]

---

(١٠) الاهالي، ع ١٩٨ في ٥/آب/١٩٥٩

(١١) وزير الاقتصاد، مصدر سابق ص ١٣١

(١٢) نفس المصدر، وكذلك انظر تصريح وزير الاقتصاد في ١٤/٥/١٩٥٩ وكذلك د. صباح الدرة (التطور الصناعي في العراق) مصدر سابق، ص١٥٤-١٥٥ .

(١٣) وزير الاقتصاد، مصدر سابق ص ١٦٥

ومن هنـا فان الحكومـة بعـد ثورة ١٤ تمـوز/١٩٥٨ اتجهت الى تقـويـة الطبقـة التجـاريـة والـوسطى وتشجيـع اصحـاب رؤوس الامـوال الخـاصـة عن طريق تقديم المساعدات المالية والادارية لها.

وقـد احتـل الـراسمـال الـوطني نفس المـواقـع التي كان يسيطـر عليها الرأسمال الاجنبي في التجـارة الخـارجيـة والـداخلية وقطاع البناء واتجهت الدولة الى تشجيع البـرجـوازية المدنية من خلال تقديم القروض والاجراءات الاخرى على التحول الى الاستثمارات الرأسمالية في الزراعة، كما كانت نشاطات البنك الصناعي قد تركزت لدعم المنشـآت الصغيـرة والمتوسطة في القطاع الخاص وتطورها، ومنذ سنة ١٩٦١ والبنـك الصنـاعي يقدم المساعدات والاعتمادات المالية لتطوير القطاعين المختلط والخـاص وخـلال سنـة ٦٠-١٩٦١ انشأت (٧٢) شركـة مسـاهمة رأسمالها النظامي (٥١٨) مليون دينار.[١٤]

امـا هذه السيـاسـة الاقتصـاديـة التي عبـرت بشكـل عملي عن موقف السلطـة الاجتماعي، فان القوى والاحزاب السياسية اختلفت بمواقفها حول السلطة والاتجاه الاقتصادي لها، وقد زاد في ذلك عدم وضوح الخطة الاقتصادية والتلكؤفي تنفيذها.

فقـد اشـار الحـزب الـوطني الـديمقـراطي في منـاسبات عدة الى تأييد السلطة السياسية والاقتصاد الموجه الذي اتبعته، ووقف يهاجم المزارع الحكومية.

بين الحـزب ان هدفـه الاقتصـادي هوتقليـل الفوارق الاجتماعية بين الشعب من خلال تطبيق الاقتصاد الموجه والعمل على تنفيذ (خطة اقتصاد عملية شاملة لجميع نواحي الحيـاة الاقتصـاديـة وتطـويـر الانتـاج وزيـادة وصيـانـة الاقتصـاد الوطني من الاستغـلال والسيطـرة الاجنبيـة) وكـذلـك اعتبـر الحزب ان اتباع التوجيه على اسس علميـة سليمـة ومن اجـل تحقيق اهداف تشمل كل نواحي الحياة في المجتمع يعتبر من الخصائص الاساسية التي يجب ان يتميز بها كل اقتصاد وطني ويهدف الى (قيام مجتمع يسوده الرفاه وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص)[١٥]

---

(١٤) شافـزيـان، رأسمـاليـة الـدولـة والتطور الاقتصادي في الجمهورية العراقية ١٩٥٨-١٩٦٨، دار دمشق للطباعة والنشر، ترجمة يوسف سلمان ص٣٢.

(١٥) الاهالي، العدد ٦٨٨ في ٢٣/آب/١٩٦١

وربـط الحـزب بين طبيعـة النظـام السيـاسي وعـلاقـة هذا النظام بالمصالح التي يرعـاهـا حيث اكـدعلي (ان التـوجيـه الاقتصـادي في دولة مايخضع حتما الى طبيعة النظـام السيـاسي والى علاقـة هذا النظـام بالمصالح التي يرعاها وبقدر مايكون هذا النظـام متحـررا وملتصقـا بالشعب ومستنـدا الى الشعب بقـدر ذلـك تنسجم فيه ميزة التـوجيـه والتركيز على انماء الطاقات الانتاجية) واستنتج الحزب الوطني الديمقراطي من خلال ذلـك ضرورة (التعـاون ليس بين القطاعين الخاص والعام في حقل التطور الصنـاعي وانما بين السلطة والشعب كله).[١٦]

وانسجـامـا مع هذا الموقف وقف الحزب الوطني الديمقراطي ضد مسألة المزارع الحكـوميـة واعتبرها احد الاسباب التي ادت الى انخفاض الانتاجية فقد بين الحزب (امـا اقـامـة مزرعـة مسـاحتهـا ٤٠ ألف دونم تدار من قبـل الحكـومة مباشرة وبعمال لايملكـون من هذه المـزارع غيـر اجـورهم اليـومية او الشهرية فامر لاعلاقة له بقانون الاصـلاح الـزراعي ان لم يكن يناقضه مناقضة تامة) واعتبرها منافية لقانون الاصلاح الزراعي الذي جعل الملكية الفردية للارض اساس الاستثمار الزراعي.[١٧]

امـا الحـزب الشيـوعي العـراقي فان موقفه من السياسة الاقتصادية حدد من خلال تقييـمـه لثورة ١٤ تمـوز ١٩٥٨ والـذي اعتبرها ثورة وطنية ديمقراطية برجوازية اي ان دورهـا التـاريخي هو التحـرر السيـاسي. ومن هذا المنطلق حدد الحـزب الشيـوعي العـراقي طبيعـة المرحلة التاريخية التي يمر فيها العراق بانها تستلزم بالضرورة احترام الملكيـة الخـاصـة من خلال (انتعاش الملكية الصغيرة والمتوسطة الوطنيتين. ويؤيد الاصلاح الزراعي ويدعم تطبيقه على اساس الملكية الفردية وليس على اساس الاشتراكية).[١٨]

واكـد هذا الاتجـاه محمـد حسين ابـو العين عضـو المكتب السيـاسي للحـزب الشيـوعي العـراقي آنـذاك حيث بين ان العـلاقـات الانتـاجية تتميز (بكونها علاقات

---

(١٦) نفـس المصـدر. كذلك انظر الاهالي، العدد ١١٧ في ٢١/نيسان/١٩٥٩

(١٧) الاهالي، عدد ٥١٣ في ٣١/آب/١٩٦٠

(١٨) تصريح عبد القادر اسماعيل الى جريدة صوت الفلاح، اتحاد الشعب العدد ٣١١ في ٢٤/ك٢/١٩٨٠

برجـوازيـة طبقيـة «لااشتـراكيـة» وإن بنـاء وتطـوير اقتصادنا الوطني لايعني بحال بناء وتطوير الاشتراكية).[19]

ان هذه التصـريحـات تؤكد موقف الحزب الشيوعي العراقي من الملكية الخاصة وتشجيع رأس المال الخاص على المساهمة في التطور والازدهار الاقتصادي وتعاونه مع القطاع الحكومي.

ويـرى الحـزب الشيـوعي العراقي ان مساهمة الدولة في انعاش الاقتصاد الوطني العـراقي يجب ان لاتـزاحم الـرأسمـال الاهلي وتضعفـه بل لفتـح آفاق التطور امامه وتوجيهه بشكل ينسجم مع طبيعة المرحلة التاريخية.[20]

امـا في مجـال السيـاسة النفطية فان الحزب اكد على (انتهاج سياسة نفطية وفقا لمصلحـة الـوطن باتجـاه رفـع حصـة العـراق من عوائـد النفط وتحديد العلاقات مع شركات النفط على اسس اقتصادية وتجارية بحتة)[21]

ويمكننـا ان نستنتـج من عرضنـا المـوجز لموقف الحزب الشيوعي العراقي انه مع تقـويـة البـرجـوازيـة واعتمـاد الملكية الخاصة (ضمن المرحلة التاريخية المذكورة) واعتماد الملكية الخاصة كما انه لم يدعُ الى تأميم شركات النفط واستمد موقفه هذا من خلال تقييمه للمرحلة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ باعتبارها ثورة تحرر وطني برجوازي.

امـا الحـزب الـديمقـراطي الكـردستاني فانه اكد على ان تطوير الاقتصاد الوطني ورفع مستوى حياة الشعب من كافة نواحي الحياة عن طريق السير وفق (مبدأ التخطيط الاقتصادي الحديث القائم على الدراسة الشاملة)[22] وفي مجال النفط أكد الحزب ضرورة السعي من اجـل «زيـادة عائـدات الحكومة من النفط باعادة النظر في الاتفاق وتحـديـد نطـاق عمل الشركات ضمن حدود الابار المستغلة واستثمار الحكومة للابار والمناطق الاخرى).[23]

---

(١٩) اتحاد الشعب، ع ١١/ في ٥/شباط/١٩٦٠

(٢٠) اتحاد الشعب، ع ١١ في ٥/شباط/١٩٦٠

(٢١) نفـس المصـدر، تصريح لعامر عبد الله

(٢٢) منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني لعام ١٩٦٠، المادة السابعة.

(٢٣) نفـس المصـدر، المـادة العـاشـرة. كذلك انظر عبد الستار طاهر شريف، تاريخ الحزب الثوري الكردستاني، مصـدر سابـق ص ٩٤-٩٥. وكذلك انظر خه بات، ع ٢١١ في ٦/مايس/١٩٦٠

وقد حدد حزب البعث العربي الاشتراكي موقفه من طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي اتبعته السلطة باعتباره نظام لم يعالج مشاكل الامة العربية ولم يقدم لها الحلول المناسبة، لان نظرة حزب البعث نظرة شمولية جذرية للمشكلة العربية.

فقد جاء في بيان الحزب في ك٢/١٩٦١ (اذا كانت الديمقراطية السياسية في اوضاع مشابهة لاوضاع الوطن العربي «حيث لايزال الفقر والجهل يشمل الشعب، ويخضعه لسيطرة الفئات الاجتماعية المسيطرة اقتصادياً بشكل يسلب حرياته السياسية ويحد منها «لايمكن ان تكون ديمقراطية حقيقية الااذا اقترنت بزوال القيود الاقتصادية وتحقيق نظام اشتراكي يزيل سيطرة طبقة على طبقة فان الطريق لتحقيق هذه الاشتراكية لايمكن ان تكون الديكتاتورية الفردية والبيروقراطية، بل هو الديمقراطية الشعبية الثورية التي تتيح للجماهير، وللقوى الاجتماعية التي لمصلحتها يكون التحول الاشتراكي وفي مقدمتها قوى العمال والفلاحين والمثقفين، ان تتبنى مؤسساتها السياسية والنقابية وان تعزز سيطرة الفكر الاشتراكي ونفوذه). [٢٤]

وفي مجال النفط اوضح الحزب العلاقة التي تربط شركات النفط بحكومات بعض الدول الغربية من خلال امتلاكها لاسهم شركات النفط العاملة في الشرق الاوسط والذي يؤثر على مصالحها في المنطقة لذا فان الحزب حدد موقفه من خلال نشرة في ت١ ١٩٦٠ جاء فيها (ان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يؤمن بالاشتراكية من جهة وبان ـ المؤسسات ذات النفع العام وموارد الطبيعة الكبرى ووسائل الانتاج الكبيرة ووسائل النقل ملك الامة تديرها الدولة مباشرة وتلغى الشركات والامتيازات الاجنبية ـ والذي يقدر في الوقت نفسه من جهة اخرى وبدافع الشعور بالمسؤولية بأن تأميم شركات النفط لاينتهي وينجح بمجرد تأميم عملية استخراج النفط وانما يحتاج الى ضمان تسويق النفط الخام وبيعه، ولان الشركات

---

(٢٤) نضال البعث. جـ٧ ص٩٨. كذلك انظر محمد مسعود الشابي «لاتراجع بل خطوة الى امام» المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧١، ص ٢١. كذلك انظر، المنطلقات النظرية للمؤتمر القومي السادس، ص ٨٩، كذلك انظر، بشير الداعوق، اشتراكية البعث ومنهاجه الاقتصادي، دار الطليعة - بيروت ١٩٧٤، ص ٣٨.

الكبيرة تملك مايشبه الاحتكار في سيطرتها على مصافي النفط في العالم ومنافذ تسويقه وتفاديا لاي رجة او انتكاسة اقتصادية قد يحدثها تأميم شركات النفط قبل ضمان تصريفه في الاسواق يتطلب اتباع سياستين متكاملتين اولهما قصيرة الاجل والثانية طويلة الاجل) ويضيف الحزب (واما في الامد الطويل، وبعد ان يتم تنفيذ هذه السياسة القصيرة الامد فان الحزب يؤمن بضرورة تأميم شركات النفط) اما سياسة الحزب القصيرة الامد فهي الاصرار على تخلي شركات النفط عن جميع الاراضي التي لاتقوم باستثمارها حاليا ورفض التخفيض الاخير لاسعار النفط ومساهمة العراق برأسمال شركات النفط العاملة في العراق بنسبة لاتقل عن ٢٥٪ وتأميم حصة فرنسا في الشركات كاحدى الوسائل لتحقيق هذا الغرض وزيادة حصة العراق من ارباح الشركات.[٢٥]

اما في مجال الملكية الخاصة فان الحزب دائما ينطلق من منهجه القومي الاشتراكي ويؤكد على ان الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج هي الاساس في بناء المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد، الا ان تأكيد الحزب على الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج لايعني رفضه الكامل والمطلق لكل اشكال الملكية الخاصة.[٢٦]

---

(٢٥) نضال البعث ، جـ٧ ص ٨٥

(٢٦) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية/مكتب الثقافة والاعلام، جريدة الثورة العربية ، جريدة الحزب الداخلية، العدد (٥) السنة الثانية عشر، آيار/ ١٩٨٠ ص ٤٤ . كذلك انظر ، صدام حسين، الملكية الخاصة ومسؤولية الدولة، دار الحرية للطباعة- بغداد، ٢٧/ك٢/ ٨٠ ص ١٥-١٨ . كذلك انظر، ميشيل عفلق، في سبيل البعث، نظرتنا للرأسمالية والصراع الطبقي ، ص ٣١٩- ٣٢٣ . وكذلك انظر محسن احمد محمد، الفكر الاشتراكي لحزب البعث العربي الاشتراكي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة الى جامعة بغداد ص ٢٧٧ . كذلك انظر القيادة القومية، مقررات المؤتمر القومي حول الشؤون الاقتصادية، نيسان/ ١٩٦٥، ص ٣٠

المبحث الثاني
موقف الاحزاب السياسية من الاصلاح الزراعي

ان الاصلاح الزراعي هدف من اهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لانه يهدف الى تخليص الفلاح من الاقطاع الذي ارتبط بنظام الحكم ولذا فان قيادة الثورة قد استهدفت بصورة طبيعية القضاء على الاقطاع واصلاح الوضع الزراعي في العراق.

ومن اجل ذلك فان قيادة الثورة اصدرت القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ والذي حدد بموجبه الحد الاعلى للملكية بـ(١٠٠٠) دونم للاراضي السيحية و(٢٠٠٠) دونم للاراضي الديمية، وتعويض الملاكين عن الاراضي التي يستولى عليها ببدل نقدي.

وقد احدث القانون مواقف متعددة للقوى السياسية تمثلت هذه المواقف بثلاث اتجاهات. الموقف الاول هو موقف الاحزاب الاصلاحية التي ساندت السلطة وايدتها اما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الذي مثله الحزب الشيوعي العراقي والذي ايد بعض نصوص القانون واعترض على اخرى منها باعتبار ان الثورة وطنية برجوازية ولا يمكن المطالبة بقانون اصلاح زراعي جذري. اما الاتجاه الثالث فيمثله حزب البعث العربي الاشتراكي الذي ايد القانون من حيث الجوهر ولكنه تحفظ على القانون من حيث تفصيلاته وتطبيقاته باعتبارها لاتحقق آمال الجماهير الفلاحية.

فقد اكد حزب البعث العربي الاشتراكي ان قانون الاصلاح الزراعي (اجراء عملي مجسم لحقيقة وسمو اهدافها وان ماستجنيه البلاد وماسيجنيه الافراد بعد تطبيق هذا القانون سيظهر في انتعاش الحياة المعاشية وفي زيادة الانتاج الذي يعقب تطبيق القانون). كما ان التأكيد على اهمية توفر جهاز اداري لتنفيذ القانون تتوفر فيه صفتا (الاخلاص والكفاءة) لان الجهاز الاداري ماقبل الثورة كان منسجما مع نوعية الحكم الفاسد وبطيئا في عمله.[٢٧]

---

(٢٧) جريدة الجمهورية، العدد ٦٥ في ٢/ت١/١٩٥٨. كذلك جريدة الجمهورية، العدد ٣٢٠ في ٢٢/آب/١٩٥٨

وعندما لم يحقق القانون الهدف الاساسي من اصداره، اصدر الحزب بيانا في جريدة الاشتراكي الصادرة في ك٢/١٩٦١ اكد فيها ان (الاصلاح الزراعي ليس مجرد قانون يحدد الملكية الزراعية وينتزع مازاد عن ذلك الحد ليوزع على المستحقين وليس القانون الغرض منه الكسب السياسي للحكومة ليقال انها قضت على الاقطاع في البلد وحلت مشكلة الارض ولو على الورق). لقد اراد الحزب ان يكون قانون الاصلاح الزراعي (ثورة جذرية تخلق مجتمعا خلقا جديدا وتحرير فلاحينا وهم غالبية شعبنا والقضاء على قيم ومفاهيم وروابط اجتماعية خلقها وبثها الاستعمار وعملاؤه من الاقطاعيين والرجعيين وبذلك تنطلق المواهب المبدعة الخلاقة التي حال دونها الفقر والجهل والمرض لتشارك واعية في معركة الشعب العربي الكبرى من اجل حريته ووحدته ومن اجل الاشتراكية).[٢٨]

وقد احدث الاستيلاء السريع على الاراضي الزراعية التي كانت بحوزة الملاكين مشاكل متعددة، فقد بين الحزب (نريد ان نبحث مشكلة واحدة آنية وهامة نشأت بسبب القانون وطريقة تنفيذه هي مشكلة الاراضي التي استولى عليها بسرعة وارتجال ووضعت تحت ادارة الاصلاح الزراعي المؤقتة بغية توزيعها على المستحقين دون ان تحل مسبقا المشاكل التي تعترض صعوبات التوزيع ودون ان تهيأ الدوائر الكفوءة النزيهة والخبرة اللازمة لادارتها قبل التوزيع وقد ادى ذلك الى تدهور الانتاج وتذمر الفلاحين) واضاف (وتنفيذا للمادتين المذكورتين «المادة الاولى والمادة الخامسة» فقد استولت لجان الاستيلاء بسرعة وبتأثير دوافع سياسية معلومة على اغلب الاراضي الزراعية الخاضعة وهي ثمانية ملايين من اصل تسعة ملايين، ولم يوزع من هذه الكمية لحد الان الا بضع مئات من الدونمات حيث اصطدمت الحكومة بعقبات التوزيع التي يفترض من انها كانت معلومة ومعروفة لديها. . .)[٢٩]

كما حدد الحزب جملة ملاحظات حول عملية التوزيع منها سيطرة (الحزب الشيوعي العراقي) على دوائر الاصلاح الزراعي والتي حالت دون سرعة التوزيع

(٢٨) نضال البعث، جـ٧ ص ١٠٨.

(٢٩) نضال البعث، جـ٧ ،ص ١٠٩

(انسجاما مع النظرية الماركسية اللينينية وموقفها من الملكية) وان هذه الدوائر لم تراع الافضلية في التوزيع التي يجب من باب اولى ان تراعى عند التعاقد مع الفلاحين لزراعة واستغلال الاراضي المستولى عليها ولكن الذي حصل (ان دوائر الاصلاح الزراعي اخذت تتعاقد مع غير فلاحي تلك الاراضي الاصليين وبدوافع سياسية، مسائل عديدة ادت الى اثارة العصبية القبلية من جديد).[٣٠]

اما الحزب الشيوعي العراقي فانه نظر الى قضية الارض بانها تؤلف المحتوى الديمقراطي (الاقتصادي) لطبيعة ثورة ١٤ تموز لانها ثورة وطنية وقد طرحت مسألة الارض مباشرة بانها مشكلة يلزم معالجتها بعد الثورة واكد الحزب الشيوعي العراقي ن هناك اتجاهات لحل القضية (اتجاه يستهدف القيام باصلاح ظاهري ترقيعي المحافظة على الملكية الكبيرة في الريف بعد الحد منها نسبيا . . . واتجاه يستهدف صلاحا جذريا للمسألة طالب بتخفيض الحد الاعلى تخفيضا جديا . . . بحيث يترك ملكية كبيرة في الريف ويجعل الاصلاح الزراعي يشمل الاكثرية الساحقة من فلاحين . . .) وذهب الى ان الاتجاه الاول يمثل مصالح الملاكين الكبار ويدافع نه البرجوازيون، اما الاتجاه الثاني فهويمثل مصالح الفلاحين والذي يدافع عنه حزب الشيوعي العراقي.[٣١]

ولذلك دعا الحزب الشيوعي العراقي الى تصفية الاقطاعيين والمالكين من لال جعل الحد الاعلى للملكية (٤٠٠) دونم وتوزيع مازاد عن هذا الحد مع تبقى من الاراضي الاميرية والصرفة، وان لا يقتصر التوزيع على الاراضي المستثمرة يجب ان يتعداه الى الاراضي المملوكة ومازاد عن الحد الاعلى المقرر في اضي الطابو واللزمة. عليه، فان هدف الاصلاح الزراعي هو «تصفية الملكية زراعية الكبيرة والمقصود بالملكية الكبيرة» هنا ملكية الملاكين الذين لا يساهمون ملهم الجسماني في فلاحة الارض ويمكن تحديدها كحد اعلى في الوقت حاضر باربعمائة مشارة في اراضي الديم اومايناسب هذه المساحة في الاراضي

---

٣٠) نفس المصدر، ص ١١٠

٣١) محمد حسين ابو العين، الثورة الزراعية في العراق، دار بغداد، مطبعة اسعد ـ بغداد ١٩٥٩، ص ١٦. كذلك ، اتحاد الشعب في ١٩٥٩/٤/٢٨.

لاخرى. . . وتمليك كل فلاح مساحة من الارض تتناسب مع قدراته على العمل هو وافراد عائلته وتكفي لمعيشتهم)[٣٢]

وقد رأى الحزب امكانية تطبيق ذلك من خلال تمليك قطعة الارض للفلاح والذي يعتقد انه سيطغي على كل العوامل السلبية الاخرى ثم (ان الزراعة في العراق لم تتطور الى زراعة رأسمالية حتى يشكل صعوبة بل كل ماهناك هو تقطيع المقاطعات الكبيرة الى اجزاء اوقطع صغيرة) واعتبر الحزب ان لذلك مردوداً اجتماعياً يتمثل بتحرير الفلاح من العلاقات الاقطاعية.

وقد اكد زكي خيري ان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ هي ثورة ديمقراطية وطنية برجوازية (ضد الحكم الاستعماري الاقطاعي الملكي) وثورة برجوازية ديمقراطية من حيث علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية (فهي ليست ثورة اشتراكية انها لاتهدف الى محو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الخاصة البرجوازية من الاستعمار وبقايا الاقطاع) ومن هذا المنطلق فان الثورة لاتهدف الى تصفية الراسمال الوطني وتشريكه بل الى تقويته (فالتناقض بين العمال والرأسماليين الوطنيين في هذه المرحلة تناقض جزئي، تناقض داخل الشعب، فالبرجوازية الوطنية اي المعادية للاستعمار هي الان جزء من الشعب. ولكن هناك تناقضاً خلاف هذا في الريف فهنا تناقض عميق وحاد ولايقبل المصالحة بين الفلاحين والاقطاعيين ولايمكن ان تحل الا بتصفية بقايا الاقطاع)[٣٣] ومن هنا فان تصفية الاقطاع اصبح هدف من اهداف الثورة البرجوازية، وليس في الاصل من اهداف الثورة الاشتراكية، وعليه فأنه لايعني القضاء على كل اشكال الملكية الخاصة بل بالعكس، يعني (توسيع قاعدة الملكية الخاصة في الريف هذا يعني ثورة برجوازية ديمقراطية وليس ثورة اشتراكية)

وبين الحزب ان القانون يعكس مصالح البرجوازية الوطنية المرتبطة بالارض في

---

(٣٢) زكي خيري، ملاحظات اولية عن الاصلاح الزراعي المنشود، ص ٣.

(٣٣) زكي خيري، تقرير عن مسائل الاصلاح الزراعي، ص٤٧. وكذلك ذهب بنفس الاتجاه بهاء الدين نوري حيث اكد ان (ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ ثورة وطنية تحررية برجوازية ديمقراطية، اي ثورة معادية للاستعمار ومعادية للاقطاع...) انظر: اتحاد الشعب، ع ٨٧ في ١٠/اب/١٩٥٩

تحديد الحد الاعلى لملكية الارض بمساحة (١٠٠٠) دونم سيح و(٢٠٠٠) دونم للاراضي الديمية. [٣٤]

ومن جانب آخر فان الحزب الشيوعي العراقي ايد الملكية الفلاحية الفردية في مرحلة الثورة البرجوازية الوطنية لاسباب متعددة - كما يراها - منها، ان الفلاحين يريدون ذلك ولان الملكية الفردية خطوة تقدمية في مضمار التطور التاريخي بالنسبة للملكيات الاقطاعية ولان الملكية الفردية تساعد في قيام شكل من اشكال الزراعة التعاونية وهي ليست زراعة اشتراكية (بل زراعة تعاونية تقدمية على اساس الملكية الخاصة للفلاح) [٣٥]

وفي الحقيقة ان الحزب حصر اهتمامه الاكبر بمسألة ملكية الارض دون الجوانب الاخرى - تهيئة الظروف لتطبيق القانون وزيادة الانتاج الزراعي - كما بين ان تحديد الملكية بالشكل الذي تم هولصالح مالكي الارض الكبار والذين يمثلهم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والسلطة. [٣٦]

وقد وضع الحزب الشيوعي العراقي بعض التحفظات على قانون الاصلاح الزراعي منها ان القانون لم يصف ملكية احد من كبار الملاكين بل وضع حدا اعلى للملكية الزراعية (١٠٠٠) دونم، وهذا الحديهي ءاستغلال الفلاحين، وان القانون اقرا مبدأ التعويض للملاكين والزم الفلاحين الذين توزع عليهم الارض بدفع تعويض خلال عشرين سنة واكد ان هذا التعويض لم يستثن (الملاكين الخونة) كما ان القانون كان الى جانب الملاكين الكبار البرجوازيين على حساب الفلاحين، وان السلطة تلغي قانون تسوية الاراضي الذي وضع في فترة الحكم الملكي مما ادى الى تطور العلاقات الراسمالية في الريف. [٣٧]

هذه اهم النقاط التي بينها الحزب الشيوعي العراقي حول قانون الاصلاح الزراعي الذي اعتبره يلبي رغبات البرجوازية وكبار الملاكين.

اما الحزب الوطني الديمقراطي فانه يمثل الاتجاه المؤيد للقانون رقم (٣٠) لسنة

---

(٣٤) نفس المصدر، ص٥٠

(٣٥) نفس المصدر، ص ٦٧

(٣٦) الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الفلاحية، ص١٤٦

(٣٧) د. سعاد خيري، مصدر سابق، ص ١٥٥

١٩٥٨ باعتبار (ان القانون يحقق مصالح الفلاحين من خلال تأمين مستوى كريم لمعيشة الفلاح والملاك وقد حدد الحزب تأييده للقانون من خلال سببين الاول ان القانون سوف يحافظ على مستوى الانتاج دون تعرضه الى مخاطر لابقاء اشراف الملاكين وتزويد الفلاحين بحصص المياه الكافية وثانيا حصول الفلاح على قطعة ارض يمكن من خلالها ان يؤمن مستوى معيشة حسنة له.[٣٨]

وقد حدد الحزب الوطني الديمقراطي هدف الاصلاح الزراعي هو رفع (مستوى الفلاح المعاشي ونقله من حالة الفقر المدقع الذي يعيش فيه الى حالة تليق بكرامة الانسان... وان مجرد توزيع الارض لايكفي لتحقيق هذا الغرض مما حدا بواضعي قانون الاصلاح الزراعي الى تضمينه طرقا حديثة منها انشاء التعاونيات الزراعية لتحقيق الغرض المذكور.)[٣٩]

كما ايد حزب الاستقلال قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ وبين ان القانون يضمن المحافظة على مستوى الانتاج الزراعي ولا يعرقل علاقات الانتاج وقد حمل الحزب الشيوعي العراقي مسؤولية انخفاض الانتاج الزراعي لموسم ١٩٥٩ وعرقلة تطبيق القانون.[٤٠]

وذهب في نفس الاتجاه الحزب الوطني التقدمي واعتبر القانون (ثورة لتحرر الفلاح من عبودية الارض ورق الاقطاع)[٤١] وحدد هدف الاصلاح الزراعي في (القضاء على الاقطاع وتوزيع الاراضي على الفلاحين والاعتراف بحد اعلى معقول لملكية اصحاب الاراضي السابقين وهي الملكية التي حددت بالف دونم في الاراضي السيحية والفي دونم في الاراضي الديمية على ان تنظيم العلاقات بين صاحب الارض والفلاح كما يستهدف القانون استمرار الانتاج الزراعي وتقدمه.[٤٢]

الا ان الحزب الوطني التقدمي اشار الى ان القانون اهمل فلاحي البساتين حيث بقوا على العلاقات نفسها التي تربطهم مع مالكي الاراضي سابقا (لذا دعو الى

---

(٣٨) الاهالي، ع ٨ في ٨/ك١/١٩٥٨. وكذلك الحرية، ع ٤٣٩ في ١٢/٥/١٩٥٩

(٣٩) الاهالي، ع ١٣ في ١٤/ك١/١٩٥٨، وكذلك، الاهالي، ع ٣٥٥ في ٨/شباط/١٩٦٠

(٤٠) مقابلة شخصية مع الاستاذ محمد صديق شنشل بتاريخ ٣٠/١١/١٩٨١

(٤١) البيان، عدد ٣٨ في ١٥/حزيران/١٩٦٠

(٤٢) المصدر السابق، عدد ٥٢ في ٣/تموز/١٩٥٩

دراسة هذا الجانب اخذين بنظر الاعتبار رفع الغبن عن هؤلاء الفلاحين والمحافظة على الاستمرار بزراعة الاراضي). [٤٣]

وكذلك وجوب العدول عن اطالة فترة الادارة المؤقتة لما تسببه من مشاكل في العلاقات الزراعية والعمل على استكمال المستلزمات الفنية (ليتسنى تحقيق الهدف الاساسي من تشريع قانون الاصلاح الزراعي وهو تحرير الفلاح من عبودية الارض وتمليكه لها). [٤٤] واكد منهاج الحزب الى (انجاز مشروع الاصلاح الزراعي على اساس تمليك الفلاح الارض واعطائه حرية التصرف بها ليحسن استغلالها). [٤٥]ومن هنا فان الحزب الوطني التقدمي لايختلف مع الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال في موقفه من قانون الاصلاح الزراعي.

---

(٤٣) المصدر السابق، عدد ٤٧ في ٢٧/حزيران/١٩٦٠

(٤٤) المصدر السابق ، عدد ٣٨ في ١٥/حزيران/١٩٦٠

(٤٥) المصدر السابق، عدد ٥٠ في ٣٠/حزيران/١٩٦٠

لقد اصدرت السلطة بعد ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ القانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٥٩ في ١٩/آيار/١٩٥٩ الخاص بالجمعيات الفلاحية وقد جاء في الاسباب الموجبة لصدور هذا القانون (كان من آثار الثورة المباركة القضاء على الاستعمار وتحطيم النفوذ الاقطاعي وتحرير الفلاحين ومساهمتهم في دعم كيان الجمهورية ورفع مستوى الانتاج الزراعي) واضاف (لقد ظهرت للفلاحين مجهودات فردية وجماعية في هذا المجال مما اقتضى تشريع قانون ينظم جهودهم ويوجهها الوجهة الصحيحة، مع الاخذ بعين الاعتبار تحقيق رغباتهم والاستفادة من نشاطهم، فهيئت هذه اللائحة بعد الاتصال بممثليهم وذوي الرأي منهم وقد نص على تكوين اتحاد عام للجمعيات الفلاحية ومنحه صلاحية الاذن بتأسيس جمعيات فلاحية في مختلف انحاء الجمهورية. . . وقد روعي في هذه التشكيلات توحيد المصالح المشتركة للفلاحين وتنظيم جهودهم في الحالات المتفقة واهدافهم، فجمعت اللائحة في موادها بين الحرية الديمقراطية للفلاح في انشاء الجمعية او الانتماء اليها وبين التنظيم الموجه لهذه الجمعيات ضمانا لانسجام الحركة الفلاحية. .)[٤٦] وقد اعتبر القانون احد مكاسب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لخدمة الفلاحين ورعاية مصالحهم.

وقد جاء في المادة الثانية الفقرة (آ) «الاتحاد العام منظمة مهنية فلاحية هدفها صيانة الجمهورية ونظامها الديمقراطي ورفع مستوى الفلاحين اجتماعيا واقتصاديا. وفي المادة السابعة منح القانون الاتحاد العام سلطة اجازة تكوين الاتحادات الفرعية وتشكيل الجمعيات الفلاحية حيث جاء فيها: «يجيز الاتحاد العام تشكيل جمعية فلاحية او اكثر في الناحية اذا قدم اليه طلب من خمسة اشخاص او اكثر مؤيدين من خمسين شخصا او اكثر ممن تتوافر فيهم شروط المادة الخامسة وفي المادة الخامسة اعطي الحق لكل فلاح عراقي الانتماء الى الاتحاد المذكور، اذ جاء فيها «لكل فلاح عراقي الانتماء الى جمعية فلاحية وفق الشروط المعينة في النظام الداخلي»

(٤٦) الوقائع العراقية، السنة الاولى، العدد ١٦٦ في ١٠/آيار/١٩٥٩

وقــد ذهب الحــزب الشيــوعي العــراقي للتحضيــر لاجتمــاع الهيئــة المؤســســة للجمعيات الفلاحية والذي حدد منهاجها والنظام الداخلي وانتخاب اعضاء الاتحاد العــام للجمعيــات الفــلاحيــة، واصبــح «كــاظم فرهـود اول رئيس للاتحـاد العــام للجمعيات الفلاحية». [٤٧]

وقـد جاء في المـادة الثـانيـة من المنهـاج والنظـام الداخلي (يعمل الاتحاد العام والجمعيـات التي يتألف منهـا لمسـانـدة حكـومـة الجمهـورية العراقية لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ والانظمة والقوانين التي صدرت وتصدر في سبيـل تحقيق مصـالح الفلاحين تطبيقا صحيحا ومن اجل مساعدة اللجان الحكومية التي تشكل لها الغرض وصيانة الملكيات الصغيرة. . .)[٤٨] كما حدد (كاظم فرهود) اغـراض الاتحـاد بانهـا رفـع مساهمة الفلاحين الى درجة اعلى في النضال من اجل صيـانـة الجمهورية والحفاظ على مكاسبها العظيمة بالشكل الذي يخدم تطور الثورة (ثـورة ١٤/تمـوز/١٩٥٨) ثانيـا، و(المصادقة على مطاليب الفلاحين التي هي اكثر الحاحا وضرورة)، ثالثا. [٤٩]

اما الحزب الوطني الديمقراطي فانه اعتبر الاتحاد المذكور ذات نهج خاطيء مما ادى الى فقـدان الفـلاحين ثقتهم به وقـد بين ذلـك النهـج الخاطيء (هوعدم منحه اجازات لبعض الجمعيات الفلاحية علما انها تمتلك كافة الشروط القانونية سوى انها لاتنتمي الى اتجاه سياسي معين)، كما وضح الحزب دور الحزب الشيوعي العراقي في السيطرة على لجان الاصلاح الزراعي وتعاقدها مع بعض الفلاحين من غير سكنة الارض، وحمله كذلك مسؤولية هبوط الانتاج الزراعي. [٥٠]

وقـد دفـع الحـزب الـوطني الـديمقـراطي السلطة الى الغاء القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٩ واصـدار قانـون جديـد للجمعيات الفلاحية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٩، وتضمن نص القـانـون الجـديـد على ان (الجمعيـة الفـلاحية منظمة مهنية تضم ممثلين من الجمعيات الفلاحية في اللواء واجبة تنسيق اعمال تلك الجمعيات وتهيأة الجو اللازم

---

(٤٧) اتحاد الشعب، ع ٦٥ في ١٣/نيسان/١٩٥٩

(٤٨) نفس المصدر

(٤٩) نفس المصدر، عدد ٦٩ في ١٧/٤/١٩٥٩

(٥٠) الاهالي، ع ٢١٩ في ٣٠/آب/١٩٥٩

لتحقيق التعاون ويشترط في عضو الجمعية الفلاحية ان يكون فلاحا يمارس مهنة الفلاحة)[٥١] واهم مايميز القانون الجديد عن سابقه هوان اجازة الجمعيات الفلاحية اصبحت من قبل السلطات المحلية بينما كانت مسألة اجازتها تتم من قبل الاتحاد العام والذي كان يسيطر عليه الحزب الشيوعي العراقي .

الاتحاد العام والذي كان يسيطر عليه الحزب الشيوعي العراقي .

وقد اعتبر الحزب الشيوعي العراقي القانون الجديد لايمثل الفلاحين حيث ان (قيادات الجمعيات الفلاحية الراهنة فرضت من قبل السلطة بالقوة والتزوير) ولهذا فهي لاتعبر عن مصالح الفلاحين حيث يصبح بامكان السلطة التأثير في طبيعتها، كما اعتبر الحزب ان القانون الجديد هو بدافع من (القوى الرجعية) .[٥٢]

واعتبر الحزب الوطني الديمقراطي (ان قانون الجمعيات الفلاحية الجديد قد جاء مستندا الى القواعد الديمقراطية التي تشترط في الاصل حرية الاختيار والاقتراع وتؤمنها لجميع ذوي الحق القانوني فيها ولذلك فان هذا القانون اكثر ديمقراطية من سابقه وبالتالي فهو اضمن لحقوق جميع الفلاحين.[٥٣]

كما رد الحزب الوطني الديمقراطي على التقولات حول القانون الجديد وخاصة الصادرة عن الحزب الشيوعي العراقي بان (القيمة المفتعلة حول القانون الجديد انما يراد منها اعادة ذلك الوضع الذي ساد حقوق الفلاحين في ظل النظام السابق للجمعيات الفلاحية الامر الذي لايخدم مصالح الفلاحين).[٥٤]

اما حزب البعث العربي الاشتراكي فانه كان من حيث المبدأ مع انشاء المنظمات المهنية لاشاعة الديمقراطية ولكنه ضد استغلالها من قبل فئات سياسية لاتمت لمصالح الجماهير بصلة، وانطلاقا من هذا المبدأ فان حزب البعث العربي الاشتراكي قد عارض القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٩ لانه مهد الى سيطرة الشيوعيين

---

(٥١) الحرية، ع ١٤٦٢ في ٩/ايلول/١٩٥٩

(٥٢) زكي خيري، تقرير عن مسائل الاصلاح الزراعي، ص ١٤٤ . كذلك انظر: د. سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية في العراق، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، مصدر سابق، ص ٢٢١ .

(٥٣) الاهالي ع ٢٣٤ في ١٧/ايلول/١٩٥٩ . كذلك انظر الاهالي ع ٣٣٤ في ٢١/ ك١/١٩٥٩

(٥٤) الاهالي، ع ٣٠٣ في ٨/ك١/١٩٥٩ وكذلك الاهالي، ع ٣٠٤ في ٩/ك١/١٩٥٩

على اتحاد الجمعيات الفلاحية كما انه ضد هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي على الاتحاد المذكور من خلال القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٩ .(٥٥)

وقد ذهب حزب الاستقلال في اتجاه حزب البعث العربي الاشتراكي نفسه من حيث رفضه لهيمنة الحزب الشيوعي العراقي على الجمعيات الفلاحية ولكنه أيد القانون الجديد (١٣٩ لسنة ١٩٥٩) واعتبره اكثر تمثيلا لمصالح الفلاحين.(٥٦)

وقد اشارت جريدة الحرية الناطقة باسم الفئات القومية (نحن الذين نؤمن بضرورة التنظيم النقابي والمهني والاجتماعي اذ يعز علينا ان ينحدر نفر بهذه المؤسسات الى درك الاضرار بمصالح البلاد . . . وقد حان الوقت لكي تنمي الهيئات القيادية للمنظمات والنقابات والاتحادات وتضمن السلطات المسؤولة اجراء انتخابات حرة فليس من حق فئة ان تتحكم في المواطنين في ظل جمهورية ١٤ تموز ١٩٥٨)(٥٧)

وهكذا يمكننا ان نخلص الى وجود عدة اتجاهات تمثل الاحزاب السياسية حول الجمعيات الفلاحية، الاتجاه الاول الذي يمثله حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال والذي يرفض هيمنة جهات حزبية معينة على هذه المنظمات وأبعادها عن اهدافها، والاتجاه الذي مثله الحزب الشيوعي العراقي الذي أراد الهيمنة على هذه المؤسسات من خلال اعطاء اجازات لبعض الجمعيات عندما يتأكد من سيطرة اعضائه عليها. اما الاتجاه الثالث فيمثله الحزب الوطني الديمقراطي والذي كان منسجما مع أفكار السلطة القائمة آنذاك والذي أيد اجازة الجمعيات من قبل السلطة.

---

(٥٥) مقابلة شخصية مع الاستاذ جعفر قاسم حمودي بتاريخ ١٩٨١/١١/٣ ،كذلك مقابلة شخصية مع الاستاذ عبد الستار الدوري بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٨

(٥٦) مقابلة شخصية مع الاستاذ محمد صديق شنشل بتايخ ١٩٨٠/١١/٢٠

(٥٧) جريدة الحرية، ع ١٤٣٦ في ٩/آب/١٩٥٩

المبحث الثالث
اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفييتي آذار ١٩٥٦

بدأت العلاقات العراقية السوفييتية تسير نحو التحسن بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فقد تم عقد اتفاقية تجارية بين البلدين في ١١/ت١/١٩٥٨ مهمتها تنشيط العلاقات التجارية مما مهد الى تطور العلاقات الاقتصادية، فكانت اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني في ١٦/آذار/١٩٥٩ تتويجاً لتلك العلاقة.

وعندما ذهب الوفد الاقتصادي العراقي الى دمشق والقاهرة في أيلول ١٩٥٨ لدراسة مشاريع التخطيط في الجمهورية العربية المتحدة، اطلع على دور الدول الاشتراكية في تنمية الاقتصاد المصري وبعد ذلك تم التحضير للاتفاقية من خلال دراسة مشتركة بين العراق والاتحاد السوفييتي في بغداد.[٥٨]

وجدد وزير الاقتصاد آنذاك اسباب عقد الاتفاقية بالاتي:

١ـ اساليب وممارسات الشركات الإجنبية في العهد الملكي في الايام الاولى للثورة.

٢ـ نجاح اسلوب الاتفاقيات الثنائية وبخاصة بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة.

٣ـ عدم أستعداد الغرب آنذاك لمنح العراق قروضا تكنيكية واعتماد اسلوب القروض النقدية الرأسمالية ذات الشروط المخلة بالسيادة.

٤ـ عدم استعداد الدول الغربية للالتزامات الحكومية التعاقدية وترك ذلك لصالح الشركات الاحتكارية.

٥ـ تهيأة الكوادر الفنية لمجموع الاقتصاد العراقي من خلال تأكيد الاتفاقية على انشاء مراكز للتدريب.[٥٩]

---

(٥٨) ابراهيم كبة، هذا هو طريق ثورة ١٤ تموز، المصدر السابق، ص٧٨

(٥٩) نفس المصدر السابق، ص ٧٦، ٧٧.

وأشارت مقدمة الاتفاقية الى أنها جاءت «لتطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي والفني القائم على مبادىء المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام التام للسيادة والكرامة الوطنية لكلا البلدين»(٦٠)

استهدفت الاتفاقية بناء خمسة وعشرين مشروعا صناعيا وزراعيا خفيفا وثقيلا في حقول التعدين والصناعة الكيمياوية وبناء المكائن وصناعة الالمنيوم والعدد الكهربائية والنسيج والمواد الغذائية والادوية ووسائل النقل والمواصلات الجيولوجية ومشاريع واعمال قدمت المؤسسات السوفييتية المساعدات بشأنها للحكومة العراقية.(٦١)

وقد احدثت الاتفاقية ردود أفعال من جانب القوى السياسية في العراق فقد بين الحزب الوطني الديمقراطي انه «بغض النظر عن الدوافع التي دفعت الاتحاد السوفييتي لتقديم هذا القرض سواء كان لكسب ود العراق اولغرض منافسة المعسكر الآخر. . . وبغض النظر عن امكانية العراق الاكتفاء بموارده الخاصة سيما لو وجهت الجهود لتنميتها. . . والاقتصاد عند صرفها بغض النظر عن كل ذلك فقد كانت الصفقة في صالح العراق ان استغلت بالشكل الصحيح ونفذت بروح الود والتعاون، غير ان لنا عليها بعض الملاحظات وبعض الاسئلة والاستفسارات كالتي سنذكرها».(٦٢)

١ـ كيفية احتساب قيمة الادوات التي سيقدمها الجانب السوفيتي.

٢ـ نصت الاتفاقية في مادتها الخامسة على ان السوفييت يقومون بالمسوح والتصاميم والتحريات والمعدات والمكائن ونفقات سفر الخبراء وتدريب العراقيين وبهذا تكون الابنية والمنشآت في عهدة العراقيين الذين لايستطيعون القيام بها وحدهم.

٣ـ عدم خضوع الاتفاقية لدراسة دقيقة او لتخطيط صحيح وان الكثير منها كان نتيجة دراسة العهد الملكي.

---

(٦٠) محمد علي رضا جاسم، دراسة حول اتفاقية التعاون الاقتصادي بين العراق والاتحاد السوفييتي، دار التضامن، بغداد ١٩٦١.

(٦١) عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفييتية، مديرية مطبعة الحكم المحلي، بغداد، ط ١/ ١٩٨٠، ص ١٣١.

(٦٢) الاهالي، ع ٤٧٨ في ٢١/تموز/١٩٦٠

٤ـ تعهد الاتحاد السوفييتي ببناء معامل للنسيج في العراق مع العلم أنه قد تعاقد مع شركات بريطانية وامريكية عام ١٩٥٩ لبناء مثل تلك المعامل داخل الاتحاد السوفييتي مما يدل على ان الاتحاد السوفييتي لايمتلك الخبرة الكافية في هذا المجال.

٥ـ تعهد الاتحاد السوفييتي بانشاء مزارع حكومية واسعة في العراق في حين ان العراق يفتقد للامكانيات المالية لتنفيذ مثل هذه المشاريع.

٦ـ كان قسم من المشاريع معداً للاعلان عند قيام الثورة والآن ادرجت في الاتفاقية مما يسبب تأخير مثل هذه المشاريع.

٧ـ الاختلاف حول سعر الصرف وتسديد القروض السوفييتية.

أما الحزب الوطني التقدمي فانه أيد الاتفاقية واعتبرها أحد الاسباب التي تؤدي الى تطوير الاقتصاد الوطني وعبرت عن حرية الطرفين المتعاقدين في هذا الشأن دون ان يكون في هذه الاتفاقية ما يخل بالسيادة الكاملة اويؤثر على مصلحته في التعامل مع جميع الدول الا أن الحزب حدد موقفه السلبي من الاتفاقية بنقطتين الاولى الخلاف بشأن تنفيذ الاتفاقية فيما يخص التقديرات المالية لانشاء المشاريع الصناعية المتفق عليها حيث قدم السوفييت البحوث الفنية دون تقديم كلفة انشائها وثانيا بالنسبة الى المشاريع الكبيرة مثل معمل الكبريت والاسمدة والصلب فنرى ان يقوم الاتحاد السوفييتي تنفيذها كليا وذلك لقلة الفنيين العراقيين، كما عارض الحزب مسألة اقامة المزارع الحكومية وبرر ذلك بأن هذه المزارع لايمكنها تطوير الانتاج لانها لاتقوم على اساس الملكية.[٦٣]

أما جريدة الحرية التي تعبر عن آراء الاتجاهات القومية فانها حددت انتقادها بالمسائل الفنية التي رأت ان الاتفاقية كانت خالية من التزام السوفييت بتقديم الخرائط والتصاميم في مواعيد محددة وكذلك بالمسائل المالية مثل كلف المشاريع

---

(٦٣) البيان، ع ٧٨ ، في ٥/آب/١٩٦٠

وسعر الصرف التي تلزم العراق بدفع القرض بالدينار العراقي القابل للتحويل الى عملات اجنبية.[٦٤]

اتخذ حزب البعث العربي الاشتراكي موقفا تأييديا للعلاقة مع الاتحاد السوفييتي وقد ايد الاتفاقية من حيث المبدأ، الا أنه انتقدها من الجانب الفني والمالي.[٦٥]

اما حزب الاستقلال فانه ايد الاتفاقية كذلك من حيث المبدأ الا انه كانت له اعتراضات بخصوص المسائل الفنية والفنيين الذين أرسلوا الى العراق لم يكونوا بالمستوى المطلوب من ناحية الكفاءة الفنية كما ان المعدات التكنولوجية التي ارسلت لاتفي بالغرض.[٦٦]

لقد دافع الحزب الشيوعي العراقي عن الاتفاقية، فقد بينت جريدة اتحاد الشعب الناطقة باسم الحزب في مقال لها بعنوان «ضوء على اتفاقية التعاون بين جمهوريتنا والاتحاد السوفييتي» جاء فيه: (ترددت في الآونة الاخيرة الهجمات الموجهة نحو اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفييتي واتخذت اشكالا عدة) وقد حاولت الجريدة مناقشة الانتقادات الموجهة الى الاتفاقية فأشارت (ومع ذلك فلنناقش النقاط التي اوردت ولنر كيف انها لاتقوم على اساس).[٦٧]

فبخصوص احتساب قيمة الادوات والمواد الاخرى التي سيقوم الاتحاد السوفييتي بتنفيذها وفقا لبنود الاتفاقية، فقد اشارت الى ان الاتفاقية عبارة عن هيكل عام لاتدخل في تفاصيل كل مشروع ولايمكن ان تدخل في بدايتها بل أنها تترك كل مشروع للدراسة والاتفاق على عقد خاص به بين الجانبين ومن هناك يمكن ادخال المقترحات المفيدة وخلال هذه المرحلة تحسب قيمة المعدات والادوات وللجانب العراقي ملء الحرية في التعديل والشطب والتقليل او الزيادة.[٦٨]

كما ردت الجريدة حول الاعتراضات والانتقادات التي قدمتها القوى السياسية

---

(٦٤) الحرية، ع ١٦٢٤، ١٦٣٠ في ١٣/ تموز/ ١٩٦٠

(٦٥) مقابلة شخصية مع الاستاذ جعفر قاسم حمودي بتاريخ ١٩٨١/١١/٣

(٦٦) مقابلة شخصية مع الاستاذ محمد صديق شنشل بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٠

(٦٧) اتحاد الشعب، ع ١٥٤ في ٣١/تموز/١٩٦٠

(٦٨) نفس المصدر

بصـــدد المبـاني والمنشـآت وكلفـة انتاجها بأن ذلك أقل من سعر المكائن والمعدات وستخصص الخطة التفصيلية المبالغ اللازمة لانشاء كل مشروع ، وعن كون مشاريع الاتفـاقيـة ليست نتيجـة تخطيـط ودراسة دقيقة ، بينت الجريدة ان المشاريع القديمة منصبة على الري والملاحة والفيضانات ولم تشمل توليد الطاقة الكهربائية ولكن هذه الاخيـرة ادخلت في دراســة الاتفاقية ومن الواضح ان السياسة الإستعمارية لم تشجع في السابق التصنيع . كما حددت مهمات المزارع الحكومية في تحسين انتاج البذور وتهيأتهـا للفـلاحين . وكـل هذه المشـاريـع كلفتهـا معقـولـة وأقـل اذا قورنتبكـلف الشركات الاجنبية .[٦٩]

واخيـرا يمكننـا القـول ان للاتفـاقيـة جوانب ايجـابية وسلبية ، فالاتفاقية تعتبر أول اتفـاقيـة يعقدها العراق مع الاتحاد السوفييتي وبذلك كسر الطوق الذي كانت تفرضه الدول الغربية على العراق كما ان الاتفاقية مهدت الطريق لبناء صناعة وطنية وبكلفة اقل مما تطلبه الشركات الاجنبية الغربية . وبالاضافة الى ذلك فان الشركات الاجنبية عنـدمـا تتبـادل التعـامل مع اي دولة من دول العالـم الثالث تتبع ذلك بمسائل سياسية دائما مما يؤدي الى الاخلال بسيادة الدولة .

امـا الجـانب السلبي من الاتفاقية فهوفي نوعية الصناعة السوفييتية آنذاك فهي اقل جودة من الصنـاعـة الغربية وبالنتيجة تكون المكائن التي تجهز للعراق أقل كفاءة من المكائن الغربية ، اضف الى ذلك ضعف الخبرة في الهندسة المدنية مما أخر العمل فترة طويلة .

واجهت الاتفـاقيـة انتقـادات متباينة انحصرت اغلبها على الجانب الفني والمالي ومدة التنفيذ ، وقف الحزب الشيوعي العراقي مدافعا عنها واعتبرها اتفاقية متكاملة .

---

(٦٩) نفس المصدر، كذلك انظر: محمد سلمان حسن، تطور النظام الاقتصادي في العراق، مصدر سابق، ص ١٥٢ .

الخاتمة

كان من الطبيعي ان تقوم ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بتغييرات عديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فعلى الصعيد الاقتصادي اتجهت الثورة الى أحداث تحولات في القطاعات المختلفة، ففي القطاع الزراعي اصدرت الثورة قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، والذي حددت فيه الحد الاعلى للملكية الزراعية، وانشئت بموجب هذا القانون التعاونيات الزراعية لمساعدة الفلاحين.

اما في مجال الصناعة فان الثورة أولتها الاهمية الاولى ويمكن ان نلاحظ ذلك من خلال المبالغ التي رصدت للقطاع الصناعي والمباشرة بانشاء المعامل الصناعية والاتفاقيات مع الدول الخارجية كما حددت نسبة الاستيرادات من الكماليات والمواد غير الضرورية وشجعت استيراد المواد والآلات الانتاجية. وذهبت الثورة الى خطوة مهمة أقوى وهي اخراج العراق من المنطقة الاسترلينية، وبذلك تخلص العراق من التقلبات النقدية. وفي مجال النفط أصدرت الثورة القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، الذي يمكن اعتباره اكثر تقدما بالنسبة لما سبقه من قرارات على الرغم من أنه لا يمثل الطموح.

اما في المجال الاجتماعي فان الثورة أضعفت الى حد ما الطبقة شبه الاقطاعية من خلال اصدار بعض القوانين التي جردتها من سلطتها مثل قانون الاصلاح الزراعي والغاء نظام العشائر وتعديلاته، لقد أدت هذه القوانين الى اضعاف الدور السياسي للطبقة شبه الاقطاعية في المجال السياسي، الا ان سياسة الدولة الاقتصادية هيأت المجال لبروز الطبقة البرجوازية الوطنية لتلعب دوراً سياسيا انعكس ذلك على المجالات كافة. ولذلك لم يطرأ اي تحسن واضح على واقع الطبقة الكادحة (العمال والفلاحين)، وبقي دورهم السياسي محدودا. ومن الملاحظ ان هذه الانجازات التي قامت بها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت مكرسة لصالح الطبقة البرجوازية الوطنية بالدرجة الاولى، ولذا فهي لم تكن تعبر عن أي اتجاه اشتراكي للثورة.

وعلى الصعيد السياسي فأن الثورة الغت النظام الملكي واعلنت النظام الجمهوري، واتسمت السلطة في الايام الاولى للثورة بطابعها الوطني لمساهمة ممثلي الحركة الوطنية فيها، وبدت بتطهير أجهزة الدولة من العناصر الموالية للنظام الملكي.

اما على الصعيد القومي، فأن الثورة أنسحبت من الاتحاد الهاشمي الذي أريد له ان يكون بديلا عن الوحدة العربية الشاملة كما اعترفت الثورة بالجمهورية العربية المتحدة وعقدت أتفاقيات أقتصادية وثقافية معها، ووقفت حكومة الثورة الى جانب القضايا العربية وعلى الاخص ثورة الجزائر.

أما في المجال الدولي فقد أخرجت الثورة العراق من حلف بغداد العدواني وأقامت علاقات دولية متكافئة مع اغلبية الدول بما فيها الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية وانطلاقا من مبادىء الحياد الايجابي ومقررات مؤتمر باندونغ.

والذي يلاحظ ان أنجازات الثورة على الصعيد القومي وان كانت تكشف عن نوع من التضامن مابين الدول العربية، فانها لم تكن تعبر عن اتجاه قومي واضح.

ان القوى السياسية التي وجدت في العراق والتي اسهمت بشكل وآخر بهذه الثورة كانت قد وجدت نفسها على تماس بهذه التحولات، وقد أثرت هذه الاخيرة في وجود هذه القوى والتغيرات التي طرأت داخلها. وحكمت موقفها الواحدة من الاخرى. فقد اتسمت مواقف القوى السياسية بالتأييد للثورة بدلالة مطابقة اهداف الثورة مع أهداف القوى السياسية (اقامة النظام الجمهوري، التخلص من التبعية الاجنبية، أتباع سياسة اقتصادية موجهة، اقامة علاقات متطورة مع الاقطار العربية)، الا ان العلاقة بين القوى السياسية أخذت تتبلور باتجاه الصراع بصدد عدة نقاط، مما أدى بالنتيجة ـ اضافة الى الصراع بينهاـ الى حدوث انشقاقات داخل القوى السياسية والى بروز قوى سياسية جديدة في الساحة السياسية.

ان مجمل نقاط الصراع كانت تدور حول شرعية السلطة والسياسة الاقتصادية والموقف من القضايا القومية والدولية.

فاذا كانت الثورة قد نجحت في تغيير النظام السياسي واقامة الجمهورية، الا ان

محاولة ترسيخ السلطة الثورية من قبل القوى السياسية ادى الى ظهور خلافات أججت الصراع السياسي بين هذه القوى السياسية .

ان عدم تشكيل مجلس قيادة ثورة أدى الى حدوث صراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وكذلك بين الضباط الاحرار، وبروز الطموحات الشخصية بينهم ، وقد ساعد في حدة هذه الصراعات ضعف دور مجلس السيادة وازدياد أهمية مجلس الوزراء، وعدم التجانس الفكري للضباط الاحرار، أضافة الى ان مبادىء حركة الضباط الاحرار كانت عامة يمكن تفسيرها تفسيرات مختلفة .

كما ان اختلاف البنيات الاجتماعية للاحزاب السياسية ، جعل لكل منها تصورات مستقبلية تختلف فيها الواحدة عن الاخرى مما ادى الى جعل مواقفها متباينة حول الامور المختلفة ، وبالتالي أوقعها في الصراع حول شرعية السلطة السياسية فبعضها كان يرى أنها تمثل الشعب وأنها سلطة ديمقراطية ، في حين نظرت اليها احزاب اخرى بانها سلطة غير ديمقراطية وبالتالي غير شرعية .

اما في المجال القومي ، فان بعض القوى السياسية أخذت تدعو الى الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة وفي الفترة اللاحقة أخذت تدعو الى التضامن مع الاقطار العربية الديمقراطية ، في حين كان حزب البعث العربي الاشتراكي ، يرى ان الثورة أزالت اهم العوائق أمام تحقيق طموحات الشعب العربي نحو الوحدة العربية .

وكما كان الصراع السياسي على المستوى الداخلي والقومي ، كان هناك أيضا صراع سياسي حول السياسة الخارجية ، فقد دعت بعض القوى السياسية الى ضرورة الالتزام بسياسة الحياد الايجابي ، وان تكون العلاقات مع الدول الخارجية بالشكل الذي يضمن مصالح العراق، في حين رفعت قوى سياسية أخرى شعار (اتحاد فدرالي - صداقة سوفيتية) .

ولم يقتصر الصراع على المستوى السياسي ، بل تعداه الى الصراع حول النظام الاقتصادي والاجتماعي ، فقد برز هناك اتجاهان ، الاتجاه الاول الذي كان يدعو الى تقوية القطاع الخاص وتقليل اهمية القطاع العام وهذا الاتجاه كان ينسجم مع طبيعة السلطة السياسية التي اعقبت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كما ظهرت آراء مختلفة حول قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨

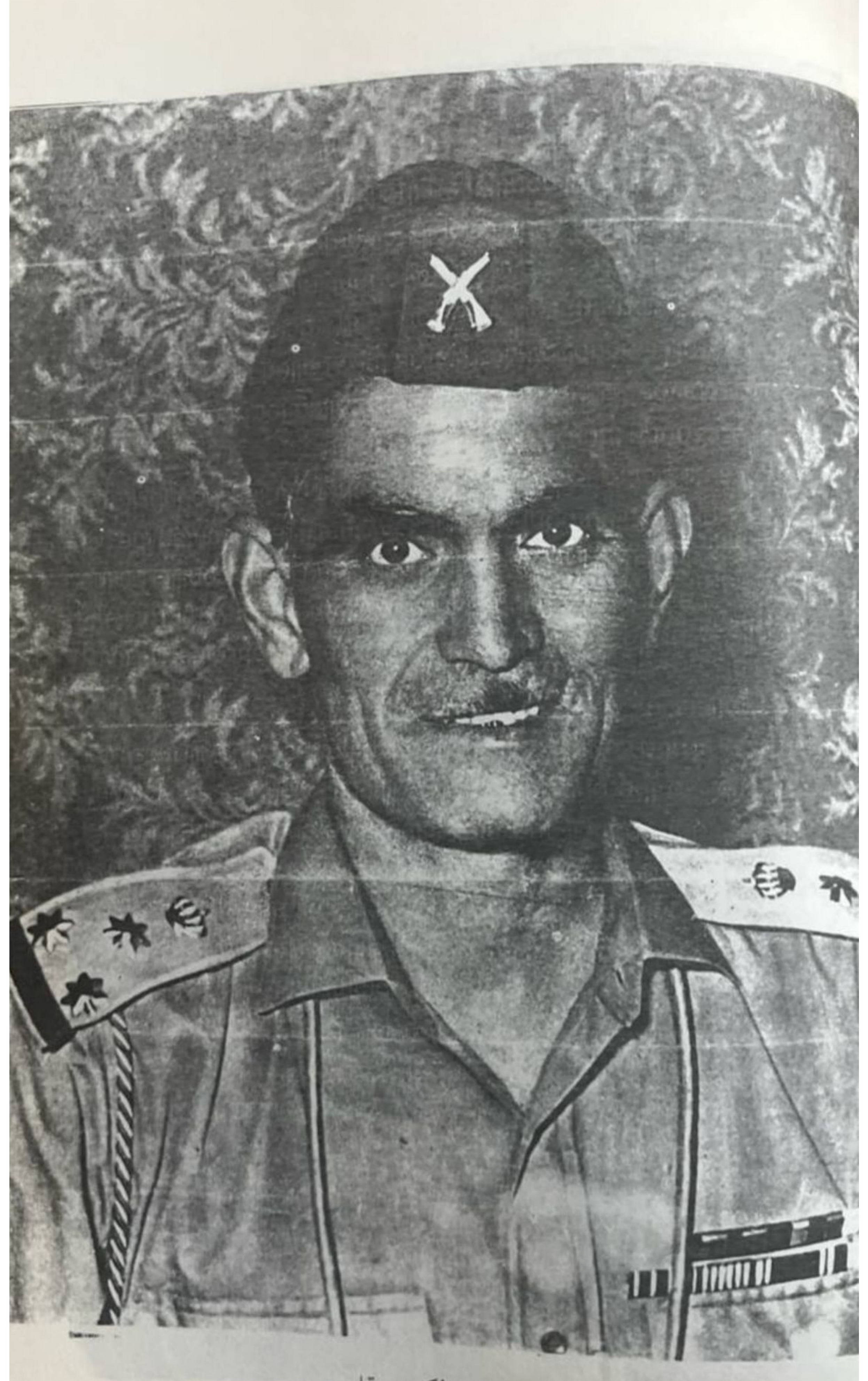
وبصدد العلاقات الاقتصادية الدولية، فان القوى السياسية ارادت أن تكون الاتفاقيات الاقتصادية بين العراق والدول الخارجية لاتنقص من سيادة العراق، وعلى هذا الاساس أيدت القوى السياسية اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفييتي المعقودة عام ١٩٥٩ من حيث المبدأ، وكان محور الصراع يدور حول القضايا الفنية.

ومن خلال متابعتنا للصراع السياسي والايديولوجي خلال الفترة ١٩٥٨ـ١٩٦٣ يتبين لنا، ان هذا الصراع لم يكن قائما على اساس من اعتبارات مادية وانما كان قائما على اساس من اعتبارات فكرية بالدرجة الاولى، وذلك لعدم تبلور الطبقات الاجتماعية بشكل واضح في اغلب الدول النامية، وقد اظهر هذا الصراع عدم الوضوح الفكري لدى بعض القوى السياسية الذي قاد الى تقييمات متباينة بصدد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ سواء من حيث اسسها الاجتماعية أو أهدافها، كما قد قاد الى عدم الاستقرار في المواقف الفكرية نفسها أزاء هذه الثورة والعلاقات بين القوى السياسية.

وبقدر ماكشف لنا البحث في هذه الرسالة، ان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، من حيث التطبيق العلمي، لم تكن ثورة قومية ـ اشتراكية، فكان من الطبيعي ان يكون لحزب البعث العربي الاشتراكي موقف متميز عن باقي القوى السياسية ازاء هذه الثورة، فحزب البعث العربي الاشتراكي حزب قومي ـ اشتراكي، وهذا التباين مابين واقع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وفكر الحزب الاشتراكي ـ القومي، هو الذي كان قد حكم موقف الحزب منها.

ان عدم امكان السير في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في الطريق القومي الاشتراكي بسبب مواقف الاحزاب السياسية الاخرى، كان قد طرح امام الحزب مهمة تغير مسار هذه الثورة وقد تم ذلك في ثورة رمضان ١٩٦٣.

ملحق مصور



الزعيم الركن عبدالكريم قاسم

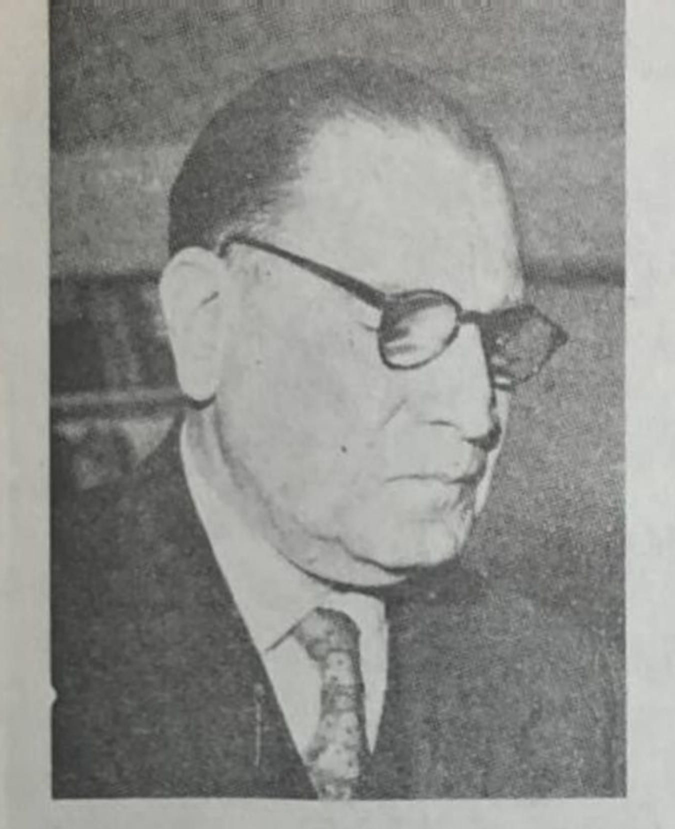




مظاهرة في بغداد ـ مباشرة بعد ثورة ١٤ تموز



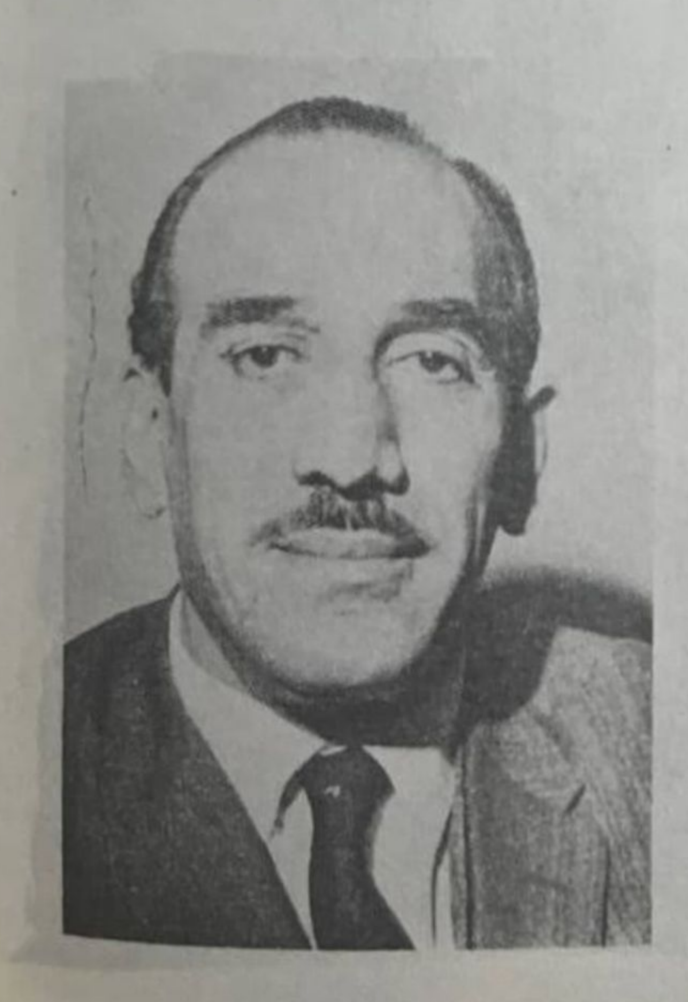
محمد حديد



كامل الجادرجي



داود الصايغ



حسين جميل



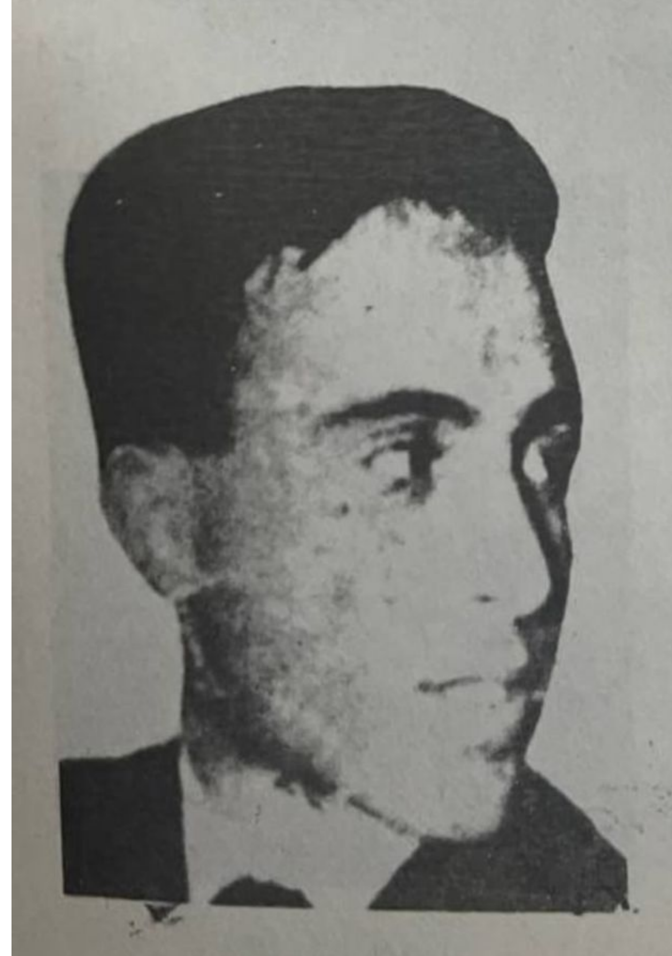
ناجي طالب



صديق شنشل



علي صالح السعدي



فؤاد الركابي

صديق شنشل ـ عبدالكريم قاسم ـ حسين جميل ـ والحفناوي سكرتير نقابة محاميين مصر



عبدالوهاب الشواف



ناظم الطبقچلي



عبدالكريم قاسم مع ابنتي الخياط الهندي جاندر الذي خاط لقاسم بدلاته العسكرية
وظهر الى اقصى اليمين فؤاد عارف وزير الدولة



بمناسبة الاحتفال بعيد الشجرة يقدم هدية الى طفلة من اطفال بغداد



عبدالكريم قاسم والى يساره فؤاد عارف وجلس خلفه مرافقه وصفي طاهر



يستقبل الاطفال في احدى المناسبات والى يساره فؤاد عارف

عبدالكريم قاسم والى يساره فؤاد عارف



عبدالكريم قاسم مع السيد فؤاد عارف وكيل وزارة الزراعة



عبدالكريم قاسم والى يمينه احمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام ثم فؤاد عارف

وحدة الشعب العراقي



من اليمين. نجيب الـربيعي . سيكـارنـو. المهـداوي . وزير الخارجية هاشم جواد.
السيد فؤاد عارف. عبدالكريم الجدة



عبدالكريم قاسم مع بعض الاكراد (الزيباريين)

سنة ١٩٥٨ من اليسار الى اليمين
الربيعي (الرئيس) محمد مهدي كبه ـ النقشبندي

يبتسم مع اثنين من اعضاء مجلس السيادة دون ان يبتسما . . .

في مستشفى دار السلام بعد إطلاق الرصاص عليه

مع اعضاء اتحاد الصناعات. يبدو في الصورة الزعيم محي الدين عبدالحميد وخدوري قدوري وابراهيم الربيعي وأديب الجادر

من اليمين: اسماعيل عارف، محمد الشواف، فيصل السامر، وصفي طاهر، عبدالكريم قاسم، احمد صالح العبدي، محمد حديد وطلعت الشيباني في اقصى اليسار



مع الدكتورة نزيهة الدليمي - اول امرأة عراقية تتسنم منصب الوزارة



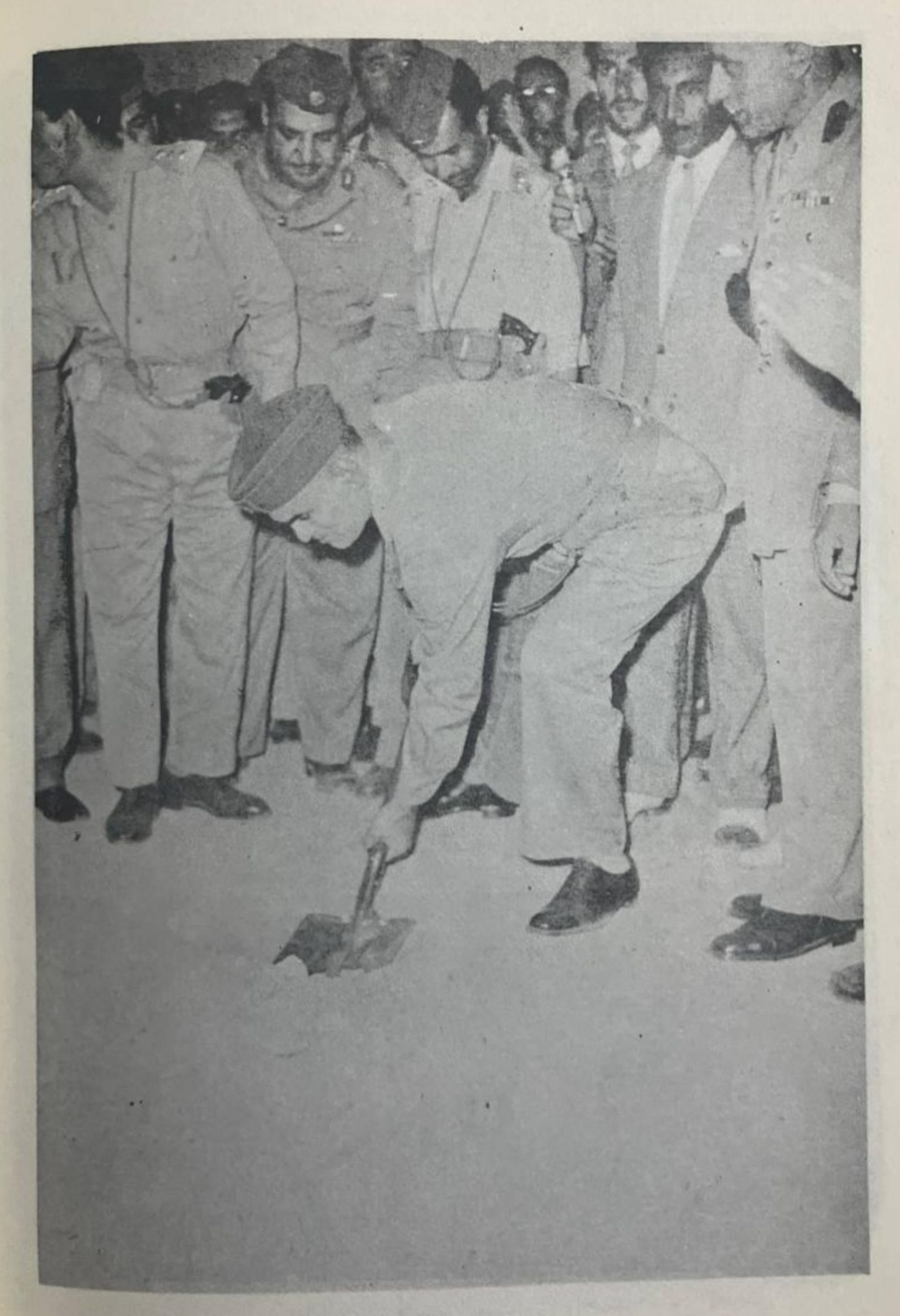
- المهداوي ووصفي طاهر - كانا أقرب الضباط الى عبدالكريم قاسم



المدعي العام في «محكمة الشعب» ماجد محمد أمين منفعلا!



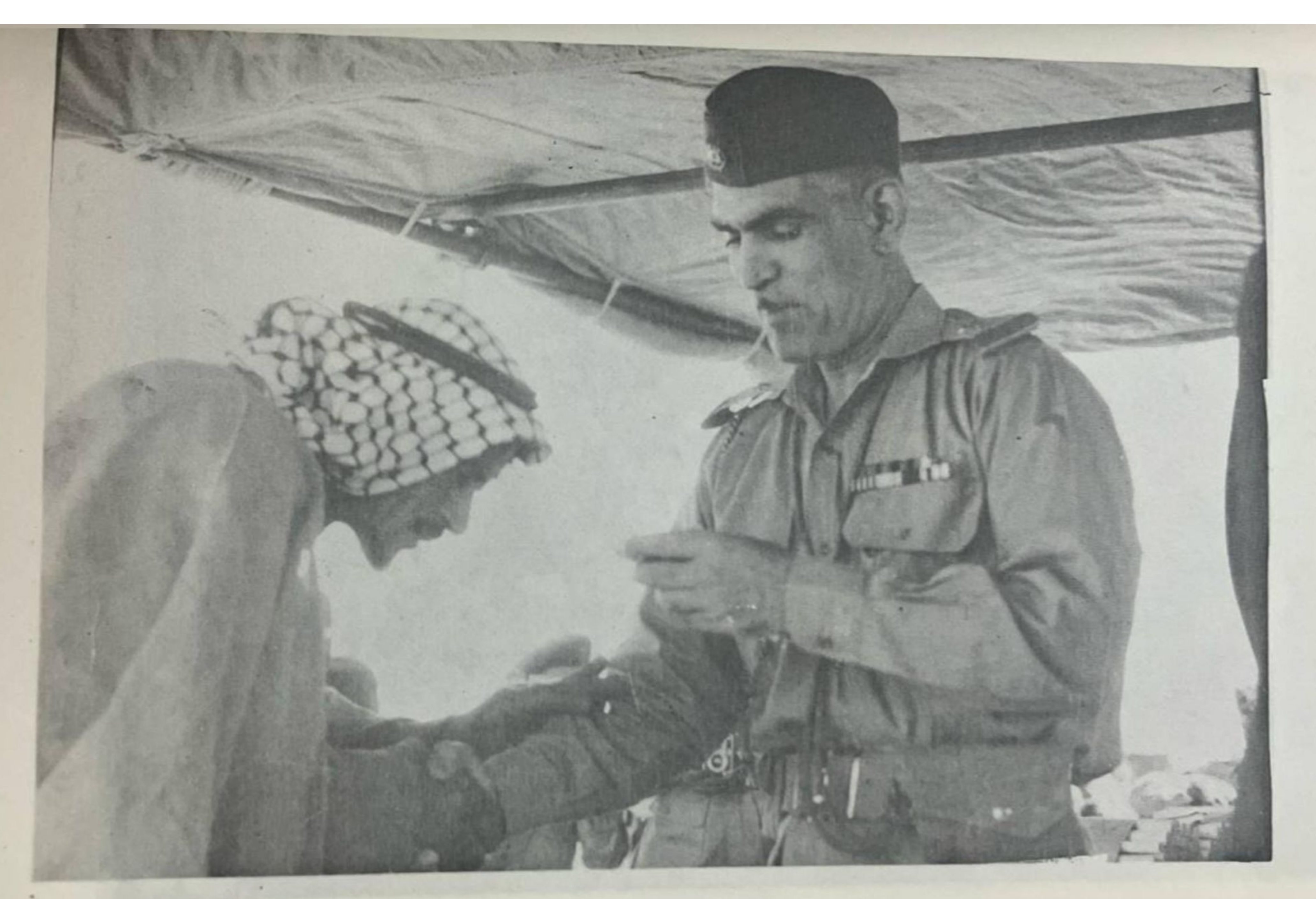
المقربين الى عبدالكريم قاسم المهداوي وأحمد صالح العبدي



يوم عيد الشجرة



مع أحمد محمد يحيى ثاني وزير داخلية في العهد الجمهوري



عبدالكريم قاسم يسلم سند الارض لأحد الفلاحين



الزعيم الركن عبدالكريم قاسم مع أمين العاصمة



عبدالكريم قاسم بين وزير التجارة عبداللطيف الشواف والضيف ...فيتي ميكويان



احتفال في الكلية العسكرية، يظهر معه اعضاء مجلس السيادة الربيعي والنقشبندي وكبه



الجالسون خلفه: الدكتورة نزيهة الدليمي والدكتور فيصل السامر وفؤاد عارف



مع مرافقيه الثلاثة ومتصرف بغداد طارق سعيد فهمي والسفير السوفيتي



مع رئيسة وزراء سيلان باندرانايكا



في حفل كوكتيل مع دبلوماسيين أجانب



بماذا يفكر السفير الامريكي ؟



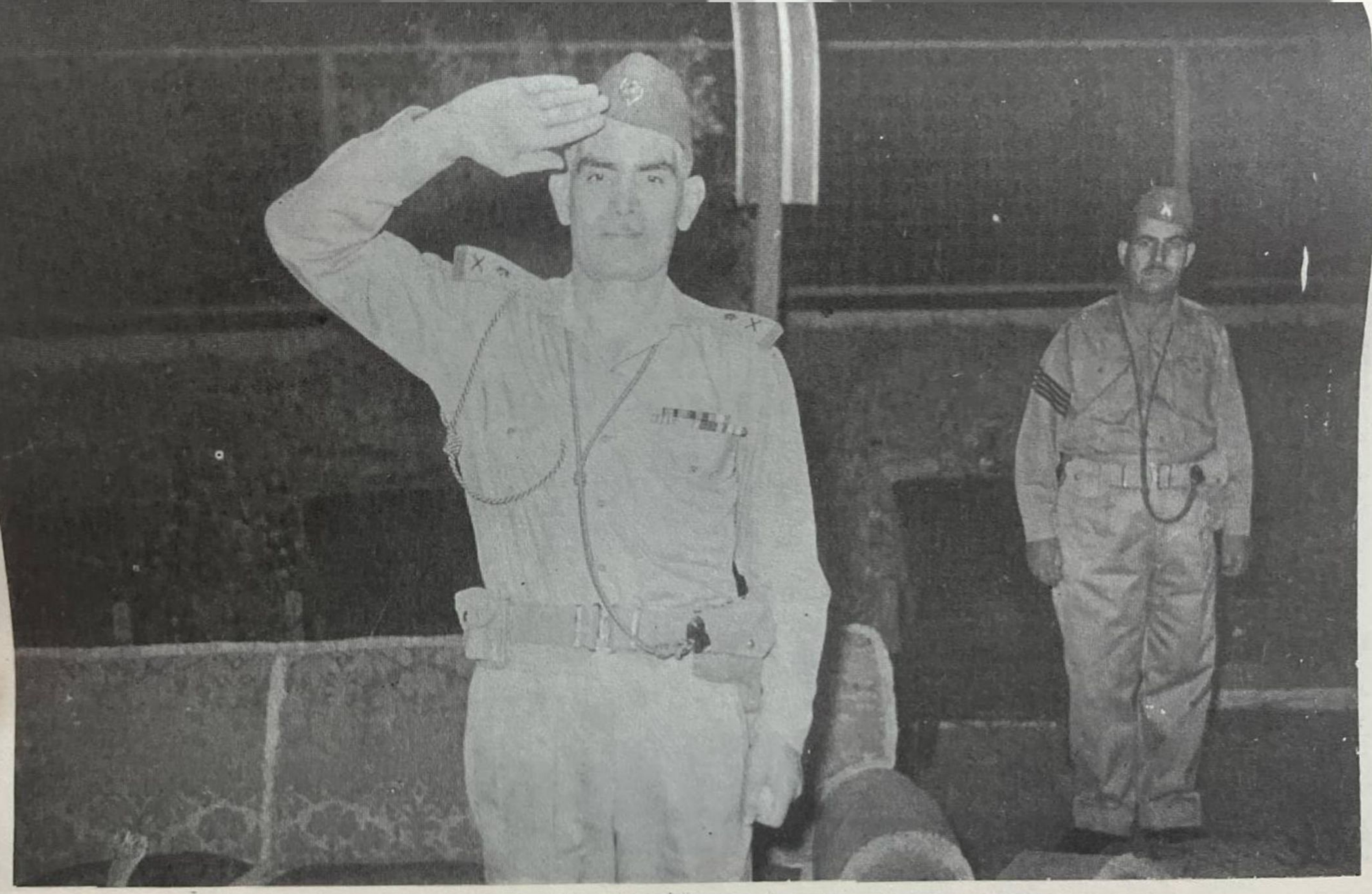
ميكويان ـ الذكاء الارمني الوقاد، كيف كان تقويمه لعبدالكريم قاسم بعد التقائه به؟
الجواب في ارشيفات موسكو الخاصة!



في حفل دبلوماسي



لي يساره احمد محمد يحيى وزير الداخلية والى يمينه طارق سعيد فهمي متصرف



بعد ترقيته الى رتبة لواء ركن



بين حشد من الضباط والى يمينه عباس البلداوي ورير البلديات



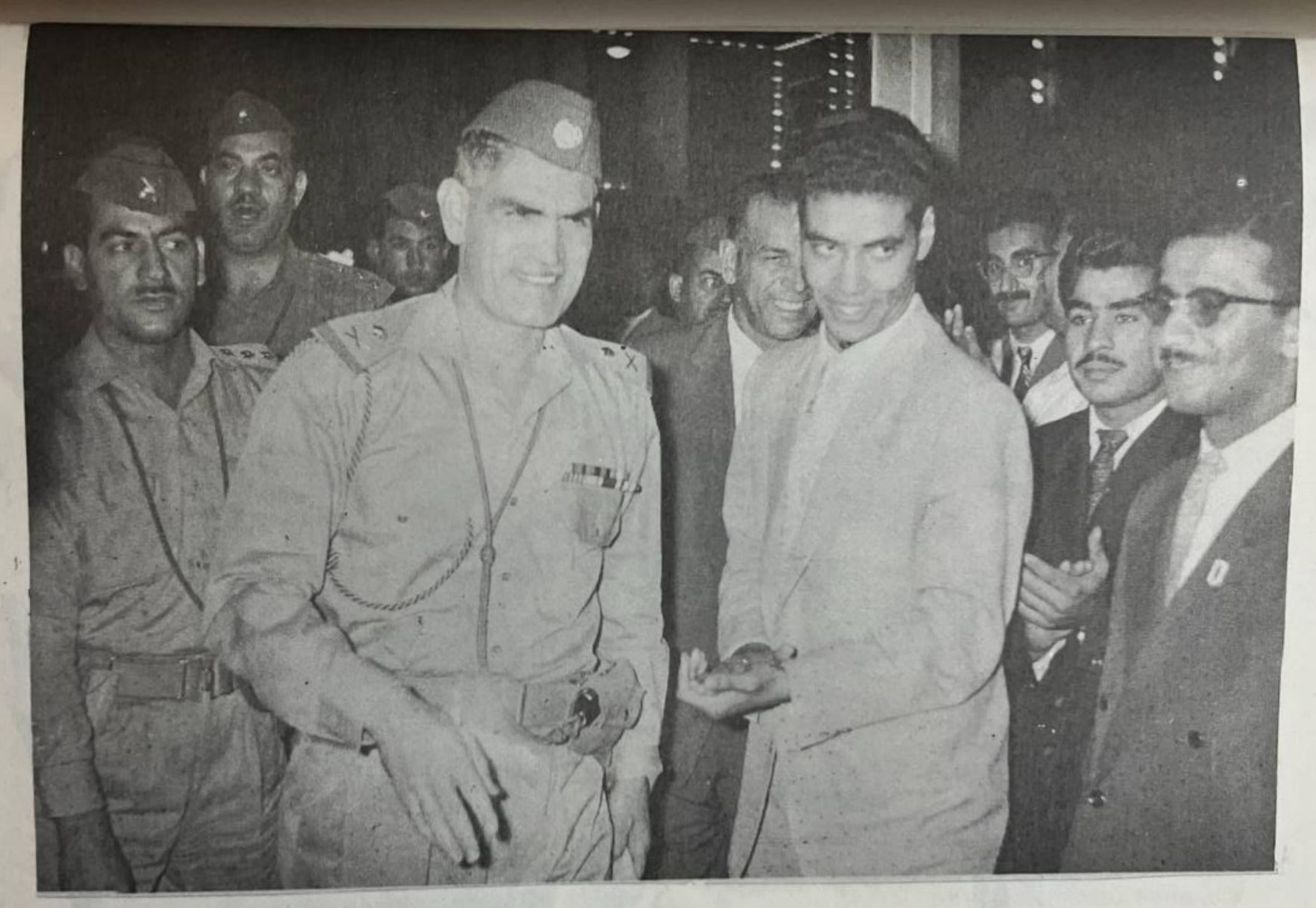
الى يساره محمد حديد والى يمينه عبدالله العمري رئيس كلية الاركان



عبدالسلام عارف مع جمال عبدالناصر ١٩٥٨



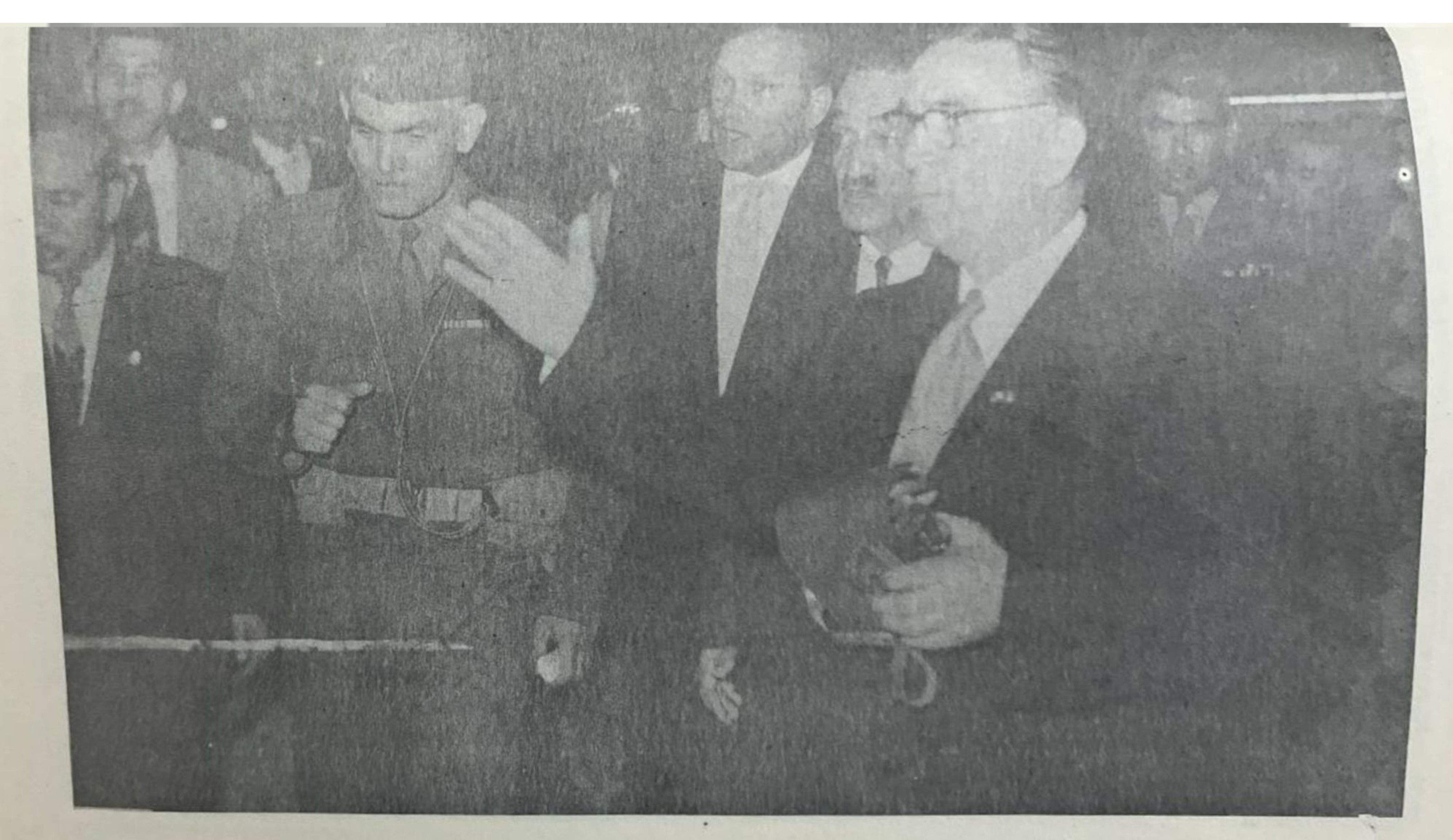
عبدالكريم قاسم مع وزير النفط واحمد صالح العبدي في بداية الثورة



في مؤتمر صحفي



يخطب كعادته بحماس



اثناء افتتاح المعرض السوفيتي في كرادة مريم حين قال قولته المعروفة رداً على خطاب ميكويان: «العراق سوف يصدر العلماء الى الخارج قريباً!»



على يساره الثوري كريم بلقاسم نائب رئيس وزراء الجمهورية الجزائرية المؤقتة،
وعلى يمينه اليميني المعتدل وزير الخارجية هاشم جواد



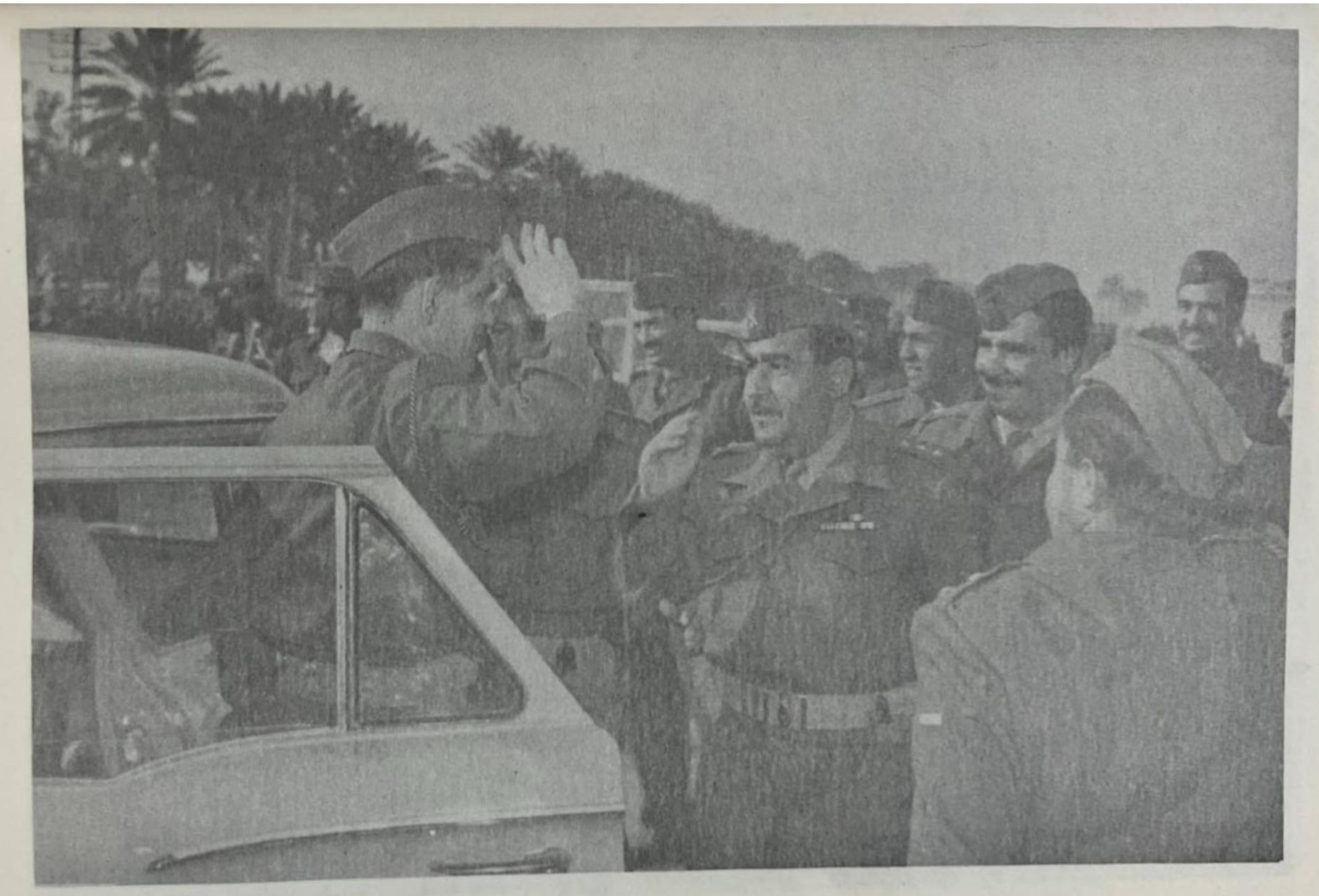
مع الاستاذ بهجت الاثري آلذي تتلمذ عبدالكريم قاسم على يديه



الحاكم العسكري العام أحمد صالح العبدي ـ قلما كان يفارق عبدالكريم قاسم



في معرض صناعي



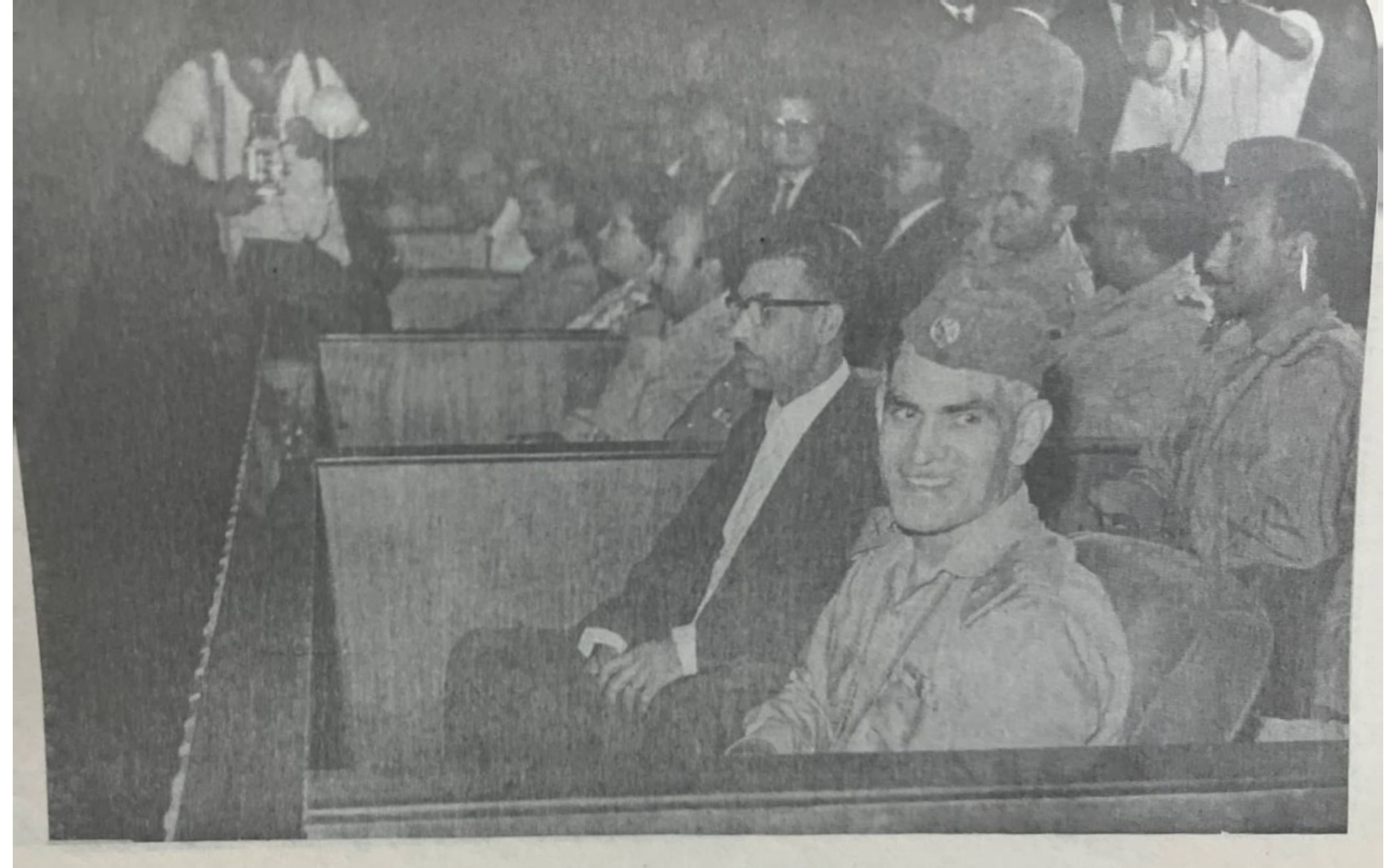
مع الضباط في المعسكر



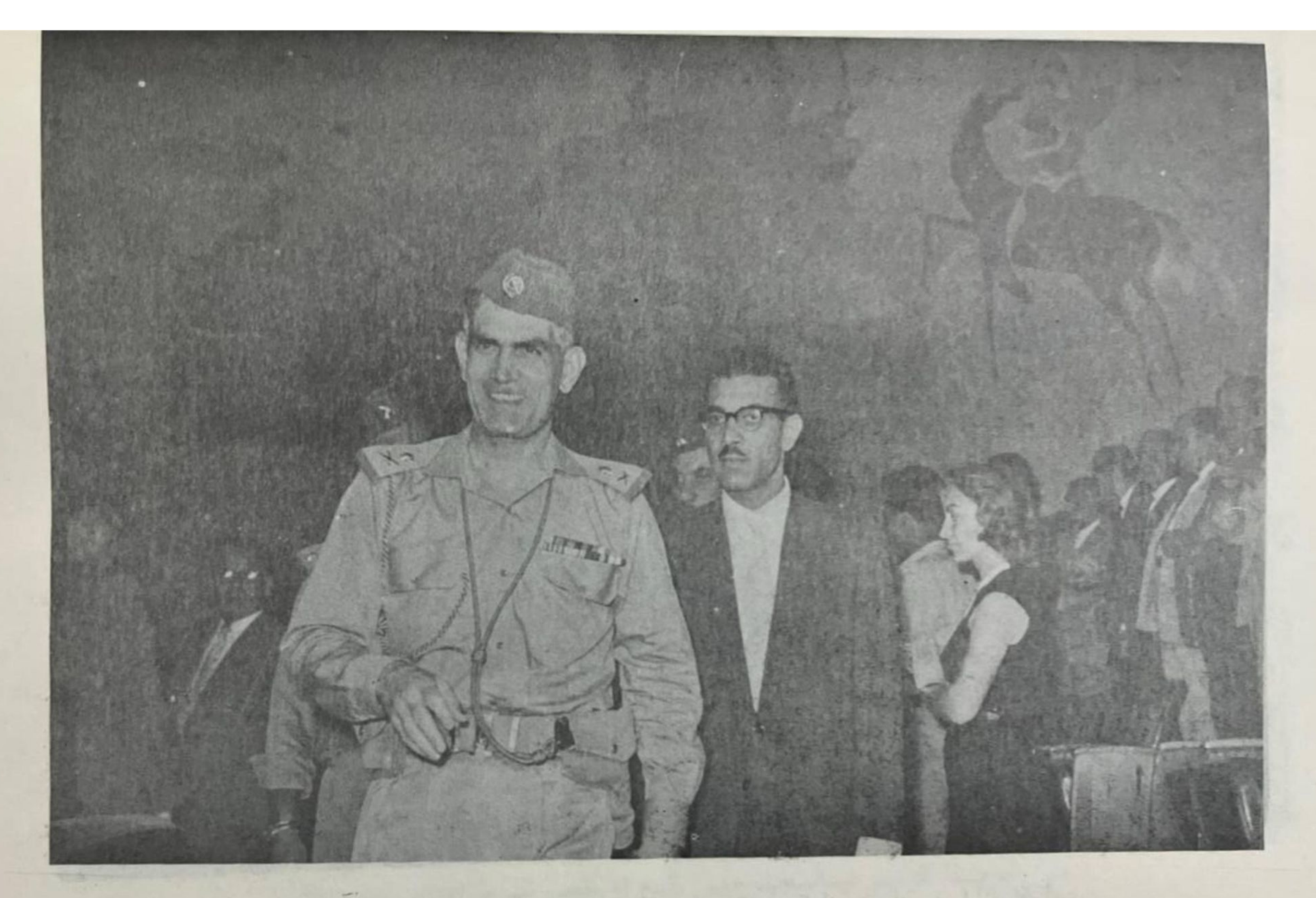
لقاء مبكر مع السفير الامريكي وهو لا يزال برتبة زعيم ركن



أمين العاصمة الزعيم عبدالمجيد حسن يقدم له مقص شريط افتتاح احد مشاريع
الامانة



الدكتور فيصل السامر وزير الارشاد الذي عينه قاسم قبيل سقوطه سفيرا للعراق لدى اندنوسيا



مع وزير الارشاد الدكتور فيصل السامر في قاعة سينما الخيام



ذكرى يوم عيد المرأة العالمي في الثامن من اذار عام ١٩٥٩
(قاعة سينما الخيام)



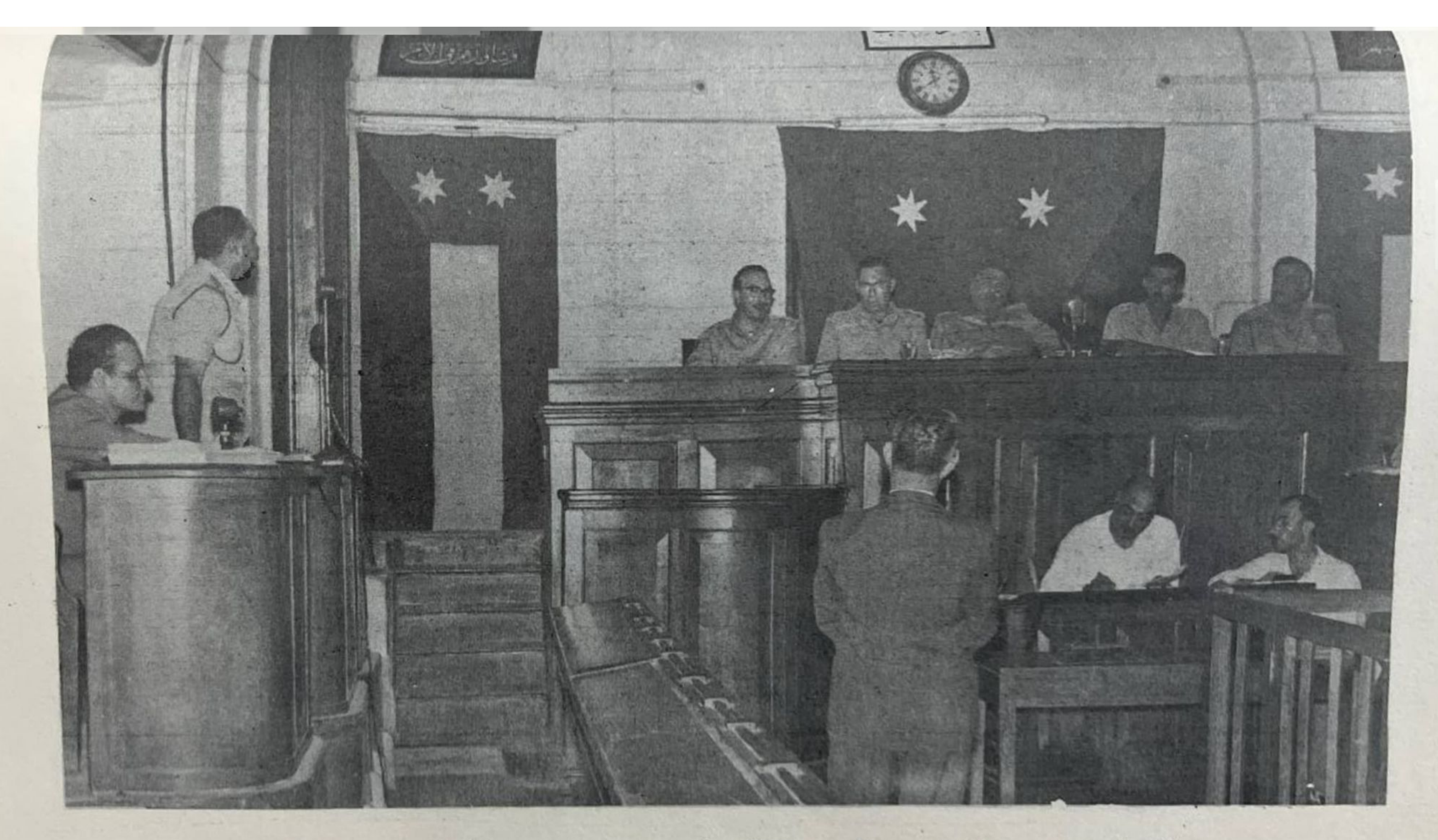
مع الهر هوخموث رئيس الممثلية الالمانية الديمقراطية ببغداد



مع اسماعيل عارف الذي دافع عنه بعد سقوطه



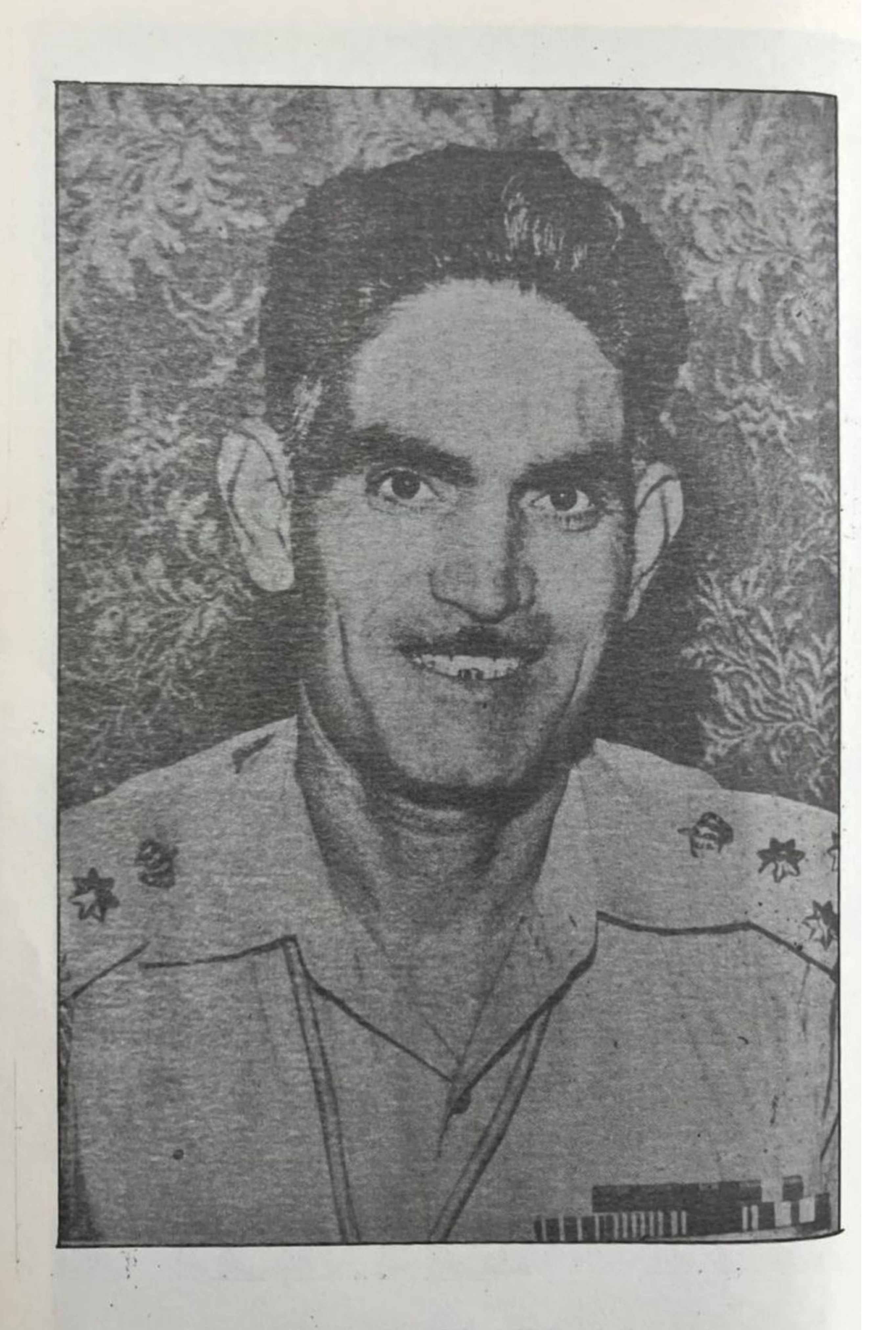
في احتفال للادباء لنصرة الجزائر، يبدو معه الشعراء الجواهري وبحر العلوم وبلند الحيدري



المهداوي في محكمة الشعب والى يمينه المقدم عبد الهادي الراوي، وشاكر محمود السلام
والى يساره المقدم فتاح سعيد الشالجي ثم ابراهيم عباس اللامي



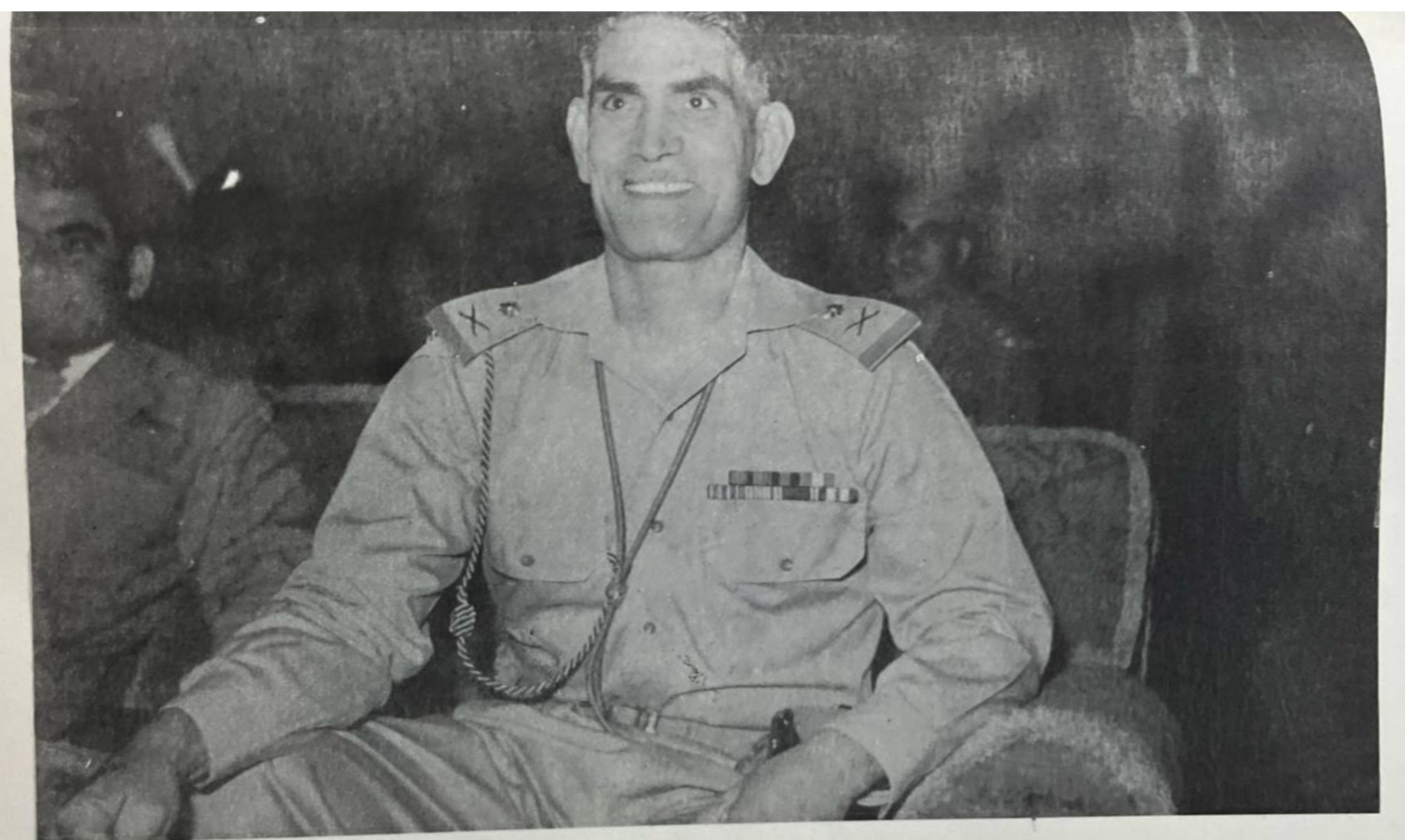
الزعيم عبدالكريم قاسم مع الفريق الركن أحمد صالح العبدي رئيس أركان الجيش



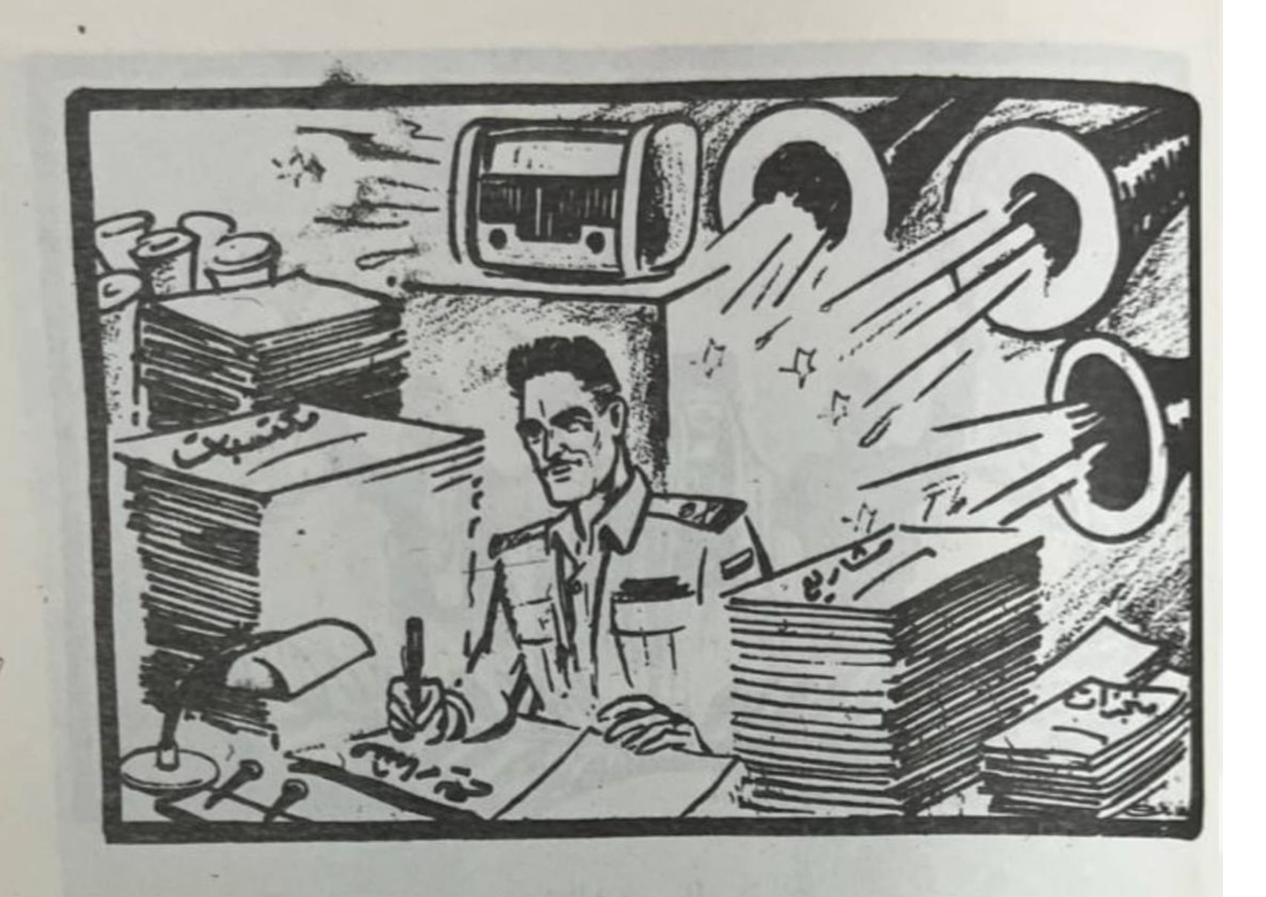
عبدالكريم قاسم - ١٩٥٨ -



عبدالكريم قاسم - ١٩٦٣ -



الزعيم عبدالكريم قاسم



نحن مستمرين بالتخطيط وغير مبالين بالفوضى المعادية



ثروة العراق الشعبية



الصراع السياسي في مرحلة حاسمة مثل المرحلة التي اتبعت ثورة الرابع عشر من تموز موضوع حساس غاية في الأهمية ، يحتاج سبر أغواره الى اسلوب أكاديمي رصين ، والى روح تتسم بالموضوعية قدر الامكان ، لما يكتنفه من غموض وتشابك يستوجبان التوضيح الدقيق لاعطاء كل ذي حق حقه ، ومن أجل رسم البعد الحقيقي للاحداث المصيرية المتلاحقة التي حفلت بها السنوات الخمس الاولى من العهد الجمهوري الجديد . وقد حاول الكتاب الذي بين يدي القارىء الكريم ان يتصدى ، في حدود الامكان ، لمعالجة موضوعات أساسية مثل التحولات التي طرأت على البنى الاجتماعية والا قتصادية والسياسية بفعل ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة ، وانقسام الاحزاب على نفسها ، وفيما بينها بدافع الصراع الايديولوجي أحيانا ، والسوق القصير النظر في تقويم أهم القضايا الداخلية والدولية في أحيان أخرى ، أو بتاثير زعيم الثورة عبد الكريم قاسم . ومن هنا أصبح الصراع الايديولوجي إزاء القضايا الداخلية (المسالة الكردية) ، والقومية (الوحدة والقضية الفلسطينية) ، (الانحياز وعدم الانحياز) ، وعلى الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي أهم محاور هذا الكتاب .

الدكتور كمال مظهر احمد

الغلاف : ليث متي

السعر : --ر٥ دينار

نشر وتوزيع

مكتبة اليقظة العربية

بغداد - شارع الرشيد

هاتف : ٨٨٧٧٠٢٨



طبع الغلاف في شركة

مطبعة الاديب البغدادية

